

# مبادئ علم الاقتصاد

الدكتورة

رانيا محمود عبد العزيز عمارة

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة القاهرة



مباديء  
علم الاقتصاد



# مبادئ علم الاقتصاد

الدكتورة

رانيا محمود عبد العزيز عمارة

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016م

مركز الدراسات والبحوث  
للنشر والتوزيع

## جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإليكترونية - أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو التسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر

رقم الإيداع

2015/23763

ISBN 978-977-6504-29-5



9 789776 504295 >

مركز الدراسات العربية  
للنشر والتوزيع

طريقك إلى المعرفة

جمهورية مصر العربية

الجيزة - 6 أكتوبر - الحي الخامس - ش 13

002 (02) 383 767 64

002 0100 440 490 6

002 01011270909

00966 543 044 662

[www.ascpublishing.com](http://www.ascpublishing.com)

[info@ascpublishing.com](mailto:info@ascpublishing.com)

[markez.derasat@gmail.com](mailto:markez.derasat@gmail.com)

[ahmed.tafesh@gmail.com](mailto:ahmed.tafesh@gmail.com)





## مقدمة

تتميز الطبعة الأولى من هذا الكتاب، بأنها جاءت مواكبة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن، والتي من خلالها نمت فكرة العولة الاقتصادية، التي يقصد بها: زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول علي المستوى العالمي، من خلال زيادة حجم ونوعية التبادل التجاري، السلعي والخدمي، بالإضافة إلي انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة.

ولقد توصلت هذه التطورات الاقتصادية إلي نتيجة هامة، مؤداها التأكيد علي أهمية دور قوي السوق سواء علي صعيد اقتصاديات الدول التي طبقت في الماضي المنهج أو النظام الاشتراكي أو علي صعيد اقتصاديات الدول التي طبقت النظام الرأسمالي، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحويلات التي جرت في دول أوروبا الشرقية والصين ودول جنوب شرق آسيا، وكذلك إجراءات تخفيف الضوابط والقيود والحد من التدخل الحكومي إلي إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه قوى السوق في النشاط الاقتصادي.

**ولقد حاولت قدر استطاعتي، أن أجمع في هذا الكتاب بين أمرين غاية في الصعوبة :**

• **الأمر الأول:** هو إعطاء الطالب المبتدئ في دراسة القانون والاقتصاد

القدر اللازم والضروري من المعلومات والمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد وجوانب المشكلة الاقتصادية.

• **والأمر الثاني:** هو استخدام الأسلوب التحليلي المبسط للنظريات الاقتصادية، بالقدر الذي يسهل علي الطالب فهمه، وفي نفس الوقت يحقق له تعمقاً وفهماً للظواهر الاقتصادية والربط بين المتغيرات الاقتصادية والوصول منها لنتائج محددة، وهذه هي السمة التي يتميز بها علم الاقتصاد كغيره من العلوم الأخرى، يتطلب قدر كبيراً من الدقة في التعبير والعناية في الصياغة، ولقد حاول هذا الكتاب أن يجمع بين هذا وذاك بأسلوب عرض سهل وبسيطٍ ملمماً بالموضوعات الاقتصادية المهمة التي تضيد الطالب بفهمه له في دراسته القانونية وحياته العملية.

وبناء علي ما تقدم، سوف نقسم دراستنا في هذا الكتاب إلي ثلاثة أبواب علي النحو التالي:

- **الباب الأول:** علم الاقتصاد و المشكلة الاقتصادية.
- **الباب الثاني:** النظم الاقتصادية وعناصر الإنتاج.
- **الباب الثالث:** نظرية القيمة والدخل القومي.

والله ولي التوفيق

# الباب الأول

## علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

### • تقسيم :

- تتقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين على النحو التالي:
- الفصل الأول: القواعد العامة التي تحكم علم الاقتصاد.
- الفصل الثاني: موضوع علم الاقتصاد (المشكلة الاقتصادية).



## الفصل الأول

# القَوَاعِدُ العامَّةُ التي تحكم علم الاقتصاد

### • مقدمة :

تمثل القَوَاعِدُ العامَّةُ التي تحكم علم الاقتصاد، البنية الأساسية للطالب في تعلمه لهذه القَوَاعِدِ وفهمه الجيد لها وإدراكه للكيفية التي نشأ بها علم الاقتصاد، والتعريفات المتعددة لهذا العلم، وكذلك معرفة المناهج البحثية المختلفة التي يتبعها، وأخيراً الفروع العديدة لعلم الاقتصاد، فإذا أدرك الطالب كل هذه القَوَاعِدِ السابقة، أصبح لديه حافز نحو التقدم في حياته العلمية والعملية وتيسرت حياته اليومية بتطبيق هذه القَوَاعِدِ علي معاملاته المالية والاقتصاديَّة.

وعلي هذا الأساس، تنقسم دراستنا في هذا الفصل، إلي مبحثين علي النحو التالي:

- **المبحث الأول:** نشأة وتعريف علم الاقتصاد.
- **المبحث الثاني:** مناهج وفروع علم الاقتصاد.



## المبحث الأول

### نشأة وتعريف علم الاقتصاد

#### أولاً: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي:

لقد بدأ الإنسان يفكر في مشكلاته الاقتصادية طبقاً لمقتضيات المنهج العلمي في عصر الحضارات القديمة، وذلك بقصد معرفة حقيقة هذه المشكلات، ويعد التراث الحضاري لمصر الفرعونية، والصين القديمة<sup>(1)</sup>، وآثينا وروما القديمتين أمثلة للتحليل الاقتصادي، أي الفكر الاقتصادي الذي يمثل محاولات لفهم حقيقة الظواهر الاقتصادية والعوامل التي تشكلها.

ولكن هذا لا يعني أن علم الاقتصاد قد ولد في عصر الحضارات القديمة، لأن ما بذله مفكروا الحضارات القديمة من جهد فكري في هذه المشكلات، لا يتسم إلا بالتواضع الشديد كماً وكيفاً، وكثيراً من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في هذا العصر، لم تكن تختلف كثيراً عن تفكير الرجل العادي في مثل هذه المشكلات، بل أن بعضها كان يمثل نوعاً من الحكمة العلمية أو الأحكام التقديرية ذات المضمون الأخلاقي، خاصة بالنسبة لفلاسفة الإغريق أمثال (أفلاطون وأرسطو) حيث المدينة الفاضلة والتنظيم الأمثل للمجتمع.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تفكير الإنسان العلمي في مشكلاته الاقتصادية، أخذ ينمو ويرتقي مع الزمن، بل وصل إلي مرحلة من النضج بظهور المقدمة للمفكر الإسلامي " عبد الرحمن بن خلدون " في القرن الرابع عشر، والتي تعد إحدى الانتصارات الضخمة للنوع الإنساني، والتي بعدها بحوالي قرنين أي مع

---

(1) انظر د/مصطفى كامل السعيد، أحمد رشاد موسى، فخري الدين الفقي: " مبادئ علم الاقتصاد "، دار النهضة العربية - 1994م، ص 9، 10.

بداية القرن السادس عشر ظهر الفكر الاقتصادي الأوروبي وخطا خطوات مهمة علي أيدي "المدرسين" وهم طائفة من القساوسة والرهبان الكاثوليكين الذين احتكروا الفكر والتدريس في مدارس وجامعات أوروبا في العصر الوسيط"، كما أخذ علم الاقتصاد ينفصل خلال هذا العصر عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية بعد أن كان مختلطاً بها قرونًا عديدة.

وقد ساهم في الوصول بالفكر الاقتصادي إلي مرتبة العلم أنصار المذهب التجاري، وكذلك الطبيعيون (أو الفيزيوقراط)، حتى جاء آدم سميث الذي يعتبره مؤرخوا الفكر الاقتصادي مؤسس علم الاقتصاد ورائد المدرسة التقليدية.

ونحن لا نستطيع أن ننكر أو نقلل من أهمية المساهمة الفكرية للجيل الأول من رواد الفكر الاقتصادي، لأنهم هم الذين مهدوا الطريق وقدموا اللبنة الأولى التي قام عليها صرح الفكر الاقتصادي، لأن علم الاقتصاد مثل العلوم الأخرى، قد نشأ بطريقة تدريجية استغرقت حقبة من الزمن، وساهم في نشأته أجيال متعاقبة من المفكرين.

ويمكن لنا من خلال النقاط التالية أن نوضح بشي من الإيجاز، تطور الفكر الاقتصادي عبر العصور المختلفة، بدءً من العصور القديمة والوسطى ثم الفكر الاقتصادي العربي، فالفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية، والفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة، وأخيراً الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية، والتي بدورها وأفكارها ساعدت علي اكتمال أركان علم الاقتصاد ونشأته وميلاده كعلم مؤسس له نظريات وتفسيرات عديدة، وأصبح هناك بناء نظري متكامل للاقتصاد السِّياسي من حيث استقلالته وذاتيته وموضوعه ومنهجه.

## 1. الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى<sup>(1)</sup> :

سيطرت وسادت الحضارات القديمة في العديد من مناطق العالم أبرزها الحضارة المصرية الخالدة والتي سجل التاريخ معالمها وتطورها وإبداعاتها لفترة زمنية طويلة تصل إلى خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وإلى جانب هذه الحضارة نشأت حضارات في مناطق أخرى شملت الحضارة البابلية والآشورية (ما بين النهرين - دجلة والفرات) وخصوصاً في أراضي العراق وحضارة سبأ باليمن، وحضارات مدن وسط وشمال الصحراء الكبرى، فضلاً عن حضارات الصين والهند والفينيقيين.

وعلى الرغم من أن التمايز والاختلاف بين هذه الحضارات السابقة، إلا أنه يوجد بينهم قاسم مشترك، يتمثل في النشاط الاقتصادي البسيط والمحدود، الذي يغلب عليه الصيد والرعي، وبدء ممارسة الزراعة، وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي، وسيطرت الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، وهنا لا تظهر الحاجة إلى فكر اقتصادي معين وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى اقتصاديين، لأن أهل الرأي والحل والعقد هم رجال الدين والساسة والفلاسفة ومن في حكمهم، وهم الذين يقدمون بعض أفكار وقواعد السلوك الاقتصادي من خلال آرائهم الدينية والسياسية والأخلاقية:

### أ. بالنسبة لمصر القديمة :

الحاكم أو الفرعون كان هو المالك الأسمى لكل الأراضي، مع منحه حق الانتفاع لبعض الأراضي إلى بعض الموظفين، كما ظهرت النقود السلعية ثم النقود المعدنية، بل وأكثر من ذلك ظهرت بعض العقود المسجلة، وأجاز المصريون حرية التعاقد والهبة والوصية.

---

(1) انظر د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول في المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية التوزيع والدخل القومي، بدون ناشر، 2006م، ص217 وما بعدها.

## ب. بالنسبة لبلاد بابل أو ما بين النهرين:

تميزت هذه البلاد باعتماد النشاط الاقتصادي علي الزراعة فضلاً عن المكانة الخاصة للتجارة، ورغم أن المالك الأسمى للأراضي هو الملك، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تصبح الملكية الفردية هي الغالبة، وقد احتل قانون حمورابي أهمية بالغة في المجالات الاقتصادية حيث أورد تنظيمًا دقيقاً لأمر الملكية والفائدة والربا وشئون التجارة الخارجية، وأجور النقل وأسعار المبيعات، كما تم استخدام النقود المعدنية في المبادلات.

## ج. بالنسبة لبلاد الإغريق:

ارتكز النشاط الاقتصادي في الحضارة الإغريقية علي الزراعة بشكلها البدائي وأدواتها البسيطة، وانقسمت الوحدات الإنتاجية في الزراعة إلي ثلاث وحدات:

### فهناك وحدات كبار الملاك:

وهم يمتلكون نسبة كبيرة من الأراضي الأكثر خصوبة.

### وهناك وحدات صغار الملاك:

وهي تمثل الغالبية العظمي من الأراضي المنزرعة، حيث يمتلكها أكثر من نصف السكان، وأخيراً هناك وحدات مملوكة للدولة: يقوم الأفراد باستغلالها باستخدام عبيد الدولة مقابل الحصول علي جزء من المحصول.

بينما اتسمت التجارة الداخلية في تلك الفترة بالمحدودية بسبب عدم تعدد الحاجات، بينما زاد رواج التجارة الخارجية واستيراد العديد من المنتجات الزراعية حيث كانت تمثل النشاط الرئيسي للأجانب في هذه الفترة.

## وعندما جاء أفلاطون:

نادي بالتخصص وتقسيم العمل، حيث أن الأفراد وفقاً لمدينته الفاضلة يتميزون بالاختلاف في المذاهب والقدرات الجسمانية والذهنية، ومن ثم في المهارات التي تتوافر لكل منهم، لذلك كان لابد من ضرورة تقسيم العمل، وتخصص كل شخص في مهنة أو حرفة أو عمل معين، وهو ما سماه أفلاطون بالعمل الحرّيف، وبذلك تم زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

وقد اعترف أفلاطون بالملكية الفردية أو الخاصة للأفراد مع تقييدها بعدة ضوابط، واعترف بالنقود كوسيط للتبادل ومعيّار للقيمة، وتلقي قبولاً عاماً من جانب الأفراد.<sup>(1)</sup>

## أما أرسطو:

فقد حاول أن يتوسع في المفاهيم والأفكار الاقتصادية كالقيمة والتمن والاحتكار والفائدة، بل يرجع إليه الفضل في بيان وتحديد أول مدلول للاقتصاد السياسيّ وعنده هو علم قوانين الاقتصاد المنزلي، وقد ربط أرسطو بين إشباع الحاجات وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتبادل، وعلى عكس أفلاطون نادى أرسطو بالملكية الخاصة بشكل مطلق لكل أفراد المجتمع دون استثناء، ولكل فرد حرية تملك المال والتصرف والاستعمال والاستغلال، ويعد أرسطو أول من تعرض لمصطلح القيمة، حيث فرق بين قيمة الاستعمال "وهي صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة"، وقيمة المبادلة "وهي قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها من السلع"، وهي التفرقة التي أخذ بها الاقتصاد الحديث.

(1) انظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1956 م، ص 26.

وأشار إلى الثمن العادل غير المجحف للسلعة وأهمية النقود لتحقيق التبادل، بل وأكثر من ذلك فقد حرم الربا والفائدة، وهاجم الاحتكار في السوق لبعض السلع حيث إنه لا يحقق العدالة والتكافؤ في عمليات المبادلات والشراء والبيع.

### د. أما العصور الوسطى:

عندما سيطرت الإمبراطورية الرومانية وزادت الحروب وغزت العديد من المناطق، أدى ذلك إلى حدوث نوع من الركود والتدهور في كافة المجالات، بينما انعكس ذلك على محدودية الأفكار الاقتصادية، وعلي الرغم من ذلك إلا أن الفكر الاقتصادي في هذه العصور اصطبغ بصبغة أخلاقية واضحة مناهيا الحلال والحرام والعدل، ومن ثم فعلم الاقتصاد عند الفكر الكنسي " حيث سيطرة الكنيسة على كافة شؤون البلاد " هو علم يحمل بين طياته قواعد أخلاقية وليست قواعد قانونية تهدف إلى إدارة النشاط الاقتصادي إدارة صالحة، ويعتبر " توماس إلاكويني " من أبرز الشخصيات والكتاب الكنسيين والمدرسين في العصور الوسطى، وقد قدم أفكار اقتصادية عديدة منها: إنه كان يفضل الملكية الفردية الخاصة على الملكية العامة ولكن بشرط أن تستخدم لمصلحة الجماعة، وأباح التجارة بشرط أن تستفيد البلاد، ونادي بالثمن العادل القائم على الأخلاق بين المشتري والبائع وفكرة المبادلة المتكافئة " أي تبادل سلع لها نفس التكلفة " (كمية العمل إلى جانب تكلفة الإنتاج)، لكنه مع الوقت ونمو النشاط التجاري أباح التقلبات التي قد تحدث للثمن العادل في السوق منعاً لحدوث خسارة للبائع ووضع في الاعتبار تكاليف نقل السلع إلى السوق وسوء التقدير، وكذلك تغيرات العرض والطلب في أثمان السوق، وقد حرم الربا كغيره من رجال الكنيسة، لأنها نوعاً من الانتظار لا يملكه إلا الله، إلا أنه مع الوقت تم إباحة الربا على أساس عدم حدوث خسارة حقيقية للمقرض عندما يتأخر سداد القرض وكذلك استناداً لفكرة ضياع فرصة الكسب بإقراض المبلغ لفترة معينة، وأخيراً... اعتماداً على مبدأ المخاطرة الذي قد يؤدي بالمال إلى الفقدان الكامل حالة ما إذا لم يسدد المقرض المبلغ في الميعاد، وبذلك يكون قد انفصل الرأي الاقتصادي عن الرأي الديني.

وتناول العديد من المفكرين النقود وانخفاض قيمتها والتلاعب في سك العملات.

## 2. الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي:

قام الفكر الاقتصادي الإسلامي والعربي على أكتاف مجموعة من الفقهاء والمفكرين والفلاسفة العرب، حيث شهدت هذه المرحلة التاريخية ازدهاراً في الفكر الإسلامي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، في الوقت الذي ساد فيه الركود والانحيار الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي في أوروبا، وذلك في الفترة من القرن التاسع الميلادي وحتى القرن الرابع عشر الميلادي، وتمثل هذه الفترة حقبة زمنية مهمة في العصور الوسطى لأوروبا، والتي شهدت ابتداءً من القرن الثالث عشر عصر النهضة الأوروبي، والذي كان للفكر الإسلامي والعربي إسهامات بارزة في إحداثه وتطوره، كان لها أبلغ الأثر في تطور المعرفة العلمية والعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد.

ويمكن أن نتناول هذا الفكر الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى عدة مفكرين، كان لهم دوراً مهماً ومؤثراً على هذا الفكر، حيث إنهم كانوا في الأصل من الفلاسفة، ثم أصبحت لهم انشغالات معرفية وعلمية أخرى، كان من أهمهم علي النحو التالي:

### تحدث الفارابي:

في كتاباته عن التفسير الاقتصادي لقيام الجماعة أو المدينة، حيث كل فرد لا يستطيع أن يشبع حاجاته بمفرده، بل لا بد من الالتجاء إلى غيره في شكل الاجتماع في جماعة أو مدينة صغيرة ويتم التعاون وتقسيم المهام بين أفراد المدينة لإنتاج كل حاجات الجماعة، وكل ذلك يتم من خلال قيام المدينة الفاضلة.

### أما ابن سينا:

فقد وسع من هذه الفكرة الاقتصادية السابقة، وأطلق علي مدينته (المدينة العادلة)، والتي تتسم بعدم وجود بطالة علي الإطلاق إلا سوى المرضى، أما باقي

أفراد المدينة فالعمل مفروض عليهم وإلا استحقوا جزاء مخالفة ذلك بالنفي أو الردع، كذلك تحدث ابن سينا عن المال العام والزكاة التي تستخدم في الإنفاق علي المصالح المشتركة، وحرّم القمار والسرقة والزنا والمراعاة التي تحقق مكاسب بدون حرفة، وهو بذلك يؤكّد الفكرة الاقتصاديّة المتعلقة بالمنفعة القائمة بين المتبادلين نتيجة تبادلهم للسلع (نظرية القيمة)<sup>(1)</sup>.

### أما ابن خلدون :

فهو يعد من أعظم المفكرين العرب، والذي تميز بتعدد معارفه في العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد، فهو يرى أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي لتطور المجتمع، وهو يعتبر أيضاً أحد الرواد الأوائل الذين مهدوا لنشأة علم الاقتصاد، حيث إنه تحدث عن الحاجات البشرية وإشباعها، والتي هي أساس نشأة العمران وتطوره وتكوين الجماعات، وأوضح تنوع الحاجات حسب التطور زمنياً ومكانياً من مرحلة إلي أخرى: فمن مرحلة المجتمع البدوي الذي ينتج ويشبع الضروريات فقط، إلى مرحلة المجتمع الحضري الذي لا يكتفي بالضروريات بل يتوجه إلي إنتاج وإشباع الكماليات، وإشباع كافة هذه الحاجات السابقة لا يتم علي حد قول ابن خلدون إلا من خلال التعاون والتخصص وتقسيم العمل.

كما أشار ابن خلدون إلي عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، وإلي تنوع النشاط الاقتصادي بين الفلاحة والصناعة والتجارة، وهو من أبرز المحللين الاقتصاديين الذي تحدثوا عن نظرية القيمة، بل هو يعد الرائد الحقيقي لنظرية العمل في القيمة، والتي تتحدد عنده بالعمل البشري في كل مكان، وأن التفاوت في الأثمان يرجع إلي التفاوت في كميات العمل المبذولة والنفقات المترتبة علي ذلك، وكذلك يؤثر العرض والطلب علي القيمة ومن ثم يتحدد في النهاية ثمن السلعة.

(1) أنظر د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 246 - 248.

كذلك أشار ابن خلدون في كتاباته إلى النقود " الذهب والفضة " وارتباطها في تقدير القيمة، ودورها في التبادل الدولي بشرط زيادة كمية العمل التي تؤدي إلى رفاهية المجتمع وتقدمه.

### 3. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية :

#### أ. الفكر الاقتصادي لدى المدرسة التقليدية :

تعد المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث شهدت نشأة وميلاد علم الاقتصاد السياسي، إذا لم تكتمل أركان هذا العلم إلا مع جهود ونتائج المدرسة التقليدية وخصوصاً آدم سميث و" دافيد ريكاردو "، فلقد شهد النشاط الاقتصادي في مختلف فروع وقطاعاته تطوراً ملحوظاً نتيجة لقيام الثورة الصناعية وسيطرة آليات اقتصاد المبادلة الموسعة، والزيادة الكبيرة في الإنتاج وتقلص دور الدولة في العملية الاقتصادية، وسادت الحرية الاقتصادية كأساس تنظيمي للنظام الرأسمالي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من أجل تحقيق أقصى ربح نقدي ممكن يتم من تلاقي الطلب والعرض في السوق.

وقد أوضح التقليديون أن مصدر ثروة الأمة يتركز في مجال الإنتاج، وهذا يستلزم البحث عن مصدر ومقياس القيمة والذي يركز على العمل وتقسيمه وعلاقته بعناصر الإنتاج الأخرى، ودراسة الأثمان وتوزيع الناتج بين الطبقات المختلفة وما تحصل عليه من دخول كالربح والفائدة والأجور والريع، وما يترتب على ذلك من دراسة النقود والتبادل الداخلي والخارجي، ومن ثم نمو وتطور النشاط الاقتصادي على أساس تراكم رأس المال.<sup>(1)</sup>

---

(1) أنظر د/ سعيد النجان تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية، القاهرة، سنة 1958، ص124 وما بعدها.

## ب. الفكر الاقتصادي لدى المدرسة الاشتراكية :

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديد من المتغيرات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية، ترتب عليها وجود تيارات فكرية تمثلت في المدرسة الاشتراكية "الماركسية" وقد قام الفكر الاشتراكي على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وتصوراتهم عن كيفية تحقيق هذه المبادئ وإقامة تجمعات تقوم على هذه الركائز، وكذلك على التعاون وأشكاله ومبادئه " الاشتراكية المثالية " لكن عندما جاء (كارل ماركس) حاول أن يطور في الفكر الاشتراكي وينقله من المثالية إلى العلمية والموضوعية والاعتماد على المادية الجدلية للتحليل والمادية التاريخية لتفسير التطور والتغير الاجتماعي المتمثل في الملكية والمصلحة الاجتماعية وتدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي.

وقد ميز بين العمل الفردي الملموس " الأعمال المادية كالزراعة والسباكة والحدادة " والعمل الاجتماعي المجرد " الجهود الواعي للإنسان والذي يميزه عن غيره من الكائنات الحية " وبين العمل البسيط الذي يعتمد على القوة الجسمانية للإنسان وبين العمل المركب أو المدرب الذي يعتمد على تطوير العمل البسيط بكمية أكبر من وحداته.

وقد انطلق ماركس في تحليله لنظرية القيمة حيث افترض أن العمل هو الشرط الطبيعي للوجود الإنساني، وهو شرط لقابلية الإنسان والطبيعة للتحول، والعمل هو مصدر إنتاج جميع السلع والخدمات والتي هي محل المبادلة والاستعمال ولها ثمن محدد في السوق يتمثل في النقود كشكل من أشكال القيمة " وهذا هو معنى القيمة لدى (ماركس).<sup>(1)</sup>

(1) انظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 204.

#### 4. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الحدية :

ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر تيارات فكرية أطلق عليها المدرسة الحدية (بالنمسا) كأحد وأبرز المدارس الأقتصاديّة التي تعبر عن فلسفة وسير أداء النظام الرأسمالي وقد جاء تحليل هذه المدرسة الإنجليزية تحليلاً حدياً يركز على تحليل الوحدة الأخيرة للعملية الأقتصاديّة "المنفعة الحدية، الإنتاجية الحدية" وهذا التحليل قائم على التغير الحدي لعامل واحد فقط دون العوامل أو التغيرات الأخرى والتي يتم افتراض ثباتها للتوصل إلى التعرف على أثر هذا العامل على سلوك الوحدة والطلب والعرض وتوازن المستهلك والمنتج، وهي تقتض سيادة المنافسة الكاملة في السوق، وقدرة الفرد على الاختيار الحر لحاجاته، وكل ذلك يتم في اقتصاد مغلق، حيث إن المدرسة الحدية تستبعد التجارة الخارجية والعلاقات الأقتصاديّة التي تتم بين الدول.

والأثمان عند المدرسة الحدية تعتبر مؤشرات للندرة، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الإنتاجية الحدية، والتمن ينتج من تلاقى قوى العرض (البائع) وقوى الطلب (المشترى) في السوق، ويهدف الأفراد إلى الحصول على أقصى إشباع ممكن من الحاجات، ويعملون على توزيع الوحدات النقدية التي يملكونها بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التي تحقق تساوى المنافع الحدية.<sup>(1)</sup>

#### 5. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الكينزية :

جاءت المدرسة الكينزية متمثلة في المفكر الاقتصادي الإنجليزي (كينز) في أعقاب أزمة الكساد العالمي سنة 1929 "عصر البطالة" وبسببها تحول الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى إعطاء أهمية أكبر للتحليل الاقتصادي وأثبت (كينز) عجز النظرية الحدية عن مواجهة المشكلات الأقتصاديّة، حيث سلم بأن الحرية الأقتصاديّة لا تحقق تلقائياً العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل، ولا الاستخدام

(1) انظر د/ عزت عبد الحميد البرعى: أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص425.

الكامل للموارد الطبيعية وإنما بتلاقى العرض الكلى والطلب الكلى الفعلي بالنسبة للاقتصاد القومي، ومن خلاله يتحدد مستوى العمالة، حيث إن العمل عند (كينز) هو المتغير والمصدر الوحيد للقيمة.

و يقرر (كينز) إنه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل، لأنه لكي يتحقق التشغيل الكامل، لا بد أن يوجد طلب استثمار مساوٍ للإدخار الذي يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل الكامل، ومعنى ذلك أن (كينز) يرى أن الرأسمالية النامية الحديثة، تميل في الظروف العادية إلى عدم تحقيق التشغيل الكامل أو بقاء قدر من العمال في حالة بطالة وسبب ذلك هو عدم وجود طلب كلى كافى، وبالذات عدم وجود طلب استثماري كافى لجعل المنظمين يشغلون كل العمال.

وللقضاء على البطالة ينصح (كينز) بالتنازل نهائياً عن سياسة الحرية الاقتصادية، وتتدخل الدولة لتحقيق هذا الغرض، ولما كانت البطالة ناشئة على عدم كفاية الطلب الكلى الفعلي على السلع، لذلك تنحصر هذه السياسة التدخلية في العمل على رفع مستوى هذا الطلب، حتى يزيد الإنتاج، ويقضى على البطالة، ويتحقق التشغيل الكامل.

والإجراءات التي يمكن أن تتبع لزيادة الطلب الفعلي تتمثل عند كينز في إعادة توزيع الدخول بين الأفراد فيزيد الطلب الكلى على سلع الاستهلاك ونقص حجم الادخار، كذلك تقوم الدولة بعمل مشروعات استثمارية عند حدوث بطالة لتوظيف العمال وتخفيض من سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض، وتعمل على القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة، فتتخفف أسعار السلع الاستهلاكية فيزيد ذلك من الطلب عليها مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها، ومن ثم إلى زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج<sup>(1)</sup>.

(1) أنظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 243.

## نخلص مما سبق:

وبعد أن عرضنا وتتبعنا التطور الطويل في تاريخ الفكر الاقتصادي، نستطيع أن نقرر: أن الفكر الاقتصادي لم يكن قاصراً على بلد أو أمة واحدة دون غيرها من البلاد أو الأمم، فكل بلد أو أمة ساهمت في نشأة علم الاقتصاد، حيث إن كل أمة جاءت بفكر جديد قائم على أساس الجهود التي قدمها من سبقوها من الأمم، كذلك فإن علم الاقتصاد لا يعرف فكرة الحتمية واليقين كما في العلوم الطبيعية وإنما هو علم نسبي لا يستطيع مفكر مهما كانت قوته وكفايته أن يعطى نظرية سليمة كاملة، حيث إن الفكر الاقتصادي يرتبط بالحالة الواقعية في الفترة التي تنشأ بها كل مدرسة من المفكرين. وكذلك يتأثر الفكر الاقتصادي بالعلوم الأخرى وخاصة الفلسفة، وفي النهاية نجد أن السياسة الاقتصادية تتبع من أحوال كل بلد وظروفه الخاصة، دون التقيد أو إتباع سياسات اقتصادية لبلاد أخرى قد لا تفيد بل على العكس تضر بمصالح هذا البلد.

## ثانياً: تعريف علم الاقتصاد:

يرجع الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السَّيَّاسِي" إلى الكلمات الإغريقية الثلاث "Nomos" و "Politikos" و "Oiko" والتي تعني علي التوالي "منزل" و "قانون" و "اجتماعي".

أما تعريفه اللغوي وفقاً للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فهو يعتبر الاقتصاد بمثابة:

" العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع " ، كما أن لفظ الاقتصاد مشتق لغوياً من مادة " قصد " والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير. ويقال إقتصاد في أمره: أي توسط فيه فلم يفرط، ولم يُفرض، وإقتصاد في النفقة أي: لم يُسرف ولم يُقتَر " يُقتَر " .

ولم تدخل كلمتي " اقتصاد " و " سياسي " في مصطلح واحد منذ البداية، فاصطلاح " الاقتصاد " ذكره " أرسطو "، حيث قصد به " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " قوانين الذمة المالية " (1).

ولم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السِّيَاسِيّ إلا علي يد الكاتب الفرنسي (أنطون دي مونكرتيان) حيث يعد أول من استخدم تعبير " الاقتصاد السِّيَاسِيّ " وذلك في الكتاب الذي ألفه بعنوان " مطول في الاقتصاد السِّيَاسِيّ " عام 1615م، وقد قصد بصفة " السِّيَاسِيّ " أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة وبهدف إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة.

وهكذا ظهر الاقتصاد كتعبير عن السياسة واجبة الإلتباع كزيادة ثراء الدولة، ولحل المشكلات العملية التي يواجهها الحاكم، ولم يتبلور الاقتصاد كعلم في أوروبا، إلا على يد الطبيعيين في فرنسا، والمدرسة الكلاسيكية في إنجلترا " كما ذكرنا من قبل "، إلا إنهم لم يذهبوا إلي حد فصل علم الاقتصاد عن السياسة، ولذلك درجوا علي استخدام تعبير الاقتصاد السِّيَاسِيّ.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتجه كثير من الكتاب تحت تأثير الفكر التجريدي إلي استخدام تعبير " علم الاقتصاد " محاولة منهم للفصل بين التصرف والمعرفة، إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير الاقتصاد السِّيَاسِيّ مقبولاً في الفكر والتطبيق. (2)

---

(1) انظر د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول "، القاهرة، 2004، ص 25 وما بعدها.

(2) علي الرغم من أن ألفريد مارشال وهو اقتصادي إنجليزي أصدر كتاباً بعنوان "مبادئ الاقتصاد " وبدأ اصطلاح الاقتصاد ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونيه ليحل محل الاقتصاد السياسي، إلا أن كثيراً من الكتاب المعاصرين في الوقت الحاضر يطلقون اسم الاقتصاد السياسي علي مؤلفاتهم والتي تتضمن نفس موضوعات كتاب مارشال " مبادئ علم الاقتصاد ".

ولم يستقر الاقتصاديون علي تعريف واحد لعلم الاقتصاد، فقد تعددت التعريفات وفقاً للنظم الاقتصادية التي ينتمي إليها المفكرون وكذلك تبعاً لنزعة كل كاتب على حده، ويمكن القول بأن الاقتصاد السياسي في النظم الرأسمالية يعني (دراسة سعي الإنسان والجماعات للحصول علي النقود اللازمة لتأمين معاشهم وتنفيذ مشروعاتهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة). أما النظم الاشتراكية فهو يعني " دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الاقتصادي المرسوم أو الموجه " .

**ويعرف التقليديون علم الاقتصاد بأنه علم المصلحة الشخصية فعند آدم سميث أن الإنسان يسعى إلي تحقيق " أكبر منفعة ممكنة بأقل مجهود ممكن " ، وهكذا ينصرف علم الاقتصاد إلي دراسة المصلحة الشخصية من خلال التصرفات الإنسانية التي تهدف إلي ذلك " غاية علم الاقتصاد " .**

ولم يتفق التقليديون علي مضمون واحد لفكرة المصلحة الشخصية، فعند البعض أن المقصود بها هي الرفاهية المادية، لذا عرفوا الاقتصاد بأنه " علم الثروة " ، ومع ذلك اختلف أصحاب هذا التعريف علي تحديد معنى الثروة.

**فذهب البعض إلي أن الخدمات لا تعتبر جزءاً من الثروة، بل وعلى العكس من ذلك عرف آخرون الثروة بأنها " كل ما يرغب فيه الإنسان لنفسه وبهجته " .**

ويعاب علي هذا الفكر أنه يضيق من مفهوم الثروة باستبعاده للخدمات الشخصية، وكذلك يوسع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل كل نشاط إنساني يهدف إلي إشباع الحاجات.<sup>(1)</sup>

**بينما ركز بعض الاقتصاديون الآخرون علي " الوسيلة من علم الاقتصاد لا الغاية " ، فالظاهرة الاقتصادية تقوم على السلوك التي يأخذها شكل المبادلة، ويكون موضوع الاقتصاد هو دراسة المبادلة التي يتنازل بمقتضاها الفرد عما معه**

(1) راجع د/ محمد أحمد الرزاز: مبادئ الاقتصاد السياسي، المغرب، سنة 1977، ص11، 13.

لآخر مقابل الحصول علي ما يريد، وبما أن المبادلة تقتض وجود شخصين على الأقل، فإن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن أن تتصور إلا بالنسبة للإنسان الذي يعيش في مجتمع، فيصبح بذلك علم الاقتصاد فرعاً من علم الاجتماع بعيداً عن التحليل الفردي الذي ينادي به التقليديون.

ولم يسلم هذا الفكر أيضاً من الانتقاد، فهناك العديد من التصرفات الاقتصادية لا تأخذ شكل المبادلة ولا تخرج من مضمون الاقتصاد السياسي<sup>(1)</sup>.

كما أن هذه الفكرة لا تدخل في الحساب حالة الاقتصاد المعيشي القائم علي الاستهلاك الذاتي خاصة في البلاد النامية، كما أن عدم إدخال السلوك الفردي في الحساب يضيق من نطاق علم الاقتصاد وقيمة التبادل القائمة علي الاعتبارات الشخصية.

ويعد الكاتب الإنجليزي (روبنز) من أهم الاقتصاديين الذين عرفوا الاقتصاد بأنه "علم الندرة النسبية" حيث إنتقد كل التعريفات السابقة، وقال بأن الاقتصاد هو: "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة".

ووفقاً لهذا التعريف يصبح موضوع علم الاقتصاد لا الحاجات ولا الوسائل في ذاتها، بل هو دراسة مجموع العلاقات بين الغايات المتعددة من ناحية والوسائل المحدودة القابلة لاستعمالات مختلفة من ناحية أخرى، ويقوم الإنسان بالاختيار بين هذه الاستعمالات أو الغايات، فتعدد الحاجات مع وفرة الموارد يخرج من دائرة علم الاقتصاد، كما أن الندرة النسبية للوسائل لا تكفي لخلق الظاهرة الاقتصادية إذا كانت هذه الوسائل غير قابلة لاستعمالات مختلفة، كما أن مجرد تعدد الاستعمالات لا يكفي في حد ذاته لقيام هذه الظاهرة، بل يجب أن يكون الإنسان قادراً علي ممارسة الاختيار بين هذه الاستعمالات.

---

(1) مثل شراء البذور ومستلزمات الزراعة، و بذل الجهد في رعاية المحاصيل والقيام بجنيها، فكل ذلك قد لا يعقبه مبادلة الناتج في السوق علي الرغم من أن ذلك يعد نشاطاً اقتصادياً.

وعلي الرغم من أن هذا التعريف السابق يعد أنسب التعريفات في تفسيره لطبيعة علم الاقتصاد، إلا أنه ركز علي ظاهرة الندرة النسبية في ذاتها، وأغفل في ذلك ما يترتب على هذه الظاهرة من أوضاع اجتماعية، أو العَلاقات بين أفراد الجماعات المختلفة التي تنشأ بين الندرة النسبية، وهذا ما دفع الأستاذ(بار) إلي تعريف علم الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة ".<sup>(1)</sup>

ويستند هذا التعريف إلي الجانب المجرد وهو جانب العَلاقات الاجتماعية وتنظيماتها المتعلقة بالإنتاج والتوزيع لمواجهة المشكلة الأقتصاديّة.

واستناداً لفكرة العَلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، تعددت التعريفات المعاصرة لعلم الاقتصاد.

**فالبعض عرفه بأنه " العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه "**.

**أو هو: " العلم الذي يتناول بالبحث الحصول علي الأموال النادرة في المجتمع ورغباته والعالم الخارجي المحيط به "**.<sup>(1)</sup>

**كذلك عُرف علم الاقتصاد بأنه " علم تطور العَلاقات الاجتماعية للإنتاج، أي العَلاقات الأقتصاديّة بين البشر، بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه "**، وبالتالي فإن تاريخ تطور الاقتصاد السّياسيّ هو تاريخ طرق الإنتاج.

**ولكي نستطيع أن نصل إلي تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، لا بد أن يشتمل التعريف علي عدة عناصر يمكن إيجازها علي النحو التالي:**

1. يجب أن يشير التعريف إلي أن موضوع الدراسة الأقتصاديّة هو الإنسان

---

(1) راجع د/ محمد دويدار وآخرين: أصول علم الاقتصاد السياسي "، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1988، ص 10، 11.

ذو الإرادة، وأن يركز التعريف علي الجانب الإنساني والاجتماعي للظاهرة الاقتصادية، حيث إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي بطبعه يهتم في المقام الأول بمشكلات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

2. يجب أن يشير التعريف إلي ظاهرة الندرة، أي عدم التكافؤ بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، فهذه الظاهرة هي أساس المشكلة الاقتصادية ولا يعقل أن يعرف علم دون أن يتم إبراز المشكلة الأساسية التي وجد هذا العلم بغرض مواجهتها، وإيجاد حلول ولو جزئية للقضاء عليها.

3. يجب أن يشير التعريف إلي الهدف من الدراسة الاقتصادية وهو تحقيق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بما هو متاح من الموارد، مع العمل علي نمو هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من استخدام الأساليب وأدوات التحليل والسياسات والدراسات المتقدمة لمواجهة المشكلة الاقتصادية.

4. يجب أن يشير التعريف إلي أن العلاقات الاقتصادية التي تتم بين أفراد المجتمع، لا بد أن تتعلق بإنتاج وتبادل وتملك واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات، فلا يمكن أن نغفل الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به الخدمات باختلاف أنواعها في إشباع الحاجات الإنسانية، وبإغفالنا للخدمات دون السلع يختل كيان النشاط الاقتصادي.

**ومن مجمل هذه العناصر نستطيع أن نستخلص تعريفاً لعلم الاقتصاد بأنه:** "علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة، يهدف إلي دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة، والعمل علي إنمائها بأقصى الطرق الممكنة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع وتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات".

## المبحث الثاني

### مناهج وفروع علم الاقتصاد

#### يقصد بمناهج علم الاقتصاد :

طرق البحث والدراسة والتحليل التي تستخدم من أجل الوصول إلي اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية.

فالدراسة الاقتصادية علي سبيل المثال، تهدف إلي معرفة القانون الذي يحكم العلاقة بين ثمن السلعة والطلب عليها، أو الذي يحكم العلاقة بين كمية النقود ومستوى التشغيل في المجتمع، أو بين الدخل والاستيراد من الخارج، فكيف يمكن الوصول إلي هذه القوانين ؟

**الإجابة علي هذا التساؤل:** تكمن في معرفة طرق البحث أو المنهج العلمي الذي يستعان به من أجل الوصول إلي طبيعة العلاقات التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية السابقة وغيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى.

#### بينما يقصد بفروع علم الاقتصاد :

الموضوعات التي يشملها علم الاقتصاد باعتباره علماً اجتماعياً يعالج جوانب السلوك الإنساني وهو الجانب المتعلق بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، وهذا السلوك الاقتصادي الخاص بالإنسان هو سلوك متطور دائم التغير يختلف عن السلوك المتبع في العلوم الطبيعية حيث يتسم إلي حد ما بالثبات، لذلك فإن معرفة الموضوعات أو الفروع التي تدرج تحت علم الاقتصاد يجعلنا نركز فقط علي العلاقات الاقتصادية والمالية للأفراد في ظل عملية الإنتاج التي تحتوي علي حاجات متعددة يجب إشباعها وموارد محدودة يجب أن توظف جيداً لإشباع هذه الحاجات، وبالتالي نستبعد من هذا الإطار كافة العلاقات الأخرى التي لا تدرج ضمن فروع علم الاقتصاد كالعلاقات الثقافية و السياسية والأسرية والأخلاقية.

من هذا التحديد السابق لكل من المناهج والفروع لعلم الاقتصاد، نستطيع أن نفصل ذلك من خلال العنصرين التاليين:

### أولاً: مناهج علم الاقتصاد:

هناك طريقتان أساسيتان للبحث في علم الاقتصاد، والوصول إلي القوانين والتصرفات التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية وهما: الطريقة الاستنباطية " التجريدية " والطريقة الاستقرائية " الواقعية أو التجريبية " .

وتستعين كل من طريقتي البحث بأساليب متعددة تجعلنا نصل إلي القوانين والنظريات الاقتصادية التي تتفق مع الواقع مثل الأسلوب التاريخي وأسلوب التحقيق والأسلوب الإحصائي والأسلوب الرياضي وأسلوب التجريد، وفيما يلي عرض لهذه الطرق والأساليب:

#### 1. الطريقة الاستنباطية (التجريدية):

وفقاً لهذه الطريقة<sup>(1)</sup>، يبدأ الاقتصادي في أخذ فروضاً أساسية عامة أو عدداً من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم علي حقائق يعلمها أو مسلم بها في علوم أخرى، ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلسل إلى فروض ونتائج أخرى، مثال ذلك القول بأن الإنسان يسعى إلي تحقيق أكبر نفع ممكن أو أن المنتج يسعى إلي تحقيق أقصى ربح، فعلي أساس هذه الفروض والمقدمات نصل إلي قانون يحكم الظاهرة موضوع البحث، ولقد تم استخلاص الكثير من القوانين والنظريات الاقتصادية بإتباع هذه الطريقة كنظرية الطلب ونظريات التوزيع وتعد المدرسة الكلاسيكية وعلي رأسها آدم سميث وريكاردو وجون ستيورات ميل ومالتس أول من استخدموا الطريقة الاستنباطية، إذ كانت هذه المدرسة تبني نتائج أبحاثها علي تعميمات معينة، كافتراض أن سلوك الإنسان قائم علي أساس المصلحة

(1) انظر د/ مصطفى حسني مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني، القاهرة، سنة 2006، ص 21-23.

الشخصية، وهذه المصلحة الشخصية ينتج عنها رخاء كبير بالنسبة لأعداد غفيرة من الناس<sup>(1)</sup>.

## 2. الطريقة الاستقرائية (الواقعية أو التجريدية):

تقوم هذه الطريقة علي أساس ملاحظة الوقائع أو إجراء التجارب بالنسبة لعدد كبير من الحالات، ثم الانتقال من هذه المشاهدة إلي استخلاص المبادئ العامة من أجل الوصول إلي القانون العام الذي يحكم هذه الوقائع. فمثلاً نلاحظ أن أثمان السلع في البلاد المختلفة كثيراً ما ترتفع أثر زيادة كمية النقود فيها، ولاشك أن استقرائنا للوقائع الخاصة بتحركات الأثمان وبحركة النقود يوحي بوجود مبدأ عام: هو وجود صلة بين مستوى الأثمان وبين كمية النقود في الدولة، وأن ازدياد هذه الكمية يؤدي مع توافر ظروف معينة إلي ارتفاع الأسعار.

ولقد استخدم كثير من الاقتصاديين هذا الأسلوب للوصول إلي القوانين والنظريات الاقتصادية، فعن طريق ملاحظة الواقع قدم " مالتس " نظريته في السكان، كما أنه عن طريق ملاحظة الارتفاع الكبير في أثمان المواد الغذائية وإيجار الأراضي الزراعية في إنجلترا علي أثر حروب نابليون في أوائل القرن التاسع عشر تقدم ريكاردو بنظريته في الربح " كما سيأتي تفصيل هذه النظريات فيما بعد " كذلك فعن طريق ملاحظة حالات الكساد والرخاء، أمكن القول بالقوانين التي تحكم تغير الأسعار في كل حالة من هاتين الحالتين، وقد استخدمت هذه الطريقة علي نطاق واسع نسبياً في منهج الفكر الاقتصادي المعروف بالمنهج التاريخي.

ولقد ثار خلاف كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين أنصار الطريقة الاستنباطية وأنصار الطريقة الاستقرائية، وحاول كل فريق أن يقيم الحجج لإثبات أن طريقته هي الطريقة المثلي للوصول إلي القوانين الاقتصادية، إلا

---

(1) أي تقوم هذه الطريقة على أساس استخدام القوانين أو النظريات العامة في الوصول إلى قاعدة أو نظرية خاصة، أما الطريقة الاستقرائية فتقوم على استخدام الوقائع أو القواعد الخاصة في الوصول إلى قانون عام أو نظرية عامة.

أن هذا الخلاف قد فقد أثره اليوم وأهميته، لأن الغالبية العظمى من الاقتصاديين تؤمن بوجود ارتباط شديد بين الطريقتين وأنه لا بد من الاعتماد عليهما والاستفادة منهما في وقت واحد، حيث إن كثيراً من الأحكام التي يتم الحصول عليها عن طريق الاستنباط يمكن التأكد من صحتها عن طريق معرفة مدى اتفاقها مع الواقع، فتصبح طريقة الاستنباط وسيلة مكملة لما لم تستطع تحقيقه طريقة الاستقراء.

وهناك مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تستعين بها كل من الطريقتين للوصول إلي القوانين والنظريات الاقتصادية، هذا بالإضافة لمعرفة مدى اتفاقها مع الواقع، ونستطيع من خلال النقاط التالية أن نشير إلي أهم هذه الأساليب: (1)

### أ) الأسلوب التاريخي:

يتمثل هذا الأسلوب في جمع الوثائق والمعلومات التاريخية المتعلقة بالجوانب المختلفة للظاهرة الاقتصادية، مع الاهتمام بتسجيل التجارب التاريخية المختلفة وملاحظة طبيعة ما تطوي عليه من تطور، وبهذا الأسلوب يمكن تسجيل وملاحظة الواقع التاريخي لظاهرة اقتصادية ما، وأن نصل إلي بعض الفروض والمقدمات التي تعد نقطة البداية في الوصول إلي القانون أو النظرية الاقتصادية عن طريق الاستنباط.

كذلك يمكن معرفة مدى فاعلية هذا الأسلوب من أجل الوصول إلي القوانين والنظريات الاقتصادية عن طريق الاستقراء، ومدى اتصال كل من الطريقتين بالواقع.

وقد استخدمت نظريات اقتصادية عديدة هذا الأسلوب، كنظرية ماركس حول تطور التاريخ والوصول إلي المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي، ونظرية مالتس في السكان.

---

(1) أنظر د/ مصطفى السعيد وآخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 20 - 26.

لكن لابد من أخذ الحيطة والحذر في استخدام هذا الأسلوب لاحتمال الوقوع في خطأ الاستنتاج بملاحظة التتابع التاريخي لتشابك وتعقد الوقائع التاريخية.

### (ب) أسلوب التحقيق:

يستخدم هذا الأسلوب عند الرغبة في بحث موضوع معين بشكل متعمق، فقد تنشأ الحاجة إلي معرفة طبيعة العوامل التي تؤثر علي هيكل استهلاك مجموعة معينة داخل المجتمع.

إن بحث مثل هذا الموضوع، قد يتطلب تشكيل لجنة من الخبراء لتقوم بإجراء تحقيق حوله وبحث جوانبه العديدة عن طريق معرفة السلع والخدمات التي تستهلكها هذه المجموعة وأسعارها والعوامل الأخرى المؤثرة علي هذا الاستهلاك، ويستخدم في ذلك الأسلوب العديد من الوسائل للحصول على المعلومات الخاصة بالفئة المستهدفة من التحقيق.

### (ج) الأسلوب الإحصائي:

يرتبط هذا الأسلوب بأهداف متعددة ذات صلة وثيقة باستخلاص القوانين والنظريات الاقتصادية، واختبار مدى اتفاقها مع الواقع، أي يقوم هذا الأسلوب على: تجميع وإعداد البيانات المتعلقة بالجوانب المختلفة للظواهر الاقتصادية.

فالدراسات الإحصائية تقوم بتجميع بيانات من الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والأثمان والطلب والعرض بطريقة منتظمة، ولا شك أن هذه البيانات لها أهمية بالغة في تحديد طبيعة الظواهر الاقتصادية عن طريق وضع الفروض والمقدمات، كما تستخدم الدراسات الإحصائية والأساليب الفنية في تحديد هذه الطبيعة بشكل كمي ومدى اتفاقها مع الواقع، وهو ما يعرف بنظرية " الارتباط " .

وهذه النظرية تمكننا من معرفة طبيعة العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها، وبين مستوى التشغيل وكمية النقود وغيرها من العلاقات، على الرغم من افتراض استمرار تغير العوامل الأخرى المؤثرة على الظاهرة موضوع البحث، لكن يتم عزل هذه العوامل لمعرفة الهدف المقصود من الإحصاء.

لكن قد يعيب هذا الأسلوب: أنه في بعض الأحيان قد لا تعبر البيانات الإحصائية عن الواقع بدقة، إما لجهل الشخص الذي يجمع البيانات بالهدف من جمعها، أو لاحتمال سوء نيته عند جمعه البيانات المطلوبة لمصلحة شخصية يخفيها، كذلك قد لا يقدم الأسلوب الإحصائي دليلاً قاطعاً على ما إذا كان أحد المتغيرات الاقتصادية يعد سبباً أو نتيجةً لمتغير آخر من عدمه، لذلك يجب التحري وبدقة في استخدام هذا الأسلوب، والاعتماد على أشخاص موثوق فيهم، ولديهم القدرة على استخدام الأسس السليمة للإحصاء.

#### د) الأسلوب الرياضي:

يساعد هذا الأسلوب على زيادة قدراتنا لتتبع ما تعنيه الفروض والمقدمات التي تبدأ بها الطريقة الاستنباطية من طرق البحث، ونلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب عندما نتعقد وتتداخل الظواهر الاقتصادية، حيث يعتمد هذا الأسلوب على الصيغ الرياضية والمعادلات الجبرية التي تتميز بالسرعة والدقة وتتفادى الكثير من الأخطاء والخلط بين الظواهر الاقتصادية المختلفة.

لكن قد يتعارض هذا الأسلوب في بعض الأحيان، وذلك عند استخدامه بالنسبة لبعض الوقائع الاقتصادية الاختيارية الصادرة عن الإنسان بإرادته الحرة، مما يثير الشك في مدى دقتها مع هذه الوقائع.

#### هـ) أسلوب التجريد:

يعني هذا الأسلوب: القيام بتبسيط الظاهرة موضوع البحث بفرض التركيز على الجوانب الأساسية لها، وصولاً إلى القانون أو النظرية التي تحكم علاقتها مع الظواهر الأخرى، وقد يأخذ هذا الأسلوب ثلاث صور:

- **الصورة الأولى:** تكمن في افتراض العوامل الأخرى ثابتة ما عدا العامل المراد معرفة تأثيره على الظاهرة موضوع البحث، فإذا أردنا أن نعرف ظاهرة الطلب وعلاقتها بالثمن، فلا بد أن نفترض أن العوامل الأخرى

المؤثرة على الطلب ثابتة مثل الدخل وذوق المستهلكين، وأثمان السلع الأخرى، وذلك لتبسيط دراسة الظاهرة موضوع البحث.

• **أما الصورة الثانية:** فالتجريد وفقاً لها يأخذ البدء بفروض معينة، الغرض منها تبسيط الوضع القائم والوصول إلى نتائج معينة على أساس هذا الوضع المبسط، ثم تقوم باستبعاد هذه الفروض المبسطة لتقترب من الواقع ولتنتج تأثير ذلك على ما سبق الوصول إليه من نتائج.

فمثلاً إذا أردنا أن نصل لنظرية التخصص الدولي في إنتاج السلع والخدمات ونفعلها على التجارة الدولية، نقوم بالتجريد بإعطاء فروض تتضمن التبسيط للظاهرة، وذلك بافتراض وجود دولتين فقط، وسلعتين فقط مع افتراض ثبات الغلة وغيرها من الفروض المبسطة، ثم نقوم بتحليل العلاقات الدولية على أساس هذه الفروض لنصل لنتائج معينة، ثم نستبعد الفروض المبسطة ليحل محلها فروض أكثر واقعية " دول عديدة وسلع كثيرة وسريان قانون تناقص الغلة " ونتتبع تأثير ذلك على النتائج التي توصلنا إليها في ظل الفروض المبسطة.

• **أما بالنسبة للصورة الثالثة** للتجريد فهي صورة الاهتمام بالخصائص العامة المشتركة بين مفردات الظاهرة موضوع البحث وتجاهل الاختلاف في التفاصيل، وكذلك تجاهل الاختلاف في الآثار المترتبة على ذلك.

أخيراً... فمن الشائع أن يطلق على القواعد أو النتائج أو المبادئ التي تنتج عادة من استخدام الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية اسم (القوانين الأفتصادية)، وبهذه القوانين نستطيع فهم حركة النظام الاقتصادي والتنبؤ بالنتائج، ولمعرفة الوسائل الضرورية لتحليل المشكلات الجديدة ووضع سياسات وبرامج جديدة في مواجهة هذه المشكلات.

وقد اختلف الفقه الاقتصادي بين الاعتراف بلفظ القوانين من عدمه على القواعد والنظريات الاقتصادية، حيث انقسم الفقه الى رأيين:

- رأي يعترف بوصف القوانين على هذه القواعد <sup>(1)</sup> مثلها مثل قوانين العلوم الطبيعية والرياضية.
- ورأي آخر <sup>(2)</sup> ينكر تماماً عليها لفظ القوانين ؛ لأن لفظ القوانين لا يطلق إلا على القواعد الثابتة العامة، التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان.

أي ما كان أدلة وأسانيد كل فريق في الاعتراف بوصف القوانين على القواعد الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد قائم على استخدام التحليل الاستنباطي أو الاستقرائي للوصول إلى تعميمات أو مبادئ عامة، يطلق عليها: القوانين الاقتصادية، قد تكون صحيحة في بعض الحالات، والبعض الآخر غير صحيح ولكنها في النهاية تعد محصلة للاتجاهات التي تنتج بتوافر شروط وأسباب معينة، فقانون الطلب القائم على أساس إذا انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة منها، قد لا يتناسب مع كل مستهلك على حده، لكن قد يكون مناسباً مع مجموع المستهلكين ككل في زيادة طلبهم على السلعة نتيجة لانخفاض ثمنها.

### ثانياً: فروع علم الاقتصاد:

تتمثل فروع علم الاقتصاد بأن نحدد أولاً الموضوعات التي يحتوي عليها علم الاقتصاد، ثم نعرض ثانياً للفروع المتعددة لعلم الاقتصاد، والتي تميزه عن غيره وتجعل له استقلالية وذاتية تطورت بتطور وتشعب موضوعاته:

(1) وهم: الفيزيوقراط أو الطبيعيون وأتباعهم، ومن أمثلة هذه القوانين قانون الطلب، وقانون تناقص الغلة.

(2) كارل ماركس وبعض من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية.

## 1. موضوعات علم الاقتصاد:

يختص علم الاقتصاد بدراسة الموضوعات الأساسية التالية:

### أ. تخصيص الموارد:

مرت المجتمعات البشرية منذ بداية الخليقة وحتى الوقت الحاضر بمشكلة الندرة، حيث إن حاجات الإنسان متعددة من مأكّل وملبس ومسكن وتعليم ووسائل الرفاهية المختلفة، وهذه الحاجات تزيد بتطور المجتمع وفي نفس الوقت نجد أن الموارد الموجودة دائماً تكون غير كافية بالدرجة التي تناسب هذه الحاجات المتعددة، فالموارد المتاحة لا تنتج إلا سوى جزء بسيط لما يستهلكه الأفراد من سلع وخدمات، حيث إن الموارد الاقتصادية " الأرض، العمل، رأس المال " تتميز بأنها محدودة، وفي مقابل ذلك نجد أن حاجات الإنسان تعتبر غير محدودة وغير كافية في الوقت الحالي.

ومشكلة الندرة من المشاكل الأساسية التي يواجهها علم الاقتصاد، حيث لم تعد هناك موارد كافية لإنتاج كل ما يريده الإنسان من احتياجات، وكان لابد من بحث وسيلة مناسبة لتقرير ما يتم وما لا يتم إنتاجه من السلع والكميات منها، وهذه الوسيلة تتعلق بتخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة، وهذا يتحدد بكميات السلع المختلفة التي تنتج وتخصيص قدر معين من الموارد لإنتاجها؛ لأن إنتاج المزيد من السلع يعني تخصيص موارد أكثر لإنتاجها، وهذه هي مهمة علم الاقتصاد في علاج هذه المسألة الاقتصادية والتي تعتبر إحدى موضوعاته. (1)

### ب. تنظيم الإنتاج:

ويقصد به الطرق والوسائل الفنية " التكنولوجية " التي يتم بواسطتها إنتاج السلع والخدمات، فمثلاً إذا أردنا أن نقوم بإنتاج السلع الزراعية، نقوم باستخدام

---

(1) انظر: د/ محي محمد مسعد " مبادئ علم الاقتصاد "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2004م، ص 2418.

كمية كبيرة من العمل والأسمدة والآلات في حالة زراعة مساحة صغيرة من الأرض زراعة كثيفة، ويمكن أيضاً أن تستخدم كميات صغيرة فقط من العمل والآلات والأسمدة في حالة زراعة مساحة كبيرة من الأرض زراعة واسعة، وكلا الطريقتين يمكن أن تستخدم لإنتاج نفس الكمية مع بعض السلع.

فالتريفة الأولى تقتصد في استخدام الأرض الزراعية ولكنها تسرف في استخدام الموارد الأخرى، بينما الطريقة الثانية تسرف في استخدام الأرض الزراعية، ولكن تقتصد في استخدام الموارد الأخرى.

وبما أن الموارد دائماً تتصف بالمحدودية، فإن من الأفضل أن تستخدم بكفاءة، وهذا يتم بمعرفة الطرق الفنية المتاحة للإنتاج، وهذا ما يهتم به علم الاقتصاد في تنظيمه لهذه الطرق الفنية للإنتاج.

### ج. توزيع الإنتاج:

توزيع الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع له أهمية بالغة، فكل مجتمع يتكون من عدة طبقات، فهناك الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة والطبقة الفنية " أصحاب رأس المال "، ولكي تستطيع أن تحدد الدولة هذه الطبقات وتقوم بتوزيع الدخل عليها على نحو أمثل، يهتم الاقتصاديون وعلم الاقتصاد بوضع دراسات وتنظيمات عديدة تتعلق بنظرية التوزيع.

### د. كفاءة استخدام الموارد:

تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد النادرة هي إحدى الموضوعات التي يهتم بها علم الاقتصاد، وهذا يقتضي تجنب التبديد في موارد المجتمع أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لإشباع حاجات ورغبات الناس وتوظيف كافة الموارد، وذلك من خلال وضع ضوابط وشروط لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وهذه الضوابط تنحصر في نوعين من الكفاءة وهما :

• الكفاءة الإنتاجية.

• والكفاءة التخصيصية.

وتتحقق الكفاءة الإنتاجية :

عندما لا يستطيع المجتمع أن يزيد الناتج من إحدى السلع بدون أن يخفض إنتاج سلعة أخرى في نفس الوقت.

أما الكفاءة التخصيصية :

فهي تتعلق بالكميات النسبية من السلع التي تنتج، وهي تتحقق عندما يكون من المستحيل علينا أن نغير تخصيص الموارد بطريقة الكفاءة الإنتاجية، فنقوم بتغيير تخصيص الموارد بإنتاج أكثر من بعض السلع وأقل من أخرى.

وكفاءة استخدام الموارد تختص بها نظرية اقتصاديات الرفاهية، وهي ترتبط بجهاز الثمن واقتصاد السوق.

هـ. البطالة والتضخم:

توظيف موارد المجتمع النادرة وعدم ترك بعضها معطلاً هو من أهم موضوعات علم الاقتصاد، فهناك كثير من الموارد لا تخطط الدولة أو الأفراد في توظيفها، فتبدد وتصبح الموارد معطلة إجبارياً، وتحدث بطالة إجبارية وحالة من الكساد، بل وأكثر من ذلك قد تحدث زيادة وارتفاع كبير في مستويات الأسعار، فتشهد الدولة حالة من التضخم يصحبه أيضاً زيادة البطالة، والبطالة والتضخم هي من موضوعات علم الاقتصاد التي يضعها موضع الدراسة دائماً تحت مظلة نظرية الدخل القومي.

## و. النمو الاقتصادي:

زيادة إنتاج السلع والخدمات وحدوث حالة من النمو الاقتصادي لها من سنة إلى أخرى، هي إحدى المشاكل العملية التي شغلت علماء الاقتصاد منذ "آدم سميث" وحتى وقتنا هذا، ويختص بهذه المشاكل نظرية النمو الاقتصادي. من خلال عرض الموضوعات السابقة لعلم الاقتصاد، نستطيع أن نقسم هذه الموضوعات إلى قسمين كبيرين لعلم الاقتصاد هما:

### • القسم الأول: الاقتصاد الكلي:

وهو يتخذ الاقتصاد بأكمله ليكون موضوع دراسته، فيختص بدراسة العوامل التي تحدد المستويات الكلية للناتج، والتوظيف والأسعار في الاقتصاد ومعدلات تغييرها، وعلاج مشكلات الكساد والتضخم، وقدرة الاقتصاد على إحداث نمو في الناتج الكلي يفوق نمو السكان، وذلك بتعظيم الرفاهة المادية والقضاء على عدم الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود وذلك عن طريق الاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية.

### • القسم الثاني: الاقتصاد الجزئي:

ويركز على النشاط الاقتصادي للمستهلك والمنشآت التجارية والصناعية "المنتج" من خلال تلاقي طلب المستهلك وعرض المنتج في السوق عند سعر معين، ويدرس قرارات الفنون الإنتاجية المختلفة لتحسين الرفاهة المادية بالاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة.

ويقصر نطاق كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على بحث الموضوعات التي تنتمي إلى كل من النوعين، فيقوم الاقتصاد الكلي بدراسة الكليات التي تتعلق بالاقتصاد بأكمله، ويقوم الاقتصاد الجزئي بدراسة الجزئيات التي تتعلق بالمستهلكين الأفراد والمنشآت الفردية ويحلل سلوكياتهم فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج.

## 2. فروع علم الاقتصاد:

أصبح الآن من القواعد المسلم بها أن علم الاقتصاد له استقلال ذاتي، وهو علم له أصول وقواعد وتنظيمات وإجراءات يتضمنها، وهذا ما أدى إلى أن يصبح لعلم الاقتصاد فروع عديدة من أهمها. (1)

### أ. التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي:

ويتضمن دراسة التطور الاقتصادي في المراحل الزمنية المختلفة وفي المناطق والأقاليم المختلفة، أي دراسة للوقائع الاقتصادية ودراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ونظرياته وتطوره.

### ب. الاقتصاد السياسي:

ويضم دراسة أهم النظريات الاقتصادية مثل: نظرية القيمة والتمن، ونظرية الإنتاج والنفقة وسلوك المستهلك مع دراسة النظم الاقتصادية المقارنة.

### ج. الاقتصاد التطبيقي:

ويشمل الدراسات المتعلقة باقتصاديات القطاعات والفروع الإنتاجية كالاقتصاد الزراعي، والاقتصاد الصناعي واقتصاديات النقل والخدمات والسياحة، واقتصاديات المجتمعات الجديدة واقتصاديات البيئة.

### د. العلاقات الاقتصادية الدولية:

تقوم الدراسة على تحليل نظريات التبادل الدولي، وأسعار الصرف وموازن المدفوعات والسياسات التجارية الدولية، والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنظام الاقتصادي الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات.

---

(1) انظر: د/ عزت عبد الحميد البرعي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 22، 24.

## هـ. النقود والبنوك:

يتم دراسة النظام النقدي والمصرفي وكافة الجوانب المتعلقة بهما من خلال هذا الفرع، ونظريات الفائدة والنقود وأسواق المال.

## و. الجغرافيا الاقتصادية:

حيث تتم دراسة توزيع المواد الأولية والسكان على مناطق الإنتاج، فضلاً عن دراسة التوطن أي التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية.

## ز. الاقتصاد الإحصائي والرياضي:

وهو من أهم فروع علم الاقتصاد، فبالإحصاء يتم التعبير الرقمي عن مجمل النشاط الاقتصادي، وأصبح للنماذج الرياضية المتقدمة مجال كبير حيث تتم دراسة النماذج الاقتصادية كمدخلات والمخرجات، وبحوث العمليات والكفاءة الاقتصادية، وأصبحت للدراسات التي تعتمد على الكمبيوتر " دراسات الحاسب الآلي " أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي؛ نظراً لما يشهده العالم الآن من ثورة في الاتصالات والمعلومات.

## ح. الاقتصاد الاجتماعي:

في هذا الفرع يتعرض علم الاقتصاد للعلاقة التي بينه وبين النظم الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الدراسات المتعلقة بالسكان والتوظيف والعمالة والبطالة واقتصاديات العمل والموارد البشرية، وقضايا الفقر والنظم الاقتصادية المختلفة مثل: النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي.

## ط. اقتصاديات التخلف والتنمية والتطوير:

وتمثل أهمية كبرى في الدراسات الاقتصادية الحديثة، فالدول المختلفة لا بد أن يشغلها موضوعات التنمية والتطوير للنهوض بها من هذا الواقع إلى واقع التقدم عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

## ج. الاقتصاد العام أو الاقتصاد المالي :

وهو من الموضوعات الرئيسية في علم الاقتصاد، حيث دراسة المالية العامة، أي: مالية الدولة ومكوناتها من إنفاق عام وضرائب ورسوم وجمارك وقروض وموازنة عامة ؛ فضلاً عن التشريع المالي والضريبي والذي يجمع بين الصفة الأقتصاديّة والصفة القانونيّة.

## د. التخطيط الاقتصادي واقتصاديات المشروع :

ويتم دراسة مبادئ التخطيط وأنواعه المختلفة من تخطيط قومي وإقليمي وعمراني وعلى مستوى المشروع الفردي، وكذلك دراسة الجوانب المتعلقة بالخطة الاقتصادية للدولة والمشروعات الفردية وتنظيمها، والمشكلات الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية وطرق مواجهتها.

## هـ. التشريعات الاقتصاديّة :

وهو أهم فروع العلوم الاقتصاديّة والمالية، حيث القوانين الاقتصاديّة، فأياً ما كانت السياسة الاقتصاديّة المطبقة ؛ فإنه يتم صياغتها في شكل قانوني وتشريعي يصدر من السلطات المختصة، ومن أمثلة هذه القوانين: قوانين الاستثمار وحوافزه، قانون سوق المال، قوانين البنوك والنقد والائتمان، قانون قطاع الأعمال العام، قانون البيئة، قانون المجتمعات العمرانية الجديدة، القوانين المنظمة للتجارة الدولية، وكذلك القوانين المتعلقة بالتشريعات المالية والضريبية، وقوانين التجارة والتوظيف والتشغيل والضمانات الاجتماعية والجرائم الاقتصاديّة.

ويعد القانون الاقتصادي والمالي هو أكثر الفروع الاقتصاديّة ارتباطاً بدراسة القانون حيث يقوم بتنظيم العمليات الاقتصاديّة، ومن يخالف قواعده يتعرض لجزاء خاص يحكم به قضاء متخصص في المنازعات المالية والضريبية.



## الفصل الثاني

# موضوع علم الاقتصاد "المشكلة الاقتصادية"

### • مقدمة :

تعتبر المشكلة الاقتصادية جوهر علم الاقتصاد، وقد نشأت هذه المشكلة من حقيقة أنه: بينما الموارد الإنتاجية محدودة ونادرة نسبياً، فإن الحاجات الإنسانية متنوعة وكثيرة ولا تقع تحت حصر، ويلاحظ أن المشكلة الاقتصادية واحدة في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، حيث إنها تعود إلى أوضاع طبيعية ولا تتوقف على نوع النظم الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخ تطورها الطويل، فسواء كان النظام الاقتصادي السائد رأسمالياً أم اشتراكياً أم غير ذلك، فإن المشكلة دائماً هي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، ولكن تختلف الطرق التي تحل بها هذه المشكلة من نظام لآخر.

كما أن علم الاقتصاد يقع في مجموعة من العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، أي العلوم التي تدرس السلوك الإنساني فعلم الاقتصاد علم اجتماعي يدرس جانباً من نشاط الإنسان في حياته اليومية العادية سعياً وراء رزقه، ووفقاً لهذا الموقع فإنه لا يمكن في الواقع العملي أن يتم فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم المنطق والتاريخ والقانون والسياسة، فلا نستطيع أن

نضع حدود فاصلة بين العلوم الاجتماعية بعضها البعض لأن السلوك الإنساني وحدة واحدة في المجتمع، ولا يمكن للاقتصادي أن يتجاهل الظروف غير الاقتصادية عند دراسته للمشكلات الاقتصادية.

ووفقاً لما تقدم تنقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين على التفصيل التالي:

- **المبحث الأول:** عناصر المشكلة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

# المبحث الأول

## عناصر المشكلة الاقتصادية

### تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تحدد المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع مهما كان درجة تقدمه أو تخلفه وبصرف النظر عن النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه هذا المجتمع بوجهين أو عنصرين أساسيين، يتمثلان في الموارد الاقتصادية المختلفة سواء أكانت هبة الطبيعة كالأرض أم قوة عاملة إنسانية، أما أشياء صنعها الإنسان لمعاونته في الإنتاج كالآلات والمباني أم مهارات تنظيمية وإدارية، وعلى فرض استخدام هذه الموارد الاستخدام الكامل والكفاءة لإنتاج جميع ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات، فهي تعد محدودة نسبياً أي نادرة إذا ما قورنت بالحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتزايدة والتي يسعى أفراد المجتمع لإشباعها.

وبمزيد من التأمل في عناصر المشكلة الاقتصادية " الحاجات المتعددة الموارد المحدودة " يمكننا أن نحدد ملامح هذه المشكلة وفقاً لطبيعتها والتي تميزها عن غيرها من المشكلات، وذلك على النحو التالي: (1)

### 1. المشكلة الاقتصادية ذات طابع نسبي:

فالمشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة، والندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، وهذه مسألة نسبية، فقد تفوق الحاجة إلى محصول الأرز عن إنتاجه على الرغم من أن الدولة تقوم بزراعة كميات هائلة وضخمة من هذا المحصول، وبما أن المشكلة الاقتصادية ذات طابع نسبي، فإنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقليل الحاجات أو بذل الجهد في

(1) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 30، 32.

الاتجاهين معاً، إلا أنه من الصعب عملاً تقليل حاجات الأفراد بمحض اختيارهم،  
ومن ثم تركز الدولة اهتمامها على زيادة الموارد.

## 2. المشكلة الاقتصادية هي مشكلة اختيار:

المشكلة الاقتصادية بما أنها مشكلة ندرة؛ فإنه يترتب على ذلك أن هذه  
المشكلة تنطوي على قدر آخر من ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار، وهذا القرار يترتب  
عليه:

### أولاً: ضرورة اختيار ماذا ينتج من سلع وخدمات وتحديد كمياتها:

حيث إن إنتاج أية سلعة أو خدمة يتضمن بالضرورة التضحية بإنتاج سلع  
وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها وذلك في حدود كمية معينة وبشأن معين.

ويترتب على هذا القرار ثانياً: ضرورة اختيار كيف تنتج السلع والخدمات  
المختلفة: أي اختيار الطرق الفنية الممكنة لإنتاج هذه السلع والخدمات " الآلات  
والمعدات والأرض والأيدي العاملة "، وهذا الاختيار ما كان من الممكن أن ينشأ لو  
وجد كل مورد بوفرة تزيد عن الحاجة إليه. ويترتب على هذا القرار ثالثاً: ضرورة  
اختيار من يحصل على الإنتاج:

فإذا ما تقرر اختيار إنتاج كمية ما من سلعة أو خدمة معينة فلا بد من أن  
يتم اختيار ليس فقط كيفية إنتاجها، بل أيضاً اختيار من يحصل عليها من أفراد  
المجتمع، أي لابد من وجود نظام لتوزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع.

والمشكلة الاقتصادية بهذه الملامح السابقة تتطلب أيضاً ضرورة توافر  
التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع، كذلك مراعاة كفاءة تخصيص الموارد  
الاقتصادية، وذلك بالاستخدام الأمثل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة،  
وأخيراً... تتطلب المشكلة الاقتصادية ضرورة العمل على نمو الموارد الاقتصادية  
للمجتمع بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة؛ لأنه من الصعب أن نقلل من حاجات  
الأفراد بمحض اختيارهم كما سبق القول في نسبة المشكلة الاقتصادية.

## وفي ضوء هذه الطبيعة للمشكلة الاقتصادية، نستطيع أن نقرر وجود عنصر للمشكلة الاقتصادية:

- **العنصر الأول:** هو الحاجات.
- **والعنصر الثاني:** هو الموارد.

وسنقوم من خلال النقاط التالية شرح كل عنصر بشيء من التفصيل:

### أولاً: الحاجات:

الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للإنسان هو: إشباع حاجاته المادية، التي تتمثل في احتياجاته البيولوجية والاجتماعية اللازمة للحفاظ على حياته مثل المأكل والملبس والمأوى، والحاجات غير المادية والتي تتمثل في احتياجاته من الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والثقافة والترفيه والأمان، ويمكن لنا أن نوضح تلك الحاجات من خلال تحديد المقصود بها، ثم بيان خصائصها:

### 1- تحديد المقصود بالحاجات:

**الحاجة هي:** الشعور بالحرمان من شيء ما " مادي أو معنوي " يحس به الإنسان مما يدفعه إلى بذل مجهود أو القيام بنشاط اقتصادي للقضاء عليه، وذلك بإنتاج هذا الشيء بنفسه، أو بالحصول على دخل يمكنه من شرائه. (1)

فمثلاً... إذا أحسَّ الإنسان بألم الجوع، يسعى إلى إشباع هذه الحاجة عن طريق ما يتوصل إلى إنتاجه من مواد غذائية، وكذلك الإحساس بألم البرد والحر، يدعوه إلى البحث عن الملابس والمأوى، ويتقدم الإنسان تزداد رغباته، ويسعى الإنسان جاهداً إلى تخفيف هذه الآلام، وذلك عن طريق ما يوجد لديه من موارد.

وهذا الإحساس بالألم أو الشعور بالحرمان، هو في الأساس حالة نفسية، قد ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بطبيعة الإنسان البيولوجية كما في حالة الإحساس

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 70، 72.

بألم الجوع، وقد ترجع إلى عوامل خارجية مكتسبة من التطور الحضاري للإنسان كما في حالة الإحساس بألم الرغبة في قراءة كتاب أو مشاهدة مسلسل تليفزيوني.

ولا يكفي مجرد الإحساس بهذا الألم عند الاقتصاديين، بل لابد من توافر عناصر أخرى، حتى تصبح هذه الحاجة تشكل أحد عنصري المشكلة الاقتصادية، وهذه العناصر هي ما يلي:

أ. معرفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الألم أو القضاء عليه: حتى ولو لم تكن متوافرة، إذ أنه يكفي أن تكون معروفة، وأن يكون في مقدور الإنسان بما هو متاح له من وسائل المعرفة أن ينتجها، فالإحساس بألم الجوع نعرف وسيلة إشباعه وهي ما يتوفر لدينا من سلع غذائية وما نستطيع إنتاجه منها في المستقبل.

ب. لابد أن تكون هناك رغبة لدى الإنسان في أن يستخدم هذه الوسيلة للتخفيف من الإحساس بالألم أو القضاء عليه، فإحساس الشخص بألم المرض، يجب أن يصحبه مجموعة من الوسائل ما يخفف عنه هذا المرض "الدواء" إلا أنه إذا كان الإنسان ليس لديه تصميم على عدم استخدام هذه الوسائل؛ فإنه لا يمكننا القول في هذه الحالة بوجود حاجة إلى هذا الدواء.

ج. لابد أن تتصف وسيلة الإشباع لهذه الحاجة بالطابع الاقتصادي، أي أن الحصول على هذه الوسيلة سواء أكانت سلعة أو خدمة إنما يتم باستخدام موارد نادرة، فالحاجة إلى التنفس تخلق إحساساً بالألم، وذلك عن طريق الهواء، ومع ذلك فإن الحاجة إلى التنفس لا تثير اهتمام الاقتصاديين لأن وسيلة إشباعها وهو الهواء لا تعد مورداً نادراً، ولكنها تعد حاجة في حالة إذا كانت تتمثل في الحاجة إلى تنفس الهواء النقي.

## 2. خصائص الحاجات:

تتميز الحاجات بعدة خصائص، يكمن إيجازها على النحو التالي:

### أ. قابلية الحاجات للإشباع:

لا يمكن للإنسان أن يشبع كافة حاجاته، حيث إن الحاجات تتميز بأنها متعددة، وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه على نحو يفوق الموارد المتاحة؛ لأن الأمر يختلف بالنظر إلى حاجة واحدة، فالحاجة إلى الماء أو إلى الخبز، الإنسان يستطيع إشباعها بصورة وقتية، ولا يحتاج في وقت معين إلا بقدر محدود منها، وقد تتجدد الحاجة للماء أو الغذاء بعد فترة؛ إلا أنها في كل مرة تكون أيضاً قابلة للإشباع؛ إذن الحاجة متجددة بقدر ما هي متزايدة في العدد والنوع.

### ب. قابلية الحاجات للانقسام:

ويقصد بذلك أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف عنه تدريجياً بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماماً، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث جودتها.

### ج. قابلية الحاجات للقياس:

الحاجة لا يمكن قياسها كمياً لعدم وجود وحدات قياس كما في الظواهر الطبيعية " المسافات يمكن قياسها باستخدام الكيلومتر، والأوزان يمكن قياسها بالكيلوجرام " ولكن يمكن أن نقيس الحاجات من حيث درجة حدتها، فالحاجة إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إلى الطعام بالأمس، ويمكن القول بأن الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملابس.

## د. قابلية الحاجات لأن تحل محل الأخرى:

يمكن للحاجات أن تحل بعضها محل البعض الآخر، فالحاجة إلى المزيد من التعليم قد تغني الفرد عن الحاجة إلى الجري وراء جميع أنواع الثروة، وهذا يتوقف على توافر السلع البديلة، فيمكن أن يتوافر البروتين في سلعة كالنول لرخص ثمنه، وهو بذلك يغني عن البروتين المتوافر في اللحوم البيضاء والحمراء والتي تتميز بغلاء ثمنها وعدم استطاعة كل أفراد المجتمع في الحصول عليها.

وتحتل خاصية الاستبدال أهمية بالغة لدى الاقتصاديين، إذ أنها لا تمكن المحتكرين من المغالاة في الأسعار، كما أنها أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها مقدار استجابة الطلب لتغيرات الأثمان، وهذا يساعد السلطات النقدية والاقتصادية في تحديد كثير من القرارات في مجالات عديدة كالضرائب وأسعار التصدير.

## هـ. الحاجات قد تكون مكملة لبعضها البعض الآخر:

هناك حاجات عديدة يكمل بعضها البعض الآخر، فالحاجة إلى الشاي يكملها الحاجة إلى السكر، والحاجة إلى الغذاء تعد مكملة للحاجة إلى الملابس، والحاجة إلى العمل تعد مكملة للحاجة إلى وسائل الترفيه والتسلية.

## ثانياً: الموارد:

التزايد المستمر في الحاجات الإنسانية يعد من السمات الرئيسية للمجتمعات الحديثة، فحاجات الإنسان تتجدد وتزيد ويريد أن يشبعها، لذا " كما أوضحنا كما سبق " فإن الحاجات في العصر الحديث لا نهائية أو غير محدودة، ويتوصل الإنسان إلى إشباع حاجاته عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات.

**فهذه المنتجات هي:** من الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية، ولكن الإنسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات إلا باستخدام موارد مختلفة

قادر على إنتاجها مثل: الأرض والعمل والآلات والمواد الأولية وغير ذلك من الموارد المختلفة، ويمكن أن نوضح تلك الموارد من خلال تحديد المقصود بها ثم بيان تقسيماتها المختلفة:

### 1. تحديد المقصود بالموارد:

يُميز الاقتصاديون بين نوعين من الموارد هما: الموارد الاقتصادية، والموارد غير الاقتصادية " الحرة "، ورغم أن هذين النوعين من الموارد يستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع؛ إلا أن مجال الدراسة الاقتصادية يشمل فقط النوع الأول وهو الموارد الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك لما تتميز به هذه الموارد من خصائص أو سمات معينة تميزها عن الموارد الحرة أو غير الاقتصادية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (1)

#### أ. الموارد الاقتصادية محدودة الكمية أو المقدار:

بالنسبة لكافة المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع، ولهذا فإنها تعتبر نادرة نسبياً، أي بالنسبة للحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات التي يرغب الإنسان فيها لما كان لتعدد الحاجات أي مغزى اقتصادي، كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد أية أهمية اقتصادية.

ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية، وبالتالي يتحتم على الإنسان اختيار أنواع الحاجات التي ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها، وهذا الاختيار يعني التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة، والاقتصار على وجود استعمال الموارد الاقتصادية، لذلك فهي تتميز بالمحدودية في الكمية أو المقدار خلافاً للموارد الحرة الموجودة بالطبيعة بكثرة كالهواء ومياه البحار مثلاً.

(1) انظر: د/ باهر عتلم، و د/ سامي السيد " مبادئ علم الاقتصاد "، بدون ناشر ولا سنة نشر، ص 42، 43.

## ب. الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في وجوه مختلفة :

فالمعمل قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها، والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحاصيل الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني، وهكذا بالنسبة لباقي الموارد.

لذلك لا بد من تدخل الإنسان بمجهوده وعمله البشري لاختيار الوجه المحدد لاستخدام كل مورد من الموارد الاقتصادية، وتحديد مدى هذا التوجيه، أي اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها، بعبارة أخرى تصبح صالحة لمقابلة حاجات الأفراد.

## ج. الموارد الاقتصادية قابلة للإحلال محل بعضها :

وذلك في حدود معينة من أجل إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس، وكل منتج يتم إنتاجه لا بد في البداية من اختيار النسب التي تستخدم من الموارد الاقتصادية، وهذه النسب تختلف من منتج إلى آخر.

## د. الموارد الاقتصادية وحدها هي التي تثير المشكلة الاقتصادية :

نظراً لما تتمتع به من قيمة اقتصادية، هذه القيمة تتعلق بالمال الاقتصادي الذي يستخدم في إنتاج السلع والخدمات.

ويتم تحديد أثمان هذه الموارد طبقاً للنظام الاقتصادي السائد، ولكي يكون المال اقتصادياً لا بد أن يكون محلاً للملك " فيستبعد الهواء والشمس " وأن يكون محلاً للتصرف " بيع وشراء " ، وأن يكون نادراً " أي محدود الكمية بالنسبة للحاجات المراد إشباعها " .

وأخيراً... أن يكون له قيمة تبادلية " بمعنى لكي يحصل عليه الإنسان لا بد أن يمنح أو يعطي شيئاً في مقابله، نظراً لندرته " .

## 2. تقسيمات الموارد الاقتصادية :

يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى عناصر أو عوامل الإنتاج، وكذلك يتبع هذا التقسيم الوسائل المشبعة للحاجات الإنسانية أو بمعنى أصح أن عناصر الإنتاج في مجموعها تساهم في إنتاج مختلف السلع والخدمات:

### أ.عوامل أو عناصر الإنتاج:

يمكن تقسيم عناصر الإنتاج للقيام بالعملية الإنتاجية إلى ثلاثة عناصر رئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال، ويضيف الاقتصادي الإنجليزي مارشال عنصراً رابعاً وهو عنصر المنظم أو التنظيم.

### ويقصد بعنصر الأرض الموارد الطبيعية :

نتاج الطبيعة سواء كان ذلك متمثلاً في المواد الأولية، والمواد الخام " النشاط الاستخراجي " والأراضي الزراعية والغابات والصحاري والبحار والمحيطات والأنهار.

### أما عنصر العمل " الموارد البشرية " :

فهو كل أنواع العمل اليدوي والعمل الذهني الذي يلزم للإنتاج ويستهدف تحقيق دخل فالنشاط الأساسي لصاحب العمل هو إصدار التعليمات وتنظيم العملية الإنتاجية والعمل على تضافر عناصر الإنتاج مقابل الحصول على الربح وهذا هو العمل الذهني أما العامل فهو يحصل على أجر مقابل عمله اليدوي والمتمثل في إنتاج السلعة.

### ويقصد بعنصر رأس المال " الموارد المادية " :

المواد المصنعة والعدد والماكينات والآلات وهي نتاج العمل البشري في تطوره " كوسائل للإنتاج " ورأس المال يتكون من مجموعة من: السلع التي يتم إنتاجها في عمليات إنتاجية سابقة، فهو سلع رأسمالية وأدوات إنتاجية تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية في المستقبل.

وفقاً لذلك المفهوم فإن النقود لا تمثل عنصراً إنتاجياً ولا رأس مالياً كمورد اقتصادي، ذلك لأن النقود تعتبر وسيط للتبادل، ورغم ذلك فغالباً تعبير " رأس المال " يطلق على وسائل الإنتاج.

### وأخيراً... عنصر التنظيم أو المنظم:

وله دور مهم جداً في إدارة العملية الإنتاجية ولولاه لما حققت كثير من الدول التي تقدمت هذا القدر الهائل من النمو، فالمنظم له قدرة غير عادية على تجميع عناصر الإنتاج الثلاثة، وذلك بنسب مثلى تحقق أقصى ناتج كلي ممكن سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف.

كما أن المنظم " مدير المشروع " دون بقية أفراد القوة البشرية هو وحده الذي يتحمل مخاطر الإنتاج، فكل فرد داخل الوحدة الاقتصادية القائمة بالإنتاج يحصل على أجره فيما عدا المنظم الذي يحصل على ربح أو قد يتحمل خسارة. (1)

وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة وأنواعها يتوقف على المعرفة الفنية السائدة ودرجة تقدم الأساليب الفنية والتكنولوجية المستخدمة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الموارد الاقتصادية، أي عن طريق التنظيم الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، والتي تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والاستخدام الكفء للموارد المتاحة والتشغيل الكامل للموارد.

### ب. تقسيم السلع والخدمات:

توجد تقسيمات عديدة للسلع والخدمات تختلف باختلاف معيار التقسيم وذلك كما يلي: (2)

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 85.

(2) انظر د/ باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 35، 41.

## السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة (معياري الندرة).

### السلع والخدمات الحرة:

هي السلع والخدمات غير الاقتصادية، وهي سلع وخدمات ذات منفعة؛ لأنها تشبع رغبات لدى الأفراد، ولكنها متوافرة بكميات غير محدودة نسبياً مثل: الهواء، وأشعة الشمس، ويحصل الأفراد على السلع الحرة بدون أي مجهود ولا مقابل نقدي أو عيني، وتوافر هذه السلع يعني عدم التعامل بها في الأسواق؛ لأنها ليست لها قيمة سوقية أي قيمة في التبادل، وبالتالي فلا تثير هذه السلع أي مشكلة بالنسبة للأفراد، فتخرج هذه السلع عن نطاق علم الاقتصاد.

### أما السلع والخدمات الاقتصادية:

فهي سلع نافعة ولكنها سلع تنصف بالندرة لكثرة الطلب عليها، وبالتالي فهي سلع يتطلب الحصول عليها جهداً ودفع مقابل نقدي أو عيني ويتعامل بها في الأسواق ولها قيمة سوقية.

## السلع والخدمات الخاصة، والسلع والخدمات العامة:

### السلع والخدمات الخاصة:

هي السلع والخدمات التي يستعملها الأفراد اقتصادياً، والحصول عليها يتطلب بذل مجهود فردي أو تضحية، مثل: الغذاء، والملبس، والمسكن.

### أما السلع والخدمات العامة:

فهي التي يستعملها الأفراد بالمجان، ولكن يتطلب الحصول عليها مجهوداً وتضحية من جانب المجتمع مثل: الحدائق، والمتاحف، والطرق، وخدمات الصحة العامة والتعليم والقضاء، وخدمات رجال الشرطة والجيش.

## السلع النهائية والسلع الوسيطة :

### السلع النهائية:

هي السلع التي تكون معدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه، فهي سلع وصلت إلى المرحلة النهائية من التصنيع مثل: الغذاء والملابس الجاهزة.

### أما السلع الوسيطة :

فهي تلك السلع التي تتوسط لإنتاج سلع أخرى كالدقيق بالنسبة لصناعة الخبز، فالسلع الوسيطة تستخدم في صناعة السلع النهائية كمواد خام لها.

### السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية (الرأسمالية) :

السلع والخدمات الاستهلاكية هي سلع وخدمات نهائية قادرة على أن تشبع مباشرة حاجات الأفراد التي في حوزتهم، فهي سلع نجدها على أرفف تجار التجزئة مثل: محلات البقالة، فجميع المواد الغذائية التي تعرضها محلات البقالة تعتبر سلعاً استهلاكية، وكذلك الملابس تعتبر سلعاً استهلاكية ؛ لأنها تشبع رغبة مباشرة للأفراد وذلك باستهلاك الأفراد لهذه السلع، فالاستهلاك هو إجراءات استخدام هذه السلع للإشباع المباشر لحاجات الأفراد، فهي عملية إنقاص تدريجي للمنفعة بواسطة الأفراد.

ويمكن تقسيم السلع والخدمات الاستهلاكية إلى سلع وخدمات استهلاكية معمرة وغير معمرة.

### فالسع والخدمات الاستهلاكية المعمرة :

هي سلع لا تستهلك في التوال اللحظة بل إن استهلاكها يكون على مدار فترة طويلة نسبياً، مثل: الثلاجات، والسيارات، والتلفزيونات.

## أما السلع والخدمات الاستهلاكية غير المعمرة:

فهي السلع التي تستهلك خلال فترة وجيزة، ويدخل في نطاقها: السلع القابلة للتلف وغير قابلة للتخزين، حيث يتطلب استهلاكها خلال فترة قصيرة جداً كالخضار والفاكهة.

## أما السلع والخدمات الإنتاجية "السلع الرأسمالية":

فهي من صنع الإنسان وتستخدم في إنتاج سلع أخرى، كالمعدات، والآلات والمباني والمواد الخام، وهي بذلك تشبع الإنسان بطريق غير مباشر، وهي تعد نوعاً من الادخار للمستقبل وذلك بالتقليل من حجم الاستهلاك وزيادة الإنتاج.

وقد تكون السلعة استهلاكية في بعض الأوقات وإنتاجية في أوقات أخرى، وهذا يتوقف على طريقة الاستخدام، فالتيار الكهربائي يعتبر سلعة استهلاكية إذا استخدم في الإضاءة بواسطة المستهلكين بالنازل والشركات والطرق العامة، ولكنه يعد سلعة إنتاجية إذا استخدم في إدارة الآلات التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

## السلع العادية والسلع الرديئة:

### السلع والخدمات العادية:

هي تلك السلع والخدمات التي يزيد استهلاك الأفراد منها بزيادة الدخل، ويقل استهلاكهم منها إذا نقص الدخل، كاللحوم والأسماك.

والعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الإنفاق على السلع العادية علاقة طردية، فإذا زاد دخل الفرد زاد معه مقدار الإنفاق على هذه السلع والخدمات العادية، والعكس أيضاً إذا نقص دخل الفرد انخفض معه مقدار إنفاقه على السلع والخدمات العادية.

## أما السلع والخدمات الرديئة :

هي أصناف رديئة من السلع كالخبز مثلاً، إذا زاد دخل الفرد ينتقل إلى استهلاك الأصناف الأجود، فيستخدم الأنواع الأفضل من الخبز، فالعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الإنفاق على السلع الرديئة علاقة عكسية، إذا زاد دخل الفرد قل استهلاكه من السلع الرديئة، وإذا نقص الدخل زاد الفرد من استهلاكه من السلع الرديئة، فزيادة دخول الطبقات الفقيرة تؤدي إلى استهلاك أنواع من الأطعمة أفضل من الخبز مثل: الأرز والمكرونه، وانخفاض دخولهم تجبرهم على إنقاص استهلاكهم من هذه الأطعمة الجيدة وزيادة الطلب على الخبز.

## السلع الضرورية والسلع الكمالية :

### السلع الضرورية :

هي السلع اللازمة لمقومات الحياة الأساسية والتي لا يستطيع أو يصعب عليه الاستغناء عنها، وهو يستهلكها مهما كان حجم دخله، حتى ولو اضطر أن يقتصر من أجل الحصول عليها، ويزيد استهلاكه من هذه السلع بزيادة دخله إلى أن يشبع حاجاته منها، ولذلك فإن أي زيادة في الدخل بعد ذلك لن تؤثر في الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع.

### أما السلع الكمالية :

في السلع الترفيهية التي يمكن للأفراد الاستغناء عنها، فهي لا تشبع حاجات ضرورية للإنسان مثل: العطور، والتحف، والسلع الكمالية يمكن أن يستغني الفرد عن استهلاكها حتى مستوى معين من الدخل، فاستهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى من الدخل يستطيع بعده استهلاك وحدات من هذه السلعة، وبعد ذلك يزداد استهلاك الفرد منها بزيادة الدخل.

وأحياناً يمكن أن تكون السلعة ضرورية في مجتمع ما وكمالية في مجتمع آخر، فالمدفأة بالنسبة للمجتمعات التي لا تعاني من برودة شديدة تعتبر سلعة كمالية

بينما تعد ضرورة بالنسبة للمجتمعات شديدة البرودة، وكذلك تختلف أهمية السلعة من شخص إلى آخر، فجهاز المحمول أو ما يطلق عليه " الموبيل " يعد سلعة ضرورية بالنسبة لكافة الأشخاص الذين يعملون في مهن مهمة كالمحامي والطبيب ورجل الأعمال بينما تعد سلعة كمالية بالنسبة لطلاب المدارس والجامعات.

### **السلع البديلة (المنافسة) والسلع المتكاملة :**

#### **السلع البديلة :**

هي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض، كلما اقتربت السلعة من أن تكون بديلاً تاماً للسلعة الأخرى، كلما اشتدت المنافسة بين السلعتين، مثل: الأتوبيس، والقطار فهما يقدمان خدمتين درجة الإحلال بينهما كبيرة، ولذلك فإن درجة المنافسة بينهما عالية.

أما إذا كانت درجة الإحلال بين سلعتين منخفضة مثل: الأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية، فإن درجة المنافسة تكون منخفضة، وإذا كان لدينا سلعتين بديلتين مثل: اللحوم والدجاج، فإن رفع سعر إحدهما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأخرى كما أن انخفاض سعر إحدهما يؤدي إلى نقص الطلب على الأخرى.

#### **أما السلع المتكاملة :**

فهي السلع التي إذا استخدم عدد معين من وحدات سلعة ما، لا بد أن يتطلب ذلك استهلاك نفس عدد الوحدات من سلعة أخرى والمثال الواضح لذلك السيارة والبنزين، فاستخدام السيارة يتطلب استهلاك البنزين، وكذلك الشاي أو القهوة والسكر، والكهرباء وكافة الأدوات الكهربائية، والتكامل بين هذه السلع لا يقتصر على السلع الاستهلاكية.

بل إن هناك تكاملاً بين السع الإنتاجية مثل: التكامل بين التيار الكهربائي والآلات التي تدار بالكهرباء.

والعلاقة بين السلع المتكاملة تصبح علاقة عكسية، فارتفاع سعر أحد السلع المتكاملة يؤدي إلى نقص الطلب على السلعة المتكاملة معها، كما أن انخفاض سعر أحد السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة المتكاملة معها.

## المبحث الثاني

# علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية الأخرى

يصنف علم الاقتصاد ضمن مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، أي العلوم التي تدرس السلوك الإنساني، فالاقتصاد علم اجتماعي يدرس جانباً من نشاط الإنسان في حياته اليومية العادية سعياً وراء الرزق، وبما أن علم الاقتصاد هو أحد فروع العلوم الاجتماعية فإنه لا يمكن في الواقع فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم الاجتماع، وعلم المنطق، وعلم السكان، وعلم الأخلاق، والتاريخ، والقانون، والسياسة؛ لأنه لا يمكن وضع حلول فاصلة بين العلوم الاجتماعية وبعضها البعض.

وذلك لأن السلوك الإنساني في المجتمع وحدة واحدة مركبة ومتنوعة في موضوعات عديدة، بل أكثر من ذلك فإنه فيما يتعلق بعلم الاقتصاد لا نستطيع أن نتجاهل علاقته بالعلوم والمعارف الأخرى غير الاجتماعية كعلم الإحصاء وعلم الرياضة.

وفيما يلي نحاول أن نوضح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية: (1) (2)

### 1. علاقة علم الاقتصاد بالقانون:

توجد علاقة واضحة بين القانون والاقتصاد، فالقانون يتناول دراسة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين السلطات العامة

---

(1) انظر في ذلك: د/ مصطفى حسنى مصطفى، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 16، 20.

(2) وكذلك انظر د/ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 35.

أو علاقة الأجهزة المختلفة للسلطة داخل الدولة، أو بين الدول بعضها البعض، وتتولى السلطة التشريعية وضع القوانين على أن تقوم السلطة التنفيذية بتطبيقها والسلطة القضائية بحمايتها.

أما مهمة الباحث الاقتصادي فهي البحث عن العوامل والدوافع الكامنة التي دعت المشرع إلى وضع نص قانوني في شكل معين.

ويؤثر كل من العلمين على بعضهما، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر في القواعد القانونية، والمثال الواضح على ذلك الثورة الصناعية عندما قامت وانتشر معها الآلات والإنتاج الكبير، مما جعل الدولة تتدخل في ميدان العمل بوضع القواعد المنظمة لعلاقة العمال بأرباب العمل، والتعويض عن إصابات العمل وغيرها من التشريعات العمالية.

كذلك تؤثر القواعد القانونية على الأوضاع الاقتصادية، ومثال ذلك عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية في مصر أدى إلى إعادة توزيع الثروات لتقليل الفوارق بين الطبقات.

## 2. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة.

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد وعلم السياسة، إذ أن الاعتبارات السياسية لها أثر في الحياة الاقتصادية، فمثلاً قرار إعلان الحرب هو في الحقيقة قرار سياسي، إلا أنه يؤثر في الحياة الاقتصادية.

كذلك تختلف الأوضاع الاقتصادية بحسب شكل الحكومة ديمقراطية أم دكتاتورية، كذلك فإن للأوضاع الاقتصادية أثرها على الأوضاع السياسية، فكتيراً ما كانت الأوضاع الاقتصادية سبباً في نشوب القلاقل والثورات بل وأدت إلى الاستعمار.

### 3. علاقة علم الاقتصاد بالمالية العامة.

هناك تشابهاً واضحاً بين علم الاقتصاد وعلم المالية العامة من حيث: وحدة الهدف الذي يسعى كل منهما إلى تحقيقه.

**فعلم الاقتصاد:** يبحث عن أفضل الوسائل الممكنة لحل المشاكل الناشئة عن تعدد الحاجات الإنسانية والموارد الطبيعية المحدودة بهدف إشباع حاجات الأفراد.

**أما علم المالية العامة:** فهو يهتم بدراسة أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الجماعية تجاه الموارد المالية المحدودة والمتاحة للدولة.

ونتيجة لهذا التشابه بين موضوعي علم المالية العامة وعلم الاقتصاد، فإن طرق البحث في الاقتصاد سواء الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية أو أسلوب التحليل الرياضي والإحصائي " وقد سبق شرحهم من قبل " تستخدم عند دراسة المالية العامة، بأن الصلة بينهما وثيقة إلى حد كبير، فالظروف الاقتصادية تؤثر على المالية العامة، فالإيرادات العامة تعتمد - إلى حد كبير - على الأحوال الاقتصادية للدولة، وإمكانية عقد القروض تعتمد على الموقف الاقتصادي للدولة في لحظة معينة.

كما تختلف النفقات العامة من حيث الكمية والنوع بحسب ما إذا كانت الدولة متقدمة أم متخلفة، كذلك فإن السياسة المالية التي تطبق في البلاد الرأسمالية تختلف عن تلك التي تطبق في البلاد الاشتراكية.

أيضاً تبين الدراسات الاقتصادية المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها عند وضع وتطبيق النظم المالية المختلفة.

ومن ناحية أخرى تؤثر الظروف المالية على اقتصاديات الدول، فالدولة يمكنها استخدام الوسائل المالية كأداة للتوجيه الاقتصادي بغرض تشجيع فرع من فروع الإنتاج، أو بهدف محاربة التضخم أو لتحقيق التشغيل الكامل أو التأثير على المبادلات الداخلية والخارجية.

وقد ازدادت العلاقة بين المالية العامة والاقتصاد في السنوات الأخيرة، فقد أصبحت المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة هي التي تهيمن على الكثير من كتاب علم المالية العامة في الوقت الحالي، للحد الذي جعل البعض يذهب إلى اعتبار هذه الدراسة تمثل جزءاً مستقلاً في نطاق علم المالية العامة يطلق عليه: "اقتصاديات المالية العامة أو الاقتصاد المالي".

#### 4. علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:

بما أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي، فإن حجم السكان يحدد بالتالي شروط النشاط الاقتصادي من حيث القوة العاملة كماً وكيفاً.

فالسكان هم مصدر القوة العاملة ومحور النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على توزيع السكان توزيعاً جغرافياً، أي على الكثافة السكانية، وعلى أشكال المجتمع الإنساني، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة على المواليد والوفيات ومتوسط العمر.

#### 5. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

لا يهتم علم الاقتصاد بعلم النفس كدراسة اجتماعية تدرس سلوك الأفراد الشخصية والأحاسيس الداخلية لهم والتي تدفعهم إلى تصرف معين. فالاقتصاد يأخذ السلوك الخارجي للأفراد كما هو دون البحث عن العوامل والدوافع الداخلية وراء هذا السلوك، فمثلاً إذا ارتفع سعر السكر فكل ما يمكن أن يستخلصه الاقتصاد من نتائج هو إن استهلاك السكر سيهبط إلى حد معين مع كل ارتفاع معين في سعره.

وتبني هذه النتيجة على المشاهدة والمعرفة العامة برد الفعل الذي يحدثه ارتفاع سعر السكر في سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا تدخل في الاعتبارات الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس؛ لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.

فمثلاً إذا نظرنا إلى أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين فسنجد أن كل فرد منهم ينفق دخله المحدود على حاجاته المتعددة بالطريقة التي تناسبه، بحيث يحصل على أكبر إشباع ممكن.

ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة.

## 6. علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة وعلم الأخلاق:

علم الاقتصاد له علاقة بالفلسفة، فالإقتصاد يهتم بالتصرفات الإنسانية وهي تصرفات لها علاقة وثيقة بالأخلاقيات التي هي فرع من فروع الفلسفة. وإذا كان علم الاقتصاد يدرس الموارد والأموال باعتبارها وسائل للمنفعة والإشباع للحاجات الإنسانية بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها أو تحريمها أخلاقياً أو دينياً، ولا يعتبر بذلك علم الاقتصاد علماً غير أخلاقياً أو يتعارض مع علم الأخلاق، وإنما هو اختلاف في المنهج لا في الغاية.

فعلم الاقتصاد تقتصر مهمته على ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل إلى استنباط القوانين الاقتصادية من خلال ما هو واقع فعلاً.

أما علم الأخلاق فممنهج بحثه يتمثل فيما يجب أن يكون عليه الإنسان وهو بذلك يتضمن الالتزام بعمل بشيء أو الامتناع عن عمل شيء قبل النفس أو الغير، أما في نطاق علم الاقتصاد فإن الشيء يعد نافعا إذا كان مشبعاً للأفراد وذلك بعيد عن نطاق الأخلاق.

والاقتصاد أيضاً له علاقة بالمنطق، فأى دراسة اقتصادية لا بد أن يعتمد فيها على قواعد المنطق والطرق الاستنباطية أو الاستقرائية في التحليل.

### 7. علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ:

إن دراسة تاريخ التطور الاجتماعي لا تكتمل إلا بدراسة الجوانب والوقائع الاقتصادية لهذا التطور، كما أن دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي تساهم مساهمة فعالة في ممارسة التنبؤ على ضوء الاتجاهات العامة لتطور هذه الظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية أو السياسية.

كما أن دراسة التاريخ السياسي يمكن أن تفسر كثيراً من الظواهر الاقتصادية، فالاستعمار السياسي لكثير من الدول النامية يفسر أسباب تخلفها وتقدم الدول المستعمرة عنها.

وأخيراً... دراسة التجارب التاريخية في التنمية يمكن أن تكون مؤشرات هامة لاتخاذ القرارات في عملية التنمية المعاصرة.

### 8. علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:

تقدم الجغرافيا خريطة المعرفة لعلم الاقتصاد؛ لأنها تدرس العالم كوسط يعيش فيه البشر، وتدرس ظروف البيئة ومصادر الموارد والثروات وسبل تكيف الإنسان مع بيئته وما يحيط بها من مشكلات.

وكل ذلك يعتبر من الأمور المهمة للإحاطة بأسباب توطن الأنشطة الاقتصادية ومصادر الثروة والموارد الطبيعية المتاحة، وهي أمور لازمة لدراسات التنمية الاقتصادية.

### 9. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم والمعارف الأخرى:

فالاقتصاد له علاقة بالعلوم أو فروع المعرفة الأخرى المجردة مثل الرياضة والإحصاء، حيث أن هذين العلمين أصبحا يستخدمان في المساعدة على فهم وحل

العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تعرض للباحث الاقتصادي أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية، ولقد أصبحت الرياضيات لازمة لفهم وتعميق التحليل الاقتصادي لكثير من المتغيرات الكمية القابلة للقياس، كما أن الإحصاء أصبح علماً أساسياً في دراسات التنمية والاقتصاد التطبيقي.

كما توجد صلة وثيقة بين الاقتصاد والدراسات التكنولوجية والفنية والطبيعية، إذ تسهم المعرفة الفنية للمهندسين والرياضيين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتغذية في الإنتاج وزيادته.

وكذلك يسهم الجيولوجيون والجغرافيون في البحث عن مواطن المواد الخام اللازمة للإنتاج، ومواقع العمل، وكذلك هندسة البناء وفن المعمار، وبعد أن زادت أهمية المشروعات الاقتصادية، وأصبحت استثماراتها ضخمة، كان لابد من مساهمة الدراسات التكنولوجية الفنية مساهمة فعالة من أجل معرفة طرق تشغيل الآلات والأجهزة الفنية، وتحديد إمكاناتها القصوى، وطبيعة الموارد المادية وطاقاتها الكامنة وظروف توافرها وكيفية الحصول عليها.



## ملخص

### الباب الأول

تعرضنا في هذا الباب إلى القواعد العامة التي تحكم علم الاقتصاد، وأوضحنا أن هذه القواعد تتعلق أولاً بنشأة وتعريف علم الاقتصاد وهي تتمثل في العناصر التالية:

**أولاً: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي، وقد مر بمراحل تطور عديدة:**

- 1 - الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى.
- 2 - الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي.
- 3 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية.
- 4 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الحدية.
- 5 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الكينزية.

**ثانياً: تعريف علم الاقتصادي:**

وتتعلق هذه القواعد بمناهج وفروع علم الاقتصاد، وهي تتمثل في المناهج والفروع التالية:

**أولاً: مناهج علم الاقتصاد، ويشمل طريقتين من طرق البحث وهي:**

- 1 - الطريقة الاستنباطية " التجريدية " .
- 2 - الطريقة الاستقرائية " الواقعية أو التجريبية " .

3 - الأساليب المختلفة في استخدام الطرق المختلفة لمناهج علم الاقتصاد وهي:

أ - الأسلوب التاريخي.

ب - أسلوب التحقيق.

ج - الأسلوب الإحصائي.

د - الأسلوب الرياضي.

هـ - أسلوب التجريد.

**ثانياً: فروع علم الاقتصاد، وتشمل كل من:**

1 - موضوعات علم الاقتصاد، وتتضمن ما يلي:

أ - تخصيص الموارد.

ب - تنظيم الإنتاج.

ج - توزيع الإنتاج.

د - كفاءة استخدام الموارد.

هـ - البطالة والتضخم.

و - النمو الاقتصادي.

2 - فروع علم الاقتصاد، وتشمل الفروع الآتية:

أ - التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي.

ب - الاقتصاد السياسي.

ج - الاقتصاد التطبيقي.

د - العلاقات الاقتصادية الدولية.

هـ - النقود والبنوك.

و - الجغرافيا الاقتصادية.

ز - الاقتصاد الإحصائي والرياضي

ح - الاقتصاد الاجتماعي.

ط - اقتصاديات التخلف والتنمية والتطوير.

ي - الاقتصاد العام أو الاقتصاد المالي.

ك - التخطيط الاقتصادي واقتصاديات المشروع.

ل - التشريعات الاقتصادية.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة موضوع علم الاقتصاد " المشكلة الاقتصادية "، وهذه الدراسة تتعلق أولاً بعناصر المشكلة الاقتصادية، والتي تضمنت النقاط التالية:

**أولاً: الحاجات، وتتمثل في:**

1 - تحديد المقصود بالحاجات.

2 - خصائص الحاجات، وهي تتميز بعدة خصائص على النحو التالي:

أ - قابلية الحاجات للإشباع.

ب - قابلية الحاجات للإنقسام.

ج - قابلية الحاجات للقياس.

د - قابلية الحاجات لأن تحل محل الأخرى.

هـ - الحاجات قد تكون مكتملة بعضها للبعض الآخر.

**ثانياً: الموارد، وتتمثل في:**

1 - تحديد المقصود بالموارد.

2 - تقسيمات الموارد الاقتصادية، ويشمل هذا التقسيم ما يلي:

أ - عوامل أو عناصر الإنتاج.

ب - تقسيم السلع والخدمات، وتوجد تقسيمات عديدة للسلع والخدمات تختلف باختلاف معيار التقسيم وهي كما يلي:

• السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة " معيار الندرة "

• السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات العامة.

• السلع النهائية والسلع الوسيطة.

• السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية (الرأسمالية).

• السلع العادية والسلع الرديئة.

• السلع الضرورية والسلع الكمالية.

• السلع البديلة " المنافسة " والسلع المتكاملة.

وتتعلق هذه الدراسة ثانياً بعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

الأخرى، وهي تتمثل في هذه العلاقات الآتية:

1 - علاقة علم الاقتصاد بالقانون.

2 - علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة.

- 3 - علاقة علم الاقتصاد بالمالية العامة.
- 4 - علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان.
- 5 - علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس.
- 6 - علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة وعلم الأخلاق.
- 7 - علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ.
- 8 - علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا.
- 9 - علاقة علم الاقتصاد بالعلوم والمعارف الأخرى.



## أسئلة عامة على الباب الأول

- س1: تكلم عن مراحل التطور المختلفة التي مر بها الفكر الاقتصادي؟
- س2: عرف علم الاقتصاد والعناصر المختلفة التي يجب أن يتضمنها هذا التعريف ؟
- س3: تكلم عن مناهج علم الاقتصاد والأساليب المستخدمة في هذه المناهج؟
- س4: تحدث عن موضوعات علم الاقتصاد والفروع العديدة لعلم الاقتصاد؟
- س5: تكلم عن عناصر المشكلة الاقتصادية " الحاجات، الموارد " مبيناً مفهوم كل منهما، وخصائص الحاجات وتقسيمات الموارد الاقتصادية ؟
- س6: ما هي علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية الأخرى ؟



# الباب الثاني

## النظم الاقتصادية وعناصر الإنتاج

### • مقدمة :

تتقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين وفقاً للترتيب الآتي:

- الفصل الأول: النظم الاقتصادية العالمية.
- الفصل الثاني: النظام الاقتصادي الإسلامي.
- الفصل الثالث: عناصر أو عوامل الإنتاج.



# الفصل الأول

## النظم الاقتصادية العالمية

### • مقدمة :

أشرنا فيما سبق إلى مقدمات المشكلة الاقتصادية، والمشكلات الرئيسية التي تتجم عنها، وقد فرضت هذه المشكلة نفسها على جميع المجتمعات التي عرفها التاريخ منذ بداية الحضارة الإنسانية، وذلك بصرف النظر عن نظام الحكم السياسي أو درجة التطور الاقتصادي لهذه المجتمعات، فالندرة النسبية للموارد الاقتصادية الصالحة لإشباع الحاجات البشرية المتعددة هي سمة أساسية في كل المجتمعات، والاختلاف بين هذه المجتمعات كان فقط في طريقة مواجهة هذه المشكلة، والوسائل التي اعتمدت عليها في سبيل التصدي لها.

والنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات القديمة أو المعاصرة، إنما يجري في إطار من العلاقات الإنسانية التي تنشأ بين أفرادها، كما يعتمد على بعض المؤسسات وعلى نوع معين من طرق وأدوات الإنتاج، التي تقوم على أساس تقسيم العمل وفقاً لنمط معين وتحقيق أهداف معينة، وهذا يمثل مقومات النظام الاقتصادي.

## ويقصد بالنظام الاقتصادي:

مجموعة من العلاقات الاجتماعية والقانونية والمؤسسات الاقتصادية، المتعلقة بمحاولة المجتمع مواجهة مشكلاته الاقتصادية بغية تحقيق أهداف أو فلسفة معينة تحقق التوازن الاقتصادي للمجتمع.

والمقومات السابقة للنظام الاقتصادي تتسم بالتغير من زمن إلى آخر، وإن كانت تتسم أيضاً في نفس الوقت بقدر من الاستقرار النسبي في المدى القصير، ويلاحظ كذلك أنه توجد علاقة وثيقة بين هذه المقومات.

وهذه المقومات تكمل بعضها البعض دون أن يحدث أي تعارض بينهم، فلا بد من تناسق نمط العلاقات الاجتماعية والقانونية مع النظام الاقتصادي السائد، أما إذا حدث تعارض بينهم، أدى ذلك إلى انهيار النظام الاقتصادي.

وأي نظام مهما كان أهدافه، لا بد أن يتضمن عدة عناصر أساسية تتمثل في:

### 1. القوى الإنتاجية:

ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة، وهي تشمل الموارد الفنية والاقتصادية "الأرض، رأس المال، والمعدات، والآلات" والموارد البشرية "العمل والأفراد القادرين على التأليف بين عوامل الإنتاج".

### 2. علاقات الإنتاج:

ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية وكيفية تملك عناصر الإنتاج، هل تمتلكها الدولة كما في النظام الاشتراكي أم يمتلكها الأفراد كما في النظام الرأسمالي.

### 3 علاقات التوزيع:

ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع، وهذا التوزيع يختلف باختلاف ما إذا كان توزيعاً فردياً يستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي، أو توزيعاً جماعياً ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيباً من هذا الناتج يتناسب مع مقدار مساهمته في الإنتاج.

وقد تعددت النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية، ومرت في هذا الشأن بتطور طويل انتهى إلى نظامين عالمين معاصرين هما: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وقد تميزت هذه النظم الاقتصادية بأنها من صنع الإنسان بعيداً عن النظام الاقتصادي الإسلامي العقائدي " الذي سوف نتعرض له في الفصل الثاني من هذا الباب "، وبالتالي فمن السهل التعديل فيها أو هدمها أو استبدالها بأنظمة أخرى جديدة تنشأ نتيجة لتطور تاريخي معين في مجتمع ما.

وقد اتفق معظم الكتاب الاقتصاديين على أن النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية هي بالترتيب الزمني: النظام البدائي، نظام الرق، النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي.

ووفقاً لما تقدم، يمكننا تقسيم هذه الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: النظم الاقتصادية القديمة.
- المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي.



## المبحث الأول

### النظم الاقتصادية القديمة البدائي الرق الإقطاعي

#### أولاً: النُّظام البدائي:

يعد النُّظام البدائي أول نظام من أنظمة تطور النظم الاقتصادية التي شهدها الإنسان لمواجهة المشكلة الاقتصادية<sup>(1)</sup>، فقد عاش الإنسان البدائي خلال هذه الفترة تحت سيطرة الطبيعة القاسية، والتي كانت في كثير من الأحيان تدفعه إلى حد الفناء، مما جعل الإنسان في هذه الفترة يفكر في شيء واحد وهو حفظ النوع من الانقراض وغريزة حب البقاء.

وهذا لن يتحقق إلا عن طريق القدرة على إشباع الحاجات الضرورية والبيولوجية لاستمرار بقائه على قيد الحياة، وهو يقوم في نفس الوقت بمقاومة الحيوانات، والوحوش المفترسة، والكوارث الطبيعية التي كان يواجهها.

وقد اعتمد الإنسان البدائي في هذه الفترة على الالتقاط والصيد لإشباع هذه الحاجات الضرورية، وتمثلت قوى أو أدوات الإنتاج في الأدوات البدائية المصنوعة من الأحجار أو الأخشاب، أو عظام الحيوانات.

والإنسان بهذه الأدوات يستطيع أن يوفر كثيراً من الجهد والوقت، وهذه الأدوات مثلت الشكل الأول لأدوات الإنتاج أو رأس المال، بل وأكثر من ذلك حاول الإنسان أن يعدل من هذه الأدوات لتكون أكثر فاعلية، فبدأ يصنع الفأس الحجري والشظايا الحجرية، واكتشف الإنسان النار واستئناس الكلاب وذلك من أجل سيطرته على الطبيعة.

---

(1) انظر في ذلك: د/ شعبان رأفت محمد حماد " مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول، بدون ناشر، عام 2007م، ص 43.54.

هذا فيما يتعلق برأس المال، أما عنصر العمل، فقد عرف الإنسان في هذه الفترة أول شكل من أشكال تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، فقامت المرأة بالعناية بالشئون المنزلية بإعداد الطعام وصنع الملابس وتربية الأطفال، بينما قام الرجل بالخروج للصيد والالتقاط وتربية الحيوانات ومقاومة الوحوش وتوفير الأمن لأسرته، هذا بالنسبة للأسرة.

### أما بالنسبة للجماعة:

فقد كان سائداً في ظل هذا النظام مبدأ الحياة المشتركة والتعاون بين أفراد الجماعة، وذلك من أجل الرغبة في البقاء والحفاظ على النوع الإنساني من مخاطر الطبيعة، وبدأ الإنسان يكتشف المعادن مثل: الحديد، والنحاس، والبرونز، وبدأ في استخدامها في صناعة الأدوات اللازمة للإنتاج أو لقتل الحيوانات.

وباكتشاف الإنسان للمعادن بدأ ولأول مرة في إنتاج غذائه بنفسه بعد أن عاش فترة طويلة على مجرد الالتقاط من الطبيعة.

### أما بالنسبة لعنصر الأرض:

فقد كانت ملكية الأرض جماعية، تمتلكها الجماعة على الشيوع وتقوم بزراعتها، أما الأدوات الإنتاجية فيعتقد أن بعضها كان مملوكاً ملكية جماعية والبعض الآخر كان مملوكاً ملكية فردية.

وبالنسبة لكيفية توزيع ناتج العمل في ظل هذا النظام، فقد كان القانون السائد في ذلك الوقت هو قانون البقاء للأقوى، فقد كان الإنسان الأقوى هو الذي يحصل على ما يشبع حاجاته كاملة بغض النظر عما أنتجه من الغذاء، وما يتبقى بعد ذلك يوزع على غيره من الأفراد الضعفاء من الرجال والنساء والأطفال.

وحاول الإنسان في هذه الفترة أن يستقر بعد أن كان متنقلاً لعصور طويلة من مكان لآخر، وذلك بعد أن اكتشف الزراعة ويقوم ببناء الأكواخ، فازدادت العلاقات الاجتماعية وتنوع في زراعة المحاصيل، وبدأت تظهر الحرف وصناعة

الأواني وشق القنوات لتوصيل المياه إلى الأرض، مما ساعد ذلك على قيام معظم الحضارات الإنسانية القديمة: كحضارة مصر القديمة على ضفاف نهر النيل، وحضارة بابل على ضفاف نهري " دجلة والفرات "، ثم الحضارات الإغريقية، والحضارة الرومانية.

فاتبعت هذه الحضارات نظم اقتصادية مغايرة للنظام الاقتصادي البدائي وكان منها نظام الرق أو العبودية، حيث انقسم المجتمع إلى سادة وعبيد، وبذلك النُّظام الجديد مرت المجتمعات بمرحلة تطور اقتصادي جديدة.

### ثانياً: نظام الرق:

ظهر هذا النُّظام في المدن اليونانية القديمة وتطور في عصر الرومانية، ولم يكن الرق منتشرًا بهذا الشكل في الحضارات الشرقية القديمة، فنظام الرق قائم على التجرد من كافة الحقوق القانونية، فالعبيد في هذه الحضارات كانوا لهم أملاك خاصة يستطيعون التصرف فيها وكانوا يتزوجون من الأحرار.

وقد أدى اكتشاف الإنسان للزراعة إلى استقراره على ضفاف الأنهار، وترك حياة الترحال بحثاً عن الغذاء، مما أدى هذا الاستقرار إلى تنمية القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة وزيادة إنتاجية العمل، واستطاع الإنسان بهذا الإنتاج أن يحقق ما يسمى " بالفائض الاقتصادي " وهو: زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الضروري، وظهرت بذلك الملكية الفردية للأموال.

وفكر الإنسان في الاستفادة من أسرى الحرب من الأعداء، وذلك باستخدامهم في زراعة الأرض للحصول على فائض في الإنتاج بدلاً من قتلهم، ومن هنا ظهر نظام الرق، وقد ساعد على ظهور هذا النُّظام الحروب الكثيرة التي حدثت في ظل قيام الحضارات الغربية " الإغريقية والرومانية "، فكان مواطني البلاد المهزومة هم المصدر الأول للحصول على الأرقاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبقة الأغنياء في هذه البلاد كانت تقوم باسترقاق الفقراء من الشعب

اليوناني والروماني الذين عجزوا عن دفع ديونهم، وقد شجع على ظهور هذا النظام أيضاً بعض الفلاسفة اليونانيين الذين اعتبروا العمل اليدوي الزراعي أو الحرفي أو الرعي يأتي في مرتبة أدنى لا تليق بالأحرار والسادة المسئولين عن الفكر والأدب والحرب والدفاع عن المدينة.

مما يعني ذلك توفير الرفاهية للسادة الملوك والنبلاء وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش والكهنة، وتوفير الضروريات فقط للرقيق.

عناصر الإنتاج في ظل نظام الرق: من الملاحظ أنه قد ازدادت إنتاجية العمل بشكل كبير وازداد منها الفائض الاقتصادي، وظهرت فكرة الملكية الفردية للأموال وكذلك للإنسان عن طريق استرقاقه من الحروب أو الفقراء الذين لا يستطيعون دفع ديونهم للأغنياء، وتطورت أدوات الإنتاج تطوراً كبيراً وعرف الإنسان زراعة محاصيل جديدة كالكروم والزيتون، وقام بالرعي والحرف الصناعية كالغزل والنسيج وصناعة الزجاج والأواني، وتمت المبادلات التجارية.

**وقد انقسم المجتمع في ظل نظام الرق إلى طبقتين رئيسيتين هما : طبقة السادة والعبيد :**

فالسادة هم الذين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات، وداخل هذه الطبقة كان يمكن التمييز بين عدة فئات:

- فئة كبار الملاك العقاريين وهم كذلك كبار ملاك الرقيق، وطبقة العامة وهم صغار الموظفين والمنتجين من المزارعين والحرفيين وأخيراً... الأفراد العاطلين من عامة الشعب.
- أما العبيد فهم الفئة التي تتحمل عبء الإنتاج في المجتمع، وهم محرومون من الحقوق والحريات حتى الحق في الحياة، وذلك عندما كانوا يساقوا إلى حلبة الموت من أجل المصارعة، لإسعاد الملوك والنبلاء، فلم يتمتع العبيد إلا بسوى الحصول على ما يسد حاجتهم الضرورية من المأكل والمشرب، وبالتالي فلم يكن هناك توزيعاً عادلاً في الناتج.

وهذه هي البداية التي أدت إلى انهيار نظام الرق، وكنتيجة للقوة وسوء المعاملة التي اتبعها السادة مع الأرقاء لقيامهم بالعمل، مما دفع بالأرقاء إلى الهروب والقيام بثورات ضد الدولة وصلت إلى حد الحروب، وتدهورت القوة الحربية المعتمدة على عامة الشعب مما أدى إلى حدوث الهزائم وانهيار نظام الرق بأكمله.

### ثالثاً: النُّظَامُ الإِقْطَاعِيّ:

نشأ النُّظَامُ الإِقْطَاعِيّ قبل أن تنهار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، حيث أدرك السادة مالكي الأراضي والأرقاء مدى تأثير المعاملة القاسية للرق في انخفاض إنتاج أراضيهم، فقاموا بإعتاق الأرقاء المملوكين لهم حيث لم يعد الإبقاء عليهم مجزياً، كما قاموا بتجزئة أملاكهم الواسعة إلى قطع صغيرة وسلموها لهؤلاء الأرقاء وإلى عامة الشعب من المزارعين والأحرار، وذلك في مقابل ارتباطهم بالأرض ومالكيها.

وتقرير حقوق متعددة للملاك في مواجهة الحائزين الجدد، وأصبحت هذه الحقوق تنتقل بين الحائزين من جيل إلى آخر، وهذا أدى إلى زيادة الإنتاج.<sup>(1)</sup>

وعندما انهارت الإمبراطورية الرومانية وسقطت روما في يد القبائل الجرمانية، حاولت هذه القبائل أن تقيم جهاز حكومي مركزي، يسيطر على الإمبراطورية الجديدة، من خلال حكام تسيطر على أقاليم الإمبراطورية وتمارس عليها سلطات واسعة.

وقد قام هؤلاء الحكام (الملوك) إلى إقطاع مساحات واسعة من الأراضي إلى تابعيهم من الأمراء لدى الحياة في بداية الأمر ثم للوراثة بعد ذلك، وذلك مقابل ولائهم الشخصي وتقديم تنازلات مالية وحربية لمصلحة الملك.

---

(1) انظر في ذلك: د/ عبد الله الصعيدي، "مبادئ علم الاقتصاد" الجزء الأول، ص 155، 165.

وقد أقطع هؤلاء الأمراء كذلك مساحات من أراضيهم إلى أتباعهم من النبلاء مقابل نفس الولاء والتنازلات لمصلحة هؤلاء الأمراء، ولكن هؤلاء النبلاء لم يجعلوا الفلاحين أرقاء كما في نظام الرق، وإنما طبقوا نظام آخر هو نظام رقيق الأرض.

ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد المالك والفلاحين، فالأرض من الناحية القانونية تابعة للإمبراطور، لكن ملكيتها الفعلية للسادة الإقطاعيين من الحكام، ويخضع لهم كل من الجنود ورقيق الأرض من الفلاحين.

وأصبح لهؤلاء الفلاحين مصلحة ذاتية في الإنتاج تجعلهم يهتمون بزيادة كميته وتحسين نوعه، وقد تمثلت هذه المصلحة في حيازتهم للأرض بعد تحريرهم، وزراعتهم لها بأنفسهم وبأدوات إنتاج مملوكة لهم مع خضوعهم في نفس الوقت لالتزامات تجاه السيد المالك الذي تنازل لهم عن أرضه ليحوزونها.

وقد ساد هذا النظام في كل أوروبا طوال العصور الوسطى وذلك منذ القرن الخامس الميلادي حتى قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر " حيث بداية النظام الرأسمالي " وهي تعد بذلك حقبة زمنية طويلة في استمرار هذا النظام وسيطرته على الأراضي الزراعية.

**وقد اتسم النظام الإقطاعي بعدة خصائص اقتصادية يمكن إيجازهم من**

**خلال النقاط التالية :**

أ. اِتَّسَمَ النَّظْمُ الْإِقْطَاعِيَّ بِأَنَّهُ نِظَامٌ مَغْلَقٌ، حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ إِقْطَاعِيَّةٍ تَمَثِّلُ وَحْدَةً اِقْتِصَادِيَّةً مُسْتَقِلَّةً تَقُومُ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ الذَاتِي وَإِشْبَاعِ حَاجَةِ سُكَّانِهَا مِنَ الْغِذَاءِ، وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ تِجَارَةٌ أَوْ مِبَادَلَاتٌ بَيْنَ الْإِقْطَاعِيَّاتِ إِلَّا فِي نِطَاقٍ ضَيِّقٍ جَدًّا، مِمَّا أَدَّى إِلَى حُدُوثِ بَعْضِ الْمَجَاعَاتِ فِي بَعْضِ الْإِقْطَاعِيَّاتِ دُونَ أَنْ تَحَاوَلَ أَنْ تَتَفَكَّرَ فِي اسْتِيرَادِ مَا يَلْزِمُهَا مِنَ الْإِقْطَاعِيَّاتِ الْمَجَاوِرَةِ، مُسْتَنَدَةً فِي ذَلِكَ عَلَى مَبْدَأِ الْاِكْتِفَاءِ الذَاتِي.

ب. لم يكن هدف النظام الإقطاعي تحقيق أي ربح، كما أن المبادلات التي كانت تتم في كل إقطاعية، تتم باستبدال سلع بسلع أخرى (مقايضة) دون حاجة إلى النقود، فالنقود مرتبطة بزيادة حجم المبادلات والتجارة، وهذا لم يكن موجوداً في ظل النظام الإقطاعي.

ج. الزراعة هي النشاط الذي كان مسيطراً على النظام الإقطاعي، حيث ملكية الأراضي الزراعية لشخص واحد وهو السيد الإقطاعي، يستغل بنفسه جزء منها لمصلحته الشخصية، وذلك من طريق استئجار بعض العمال الأحرار والسخرة، وجزء آخر يتنازل عنه لفئات معينة من الأشخاص كالأحرار والعتقاء يقومون بحياتها مقابل عدة الالتزامات تقع عليهم تجاهه، وأخيراً هناك ما يسمى بالأراضي العامة التي تتضمن الغابات والمراعي ويستخدمها الجميع وفقاً لشروط معينة.

د. تميز النظام الإقطاعي للزراعة بمستوى منخفض جداً من الفن الإنتاجي، وبساطة وصغر تكلفة أدوات الإنتاج المستخدمة، ولم يكن تقسيم العمل موجوداً إلا بصورة بدائية.

هـ. في ظل النظام الإقطاعي، فإن النشاط الصناعي كان نشاطاً حرفياً يقوم على أساس إنتاج مجموعة الحرفيين في شكل طوائف، فكانت كل حرفة تنتظم في طائفة خاصة بها.

حيث تختص كل طائفة بممارسة مهنة معينة كالنجارة والأحذية والحدادة، وقد تركز نشاط هذه الطوائف في المدن، وفي داخل كل طائفة كان الحرفيون يتمتعون باحتكار كامل لممارسة مهنتهم.

وقد تميز الفن الإنتاجي في المشروع الحرفي بصغر نسبة رأس المال إلى العمل، وكانت دورة الإنتاج بطيئة، أما أدوات الإنتاج والمواد الأولية ورأس المال

فكانت مملوكة لصاحب الحرفة أو المهنة، وهو لا ينتج إلا لعملاء محليين معروفين له شخصياً، وذلك بهدف البعد عن أية مخاطر اقتصادية.

وإذا حاولنا التعرض لعناصر النُّظام الإِقْطَاعِيّ فنجد أولاً: فيما يتعلق بالقوى الإِنتَاجِيَّة، فقد تطورت أدوات الإِنتَاج، وأدخل تحسينات عديدة على نظام الإِنتَاج الزراعي وأدوات الفلاحة المصنوعة من المعادن، ونمت زراعة الكروم والفاكهة والخضار.

وزاد الاهتمام بحرفة الرعي هذا بالنسبة للريف، أما المدينة فقد تحسنت أدوات عمل الحرفيين وطريقة معالجتهم للمادة الأولية وبدأت الحرف القديمة في الانقسام إلى مجموعة من الحرف المنفصلة المتخصصة، مما أدى إلى ظهور الأسواق الكبيرة في المدن، وبدأت تستقبل التجار من آسيا وبلاد الشرق.

أما علاقات الإِنتَاج فقد كان رقيق الأَرْض له مصلحة في الإِنتَاج وزيادته بعكس نظام الإِنتَاج في ظل نظام الرق، وكذلك الحال بالنسبة للحرفيين، وتطورت هذه العلاقات الإِنتَاجِيَّة بعد ذلك على نحو نظام جديد يغير من شكل النُّظام الإِقْطَاعِيّ.

وتمثل هذا النُّظام في النُّظام الرَّأْسَمَالِيّ، الذي بدأ بعد أن إنهار النُّظام الإِقْطَاعِيّ، وقد ساعد على قيام هذا النُّظام مجموعة من الأسباب أو العوامل مهدت له الطريق، ويمكن إيضاح هذه العوامل فيما يلي:

#### أ. هروب رقيق الأَرْض من الإِقْطَاعِيَّات نحو المدن التجاريَّة :

نتيجة للالتزامات الثقيلة التي كانت ملقاة عليهم من السيد الإِقْطَاعِيّ، حيث كانوا يطالبونهم بزيادة المنتجات والقيام بقدر أكبر من أعمال السخرة، فضضوا الهجرة إلى المدن، وهذا معناه انهيار النُّظام الإِقْطَاعِيّ القائم أساساً على الاقتصاد الزراعي.

**ب. القيود الحرفية التي كانت مفروضة من أصحاب الحرف على من يعمل لديهم:**

تسببت في وقف كل زيادة في إنتاجية العمل الصناعي، وزادت الرسوم المفروضة على من يحاول أن يتعلم الحرفة، فأدى ذلك إلى انفصال مصلحة أصحاب الحرف عن الحرفيين الذين يعملون لديهم.

### **ج. استقلال المدن التجارية عن سلطة أمراء الإقطاع:**

وبالتالي رفضوا تقديم الالتزامات العينية والنقدية التي كانت مفروضة عليهم في ظل نظام الإقطاع، كما رفضوا الخضوع للنفوذ الإداري والقضائي الذي كان مفروضاً عليهم من الإقطاعيين، وقد ساعد على ذلك ازدياد حركة التجارة والمبادلات بين المدن، فكان للتجار فضلاً في الحصول على الحرية والاستقلال عن أمراء الإقطاع، مما أدى إلى النمو السريع للتجارة والقضاء على النظام الإقطاعي.

**د. تدفق الذهب والفضة للمدن التجارية، واتساع حركة المبادلة، واستخدام التجار للمعادن في معاملاتهم.**

أدى كل ذلك إلى استخدام الصناع نظير أجور نقدية، وبدأ السادة الإقطاعيون في بيع ما لهم من حقوق إقطاعية عينية لشراء السلع المصنوعة والمنتجات التي يجلبها التجار، وذلك إلى أتباعهم من رقيق الأرض أو إيجار أرضهم للفلاحين، مما أدى إلى انفصال رابطة التبعية بينهما، وهي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإقطاعي.

### **هـ. قام التجار مع الملوك بالقضاء على السادة الإقطاعيين:**

وذلك لأن التجار كانوا يريدون مزيد من الاستقلال لمدنهم، أما الملوك فكانوا يريدون تدعيم سلطاتهم المفقودة التي استولى عليها أمراء الإقطاع، وتمثل هذا التعاون في تقديم التجار الأموال اللازمة لتقوية سلطات الملوك، ووعد الملوك التجار بتولى الإدارة المحلية بعد القضاء على أمراء الإقطاع، مما أدى ذلك القضاء

عليم إما بالموت في الحروب أو بقرهم نتيجة المبادلات التجارية في المدن وزيادة ثراء التجار.

وبذلك يرجع الفضل للتجار في القضاء على النظام الإقطاعي الذي امتد لقرون عديدة، وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضع لسلطة مركزية يرأسها الحاكم وهو الملك.

وأصبح الاقتصاد تبادلياً بعد أن كان مغلقاً، والإنتاج كان يقدم لعملاء محليين وأيضاً عملاء أجنب وهو الأساس الذي قام عليه النظام الجديد وهو النظام الرأسمالي.

## المبحث الثاني النظام الرأسمالي

نتطرق في هذا المبحث إلى عوامل نشأة النظام الرأسمالي، ثم تحديد مفهومه، وبيان الخصائص التي يتسم بها هذا النظام وأخيراً معرفة العيوب التي تشوب هذا النظام، وذلك على التفصيل التالي.

### أولاً: عوامل نشأة النظام الرأسمالي:

بعد إنهاء النظام الإقطاعي تحول إلى الرأسمالية التجارية ثم إلى الرأسمالية الصناعية، فقد ترتب على انتشار الآلية ظهور المصانع الضخمة، واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها، وقد تكاثفت عوامل تاريخية متعددة في تكوين النظام الرأسمالي، يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية: (1)

#### 1. تراكم رأس المال:

تراكم رأس المال هو عامل أساس في نشأة المشروع الصناعي، ومن ثم تكوين الرأسمالية، فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد، أو طبقة من الطبقات، خلال فترة ما يعد شرطاً ضرورياً قبل أن يكون هناك إنتاجاً كبيراً، وقبل أن يبدأ النظام الرأسمالي كنظام إنتاج في السيطرة على الاقتصاد العالمي.

والمصادر التي مكنت في حدوث تراكم رأس المال كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية هي:

---

(1) انظر: د/ باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 141، 143.

## التجارة والعمليات المالية والأراضي الزراعية :

وبذلك نكون أمام ثلاثة أنواع من رأس المال:

رأس المال التجاري، ورأس المال المالي، ورأس المال العقاري، وقد بدأت حركة تراكم رأس المال بأنواعه الثلاثة في القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث قيام الثورة الصناعية.

### فإذا نظرنا إلى عامل رأس المال التجاري :

فقد كان السبب الأول فيه هو إعادة العلاقات مع الشرق على أثر الحروب الصليبية وإعادة التجارة البحرية مع سوريا وفلسطين وآسيا الصغرى.

وكذلك الاكتشافات البحرية الكبرى التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، ثم تلي ذلك إقامة الدول الأوربية علاقات مع مستعمراتها في العالم الجديد ثم في آسيا وأفريقيا، أساسها استنزاف ثروات هذه المستعمرات لمصلحة الدول المستعمرة.

### أما عامل العمليات المالية :

فيعني تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساعد على تراكم رأس المال وليس استعمالها فقط كوسيلة للمبادلة، ومن هنا كانت تسمية هذا التراكم بتراكم رأس المال المالي نسبة إلى طريقة الحصول عليه.

ويعد الإقراض بفائدة، وما ارتبط به من مضاربات وسمح لأفراد وعائلات مشهورة في تاريخ أوروبا بتكوين ثروات ضخمة أسهمت أكبر الإسهام في تراكم رؤوس الأموال وتراكم رأس المال المالي.

### أخيراً عامل الأراضي الزراعية والمباني :

فقد تحولت معظم الأراضي الزراعية إلى مباني يقام عليها المصانع الضخمة لنشأة المشروعات الصناعية والتجارية بدلاً من الأنشطة الزراعية والحرفية فقط التي كانت سائدة في ظل النظام الإقطاعي.

ففي ظل النظام الرأسماليّ تستخدم الأراضي في إقامة مبني أو مصنع به مشروع صناعي يستخدم الآلات والفنون الإنتاجية والعمال، وليس مجرد ورشة حرفية تنتج قدراً محدداً من السلع الحرفية لعملاء معروفين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تراكم رأس المال العقاري.

## 2. الاختراعات الفنية والعلمية؛

الاختراعات الفنية والعلمية هي من العوامل التي مكنت استغلال رأس المال المتراكم من جميع مصادره في إقامة المشروعات الصناعية، فقد شهدت بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر تغييراً جوهرياً في طرق الإنتاج المتبعة، تمثل في إحلال الآلات محل المجهود البشري والحيواني خلال عملية الإنتاج مما أدى إلى تحول جذري في فنون الإنتاج.

ويفسر حدوث الثورة الصناعية في إنجلترا قبل غيرها من الدول بعوامل متعددة تكافقت كلها في سبيل جعل إنجلترا، والتي كانت لاحقة على هولندا، أسرع في تنمية مواردها عن طريق التجارة والنقل مما جعلها خلال القرن السابع عشر أغنى دولة في أوروبا بالمقارنة بالمساحة وعدد السكان، فقد بدأت النهضة الصناعية بها حيث كبر مساحتها وعدد السكان الكبير والموارد الطبيعية الفنية وضخامة رؤوس الأموال المتراكمة من التجارة واستغلال مستعمراتها فكانت أصح من أي دولة أخرى.

وقد كانت الأسواق الداخلية والخارجية المتسعة من العوامل الرئيسية في نشأة الاختراعات الفنية والعملية وتميبتها، فقد قدم اكتشاف مستودعات غنية للفحم والحديد في أماكن مختلفة في بريطانيا كقاعدة مادية لا غنى عنها للنشاط الصناعي الجديد.

يضاف إلى ذلك عقلية رجال الأعمال الإنجليز والتي كانت موجهة نحو تطبيق أساليب الأعمال الحديثة في تنظيم وإدارة رأس المال والعمل على تنمية الأسواق.

وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطى الكبير، وساعد على ذلك استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية من أجل سعة السوق واستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي.

### 3. التحرر السياسي والديني؛

كان من أسباب انتشار النظام الرأسماليّ، ما تميز به القرن السابع عشر والثامن عشر من تحرر سياسي وديني غيرت من قيم البشر إلى حد كبير، فقد بدأت نظرية الحق الإلهي تهتز مفاهيمها وانشق البروتستانت عن الكنيسة وأصبح هناك مجالات متعددة لمباشرة أنشطة اقتصادية غير النشاط الزراعي.

ومع انتشار أفكار الحرية تواجدت طبقة من الأفراد المغامرين الذين أقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة، فقد نجح هؤلاء المنظمين في إقناع الناس بالسلع الجديدة، وحققوا أرباح طائلة، مما أدى ذلك إلى انتشار كبير للنظام الرأسماليّ.

### ثانياً: مفهوم النظام الرأسماليّ؛

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد للنظام الرأسماليّ، ويرجع ذلك إلى أن الرأسماليّة كنظام سياسي وكنظرية اقتصادية تعرضت للعديد من التغيرات اختلفت من مجتمع إلى آخر، خاصة في المجتمعات التي كانت مستعمرة من الدول الأوروبية، والتي اتسم اقتصادها بالطابع الزراعي ولم تصل إلى مرحلة الرأسماليّة الصناعية الاستعمارية.

ومن هذا المنطلق اختلفت التعريفات المتعلقة بالرأسماليّة كنظام اقتصادي واجتماعي دائم التغيير والتطور، ومن أمثلة هذه التعريفات: <sup>(1)</sup>

1 - ذهب "موريس دوب" إلى أن الرأسماليّة هي نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم،

(1) انظر: د/ عبد الله الصعدي: "مبادئ علم الاقتصاد" الجزء الأول، المرجع السابق، ص 170 172.

ووفقاً لرأي " بيجو " فإن النظام الرأسماليّ هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعة الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديون، وهذا التعريف يستند إلى خصائص النظام الرأسماليّ.

2. ذهب " كارل ماركس " إلى أن الرأسمالية هي نظام تتملك فيه الأقلية أموال الإنتاج بمختلف أنواعها، ولا تتملك فيه الأغلبية إلا قوة عملها، ويقوم الرأسماليّون بشراء قوة عمل الأفراد، وهم (البروليتاريا) نظير أجر محدد سلفاً، وذلك لاستخدامهم في القيام بعملية الإنتاج ثم تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم، مما يؤدي بالبروليتاريا إلى بيع قوة عملها للرأسمالية لأنها مصدر رزقها الوحيد.

فطبقاً للنظام الرأسماليّ لا يمكن استخدام قوة العمل دون أموال الإنتاج المختلفة التي يمتلكها الرأسماليّون وحدهم، وبالتالي يقوم النشاط الإنتاجي في النظام الرأسماليّ على أكتاف طبقة البروليتاريا بمقتضى عقود العمل التي تعقدها مع طبقة الرأسماليّين.

ويستند هذا التعريف على أساس علاقات الإنتاج والتوزيع، فتصبح علاقات الإنتاج فردية والقوى الإنتاجية جماعية.

3. عرف الاقتصادي الإنجليزي " هوبسون " الرأسمالية بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقداراً من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمال، وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وتحقيق الأرباح، فيصبح الغرض الرئيسي من النشاط الاقتصادي الرأسماليّ هو التملك خاصة التملك النقدي، فإتاحة الفرصة أمام السلع الاستهلاكية ورؤوس الأموال المادية والنقدية هو جوهر النظام الرأسماليّ، ويستند هذا التعريف على أساس غاية النظام الرأسماليّ وقصده.

ونلاحظ من التعريفات السابقة اختلاف الأسس التي تبني عليها، وذلك وفقاً لوجهة نظر كل اقتصادي على حده، والتي قد تتسم بالموضوعية والحياد في بعض الأحيان، وفي الأحيان الأخرى تتسم باتخاذ مواقف شخصية من الكاتب تجاه النظام الرأسمالي فتأثر بها عندما حاول تعريف النظام الرأسمالي، وأي ما كان الأساس الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي، فإن بعض الاقتصاديين المعاصرين حاول حل هذا الاختلافات في التعريفات السابقة، وذلك بجمع هذه السمات في تعريف واحد مؤداه:

"أن الرأسمالية هي: تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد هو الرأسمالي أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفرن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة، يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار". (1)

### ثالثاً: خصائص النظام الرأسمالي:

يتصف النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من النظم، وهي في مجموعها تعمل على تسيير هذا النظام، ويمكن أن نلخص أهم هذه الخصائص من خلال النقاط التالية: (2)

(1) تعريف أ.د/ أحمد جامع في كتابه "الرأسمالية الناشئة" ص 12، وكتابه علم الاقتصاد، ص 83، وذلك نقلاً

من د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 173.

(2) انظر د/ محمد خليل برعي "مبادئ الاقتصاد"، دار الثقافة العربية، سنة 1996، ص 104 - 113.

## 1. المِلْكِيَّةُ الْخَاصَّةُ:

يقصد بالمِلْكِيَّةُ الْخَاصَّةُ فِي النِّظَامِ الرَّأْسِمَالِيِّ: إقرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بما يحصلون عليه من ثروة والتصرف فيها كما يشاءون عن طريق الاستغلال أو التآجير أو التنازل أو البيع أو الميراث.

ولا تقتصر المِلْكِيَّةُ الْخَاصَّةُ فِي النِّظَامِ الرَّأْسِمَالِيِّ عَلَى السِّلْعِ الْاِسْتِهْلَاكِيَّةِ فَقَطْ، بَلْ تَمْتَدُّ لِتَشْمَلَ أَدْوَاتِ الْإِنْتِاجِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَمَوَارِدِ طَبِيعِيَّةِ " الْأَرْضِ " .

وهذه الحماية لحقوق الأفراد فيما يمتلكونها ليست مطلقة، بل تتم في حدود الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع وإلى الحد الذي لا يسبب ضرراً بالآخرين، ومثال على ذلك أن يقوم شخص ما ببناء مصنع سيارات في منطقة سكنية فيسبب بذلك تلوثاً وضجيجاً للآخرين.

والمِلْكِيَّةُ الْخَاصَّةُ فِي النِّظَامِ الرَّأْسِمَالِيِّ لَهَا أَهْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، حَيْثُ أَنَّهَا تُعْتَبَرُ الْحَافِزَ الْأَسَاسِيَّ لِلْأَفْرَادِ عَلَى الْاِدْخَارِ وَزِيَادَةِ التَّرَاكُمِ الرَّأْسِمَالِيِّ الْاِلْتِزَامِيِّ لِلنَّمُوِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْقَوْمِيِّ بِالاِسْتِمَارِ، وَهِيَ وَسِيلَةٌ لِرْتَشِيدِ اِسْتِغْلَالِ الْمَوَارِدِ، حَيْثُ يَحْرُصُ الْأَفْرَادُ دَائِماً عَلَى حَسَنِ اِسْتِغْلَالِ مَا يَمْتَلِكُونَهُ.

## 2. الْحَرِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ:

وَيُقْصَدُ بِهَا فِي ظِلِّ النِّظَامِ الرَّأْسِمَالِيِّ: حَرِيَّةُ الْفَرْدِ اِتِّخَاذَ الْقَرَارَاتِ الَّتِي يَرَاهَا مَنَاسِبَةً لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ، فَيَقْرَرُ الْفَرْدُ اِسْتِمَارَ رَأْسِ مَالِهِ فِي نَشَاطٍ مَا، وَذَلِكَ وَفْقاً لِمَا يَمْتَلِكُهُ مِنْ مَوَارِدِ طَبِيعِيَّةٍ، وَلِلْفَرْدِ أَحْقِيَّةُ التَّصَرُّفِ فِي دَخْلِهِ كَمَا يَشَاءُ، وَذَلِكَ بِتَوْزِيْعِهِ بَيْنَ الْاِسْتِهْلَاكِ عَلَى السِّلْعِ الَّتِي تُعْطَى لَهُ مَنْفَعَةٌ أَكْبَرَ وَبَيْنَ الْاِدْخَارِ، فَالْأَفْرَادُ فِي النِّظَامِ الرَّأْسِمَالِيِّ لَهُمْ حَرِيَّةُ الْإِنْتِاجِ وَالتَّبَادُلِ وَالْاِسْتِهْلَاكِ.

وذلك دون تدخل من الحكومة إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فلا تتدخل الحكومة وفقاً للنظام الرأسمالي في النشاط الاقتصادي، وإنما تقوم فقط بحماية المجتمع بالمحافظة على الأمن في الداخل ومنع الأخطار التي تهدده من الخارج.

وهذه الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد في ظل النظام الرأسمالي هي أيضاً كما في الملكية الخاصة ليست حرية مطلقة، بل تتم داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فمثلاً المحامي لا يستطيع أن يمارس مهنة المحاماة إلا بشروط معينة أولها حصوله على ليسانس الحقوق، هذا فيما يتعلق بالخدمات، أما بالنسبة للسلع فهناك سلع تحرم الحكومة إنتاجها رعاية لمصلحة المجتمع كالخمور والمخدرات مثلاً.

### 3. حافز الربح:

حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الحافز الأساسي الذي يدفع الأفراد إلى زيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، لأن كل فرد يتصرف وفقاً لمصلحته الشخصية، ولتحقيق أهدافه الخاصة، وذلك دون إهدار المصلحة العامة للمجتمع، فلا بد التوفيق دائماً بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع.

فالفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن يقوم بإنتاج السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلع، كما أنه لتحقيق المزيد من الأرباح، يعمل دائماً على الابتكار والبحث عن أفضل الطرق للإنتاج لتقليل التكاليف، وهذا يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

والربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فقط، وإنما يعتبر عنصر مسير للنظام الاقتصادي وينميه، فكل منتج لكي يحصل على المزيد من الأرباح عليه أن يزيد من إنتاجه، وعندما يزيد كل منتج من إنتاجه يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة الإنتاج الكلي للمجتمع.

#### 4. المنافسة:

مبدأ المنافسة من أهم صفات المجتمع الرأسماليّ، وتعتمد المنافسة في النظام الرأسماليّ على وجود عدد كبير من المنتجين بالنسبة لكل سلعة من السلع، يتنافسون فيما بينهم، بحيث يحاول كل منهم أن يجتذب إليه أكبر عدد ممكن من المستهلكين.

وتكون وسيلة المنتجين إلى جذب المستهلكين هي التخفيض المستمر في أسعار السلع، فيحاول كل منهم أن يبيع سلعته بسعر أقل من الذي يبيع به الآخرون، وذلك عن طريق خفض التكاليف واستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، فيخرج بذلك من المنافسة المنتجون ذوو الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق سوى من يتمتع بالخبرة والدراية الكافية، وهذا يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد.

والاستهلاك في النظام الرأسماليّ يعتمد على وجود عدد كبير من المستهلكين بالنسبة لكل سلعة، يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، وهذا التنافس يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيخرج من هذه الدائرة المستهلكون الذين لا تمثل السلعة لهم ضرورة كبيرة أو لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من هذه السلعة مع الثمن الذي يدفعونه فيها، ولا يتبقى في السوق سوى المستهلكون الذين تكون حاجتهم للسلعة ملحة، ومثل هذا التنافس هو الذي يؤدي في النظام الرأسماليّ إلى توزيع الموارد على الاحتياجات بأسلوب يتسم بالرشد ويحقق رغبات معظم أفراد المجتمع.

#### 5. جهاز الثمن:

جهاز الثمن في النظام الرأسماليّ هو من أهم العناصر التي يعتمد عليها هذا النظام في التوفيق بين الموارد والحاجات، فجهاز الثمن يقوم تلقائياً بتوزيع عناصر الإنتاج على أوجه النشاط المختلفة وبالكميات التي يحتاجها كل نشاط، ثم يقوم بعد ذلك بتوزيع إنتاج الأنشطة المختلفة من السلع والخدمات على المستهلكين المختلفين الذين يحتاجون إلى هذه السلع بالكميات التي تتناسب مع حاجة كل منهم.

ويعتبر جهاز الثمن الصلة التي تربط بين المستهلكين والمنتجين، فهو الذي يقوم بتعريف المنتجين ما يحتاجه المستهلكين من السلع المختلفة وعن شدة الحاجة إلى كل سلعة من السلع، فيقوم المنتجون بإنتاجها، وبالكميات التي يطلبها المستهلكون هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يقوم بتعريف المستهلكين عن الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج أي سلعة، فيقوم المستهلكون بزيادة أو إنقاص طلبهم من هذه السلعة حسب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج.

وجهاز الثمن ليس جهازاً مادياً ملموساً يقوم بهذه العملية السابقة، وإنما هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة وتحكم سلوك الأفراد، وتبين ردود فعل الأفراد للتغير في الأسعار، فإن أخطأ المنتجون في تقدير كمية السلع المختلفة التي يحتاجها المجتمع، فإن جهاز الثمن سوف يقوم تلقائياً بتصحيح هذا الوضع بزيادة أو نقص هذه الكمية حسب حاجة المجتمع، فيقلل من بعض السلعة ويزيد من البعض الآخر وفقاً لرغبات المستهلكين ومنعاً لارتفاع أسعارها ومن ثم ارتفاع أجور عوامل الإنتاج، وهكذا يتحقق التوازن في السوق.

#### رابعاً: عيوب النظام الرأسمالي:

بالرغم من الخصائص (التي ذكرناها) ويتميز بها النظام الرأسمالي، والتي قد تبدو للوهلة الأولى إنها تتفق مع طبيعة الإنسان وتحقق له أهدافه، حيث الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والمنافسة، وذلك من خلال مؤسسات تحقق ذلك وتقوم بسير هذا النظام بطريقة تلقائية من أجل الربح وتحقيق التوازن للمجتمع.

إلا أن هذه الخصائص عندما تصطدم بالحياة العملية تجد كثير من الصعوبات قد تؤدي إلى أن يشوب النظام الرأسمالي عدة عيوب يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. بالنسبة للملكية الفرديّة القائم عليها النظام الرأسمالي، والتي تعتبر متفكّة مع طبيعة الإنسان وحقه في الاحتفاظ بنتيجة عمله، وهي دافعاً دائماً له على الادخار، وتكوين رؤوس الأموال، إلا أنها قد تتحول إلى وسيلة للسيطرة والتسلط وانعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد سواء من الناحية الاقتصاديّة أو السياسيّة أو الاجتماعيّة.

2. بالنسبة للحرية الاقتصاديّة، والتي تعتبر مطلباً لكل فرد لكي يمارس ما يناسبه من الأنشطة ويختار السلع التي يريدها لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لنفسه ولمجتمعه، فإن هذه الحرية أصبحت الآن محدودة نظراً للتفاوت الكبير في الثروات التي يمتلكها الأفراد وبالتالي في الدخول التي يحصلون عليها، ففرص الفقير في اختيار التعليم والمهنة المناسبة أقل بكثير من فرص الغني، بل وأكثر من ذلك فإن قدرة الفقير على اختيار السلع الضرورية التي يحتاج إليها أصبحت مقيدة بقدرة الغني على تخصيص جزء كبير من الموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجه من سلع كميالية.

3. فيما يتعلق بالمنافسة بين الأفراد، كوسيلة للنظام الرأسماليّ للإبقاء على الأصلح بين المنتجين وإشباع حاجات المستهلكين، أصبحت وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج، وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق، بحيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر في المجتمعات الرأسماليّة يقوم به عدد قليل من الشركات التي تحتكر السوق، وتمنع غيرها من دخوله وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح، وتعرض في السوق كميات تمكنها من فرض هذه الأسعار.

4. أما حافز الربح وجهاز الثمن، كخاصية تعمل على تحقيق التوازن في السوق وتوزيع الموارد على الاحتياجات بما يضمن تحقيق الرفاهية

للمجتمع وتعمل على نمو الاقتصاد الرأسماليّ، فهي في كثير من الأحيان قد تكون غير قادرة على القيام بوظيفتها نتيجة لعدم قدرة الكثير من عوامل الإنتاج على التنقل من نشاط إنتاجي إلى آخر أو لتأثر جهاز الثمن بالتقلبات المؤقتة في السوق.

5. أخيراً... فمن العيوب التي يمكن أن توجه إلى النظام الرأسماليّ بوجه عام أنه دائماً عرضة لتقلبات دورية في مستوى النشاط الإنتاجي والتشغيل والدخل القومي، ففي فترات يرتفع فيها مستوى التشغيل، ويزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار وتسود حالة من التضخم، وفي فترات أخرى ينخفض النشاط الاقتصادي وتنتشر البطالة بين العمال ويسود حالة من الكساد في المجتمع.

ومن أجل هذه العيوب السابقة وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسماليّة وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه الكتاب الاشتراكيين في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكيّ.

## المبحث الثالث

### النظام الاقتصادي الاشتراكي

نتعرض في هذا المبحث " كما اتبعنا في النظام الرأسمالي " إلى عوامل نشأة النظام الاشتراكي، ثم تحديد مفهومه، وبيان الخصائص التي اتسم بها هذا النظام، وأخيراً نتعرض للعيوب التي وجهت إلى هذا النظام، وذلك من خلال النقاط التالية:

#### أولاً: عوامل نشأة النظام الاشتراكي: (1)

إذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما.

فالمصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، ذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية.

وقد ساعد على قيام النظام الاشتراكي ونشأته مجموعة من العوامل يمكن إيجازها على النحو التالي:

---

(1) انظر د / باهر علمت، د/ سامي السيد، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 109 - 113.

## 1. قيام الثورة الصناعية :

فقد تبلورت معظم الأفكار الاشتراكية نتيجة لقيام الثورة الصناعية، حيث ترتب على هذه الثورة إحلال الآلة محل الأيدي العاملة إلى حد ما، كما تطورت وسائل النقل تطوراً ضخماً فحلت السفن التجارية محل السفن الشراعية، والقطارات ووسائل النقل الحديثة محل الدواب، كما ظهرت وسائل الاتصال التليفوني، وترتب على ذلك الربط بين كافة دول العالم واتساع نطاق السوق وظهور الإنتاج الكبير والمشروعات الضخمة.

## 2. ظهور الطبقات الاجتماعية :

ترتب أيضاً على قيام الثورة الصناعية حدوث تغيرات اجتماعية تمثلت في حدوث فواصل بين فئات المجتمع أو حدوث تفرقة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية، ففي الماضي كان الفرد يجمع بين صفتي العامل والرأسمالي، فإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة، فإنه على الأقل قد توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل، تجعله من السهل أن يتحول إلى رأسمالي لضآلة رأس المال المطلوب.

أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد تضاءلت أهمية المشروع العائلي وضعفت أو إنعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من الصعب أن يتحول عامل إلى رأسمالي لضخامة رأس المال المطلوب.

كما أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف قاسية جداً.

## 3. الفكر الاقتصادي السائد :

لقد أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة إلى التأثير على الفكر الاقتصادي وذلك في اتجاهين وهما:

## الاتجاه الأول:

تمثل هذا الاتجاه في النظرية التقليدية كما وضع أسسها الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث، وذلك في كتابه (ثروة الأمم) الذي نشر عام 1776م، وتتلخص أسس هذه النظرية فيما يلي:

أ. أهمية الدور الذي يلعبه كل من الرأسمالي والمنظم، فالرأسمالي يقوم بعملية الادخار أي التضحية بالحاجات الحاضرة في سبيل الحاجات المستقبلية، ولا يخفى ما للادخار من أهمية قصوى في بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع، فكلما زاد الادخار زادت قدرة المجتمع على الإنتاج وبالتالي ارتفع مستوى معيشة السكان.

فالرأسمالي يقوم بدور مهم والدخل الذي يحصل عليه " أي: سعر الفائدة " يعتبر دخلاً مشروعاً، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم، فهو يجمع عناصر الإنتاج، ويتحمل مخاطر تلبية رغبات المستهلكين، وهذا الربح الذي يحصل عليه يعتبر كذلك ربحاً مشروعاً.

ب. أهمية المنافسة في تخفيض نفقة الإنتاج والحصول على أكبر ناتج وفي سبيل تحقيق التقدم للمجتمع.

ج. التكامل المطلق بين المصلحتين العامة والخاصة، فالعامل الذي يبحث عن أعلى أجر، والرأسمالي الذي يوظف أمواله بحيث تحقق له أكبر فائدة، وصاحب المشروع الذي يهدف إلى الحصول على أقصى ربح، كل هؤلاء الأشخاص يعملون من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة وهم بذلك يحققون في نفس الوقت المصلحة العامة دون قصد.

فهناك " يد خفية " تحركهم نحو تحقيق مصلحة المجتمع ككل، ولهذا يجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية فيما عدا الأنشطة التي تستحيل على غيرها القيام بها كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدالة عن طريق القضاء.

## الاتجاه الثاني :

هذا الاتجاه حاول أن يتشكك في عدالة النظام الرأسمالي، والذي يقوم على الملكية الفردية، مما أدى إلى ظهور النظام الاشتراكي، ولكن ليس معنى هذا أنها وليدة الثورة الصناعية فهي أسبق منها، لكنها لم تتحول إلى حركة مكافحة إلا بعدها وبصفة خاصة على أثر كتابات كارل ماركس فقد سبقته بعض الاتجاهات الاشتراكية التي وصفها بأنها خيالية لأنها كانت تعتمد في التغيير الاجتماعي على الدعاية أو التشريع كما هو الحال بالنسبة لسان سيمون الذي كان يرجع عيوب الرأسمالية إلى نظام الإرث بحيث لو أُلغى هذا النظام وآلت أموال المورث إلى الدولة أدى ذلك إلى اختفاء عيوب الرأسمالية، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لروبرت أوين الذي كان يرى أن عيوب الرأسمالية مرجعها النقود والأرباح.

ولذلك فإذا أنشئت مشروعات ليس فيها مجال للربح أو لاستخدام النقود وإنما تحل صكوك خاصة محلها، أدى ذلك إلى القضاء على عيوب الرأسمالية.

فقد عاصر سان سيمون الثورة الفرنسية عام 1789م، وانتصار جماهير الشعب العاملة على الفئات غير العاملة من النبلاء ورجال الدين مما أثر كثيراً على صياغة أفكاره، فهو يرى ضرورة الاهتمام بالصناعة والعناية بالإنتاج والتخلص من غير العاملين بحيث لا يكون هناك مكان إلا للعاملين.

ووفقاً لهذه الرؤية فقد هاجم سان سيمون نظام الملكية الخاصة لأنها تتيح للملاك الحصول على جزء من ناتج عمل الآخرين، ولكنه لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة، لأنها مصدر الاستغلال.

أما من تبعوه في آرائه فقد طالبوا بإلغاء الميراث، لأنه يؤدي إلى انتقال الثروة إلى الأفراد دون أن يكونوا قد بذلوا أي جهد في الحصول عليها، ونادوا بالألا يكون انتقال الملكية في نطاق العائلة بل تؤول أموال المورث إلى الدولة باعتبارها ممثلة للجماعة.

وعلى الدولة أن توجه الإنتاج والتوزيع ومن ثم إدارة الاقتصاد إلى أهل الكفاءة والخبرة بما يحقق مصلحة المجموعة، كما نادوا بأن يكون أساس هذا هو أن يعهد لكل شخص بالعمل الذي يتناسب مع كفاءته، وتعطي هذه الكفاءات بقدر عملها .

أما " روبرت أوين " فقد كان من رجال الصناعة إذ كان يملك مصنعاً للنسيج، فلمس مساوئ النظام الرأسمالي والتناقض بين العمال والرأسماليين، ونتيجة لهذا طالب بتغيير هذا النظام تغييراً جذرياً، فكان يرى أنه يجب إلغاء الربح، الذي يحصل عليه الرأسمالي، لأنه لا يجوز أن تباع السلعة بأكثر من نفقة إنتاجها، وكان يعتبر وجود الربح خطراً دائماً، لأنه يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج ويؤدي إلى أزمات نقص الاستهلاك، لأن الربح يجعل من الصعب على العامل أن يشتري السلعة التي قام بإنتاجها.

وقد حاول " أوين " أن يتخلص من فكرة الربح عن طريق ضرورة إلغاء النقود لأنها الوسيلة الوحيدة للحصول على الربح، ويمكن أن تحل محلها (بونات) عمل، فيكون العمل هو مقياس قيم المنتجات، ويحصل العامل على عدد من بونات العمل يمثل مقدار ما بذله من ساعات عمل في صنع السلع التي يقوم بصنعها، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من (البونات) للحصول على السلع التي يحتاجها، وقد كان إلغاء الربح هو الأساس للحركة التعاونية التي قادها " أوين " .

وقد ساهم أتباعه في نشر أفكاره وتطويرها كمقدمة للحركة التعاونية، وقد طبق أوين أفكاره في المصنع الذي كان يملكه، فعمل على زيادة أجور العمال وقام بإنقاص ساعات العمل، وتحسين الأحوال المعيشية المادية والمعنوية للعمال.

كما أنشأ مساكن خاصة بهم، وعمل على تنفيذ فكرته الخاصة بإلغاء الأرباح والنقود، وأنشأ أذون للعمل، كما أنه أنشأ بنك التبادل العادل سنة 1832م والذي أوقف نشاطه بعدها بسنتين، ولكن على الرغم من هذه الأفكار التي نادى بها أوين إلا أنه لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة، وإنما طالب فقط بتكوين رؤوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية، فأطلق على اشتراكه " بالاشتراك التعاونية " .

ولكن طفت أفكار كارل ماركس على كل هذه الاتجاهات السابقة وذلك لقيامها على أساس علمي يفسر ظواهر الحياة الأقتصادية، ويكون في النهاية نظرية تكون لها نفس قوة النظرية التقليدية التي نادي بها آدم سميث.

### ثانياً: مفهوم النظام الاشتراكي:

لفظ الاشتراكية هو لفظ عام لا يتفق دائماً من يستخدمه مع ما يقصده، والاشتراكية أيضاً كفكرة تختلف الآراء على محتواها وبرامجها ووسائل إخراجها للحيز العلمي.

وهذا الخلاف يرجع إلى نظرة كل كاتب على حده وذلك وفقاً للبيئة الأقتصادية والاجتماعية المحيطة به، فتجعل كل كاتب يركز على عنصر جوهري دون غيره من العناصر ليؤسس عليها مفهوم الاشتراكية، ولهذا السبب أصبحت الاشتراكية تعني معاني كثيرة.

ورغم هذه الاختلافات السابقة حول تحديد معناها، إلا أن الجميع يتفق على أن الاشتراكية تمثل تنظيماً جديداً لا يعتمد على عوامل المنافسة أو الاحتكار أو المصالح الذاتية وحدها، وإنما أساسه التآخي والتعاون وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في أداء العمليات الإنتاجية والاستفادة من ناتجها "كافة السلع والخدمات" وذلك بتكاتف العلماء وجهود الأفراد والجماعات الذين يتمتعون بخدمات مادية ومعنوية.

وفي ظل الاشتراكية فإن الإنتاج لا تترك مسيرته وفقاً للأهواء والغايات الذاتية وإنما يكون خاضعاً للتوجيه والتنظيم اللذان يستهدفان صالح الجماعة، ولتحقيق ذلك تتخذ السلطة الجماعية وسيلة بدلاً من الحرية الفردية.

**ووفقاً لما تقدم فقد تعددت التعريفات المتعلقة بتحديد مفهوم الاشتراكية**

ويمكن لنا من خلال النقاط التالية عرض هذه التعريفات: (1)

(1) انظر: د/ عبد الله الصعدي "مبادئ علم الاقتصاد" الجزء الأول، المرجع السابق، ص 230.227 =

## 1. عرف الكاتب الاشتراكي الإنجليزي المشهور " كول " الاشتراكية بأنها

تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً: إزاء إنساني تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات، ونظام اجتماعي لا يكون فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين، والملكية أو الاستعمال الجماعي لكافة وسائل الإنتاج، وأخيراً التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما في طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة.

## 2. ذهب " ديكنسون " إلى أن الاشتراكية هي تنظيم اقتصادي للمجتمع

تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسئولة أمامها وذلك طبقاً لخطة اقتصادية عامة، ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق.

## 3. رأي الزعيم العمالي البريطاني " هربرت موريسون " أن جوهر

الاشتراكية يتمثل في أن تكون كافة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية تدار طبقاً لخطة اقتصادية قومية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الخاص.

## 4. إذا نظرنا إلى الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي يمكن القول

أن الاشتراكية بصفة عامة هي نظام تمتلك فيه الجماعة كلها وتمثلها الدولة لا الأفراد الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الإنتاج المادية، وتتولى الدولة نيابة عن الجماعة إدارة الاقتصاد القومي وفقاً لخطة شاملة من أجل تحقيق ناتج قومي متزايد يتم توزيعه على أساس مقدار مساهمة كل فرد في الإنتاج، وبهذا يختفي استغلال الفرد للآخر، وذلك كله دون المساس بحرية الفرد في اختيار مهنته أو في اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية التي يريدها.

---

= (نقلا عن تعريفات أشار إليها د/ أحمد جامع في كتابه المذاهب الاشتراكية، ص12).

ودور الدولة في إنشاء علاقات الإنتاج الاشتراكية هو الفرق الذي يميز الدور الاقتصادي للدولة في ظل النظام الاشتراكي، ودورها الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي، لأن الدولة في ظل النظام الرأسمالي ليست أداة لإنشاء علاقات الإنتاج الرأسمالية، بل هي أداة للدفاع عنها وتقويتها، كما أن الدولة في النظام الاشتراكي تعتبر أداة لإدارة الاقتصاد الوطني.

ونظراً لأن الأغلبية العظمى من وسائل الإنتاج الأساسية تقع في يد الدولة تصبح هذه الدولة هي المنظم والقائد المباشر للاقتصاد الوطني، وتكون الملكية الاشتراكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي القاعدة الاقتصادية لدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة الاشتراكية.

ووفقاً لهذا المفهوم السابق فإنه يمكن التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية والفردية، ففي ظل الاشتراكية يسود مبدأ من كل بحسب رغبته في الحصول على مقابل ولكل بحسب إنتاجه، أما في ظل الشيوعية فإن المبدأ السائد هو: من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجاته، ويترتب على هذه التفرقة أن الدافع للعمل في الاشتراكية يكون دافعاً اقتصادياً وهو العمل بمقابل مادي، أما في الشيوعية، فإن الدافع يكون غير اقتصادي وهو العمل بدون مقابل مادي بعد إشباع حاجات الفرد.

كما أن لفظ الشيوعية استخدم منذ زمن بعيد أي قبل أن تعرف الاشتراكية حيث شيوعية ملكية الأرض في النظام البدائي كأول نظام اقتصادي عرفته البشرية.

أما الاشتراكية الحديثة والفردية، فكلاهما يعتبر الفرد هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، حيث تسعى الاشتراكية إلى تحقيق كفاية حاجات الفرد المادية وضمان رفاهيته وسعادته باعتبار أن الفرد هو الكائن الواقعي الوحيد، وأن الجماعة ما هي إلا تصور بحت يراد تشبيهها بهذا الكائن الحقيقي، ولكن الخلاف بين اللفظين يرجع إلى أن الاشتراكية تعطي الجماعة دوراً مهماً كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، في حين أن الفردية تنظر إلى الفرد باعتباره الغاية والوسيلة معاً.

## ثالثاً: خصائص النظام الاشتراكي:

يتميز النظام الاشتراكي بعدة خصائص رئيسية ثلاثة هي: (1)

### 1. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

لا يحق للفرد في النظام الاشتراكي أن يمتلك وسائل الإنتاج المختلفة من أرض ومنشآت ومصانع بل ملكية الأفراد تكون قاصرة على السلع الاستهلاكية فقط، في حين تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل وهذه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج قد تأخذ أحد هاتين الصورتين:

#### أ. ملكية الدولة:

وتعتبر هذه الملكية هي الشكل الأكثر شيوعاً في المجتمعات الاشتراكية، وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تملكها طبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الاشتراكي، وعادة تكون هذه الملكية في يد المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة وكذلك تكون في يد الصناعات الرئيسية التي تتصف بوضع خاص بالنسبة للمجتمع، كأن تكون مسيطرة على غيرها من الصناعات كصناعة الحديد والصلب أو تكون من الصناعات التي يشتغل بها عدد كبير من العمال، أو تكون من الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع ذات أهمية خاصة، كالسلع الإستراتيجية والتموينية.

كما تمتلك الدولة في المجتمع الاشتراكي جزء كبير من الأراضي الزراعية خاصة الأراضي المستصلحة، أو التي كان يمتلكها كبار الإقطاعيين.

#### ب. الملكية التعاونية:

وتمثل ملكية الجمعيات التعاونية في المجتمعات الاشتراكية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية،

(1) انظر د/ محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص114، 122.

ويكون من حق هذه الجمعيات امتلاك الأراضي والآلات الزراعية والمواشى والمنشآت الصناعية الصغيرة، كما تمتلك نسبة كبيرة من مؤسسات التعاون الاستهلاكي التي تقوم بالتجارة الداخلية، وهذه المَلِكِيَّةُ تنشأ نتيجة لانضمام صغار المزارعين إلى الجمعيات الزراعية، وانضمام صغار الحرفيين باختيارهم في مؤسسات تعاونية كبيرة.

ورغم أن المَلِكِيَّةَ الجماعية لوسائل الإنتاج هي الأساس العام في النظام الاشتراكي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أنواع للملكيات الفردية الخاصة بوسائل الإنتاج، حيث يمكن لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الإنتاج بطريقة فردية، ويوجد هذا النوع من المَلِكِيَّةِ في النشاط الحرفي البسيط، حيث يقوم شخص بمفرده بإنتاج سلعة أو أداء خدمة لحسابه الخاص مستعيناً ببعض الأدوات البسيطة التي يمتلكها، ثم يقوم بتأجير عمال للعمل لحسابه وذلك منعاً لسيطرة رأس المال على الإنتاج وعدم استغلال الفرد للآخر.

ويعتمد النظام الاشتراكي في تبريره للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج على مجموعة من الأسباب من أهمها: أن المَلِكِيَّةَ الجماعية لوسائل الإنتاج تحقق تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع وتحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

كما أنها تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتمنع سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على الغالبية العظمى لأفراد المجتمع، وهي تؤدي إلى إيجاد نوع من التعاون بين الأفراد، مما يجعلهم يعملون سوياً لتحقيق أهداف المجتمع.

وأخيراً فإن المَلِكِيَّةَ الجماعية تؤدي إلى إيجاد الحافز لدى كل فرد للعمل على تنمية الثروة القومية والمحافظة عليها لأنه يشعر بأن له نصيب فيها.

## 2. التخطيط الاشتراكي:

لا يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز الثمن أو حافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد أساساً على وجود جهاز مركزي، يقوم

بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة قومية يتم وضعها بعد دراستها وتحديد مجموعة من الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وفترة تنفيذها ثم تلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة.

فالخطة القومية في النظام الاشتراكي تعتبر بديلاً عن حافز الربح وجهاز الثمن في النظام الرأسمالي، وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين:

### أ. تسيير النظام الاقتصادي:

ويتم ذلك عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتعتمد هذه الخطط على دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، ووضع أولوية لهذه الاحتياجات ودراسة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة وتوزيع هذا الإمكانيات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة.

وتتضمن هذه الخطط قصيرة الأجل أحجام الإنتاج من كل قطاع من القطاعات ومن كل وحدة من الوحدات الإنتاجية وتخصيص هذا الإنتاج بين الاستهلاك والبناء الرأسمالي والأسعار التي تباع بها هذه السلع، والدخول التي يحصل عليها المشتركون في العملية الإنتاجية.

### ب. تنمية الاقتصاد القومي:

ويتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط:

#### الخطط متوسطة الأجل:

وتبلغ مدتها حوالي 5 سنوات، وهدفها تحديد معدلات الزيادة في الإنتاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وتحديد معدلات الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج، وتحديد الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل هذه الاستثمارات.

## والنوع الثاني هو الخطط طويلة الأجل:

وتبلغ مدتها حوالى 20 سنة وهدفها إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي للمجتمع، كتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، أو تحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل، أو تغيير الفن الإنتاجي السائد في المجتمع، حيث إن هذه التغييرات تحتاج إلى فترات طويلة لتنفيذها.

ويلاحظ الآن أن كثير من المجتمعات الرأسمالية قد بدأت تأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي لسد العجز أو الاختلال الذي ينشأ عن إغراض الأفراد عن القيام ببعض الأنشطة، لكن هذا التخطيط المتبع يختلف كثيراً عن التخطيط في النظام الاشتراكي حيث يعتمد على التخطيط الجزئي في قطاع معين دون باقي القطاعات (كزيادة الإنتاج من الحديد) بعكس التخطيط في النظام الاشتراكي يقوم على أساس التخطيط الشامل لكل القطاعات، كذلك التخطيط في النظام الرأسمالي يأخذ شكل التوجيهات أو التعليمات للمنتجين أو التسهيلات التي تقدم لقطاع معين، أما في النظام الاشتراكي فإن التخطيط يأخذ شكل القانون الملزم لكل ما يشمله التخطيط ويكون له فاعلية أكبر، وأخيراً فإن التخطيط في النظام الرأسمالي يقوم بوظيفة التنمية ويترك تسيير الاقتصاد القومي لجهاز الثمن، أما في ظل النظام الاشتراكي فالتخطيط يقوم بوظيفتي التنمية والتسيير.

### 3. إشباع الحاجات الجماعية:

يقوم المخططون في النظام الاشتراكي بدراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها، حيث أن الموارد دائماً لا تكفي بالوفاء بكافة احتياجات المجتمع، وهذا معناها وفقاً للمشكلة الاقتصادية ضرورة التضحية بجزء من هذه الاحتياجات، وهذا هو دور المخططين في النظام الاشتراكي.

حيث يقومون بوضع أولويات لهذه الاحتياجات، ويعتمدون في ذلك على تقديم السلع التي تشبع الحاجات الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ويتركون السلع الكمالية، على أن يقوم المجتمع في فترة لاحقة بإنتاج سلع أقل ضرورة أو أكثر كمالية.

وتزيد هذه السلع بزيادة الفترات اللاحقة في المستقبل، وهذا يتطلب احتجاز كميات متزايدة من الناتج القومي وتوجيهها إلى الاستثمار، أي أن المجتمع يتحمل تضحيات معينة في كل فترة حتى يتمكن من إشباع المزيد من حاجاته في فترات تالية.

ولا يقتصر الأمر على توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار أو على الموازنة بين استهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل، ولكن الأمر يتطلب عمل موازنة أخرى بين ذلك الجزء من الاستثمار الذي يوجه لإنتاج سلع استهلاكية "مصانع السكر" وذلك الجزء الذي يوجه لإنتاج سلع إنتاجية "مصانع لصنع آلات لإنتاج السكر".

ويعتمد النظام الاشتراكي في مراحل الأولى على التركيز على إقامة الصناعات الثقيلة، أي تلك الصناعات التي تنتج المعدات الإنتاجية كصناعة الحديد والصلب مثلاً، ثم يقوم في مرحلة تالية بالتركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ثم الكمالية.

#### رابعاً: عيوب النظام الاشتراكي:

على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها النظام الاشتراكي حيث الكفاءة في تنمية واستقرار الاقتصاد القومي وعدالته في توزيع الدخل بين الأفراد، إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوب هذا النظام والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، لكن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى

درجة حافز الربح كما في النظام الرأسمالي، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حن إدارة المشروع.

2. قوة الردع التي توجد في النظام الاشتراكي وذلك لمعاقبة المهملين والحوافز التي تقدم للجادين، لم يمكن كلاهما أن تبلغ للدرجة التي يمكن أن يتعرض لها المنتج الفرد في النظام الرأسمالي من خسائر قد تصل إلى حد كل ما يملك.

3. في ظل النظام الاشتراكي تتجمع سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة، يمكن أن يكون له آثار سيئة على المجتمع كله.

وذلك على عكس النظام الرأسمالي حيث أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفسه الآثار السيئة من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.

4. من أهم عيوب النظام الاشتراكي هو الروتين، لأن الدولة تقوم سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها.

وهذا يتطلب وجود جهاز إداري ضخم ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطل الجهاز الإنتاجي بسبب الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى، والدولة لا تقدر على تقديم كافة هذه الخدمات وفقاً لإمكاناتها المحدودة.

وهذه المشاكل الاقتصادية العديدة وعيوب النظام الاشتراكي عانت منها كثير من الدول الاشتراكية في الفترة الأخيرة، وعجزت الحكومات عن مواجهتها، مما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وسبق ذلك انهيار الأنظمة الاقتصادية في

بلدان أوروبا الشرقية خلال عام 1989م، واتجاه بعضها إلى ما يسمى بنظام السوق الحر.

وأدى ذلك إلى تراجع واضح وسريع لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة مع أوائل التسعينيات وظهرت فكرة أو ظاهرة ما يسمى بالخصخصة.

### والخصخصة :

هي نظام يضمن الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع عن طريق تعظيم العائد وتقليل التكلفة إلى أدنى حد ممكن.

وقد كان هناك أسباب عديدة نحو العمل بالخصخصة، من أهمها: (1)

1. زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أدى إلى نمو البيروقراطية الحكومية، وهذا أدى إلى زيادة تكلفة الخدمات الاقتصادية، وعجز الموارد الذاتية للدولة عن مواجهة نفقاتها، وترتب على ذلك عجز في الموازنة العامة للدولة، ولجأت الدولة إلى تغطية هذا العجز عن طريق القروض، فزادت الأعباء على الميزانية.

2. إذا نظرنا إلى النظام الرأسمالي كنظام يقوم على الملكية الفردية ونظام السوق، والنظام الاشتراكي كنظام يقوم على الملكية العامة والخطة الاقتصادية، نجد نجاح النظام الرأسمالي في الدول التي أخذت به مثل اليابان وأمريكا، بينما فشل النظام الاشتراكي في الدول التي اتبعته مثل روسيا.

3. يقوم النظام الرأسمالي على احترام حرية الإنسان وكرامته وزيادة رفاهيته، بينما يقوم النظام الاشتراكي على الإلزام والقهر وهي مبادئ لا تتفق مع حقوق الإنسان.

---

(1) انظر د/ عرفات التهامي إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 61، 63..

4. أدى عدم الاستقرار السياسي في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية إلى التركيز على مصلحة طبقة خاصة وهى طبقة الحكام قليلة العدد ذات الثروة والنفوذ السياسي وذلك على حساب باقى طبقات المجتمع، مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة بالنسبة لسكان معظم هذه الدول.

5. أدى الاعتماد على الخطة الاقتصادية " القومية " بدلاً من نظام السوق، إلى قصور في توزيع الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، لأن التخطيط في هذه الدول قام على أساس وجود بيانات غير سليمة أو عدم وجود بيانات من الأصل، هذا بالإضافة إلى جهل المخططين وعجزهم عن معرفة أولويات المجتمع.

6. اكتمال البنية الأساسية في الدول الرأسمالية وفي بعض الدول النامية أدى إلى تقليص دور الدولة والاعتماد على القطاع الخاص.

ولكى تقوم الدولة بعملية الخصخصة بالنسبة لمشروعاتها، لابد أن يتم ذلك بطرق وأساليب مختلفة، والدولة تختار وفقاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية الطريقة أو الأسلوب المناسب للخصخصة، ومن هذه الطرق أو الأساليب ما يلي:

### 1. خصخصة الملكية العامة:

أي نقل الملكية العامة للمشروعات العامة إلى ملكية النظام الخاص سواء بالتنازل أو البيع أو الترك أو غير ذلك من وسائل نقل الملكية.

### 2. خصخصة الإدارة:

حيث تحتفظ الدولة بالملكية العامة وتعهد إلى المشروعات الخاصة بمسئولية إنتاج السلع والخدمات العامة وإشباع الحاجات العامة، وإدارة المرافق العامة، أو أن تحتفظ الدولة بالملكية العامة وتقوم بإدارتها وفقاً لقوانين السوق الحرة مع معالجة الاختلالات المالية والإدارية " للبيروقراطية " .

### 3. التآجير؛

أى تحتفظ الدولة بملكية المشروعات العامة، لكنها تقوم بتأجير هذه الوحدات الاقتصادية العامة إلى وحدات القطاع الخاص لتديرها وفقاً لقوانين السوق الحرة.

### 4. تحرير القطاع الخاص؛

أى تحريره من سيطرة وهيمنة القطاع العام عليه، ومثال لذلك السماح للقطاع الخاص بالعمل في كل فروع الإنتاج، وحرية تحديد أسعار السلع والخدمات التي ينتجها، وعدم اللجوء إلى الحراسة والتأميم والمصادرة، وإتباع طرق الحجز الإداري المباشر على أموال المشروعات الخاصة.

وقد أخذت الدول النامية ومنها (مصر) بمبدأ الخصخصة استجابة لطلب المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة الدائنة عليها.

فقد طلبت هذه المنظمات والدول المتقدمة من الدول النامية العمل على تحقيق توازن ميزانياتها التي كانت تعاني من عجز شديد نتيجة زيادة النفقات على الإيرادات، وهذا يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والثقافة وتخفيض ميزانيات الدفاع والأمن، وتقليص الإدارة الحكومية، والتخلص من القطاع العام أو إدارته بأساليب اقتصادية تراعي التكلفة والعائد والربح.

كما يتطلب ذلك أيضاً تقييد الاستثمار الحكومي وتحرير الأسعار وزيادة الضرائب وإزالة القيود والعوائق أمام القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في كافة الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

**ونخلص مما سبق:** أن الدور الجديد للدولة يدور حول تدخلها في النشاط الاقتصادي بدرجة أقل في بعض المجالات " التي تعمل بالنسبة لها قوى السوق " والتدخل بدرجة أكبر في مجالات أخرى والتي لا تعمل فيها قوى السوق.

ولكن ليس معنى ذلك أن تتلاشى هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية في ظل سياسة الخصخصة وإنما هي مستمرة ولكن في ظل نظام أضيق عما سبق.

## الفصل الثاني

# النظام الاقتصادي الإسلامي

### • مقدمة :

وفقاً للتقسيمات السابقة للأنظمة الاقتصادية، نلاحظ أن الاقتصاديين الغربيين بوجه عام قد أغفلوا ذكر النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك على الرغم من مساهمة الاقتصاد الإسلامي لهم في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي هي مسيرة واحدة مترابطة بدأت منذ عصور اليونان والرومان وظهور النظام الاقتصادي العبودي، فإن مدرسة الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها الاقتصادية لدى المسلمين في العصر الوسيط لازالت مفقودة في هذه المسيرة، مما كان له أثراً سلبياً في ترابط حلقات مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي.

والملاحظ من المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الرئيسية المعاصرة "الرأسمالية والاشتراكية" وبين النظام الإسلامي هو أمرين أساسيين هما:

## 1. أن النّظام الاقتصادي الإسلامي هو النّظام الأمثل، والأفضل لتحقيق الكفاية والأمن؛

وهذا ليس بالنسبة للدول الإسلامية وحدها، وإنما بالنسبة للبشرية كلها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وذلك بما يقوم عليه من أصول ومبادئ، وبما له من فلسفة وبما يمتاز به من ثروة فكرية.

فالاقتصاد الإسلامي يمتاز بمرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان، أي أنه سهل في التطبيق، ولا تتسم المبادئ التي يقوم عليها بالجمود التي يجعلها عاجزة عن تحقيق دواعي المصلحة العامة. فيحكم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من المبادئ والقواعد الكلية مع ترك التفاصيل اللازمة لتطبيق السياسة الاقتصادية إلى اجتهاد العلماء لإيجاد الحلول الاقتصادية المناسبة لكل زمان ومكان.

أي أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي دائماً تتسم بالتطور ما دام ذلك في الإطار العام للشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتسم هذه المبادئ بقدر كبير من الثبات والاستقرار وليست عرضة للتعديلات الكثيرة، كما في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

## 2. أن المنهج الاقتصادي الإسلامي ليس علم اقتصادي قائم بذاته، وإنما هو جزء من المذهب الإسلامي العام في تنظيم جميع فروع الحياة وفقاً لنظرة شاملة للمجتمع الإنساني؛

وبالتالي فهو ليس كالاقتصاد الرأسمالي مجرداً من كل أساس عقائدي ونظرة أساسية للحياة، وليس كالاقتصاد الاشتراكي الذي يرى أنصاره أنه نتيجة محتومة للقوانين الطبيعية التي تهيمن على التاريخ وتتصرف فيه.

وترتيباً على ذلك، يمكن تقسيم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي.
- **المبحث الثاني:** دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.



## المبحث الأول

### ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي

على الرغم من الجانب الديني والعقائدي والروحي في الأفكار الاقتصادية في الإسلام، إلا أن تلك الأفكار وكافة الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات قد أتت موضوعية تماماً، حيث أتت محكمة وقاطعة الدلالة ولا دخل للمتعامل في تقديرها، وهكذا ينفرد الإسلام بإحاطته للمعاملات الاقتصادية المادية بمجموعة من المعنويات والقيم التي نفتقدها في العصر الحالي، وإذا حاولنا أن نلقي الضوء حول ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي، فيمكننا أن نوجز هذه الملامح من خلال النقاط التالية:

#### أولاً: التنظيم الإسلامي للملكية: (1)

تقوم الاشتراكية على أساس تملك المجتمع ككل لكافة وسائل الإنتاج الموجودة في الدولة وتقوم الرأسمالية على تقديس الملكية الفردية، أما الإسلام فلا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا يحصرها في يد الدولة بمفردها، بل يجعلها مشتركة بينهما أي أن الإسلام يقوم على أساس الملكية المشتركة أو الملكية المزدوجة.

والإسلام باعتناقه لهذا المفهوم للملكية يريد أن يؤكد حقيقة معينة ألا وهي تقرير الملكية الفردية، فهو يراعي فطرة الإنسان في حبه للمال، يقول الله تعالى " وتآكلون التراث أكلاً لما، وتحبون المال حباً جماً "، كما أنه لا يقر الصراع بين الفرد والمجتمع حيث تعارض المصلحتين، لأنه يرى أن النزعتين الفردية والجماعية متساندتان للإنسان، لأنه أصيل في فرديته وأصيل في جماعيته وهو يحتاج إليهما معاً، وفطرته لا تستقيم بإحدهما دون الأخرى، بل لا بد من التوفيق بينهما وتحقيق التوازن بين الإنسانية كلها:

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد " مبادئ الاقتصاد الإسلامي " الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، سنة 1995م، ص 33، 51، أجزاء متفرقة.

## 1. المِلْكِيَّةُ الفَرْدِيَّةُ فِي الإسلام:

وبإقرار الإسلام للملكية الفَرْدِيَّةُ يكون قدر راعى طبيعة البشر وصفاتهم، فالتشريع الإسلامي تشريع واقعي، كما أن الإسلام ينظر إلى المِلْكِيَّةُ الجماعية باعتبارها ضرورة لازمة بجوار المِلْكِيَّةُ الفَرْدِيَّةُ.

ويبرر ذلك بأن هناك أنواعاً من الأموال لا يجوز أن يترك تملكها للأفراد محافظة على المصالح العامة للدولة، ومثال ذلك بعض الصناعات اللازمة لحياة المجتمع وليس للأفراد استعداد لإدارتها، أو إذا قام الأفراد بإدارتها كان ذلك فيه مساس بالمصلحة العامة، وفي هذه الحالات يكون من الأقدر تركها للدولة لتملكها وإدارتها بنفسها.

لكن عندما يمنح الإسلام الفرد حقاً من الحقوق، فإنه لا يقر بصورة مطلقة بل هو مقيد بالأصل العام في الإسلام " لا ضرر ولا ضرار "، والإسلام لا ينظر في تقديره للملكية الفَرْدِيَّةُ إلى تحديد أو إطلاق، بل ينظر إلى ما هو أبعد مدى وأوسع دائرة، ينظر إلى أن موارد الثروة منفعة عامة، يستغلها الشعب بأكمله، وذلك لتحقيق الرفاهية الممكنة أو الملائمة للجميع.

والفرد باعتباره أحد أفراد الشعب، يملك كافة الوسائل المشروعة التي تؤهله للتمتع بهذه المِلْكِيَّةُ بشرط ألا يخل ذلك بالتناسق الذي تتقارب به الفوارق، حيث إن الله (عز وجل) حرم المِلْكِيَّةُ التي تؤدي إلى التضخم، وكره عمر بن الخطاب (ؓ) أن يعيش فريق من الأمة كلاً على فريق آخر وهو بصدد تقسيم الأراضي المفتوحة.

ويترتب على ذلك أن حق المِلْكِيَّةُ الفَرْدِيَّةُ يقيد قيد عام هو أن يدور في إطار المنفعة الجماعية للدولة، وعندما يقر الإسلام الحرية الاقتصادية فإنه يميز بينها وبين الشراهة والطمع وعدم المشروعية.

فالحرية الاقتصادية في الإسلام لا بد أن تعترف وتتوافق مع حرية الآخرين وتتماشى مع الحاجات والمصالح الجماعية.

**ويترتب على ذلك نتيجتان :**

• **النتيجة الأولى:** إلزام الدولة بمراقبة الأنشطة وتهيئة كل السبل لتشجيع الازدهار وإبعاد الضرر.

• **النتيجة الثانية:** التزام كل فرد لديه فائض يزيد عن حاجاته وحاجات أسرته، أن يستثمر هذا الفائض في مساعدة المحتاجين من أبناء مجتمعة.

وقد فرض الإسلام عدة تكاليف والتزامات بعضها إيجابية والأخرى سلبية هي على النحو التالي:

**الجانب الأول: التكاليف أو الالتزامات الإيجابية :**

**أ. وجوب استثمار المال بأفضل صورة ممكنة :**

الإسلام لا يقف عند محاربة اكتناز الثروة وحبسها عن التداول، بل يلزم المسلم كذلك استثمار أمواله أفضل استثمار ويوظفها لأفضل استخدام حيث إن عقيدة المسلم تغرس في نفسه أن هذا المال مال الله (سبحانه وتعالى)، ولذا وجب عليه أن يحسن استعماله واستثماره في الأوجه المشروعة المختلفة.

**ب. الزكاة :**

يجب على المسلم أن يدفع الزكاة المقررة على كافة أمواله عندما تتوافر شروط الزكاة، وهذا يدعو لاستثمار أمواله بأفضل صورة، حتى يؤدي دفع الزكاة إلى عدم تآكل أمواله بتكرار الزكاة، والزكاة التزام إيجابي يقع على المسلم على ملكيته الفرديّة من شأنه ألا يصل بملكية الفرد إلى مستوى التضخم غير المرغوب فيه.

## جـ. الإنفاق في سبيل الله :

لا يلتزم المسلم فقط بدفع الزكاة كالالتزام مالي عليه، وإنما يقع عليه واجب آخر وهو الإنفاق في سبيل الله، وهذا الواجب هو مساهمة منه في تحقيق أهداف الدولة وتذكير المسلم بالقيام به دائماً يمنع من تضخم ملكيته الفرديّة.

## د. التوظيف :

إذا كان الإنفاق في سبيل الله واجباً على كل مسلم له الخيار في القيام به من عدمه، فإن التوظيف على الأغنياء، وهو أخذ ولي الأمر من أموال الأغنياء ما يحتاجه من أموال لمواجهة الحاجات الطارئة والضرورية للدولة وهو يتم جبراً عنهم، من شأنه أن يحول دون تضخم ثروات الأفراد وزيادتها عن الحد الغير مرغوب فيه.

## الجانب الثاني: التكاليف أو القيود السلبية :

وهي تكاليف الهدف منها: تحقيق الطابع الجماعي للملكية الفرديّة في الإسلام وتتميز هذه التكاليف بأنها قابلة للضيّق أو التوسع وفقاً لضرورات المجتمع وهي:

### أ. القيد العام (الحلالُ بيّنٌ والحرامُ بيّنٌ) :

هو مراعاة مبدأ الحل والحرمة في كل تصرف يقوم به المسلم، حيث إن الإسلام يحرم كل وسيلة محرمة تترتب عليها المَلَكِيَّة، فلا يجيز الملكية الناشئة عن السرقة والغصب والقمار والربا والغش، وتجارة الخمر والمخدرات وقطع الطريق والإكراه وغير ذلك من الصور المحرمة في العقيدة الإسلامية.

### ب. قيد (لا ضرر ولا ضرار) :

يجب على كل مالك في ملكيته مال معين ألا يكون في تملكه لهذا المال ضرر معين يقع على فرد آخر أو على الجماعة عموماً، لأن الأصل العام في الإسلام كما

ذكرناه من قبل " لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ " وتقدير ملكية الأموال التي يترتب على ملكيتها ملكية خاصة ضرر بالجماعة متروك لولي الأمر بمشاوره أهل الشورى، ومن أمثلة ذلك مصانع الأسلحة الحربية وإنتاج كافة الأشياء المتعلقة بالجيش، فهذا يتطلب ضخامة في الأموال، كما أن هذه المصانع تمثل خطورة لما تنتجه، لذلك كان من الأفضل أن تترك للملكية الدولة دون تركها للملكية الأفراد.

### ج. المصلحة العامة :

لا يجوز للأفراد تملك أي مصدر من مصادر الثروة، يترتب عليه الإضرار بالمصلحة العامة، فلا يجوز تملك ما كان منفعته عامة مشتركة من هذه المصادر مثل: ملكية المعادن، ونبايح المياه، ومصادر الطاقة... وغيرها.

### د. حسن استخدام المِلْكِيَّةِ الفَرْدِيَّةِ :

الإسلام يفرض على كل مسلم أن يحسن القيام بكل ما تقتضيه المِلْكِيَّةِ الفَرْدِيَّةِ، فلو عجز عن القيام بمقتضياتها كأن يكون سفيهاً أو معتوهاً، هنا يجوز الحجر عليه حفاظاً على المِلْكِيَّةِ الفَرْدِيَّةِ.

### هـ. عدم إساءة استخدام الأموال الخاصة :

الإسلام ينهي عن تبديد المال عموماً، أو استخدامه في أوجه غير مشروعة، كأن ينفقه كرشوة للحاكم أو للموظف المسئول عن تأدية خدمة له، طمعاً لتهيئة فرص الكسب غير المشروعة له على حساب أفراد المجتمع، فكل ذلك وغيرها من الصور الأخرى غير المشروعة لا يقرها الإسلام.

### 2. المِلْكِيَّةِ العامة في الإسلام :

تحدد المِلْكِيَّةِ العامة في الإسلام بمجالات معينة، لا يجوز أن تكون محلاً للملكية الفَرْدِيَّةِ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الجماعية وأيضاً لتحقيق أهداف معينة تتضح من خلال وظائف المِلْكِيَّةِ العامة في الإسلام:

## أ. مجالات المِلْكِيَّة العامة في الإسلام:

للملكية العامة مجالات ثلاثة لا يجوز أن يترك أحدها للملكية الفرديَّة وهي:

**المجال الأول:** كل ما يمثل من الثروة الطبيعية للمجتمع يعد ضرورة عامة لجميع أفرادها، ويدل على ذلك قوله ﷺ: " الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالنَّارِ، وَالْكَلِّ " (1).

والعلة في عدم جواز تملك هذه المصادر الثلاثة ملكية فردية هي أنها مصادر ضرورية ولازمة لحياة الناس جميعاً ويتوقف عليها حياتهم ولا يمكن أن تؤدي مقاصدها في ملكية خاصة، ولذلك فلا يمكن أن تترك للملكية الأفراد، ويمكن أن نقيس هذه العناصر الثلاثة على الضرورات العامة في حياتنا وتقرير المِلْكِيَّة العامة لها.

**المجال الثاني:** ويشمل كل ما لم يتدخل العمل الإنساني في تكوينه أو إيجاده بل هو من خلق الله (سبحانه وتعالى) فيدخل ضمن المِلْكِيَّة الجماعية ويستفيد من نتاجه كافة أفراد المجتمع، ومثال لذلك المعادن ومساقط المياه والمناجم ومصائد الأسماك والغابات.

**المجال الثالث:** وهو يتسع ليشمل كل ما يستدعي مصلحة الجماعة إبقاؤه في مجال المِلْكِيَّة العامة خدمة للصالح العام، مثل المرافق العامة الأساسية كالأنهار والمساجد والطرق العامة ومصادر الطاقة، فهي مخصصة للمنفعة العامة وهي لا ملك لأحد فيها وبالتالي فلا تملك ملكية فردية.

ومع ذلك قد تنزع الدولة في بعض الأحيان المِلْكِيَّة الفرديَّة من صاحبها وتقلها إلى ملكية الدولة " التأميم " وبما أن التشريع الإسلامي تشريعاً واقعياً يشرع للواقع ويقره، فإن مصلحة المسلمين في أحوال الضرورة قد تستلزم التأميم، وهنا يجيز الإسلام التأميم إذا كانت هناك حاجة قومية وضرورية تبرر ذلك،

(1) انظر " الجامع الصغير وزيادته "، قال الشيخ الألباني: (صحيح).

على أن يكون لصاحب المال الحق في التعويض عن ماله المؤمم والمرجع في ذلك هو القضاء .

### **ب. وظائف المِلْكِيَّة العامة :**

تؤدي المِلْكِيَّة العامة عدة وظائف تعود بنفعها على كافة أفراد المجتمع وهي:

#### **الوظيفة الأولى : ضمان استفادة الجميع من مصادر الثروة العامة :**

لأن الثروة العامة ملك للجميع ويحق لهم جميعاً الاستفادة بها، فقد رفض عمر بن الخطاب (>) تقسيم الأراضي المفتوحة على الفاتحين، حتى لا تتركز مصادر الثروة في يد فئة محدودة من الشعب، وأثر أن تبقى في أيدي أصحابها وفرض عليها الخراج وبذلك ضمن للجميع حق الاستفادة من مصدر مهم من مصادر الثروة.

وكذلك الأمر في ملكية المعادن وغيرها من مصادر الثروة العامة، فإن تقرير حق المِلْكِيَّة العامة لها يضمن لكافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وعلى مدى الأجيال المتلاحقة، فهي سلع ضرورية لحياة الناس لا يمكن أن يمتلكها فرد معين يقع تحت رحمته كل الناس.

#### **الوظيفة الثانية : ضمان مصدر ثابت ومتجدد لتغطية النفقات العامة**

##### **للدولة :**

تساهم المِلْكِيَّة الفَرْدِيَّة في سد جزء من النفقات العامة للدولة عن طريق الزكاة والإنفاق في سبيل الله والتوظيف، لكن بالإضافة إلى هذه المِلْكِيَّة فإن الأموال التي تدخل في مجال المِلْكِيَّة العامة للدولة من شأنها أن توفر للدولة مصدراً ثابتاً ومتجديداً لتغطية النفقات التي تحتاجها الدولة، فملكية الدولة للمعادن بأنواعها المتعددة وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية تعد مصدراً من مصادر الدخل التي يمكن أن تعتمد عليه الدولة لسد نفقاتها.

والأموال التي تدخل في مجال المَلِكِيَّة العامة لا تحقق أغراض مالية فقط وإنما تحقق كذلك أغراض اجتماعية عامة ومتعددة، تتمثل في حماية أفراد المجتمع ضد كل احتكار يمكن أن يمارسه فرد معين على مصدر من مصادر الثروة أو تساعد في إعادة توزيع الدخل القومي.

### الوظيفة الثالثة: إتاحة الطريق أمام مساهمات الأفراد وأعمالهم الخيرية:

وجود المَلِكِيَّة العامة بنفعها على كافة أفراد المجتمع، يدفع الأفراد ويحثهم على المساهمة بكل أموالهم والتبرع بها من أجل مجتمعهم، لأنهم يعلمون أن النفع من ذلك سوف يعود عليهم جميعاً، ومن أجل ذلك يدفع الفرد ماله للدولة مفوضاً لها إنفاقه بما يحقق مصالح المجتمع ومثال ذلك الوقف الذي يقوم به بعض الأفراد سواء تمثل في صورة أراضي أو أموال من أجل مجتمعه.

والوقف تصرف جائز ومشروع في الفقه الإسلامي، ويعرف بالصدقة الجارية بعد وفاة الفرد، فيقول عليه الصلاة والسلام: " إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " (1).

### الوظيفة الرابعة: حماية المصلحة العامة وحماية الضعفاء في المجتمع:

يقوم التشريع المالي الإسلامي على أساس حفظ المصالح العامة للدولة، لذلك يقرر كل ما يحقق هذه المصلحة ويحفظها، ومن ذلك ما أقره الإسلام من جواز الحمى: وهو أن تحمي الدولة جزءاً من الأرض الموات المباحة لمصلحة المسلمين عموماً، دون أن تكون منفعتها قاصرة على فرد معين منهم، فهي أرض يرضى فيها إبل الصدقة حتى يتم توزيعها على مستحقيها " الفقراء من المسلمين " .

(1) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

كذلك أقر الإسلام الإقطاع: وهو أن يقطع ولي الأمر مساحة معينة من الأرض أو غيرها من مصادر الثروة التي يجوز تملكها للأفراد لأحد الأفراد، ليقوم باستغلالها فقط دون بيعها أو التصرف فيها.

أي أن الإسلام في تنظيمه للإقطاع لا يجعله حقاً خالصاً للفرد بل ينطبق عليه وصف الملكية المشتركة، فهو حق للفرد ولكن للدولة حق استرداده إن لم يحسن الفرد المقطع استثمار المال وتوظيفه، وذلك مراعاة للمصلحة العامة للمسلمين، فلا يقطع أحد شيئاً ما دام غير قادر على تشغيله وتوظيفه، كذلك لا ينبغي أن ينصب على مورد من موارد الثروة العامة التي لا يجوز تملكها ملكية فردية.

وهكذا نجد أن الإسلام يقيم توازناً بين الملكية الفردية والملكية الجماعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فالملكية الفردية باستثمارها على أفضل نحو ممكن وفقاً لطبيعة الإنسان في حرصه على أمواله تحقق التنمية الاقتصادية.

والملكية الجماعية التي في يد الدولة وتوجهها نحو الاستثمارات المفيدة لكل شعبها تتحقق بذلك أيضاً التنمية الاقتصادية.

ونلاحظ أسلوب الجمع بين نوعي الملكية في الإسلام هو ما انتهت إليه النظم الاقتصادية المعاصرة في تطبيقها لنظام الملكية، فدائماً نجد التعاون بين الملكية الفردية والملكية العامة.

محاولة من هذه الأنظمة معالجة العيوب في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وفقاً لشكلها التقليدي، فتدخل الدولة "أخذاً ببعض مظاهر الاشتراكية" في المشروعات العامة وتقوم بإجراء قيوداً على حرية الأفراد وتأمم بعض الصناعات للمصلحة العامة وفرض الضرائب التصاعدية وأخيراً تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من المواطنين.

وفي نفس الوقت يأخذ ببعض مظاهر الرأسمالية بحدود معينة للملكية الفردية وحق المستهلك في اختياره لأنواع معينة من السلع من خلال السوق، وإدخال نظام الحوافز والإعفاءات في المشروعات الاقتصادية.

وهذا ما يؤكد أن النُّظَام الاقتصادي الإسلامي في تنظيمه للملكية هو أفضل الأنظمة ويكفي أنه من عند الله (عز وجل) لا من صنع البشر وأهوائهم.

## ثانياً: نظامى السوق والأثمان والتخطيط في ظل النُّظَام الاقتصادي الإسلامي:

تعتمد النظم الرأسمالية في إدارتها الاقتصادية على جهاز السوق والأثمان، وتعتمد النظم الاشتراكية على نظام التخطيط الاقتصادي.

فما هو موقف النُّظَام الاقتصادي الإسلامي فيما يتعلق بكيفية إدارة مشكلاته الاقتصادية؟ (1)

### 1. نظام السوق والأثمان في الإسلام (التسعير):

يأخذ الإسلام نظام التسعير وهو: أن يأمر الحاكم أو نوابه أو كل من ولي أمراً من أمور المسلمين أهل السوق بألا يبيعوا أمتعتهم " سلعهم " إلا بسعر محدد، فيمتنعوا عن الزيادة أو النقصان إلا لمصلحة.

والتقاعدة العامة في الفكر الإسلامي هي عدم جواز التسعير، وترك تحديد السعر لقوى الطلب والعرض، لكن هناك حالات يباح فيها التسعير، ومنها حالات الإضرار بمصلحة الناس، والمغالاة في سعر السلعة عن السعر المعتاد " ثمن المثل "، فإن الزيادة عن ثمن المثل يعد إضراراً بالناس وكذلك الزيادة في السعر بدون مبرر يعود عليهم بالضرر.

وإذا كانت الحياة والأنشطة الاقتصادية في بداية الإسلام تتسم بالبساطة والمحدودية وعدم التعقيد فلم يكن هناك حاجة أصلاً للتسعير، ففي الوقت المعاصر يصبح التسعير أمراً مهماً يحقق أهداف كثيرة، منها: إلزام الناس بالعدل ومنعهم من الظلم، فلا يجوز الإكراه على البيع والشراء، وسدّاً لجشع التجار عند المغالاة

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 58، 67.

في الأسعار، ومنعاً لظهور المحتكر الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام والسلع الأخرى فيحبسه عنهم، ويريد إغلاءه عليهم وهو ظلم للمشتريين، فهنا يحق لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند الضرورة.

ومنهج الفكر الإسلامي في تحديد الأسعار هو التوسط بين تقييد الحرية والمَلِكِيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ وإطلاقها على أوجها، فيصبح التسعير سياسة شرعية قائمة على تحقيق مصلحة عامة تهم كافة أفراد المجتمع، يجب الاعتماد عليه من أجل تحقيق هذه المصلحة.

## 2. نظام التخطيط الاقتصادي في الإسلام؛

إذا كان الإسلام يجمع بين المَلِكِيَّةِ الخاصة والمَلِكِيَّةِ العامة، وأن هناك أموال عامة وأموال خاصة، فإن إدارة الاقتصاد الإسلامي تتوافق مع هذا الأساس، أي أنه يعتمد في إدارته على جهاز السوق والأثمان، وكذلك جواز وجود جهاز للتخطيط في الدولة.

وإذا كان التخطيط الاقتصادي نظاماً منتظماً ومتكاملاً يشمل فترة زمنية محددة توافق عليها الدولة أو تتبناها للوصول لترشيد الموارد لتحقيق أهداف محددة واستخدام وسائل مباشرة وغير مباشرة لتحقيق هذه الأهداف في إطار خطة مستقبلية.

فإن كل ذلك يجد سنده في الأصول العامة للإسلام، سواء في تخطيط سيدنا (محمد ﷺ) للهجرة قبل القيام بها، أو في تخطيط سيدنا (يوسف عليه السلام) عندما تولى أمر مالية الدولة بمصر، بتخزين القمح في سنابله لمواجهة سنوات القحط، وفي ذلك إشارة واضحة لإقرار الإسلام للنظرة المستقبلية والتخطيط الاقتصادي.

فالإسلام يحتم على علماء الاقتصاد في المجتمع المسلم أن يحددوا النسب الصحيحة بين الاستثمار والاستهلاك والادخار، ووضع أولويات للأهداف المراد

تحقيقها، وأن يكون التخطيط في حدود ما تمتلكه الدولة من أموال عامة دون إفراط أو تضيق.

### ثالثاً: التوزيع العادل للدخول في النظام الاقتصادي الإسلامي؛<sup>(1)</sup>

لا نجد العدالة الاجتماعية إلا في الإسلام وحده، لأنه دين الحق الذي أنزله الله تبارك وتعالى على رسوله الأمين ﷺ لهداية الناس وإقامة العدل بينهم، فلا يوجد في أي شخص الأهلية التي من شأنها إقامة العدل الحقيقي، لأن النفس البشرية محدودة دائماً بالإطار الزمني والمكاني الذي تعيش فيه، وهي محدودة بحكم إمكانياتها المخلوقة بها، فلا تستطيع أن تضع معياراً للعدل بين البشر.

ولا نستطيع أن نرى في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي هذه العدالة الاجتماعية، فالنظام الرأسمالي غايته حرية بلا قيود، والنظام الاشتراكي غايته مساواة مضطربة، أما الإسلام فله ذاتية ومنهجية واستقلالية فهو مساواة منضبطة وموضوعية، وكذلك حرية مقيدة بكل ما هو في صالح المجتمع.

وعدالة الإسلام تتم بين كافة طبقات المجتمع حكام ومحكومين، فالكل في نظره سواسية، وهذا ما أقره الشارع الحكيم في كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما أكد رسول العظيم (ﷺ) وذلك عندما غضب غضباً شديداً حينما أراد أسامة بن زيد > أن يشفع في المرأة المخزومية التي سرقت وقال: " أتشفع في حد من حدود الله يا أسامة والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ".

إن العدالة الاجتماعية في الإسلام هي جزء من التطور الإسلامي للمجتمع ككل، الذي يعطي كل ذي حق حقه من المسلمين وغير المسلمين ويتساوى الجميع الأغنياء والفقراء على حد سواء، فالإسلام يحث على التوزيع العادل للدخول بما لا يؤدي إلى تفاوت كبير بين طبقات المجتمع مما يخلق معه كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص 99.

فالإسلام لا يقف في عدالته الاجتماعية عند عدالة توزيع الدخل والثروات فقط، وإنما يضمن لكل فرد أن يعيش في مستوى معيشي<sup>(1)</sup> لائق وهو ما يسميه الفقهاء بتوفير " حد الكفاية " .

وهذا هو واجب الدولة ويعاونها كافة أفراد المجتمع بما يسمى بالضمان والتكافل الاجتماعي، مما يؤدي إلى توفير الحقوق الإنسانية وحدوث السلام الاجتماعي، وحد الكفاية هو الحد الأدنى للغنى وهو يختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.

والإسلام يقر المساواة التامة بين الأفراد فيما يتعلق بمجال الضروريات واستمرار حياة الإنسان وهي: المأكل والمسكن والملبس، وذلك بما يحفظ حياته، وبالتالي توزع الثروة والدخل على هذا الأساس.

بل وأكثر من ذلك فإن المساواة التامة تمتد لتشمل المساواة التامة في موارد الثروة العامة التي لا يجوز تملكها ملكية فردية مثل الماء والكلاً والنار والمعادن، فكل هذه الأموال تمتلك ملكية عامة، والإسلام يسوى بين الجميع تسوية تامة في مجال الانتفاع والاستفادة بها دون أن تستأثر فئة بخيراتها دون فئة أخرى.

ويأتي دور الاقتصاد الإسلامي متمثلاً في السياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق هذه العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال عدة وسائل تسعى لتحقيق هدف المساواة التامة بين الأفراد، ومن ضمن هذه الوسائل (الزكاة) فهي تلعب دوراً أساسياً في القيام بإعادة توزيع الدخل والثروة وتضرب على كافة الأشخاص الأموال التي تتوافر فيها شروط الخضوع للزكاة ثم توزع بعد ذلك على الفقراء والمحتاجين، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

(1) المستوى المعيشي اللائق يختلف تحديده من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر وهو يختلف عن حد الكفاية والذي يعني بالاهتمام بالحاجات الضرورية اللازمة لحياة الإنسان من مأكل ومشرب ومسكن، فهدف الإسلام أسمى من ذلك ليس مجرد توزيع الدخل وإنما التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل.

ولكن هذه المساواة التامة بين الأفراد، لا يأخذ بها الإسلام على إطلاقها، بل إن الإسلام يسمح بالتفاوت المقيد بين الأفراد في امتلاكهم للثروات والدخول، حيث إن البشر ليسوا جميعاً سواء في قدراتهم الفكرية أو الجسدية، بل هم متفاوتون فيها بحسب قدرة كل منهم على العمل والعطاء، لذلك أجاز الإسلام أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد في الدخول والثروات، ويسعى الإسلام بذلك إلى الحث على العمل والتنافس والإبداع والإنتاج والإتقان وهذا لا يتنافى مع العدالة الاجتماعية، المهم ألا يقوم هذا التفاوت على أساس الغش والاحتكار والكسب غير المشروع.

وإقامة العدالة الاجتماعية بشقيها المساواة التامة بين الأفراد والسماح بالتفاوت المنضبط في الدخول من شأنه أن يحفظ التوازن الاجتماعي بين الأفراد، وكذلك يمنع ظهور التقسيم الطبقي بين الأفراد على أساس الدخل الثروة.

#### رابعاً: الاقتصاد الإسلامي والأخلاق:

الجانب الاقتصادي في الإسلام لا ينفصل عن جانب الأخلاق الإسلامية كلها، ومن ثم كان طبيعياً أن يكون حراماً ما يحصل عليه الفرد عن طريق الغش أو الاحتكار أو الخداع وغير ذلك من صور الأنشطة غير المشروعة، وبالتالي فلا يجوز توجيه الموارد الاقتصادية إلى المجالات غير المشروعة كإقامة الملاهي وصناعة الخمر وغيرها من الأنشطة غير المنتظمة أو غير المشروعة.

ويتخذ هذا الجانب الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي من خلال وجهين: (1)

**الوجه الأول: تحريم كافة الأنشطة المحرمة وغير المشروعة وغير**

#### **المنتجة:**

قيام الإسلام على أسس أخلاقية مستمدة من الدين الإسلامي يجعل من الحرام أن توجه الموارد الاقتصادية في المجتمع المسلم لأنشطة محرمة كإقامة مصانع للخمر أو بناء الملاهي وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في المجتمع المسلم.

(1) انظر: د/ السيد عطية عبد الواحد: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 138، 148.

كذلك يحرم الإسلام أن يكون مصدر الإيرادات التي يحققها الفرد المسلم أو المجتمع المسلم ناتج عن غش أو تدليس أو احتكار استناداً إلى قوله (ﷺ) " منْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا " .

والمعاملات الإسلامية تخلو جميعها من الربا " الفوائد " ، ومنها السياسة الأقتصاديّة، فلا يمكن السماح بإقامة منشآت أو تمويلها إذا كانت تقوم في معاملتها على أساس ربوي، لأن الربا فيه ظلم الأغنياء للفقراء والمعسرين ويساعد على أكل أموال الناس بالباطل.

فضلاً عن أن تحريم الربا قديم قدم الفكر الإنساني ذاته ومنصوص عليه في كل الديانات السماوية، فإن الإسلام قد جعل من تحريم الربا قضية تمس الشريعة الإسلام ككل، ودعامة للمعاملات المالية وللاقتصاد بأكمله، وفي مقابل ذلك أقر الإسلام بدائل موضوعية وعادلة مقبولة في صالح الجماعة.

ونجد نصوص القرآن الكريم تحرم الربا والفائدة تحريماً قاطعاً مثل قول الله (تعالى) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفاً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (1)

وكثير من الآيات القرآنية الأخرى تقطع الدلالة على تحريم الربا تحريماً قاطعاً، وكذلك السنة النبوية الشريفة، ولقد ظل الفكر الإسلامي حتى بدايات القرن العشرين مجمعاً على تحريم الربا والفائدة بكافة صورها تحريماً قاطعاً، هم يقسمون الربا إلى نوعين(2):

### أ. ربا الدين:

ويعرف على أساس أنه الزيادة في أصل الدين مقابل الأجل ويسمى أيضاً بربا الجاهلية لأنه يسود في الجاهلية أو ربا النسئة "النسيئ هو التأجيل" وهو المستخدم في الوقت الحاضر في البنوك التي تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.

(1) آل عمران، الآية 130.

(2) انظر: د/ محي محمد مسعد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 83 89.

## ب. ربا البيوع:

ويعرف على أساس أنه الربا الذي يتم في حالة بيع مال ربوي بجنسه مع زيادة أحد البديلين على الآخر دون مقابل أو عوض، وحكمة تحريم ربا البيوع هو غلق الباب أمام كل حيلة ربوية وحماية عامة المستهلكين.

لكن مع تزايد الموارد النقدية لبعض الأفراد وفي نفس الوقت تزايد الاحتياجات المالية لباقي الأفراد خاصة لو كانت التي تطلب هذه الاحتياجات هي الدولة، فإن قضية تحريم الربا والفائدة أصبحت محل لاجتهاد كثير من الفقهاء المسلمين، محاولة منهم إلى دفع الحرمة عن بعض صور المعاملات بفائدة، ومن ضمن هذه الصور:

### 1. قصر الربا على الأضعاف المضاعفة:

يرى البعض<sup>(1)</sup> أن الربا المحرم هو ربا الديون المضاعف أي الفاحش، أما الفائدة الميسرة كما هو الوضع بالبنوك فليست محرمة، وقد استدل هذا الرأي بان الدولة العثمانية أباحت للقضاة أن يحكموا بالفائدة بشرط: ألا تبلغ أصل الدين، لكن الفقهاء يردون على ذلك الاتجاه بأن تعبير الربا المضاعفة الذي ذكر في القرآن لا يضع حداً للربا المحرم، فالربا قليلة أو كثيرة حرام، والمقصود من الآية تشديد العقاب على المرابين.

### 2. قصر الربا على ربا القروض الاستهلاكية:

يرى البعض<sup>(2)</sup> بإباحة الفائدة على القروض الإنتاجية دون الاستهلاكية، لأن القروض الاستهلاكية هي التي كانت سائدة في عهد نزول القرآن، ويرد على هذا الرأي بأن نصوص القرآن جامعة شاملة والتحريم واحد في نوعي القروض الإنتاجية والاستهلاكية.

(1) رأي الشيخ عبد العزيز جاويش، "جريدة اللواء"، عام 1908م.

(2) رأي د/ عبد الرزاق السنهوري: في كتابه "مصادر الحق في الفقه الإسلامي"، الجزء الثالث، ص 259-206.

### 3. إباحة الفوائد القانونية :

يذهب البعض إلى حد إباحة ربا المصارف وصناديق التوفير ومؤسسات الدولة، وذلك إعمالاً لنظرية الضرورة واليسر وتقديم المصلحة العامة، لأن المعاملات المصرفية أصبحت ضرورة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها حيث الإقراض والاقتراض فائدة ميسرة معمول بها في المصارف وصناديق التوفير، وبالتالي فإن هذه الفائدة القانونية نفع للكافة.

ولكن هذه المحاولات لم تحظى بقبول لدى عامة الناس وعلماء الشريعة الإسلامية، ولقد انتهى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره المنعقد في مايو عام 1965م " إلى أن الإسلام يحرم جميع أنواع الربا قليلة وكثيرة أي ما كان نوع القروض، حيث إن الربا تؤدي إلى الظلم والاستغلال في المعاملات بالإضافة إلى الشعور بالحقق بين أفراد المجتمع وبين الأجهزة المالية".

### 4. المشاركة كبديل للتعامل بالفائدة :

لم يقف الإسلام عند تحريم الربا والتعامل بالفائدة، لكنه قدم بديلاً أكثر كفاءة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وهو المشاركة بالمرابحة أو المضاربة من أجل الحصول على الفائدة اللاحقة التي تتحقق بالمشاركة في عمل منتج وتحمل مخاطره، والمرابحة والمضاربة هي من أهم الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية.

#### أ. عقود المرابحة :

توظيف الأموال في الإسلام يتم عن طريق " بيع المرابحة "، ولقد اعتادت البنوك الإسلامية على استخدام هذه الصيغة بكثرة في الوقت المعاصر، وأصبحت تمثل أكثر من 70% من نشاطات البنوك الإسلامية، وتتصرف المرابحة إلى البيع بثمن يزيد عن الثمن الأول، أي البيع متضمناً ربح معلوم على الثمن وذلك لمقابلة مخاطر الشراء والأجل.

## ويعترض البعض على انتشار بيع المربحة في العمل المصرفي الإسلامي لأكثر من سبب:

- فقد لا يسلم البعض بشرعية المربحة ويلصق بها شبهة الربا، كما أن بيع المربحة بصفقتها نوعاً من البيوع التجارية، وقد تطورت إلى أن أصبحت النشاط الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الرغم من أن نشاطها الأساسي يقتصر على العمل على تحريك الطاقات الإنتاجية " البشرية والمادية والفنية " المعطلة كنوع من المضاربة.
- بينما لا تعد بيع المربحة سوى عمل من أعمال الوساطة والائتمان التجاري وفتح الاعتمادات المستندية كما هو الشأن في دور البنوك التجارية الحالية.

### ب. عقود المضاربة :

عقد المضاربة: هو عقد مشاركة في الربح بمال من جانب صاحب المال وعمل وخبرة من جانب المضارب، وعقود المضاربة موجودة قبل الإسلام واستمر حتى البعثة، فقد كان سيدنا (محمد ﷺ) يضارب للسيدة خديجة - قبل أن يتزوجها - في تجارتها ورحلات الشتاء والصيف والشام واليمن، ثم يعود من رحلته مقتسماً الأرباح أو الخسائر.

والمضاربة عقد مشروع من الناحية العقلية ؛ لأن من الناس من يملك المال ولا يملك المقدرة على العمل، بينما هناك من يحسن العمل في المال ولا يملكه.

ومن هنا نشأت الحاجة إلى أن يستعين الطرف الأول في تنمية ماله بعمل الطرف الثاني فيه، دون أن يكون في ذلك ارتكاب ما يخالف الشرع، وذلك بشرط أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب في صورة جزء " النصف والربع " مشاع من إجمالي الربح وألا يتم توزيعه إلا بعد تصفية المضاربة واسترداد صاحب المال لماله، فالربح في المضاربة يتمثل في كل زيادة لاحقة ومحتملة ومرتبطة بالاتجار في المال

أو توظيفه أو تحويله من هيئة لأخرى، بينما العائد في ربا الديون محدد مسبقاً ولا يرتبط بحتمية استثمار المال كما أن الأجير يحصل على مقابل محدد نظير عمله، وهذا يختلف عن الربح الاحتمالي.

والمضاربة في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية أسلوب جديد يطبق مع الالتزام ببعض القواعد الخاصة بالمصارف مثل: عدم القول بتصفية العمل الاستثماري نظراً لاستمرارية المصارف، إمكانية الخلط المتلاحق للأموال في أي وقت، وإباحة وضع قيود على أصحاب المال والعمال والبنوك للقواعد القانونية الملزمة ومراعاة لطبيعة العمل المصرفي وحفاظاً على حقوق المودعين، ومن أمثلة هذه القواعد: ضمان رد قيمة الوديعة من جانب البنك وإباحة تكوين احتياطي بخضم جزء من الأرباح، وذلك لمواجهة أي عجز في السيولة.

وعقود المضاربة تتفق مع أهداف الإسلام في تحريك الطاقات الإنتاجية والحث على مشاركة رأس المال والخبرة في كافة مجالات الاستثمار، وتحمل المخاطرة والمساهمة في التمويل والتأسيس وتطوير الشركات والمشروعات والأبحاث، وهذا يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية.

### **الوجه الثاني: ضرورة الرقابة المستمرة للأنشطة الاقتصادية ووضع عقوبات للمخالفين:**

الرقابة المشددة والفعالة من أساليب نجاح السياسة الاقتصادية الإسلامية، وتتمثل في مراقبة سير العاملين في تنفيذ السياسة الاقتصادية كما يجب أن تكون وفقاً للأهداف الاقتصادية المحددة، مع وضع عقوبات لمن يخالف القواعد المتعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك حتى نضمن نجاح السياسة الاقتصادية والمالية، فلا بد من وجود عقوبة توقع على كل من يخطئ في تنفيذ السياسة الاقتصادية أو يحاول أن ينحرف عن معالم هذه السياسة.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد للسياسة الاقتصادية الإسلامية، يجب حسن اختيار من يقوم بتنفيذ هذه السياسة لضمان الأمانة والدقة والكفاءة، ومن الشروط التي يجب أن تتوافر في القائم بتنفيذ السياسة الاقتصادية: أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة، أن يكون فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي، أن يكون عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم، أن يكون ورعاً يتمنى الجنة ويعمل لها، تجوز شهادته إن شهد، أن يكون عادلاً ومنصفاً للمظلوم ومساوي بين الناس في كل شيء، وأخيراً أن يكون غير متبع الهوى.

وإذا كانت العلاقة تنعدم بين علم الاقتصاد وبين الأخلاق في الاقتصاديات المعاصرة، فإن الأمر يختلف تماماً في ظل تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث أن الدين الإسلامي من أغراضه الأساسية بث القيم الأخلاقية في المجتمعات والمحافظة عليها، فلا يطبع الإنسان في كافة احتياجاته إذا كانت محرمة كالخمر والمخدرات فهي غير نافعة للناس.

كما أن الإسلام يحترم القيم والعادات والتقاليد في المجتمع وينميها من خلال تقويم السلوك الإنساني.

## المبحث الثاني

### دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي

إذا كان الدين الإسلامي يتميز بالوسطية والاعتدال والتوازن في تنظيمه لكافة الجوانب المتعلقة بالسلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الاقتصادي بصفة خاصة، وذلك من خلال المبادئ التي استعرضناها في تنظيم الإسلام للنشاط الاقتصادي، فإن هذه الوسطية والاعتدال تظهر بصورة أكبر فيما يتعلق بمسألة الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في الإسلام.

فالإسلام يعترف بالحرية الاقتصادية في إطار مجموعة من الضوابط والقيود، وكذلك فهو يعترف بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك في إطار القواعد العامة التي أقرتها الشريعة الإسلامية ويمكن أن نوضح تلك النتائج من خلال النقاط التالية: (1)

#### أولاً: الحرية الاقتصادية في الإسلام:

الأساس الذي تستمد منه الحرية الاقتصادية في الإسلام هو أن إرادة الله (سبحانه وتعالى) قد جمعت في الإنسان خضوعه للتكاليف الشرعية من أوامر ونواهي ومنحه حرية الاختيار، حتى يكون هناك مجال للمسئولية والمحاسبة، والعقيدة الإيمانية هي أساس الحريات، وتحدد هذه الحرية من خلال مجموعة من القواعد والضوابط العامة، فإذا كانت هناك حرية في المعاملات والمبادلات وطرق السعي للحصول على المال واكتسابه، فإن ذلك يتم في إطار محدد بالأحكام والقيود والعقوبات والقيم الأخلاقية كالصدق والأمانة والبعد عن التدليس والغش والاستغلال والاحتكار.

(1) انظر: د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 179 - 188.

ووفقاً لهذا الأساس السابق، تنطلق الحرية الاقتصادية وتتركز في حرية النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة الإنتاجية، وتحديد نوع النشاط وحرية البيع والشراء وتبادل المنافع والحاجات في ضوء الضوابط التي يحددها الإسلام. وفي مجال تسمية الحرية الاقتصادية في الإسلام فقد هناك اتجاهين في هذا الشأن:

### 1. الاتجاه الأول: الحرية الاقتصادية في الإسلام هي المنافسة الحرة في إطار الضوابط الإسلامية:

يرى هذا الاتجاه أنه يمكن أن نطلق على الحرية الاقتصادية في الإسلام بالمنافسة الحرة في إطار الضوابط المحددة، والتي أقام الرسول ﷺ أسسها في سوق تنافس نشأ في المدينة المنورة وتمثل شروطه في:

أ. حرية الدخول إلى السوق دون قيد أو شرط مالي أو غير مالي.

ب. الابتعاد في المعاملات عن كافة أنواع الغش والغبن وعن كافة أنواع البيوع والعقود الفاسدة مما أدى إلى ارتفاع كفاءة أداء المعاملات، وزيادة الثقة في المعاملات التي تتم في السوق، وقد ترتب على ذلك زيادة ونمو المعاملات التجارية.

ج. محاربة الاحتكار والنهي عنه في جميع أشكاله، وفي ذلك قال رسول الله ﷺ: " مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً فَهُوَ خَاطِئٌ " <sup>(1)</sup>، " الجالبُ مرزوقٌ والمحتكرُ ملعونٌ " .

د. الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من امتثال المتعاملين لما أمرهم به الله (عز وجل) ورسوله الكريم ﷺ، وقد كان التجار في السوق يلتزمون بهذه الأسس السابقة وسلامة المعاملات وبعدها عن الحرام، حيث كانت الرقابة عليهم شديدة.

---

(1) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه.

هـ. السعر أو الثمن في السوق يتحدد في السوق في أي لحظة وهو ما يسمى  
بسعر البديل، فقد امتنع الرسول الكريم ﷺ عن التسعير.

## 2. الاتجاه الثاني: الحرية الاقتصادية في الإسلام هي التراضي؛

يرى هذا الاتجاه أن السوق في الإسلام ليست بسوق احتكار ولا سوق المنافسة  
الحرّة، بل هو سوق التراضي، ويؤيد ذلك قول - الله تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ  
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(1)</sup> وقول الرسول ﷺ "   
إنما البيع عن تراضي " ويقوم سوق التراضي على أسس ثلاثة:

أ. إرادة سليمة.

ب. منافسة مشروعة.

ج. حرية منضبطة.

أما ضوابط تنظيم السوق فهي أخلاقية واقتصادية:

الضوابط الأخلاقية تتمثل في:

أ. العدل.

ب. حسن المعاملة

ج. الصدق

د. التعامل في الطيبات.

---

(1) سورة النساء، الآية 29.

## الضوابط الاقتصادية تتمثل في:

- أ. الصدق في الإعلان عن السلع.
  - ب. حسن عرض السلعة بما يسمح بمعاينتها بدقة.
  - ج - منع الغبن والغرر.
  - د. منع التدخلات المفتعلة.
  - و. تحريم الاحتكار.
  - ز. تحقيق المستويات في الأثمان.
- وواضح من خلال هذين الاتجاهين أنهما يتفقا في المضمون والرؤية الإسلامية وأن الاختلاف في المسمى فقط.

## ثانياً: تدخل الدولة الاقتصادي في الإسلام:

دور الدولة وتدخلها الاقتصادي يمثل أهمية كبيرة في كل المجتمعات وذلك مهما حدث من تطورات تؤدي إلى تقليص هذا الدور والتحول نحو اقتصاد السوق والانتقال من المِلْكِيَّة العامة إلى المِلْكِيَّة الفرْدِيَّة، فلا يمكن الاستغناء عن دور الدولة الاقتصادي بأي حال من الأحوال، أما بالنسبة لدور الدولة الاقتصادي في الإسلام فهو يأخذ الأبعاد التالية:

1. تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية ليس أصلاً عاماً أو من المبادئ الأساسية في الإسلام؛ لأن الأصل هو حرية المعاملات والمبادلات الاقتصادية والمالية، فإذا تعلق الأمر بتدخل الدولة في ضوء ما تحدده الشريعة الإسلامية بأحكامها الكلية ومقاصدها فيكون تدخلها واجباً إلى أن يتم تحقيق المراد من هذا التدخل، بعدها يتوقف دور الدولة ومن هنا تجد أن حجم هذا التدخل ونطاقه يكون محدوداً أو منعدماً إذا ما التزم جميع الأفراد في المجتمع بالقواعد والمبادئ العامة

التي حددتها الشريعة الإسلامية في ممارسة مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وفي المعاملات والمبادلات والتوزيع والمال والمَلِكِيَّة بكافة أشكالها.

2. إذا كان تدخل الدولة الاقتصادي واجب والتزام شرعي، فإن مناطه هو تحقيق مصلحة الأفراد وليس هوى السلطة وأغراضها، وقد حدد الفقهاء شروط هذه المصلحة والتي تتمثل في:

أ. أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشرع، فلا تتنافى مع أصل من أصوله ولا تتعارض مع دليل قاطع من أدلته.

ب. أن تكون المصلحة معقولة، أي أن تكون المصلحة في ذاتها جرت على الأوصاف المناسبة والمعقولة التي إذا عرضت على أهل العقول تلقتهما بالقبول.

ج. أن يكون في الأخذ بالمصلحة رفع حرج لازم.

د. أن تكون المصلحة عامة.

3. تتمثل القواعد الشرعية التي تستند إليها الدولة في تدخلها في المجالات الاقتصادية في القواعد التالية:

أ. قاعدة " لا ضَرَر ولا ضرار " <sup>(1)</sup> ويتفرع عنها: الضرر يدفع بقدر الإمكان، الضرر يزال، الضرر الأشد مقدم على الضرر الأخف، الضرر العام مقدم على الضرر الخاص، درء المفسد مقدم على جلب المنافع.

ب. قاعدة " الضرورات تبيح المحظورات " .

ج. قاعدة " الضرورة تقدر بقدرها " .

---

(1) وهو مروي عن أبي سعيد الخدري، قال الألباني: صحيح، في السلسلة الصحيحة.

د. قاعدة " الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة " والحاجة العامة هي التي يترتب علي عدم سدها أي إشباعها مشقة وحرَج، والضرورة هي ما يترتب على عدم الاستجابة لها هلاك أو ما يقرب منه.

4. يرتكز النظام الاقتصادي في الإسلام على عناصر ثلاثة تتعاون وتشارك في تحقيق أهدافه هي:

أ. الشعور النفسي الناشئ عن الإيمان والأحكام العقائدية والشروط الأخلاقية والمبادئ العامة السابق ذكرها، وهو ما يدفع إلى العمل والإنتاج كهدف أساسي في النظام الاقتصادي الإسلامي.

ب. قواعد تنظيمية " إدارية، تعليمية، علمية، ثقافية، قانونية " ينشأ عن تنفيذها مجتمع نشيط حر عادل متكافل، تراعي فيه الفوارق الفردية في الجهد والمقدرة وليس على أساس النفوذ والجاه والسلطة والفساد والإفساد.

ج. قوة خارجية تتدخل لإقامة العدالة وتحقيق الأمن والأمان وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين الاستقرار والتوازن وتحقيق التضامن وهي قوة الدولة، فالحرية الاقتصادية إذا كانت هي الأصل، فقد ينشأ عنها مشكلات تستوجب الحل ولا يمكن أن يكون حلها بإلغاء حرية الأفراد واحتكار الدولة، ولكن بالتدخل في المواضع التي يكون فيها التدخل مفيداً، وذلك لإقامة العدل ومنعاً للظلم وتقديم العون للأفراد.

5. مجالات وصور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كثيرة، وهي قابلة للزيادة أو النقصان، وفقاً للتطورات التي تحدث في المجتمع الإسلامي، ومن أمثلتها: حصول ضرر خاص أو عام، الاستغلال، الكسب عن طريق التطفل والمهن الوهمية، المرافق العامة، النشاطات المعارضة للغايات الأخلاقية التي أقرها الإسلام كالغبن والغرر، كذلك

تدخل الدولة لضمان الحد الأدنى من إنتاج وسائل إشباع الحاجات الضرورية، ولتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وتوفير الخدمات الأساسية من طرق وموانئ وسدود وشبكات الري والصرف الصحي والكباري ومحطات الكهرباء والطاقة والغاز والمياه، وكذلك إنشاء وتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان وثقافة وتقديم الإعانات الاجتماعية.

ويمكن للدولة أن يكون لها الحق في الإشراف على النشاط الاقتصادي والمشاركة في تخطيطه، وذلك بالنسبة للمجالات الآتية:

#### **أ. منع العمل قبل بدايته :**

إذا كان العمل ممنوعاً حرّمته الشريعة الإسلامية، والتدخل في ميدان العمل لتحديد الأجور، أو إجبار بعض الأفراد على عمل يكون الناس في حاجة إليه، وبوجه عام منع التصرفات الضارة بالغير والمجتمع بأكمله.

#### **ب. تدخل الدولة لتنظيم السوق :**

وذلك بوضع مجموعة من القوانين والقواعد المنظمة التي تنظم عمل الأسواق من حيث الرقابة على التبادلات والمعاملات لمنع ظواهر الغش والاستغلال والتدليس والربا والاحتكار، وبالنسبة لمجال التسعير وتحديد الأثمان فالأصل هو حرية البيع وتجديد السعر، ولكن هناك حالات يجوز فيها التسعير بل وجوبه، وذلك في حالة تحقيق المصلحة العامة للناس.

#### **ج. قد يصل درجة تدخل الدولة إلى حد الإجبار على البيع والتأجير :**

بل ونزع الملكية لتحقيق المصلحة العامة وذلك مقابل تقديم تعويض عادل لمن نزع ملكيته.

## د. القيام بمجموعة الخدمات العامة اللازمة للمجتمع من أجل تحقيق مصالح الأفراد:

وتشيط وتشجيع المعاملات الاقتصادية والمالية وتحقيق الاستقرار وإعادة توزيع الثروات والدخول ووضع برامج وخطط مستقبلية وإنشاء تجمعات جديدة، وذلك بهدف التنمية الاقتصادية وحمايتها إذا ما دخلت الدولة في علاقات اقتصادية دولية مع الدول الأخرى.

ونخلص من ذلك أن دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل في قيامها بالدور الأعظم في تمويل التنمية الاقتصادية، وكذلك تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية هي مسؤولية الفرد والدولة معاً في الإسلام.

وهكذا نجد أن مقومات النظام الاقتصادي متوافرة تماماً في الإسلام، ولا يمكن وصف النظام الاقتصادي في الإسلام بعدم الموضوعية أو بأنه غير علمي، فقد بينا أن أحكام المعاملات الاقتصادية قاطعة الدلالة ولا تتوقف على هوى الأفراد أو الاقتصاديين ويحكمها قوانين ونظريات اقتصادية.

وإذا كان النظام الاقتصادي الإسلامي يقترب في شق من جانبه المادي من نظم اقتصاديات السوق الحر، إلا أنه يفترق عن كافة النظم الاقتصادية الوضعية في جانبه الروحي المتكامل مع الجانب المادي، وهكذا يخلق الإسلام حالة من الكمال والتوازن المادي والمعنوي يستحيل على النظم الاقتصادية أن تحققها، فالإسلام ينفرد بمبادئ لا نجد لها مثيل في أي نظام اقتصادي وضعي حيث المساواة والحق والرحمة والإيثار والتكافل مما يؤدي إلى الرخاء والمودة والقضاء على الفقر والاستغلال والصراع بين الطبقات.

## الفصل الثالث

### عناصر أو عوامل الإنتاج

#### • مقدمة :

الإنتاج هو نتيجة لتضافر عدد من العوامل تساهم فيه بدرجات متفاوتة، ومن ضمن هذه العوامل الموارد البشرية " عمل الإنسان "، الموارد الطبيعية " الأرض " وأخيراً الموارد التي يصنعها الإنسان " رأس المال ".  
وقد اعتاد الكتاب التقليديون على تقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة وهي:  
العمل والطبيعة ورأس المال.

وقد أراد هؤلاء الكتاب بالترقية بين الطبيعة "الأرض" ورأس المال أن يوضحوا أن الأرض منحة من الطبيعة، وأن رأس المال نتيجة عمل الإنسان، كما أن الأرض محدودة في كميته بعكس رأس المال، فهو قابل للزيادة.

وقد انتقد الاقتصاديون المحدثون هذا التقسيم السابق لصعوبة التفرقة بين الأرض وبين رأس المال، فإذا كانت الأرض محدودة في كميته، فالموارد المادية جميعها أيضاً محدودة، كما أن مساحة الأرض تقبل الزيادة عن طريق التوسع الأفقي والرأسي.

بالإضافة إلى أن التفرقة بين ما هو صنع الطبيعة وبين ما هو من صنع الإنسان قد يكون في بعض الأحيان أمر صعب، فكثير من الأراضي خاصة في الدول المتخلفة لم تصبح صالحة الإنتاج إلا بعد تدخل عمل الإنسان، الذي حول كثيراً من المستنقعات والأراضي الصحراوية إلى أراضي صالحة للزراعة.

وقد أضاف " ألفريد مارشال " عاملاً رابعاً إلى هذه العوامل ألا وهو التنظيم أو المنظم، والمنظم هو: شخص يقوم بدراسة المشروعات وتنفيذها، متحملاً النتائج التي تسفر عنها هذه العملية، وهو يفرق بين العمل والتنظيم كعنصرين متميزين في الإنتاج.

فالتنظيم يحتاج إلى صفات خاصة غير متطلبية في عنصر العمل الذي يركز أساساً على الجهد العضلي، والمنظم يتحمل مخاطر المشروع، بعكس العامل الذي يحصل على أجر ثابت مقابل ما يبذله من جهد سواء حقق المشروع ربحاً أم لم يحققه.

ويرفض بعض الكتاب اعتبار التنظيم عاملاً مستقلاً من عوامل الإنتاج، وحثتهم في ذلك عدم وجود فرق واضح بين العمل والتنظيم، فكلاهما يحتاج إلى مجهود عضلي ومجهود عقلي، كما أن هناك كثيراً من الأعمال تحتاج إلى كفاءات ذهنية عالية، قد تتجاوز المهارات الفكرية لدى بعض المنظمين، كما أن المنظم لا يتحمل مخاطر المشروع وحده، فقد يتعرض العمال للبطالة، كما قد يضطر العامل إلى ترك العمل رغبة في الحصول على عمل آخر يحقق له دخلاً أكبر، وبالتالي يقصرون هؤلاء الكتاب عوامل الإنتاج على ثلاثة: الطبيعة، العمل، ورأس المال.

وينكر الفكر الماركسي على رأس المال صفة العامل المستقل في العملية الإنتاجية، وعند هذا الفكر أن رأس المال لا يخرج عن كونه عملاً مخزوناً في شكل أدوات ومعدات.

وهكذا نجد أن الفكر الاقتصادي لم يستقر على رأي واحد في تقسيم عوامل الإنتاج، وبصرف النظر عن هذه التقسيمات السابقة، فيمكن لنا عرض التقسيم الأوسع في النطاق وذلك لتسهيل فهم عوامل الإنتاج.

ووفقاً لما تقدم تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

• **المبحث الأول: الأرض أو الطبيعة.**

• **المبحث الثاني: العمل.**

• **المبحث الثالث: رأس المال.**

• **المبحث الرابع: المنظم.**



# المبحث الأول

## الأرض أو الطبيعة

### أولاً: مفهوم الأرض أو الموارد الطبيعية:

يختلف مفهوم الأرض في علم الاقتصاد عن مفهومها اللغوي، فلا يقصد بالأرض في لغة الاقتصاد مجرد التربة أو سطح الأرض، ولكن يقصد بها معنى أوسع من ذلك إذ يقصد بها: الأرض وما عليها من القوى التي وهبتها الطبيعة للإنسان من تربة وبحار ومحيطات ومساقط مياه وما في باطنها من موارد معدنية كالبتروول والفحم وخام الحديد وما يحيط بها من مناخ وغلاف جوي.

**ووفقاً للمعنى الاقتصادي السابق للأرض، فإنه يجب أن تتوافر في الأرض بعض الصفات أو الشروط لكي نعتبرها من قبيل الموارد الاقتصادية وهي:**

1. أن تكون هبة الطبيعة، وهذا ما يميز الأرض عن باقي عناصر الإنتاج.
  2. أن تساهم أو يمكن أن تساهم في إنتاج العديد من السلع والخدمات.
  3. أن يكون لها ثمن، حتى ولو كان الثمن غير نقدي، فقد تقدم قطعة أرض مجاناً لزراعة قمح، إلا أن هذا لا ينفي وجود ثمناً لها، ويتمثل هذا الثمن في التضحية باستخدامها في إنتاج محصول آخر كالقطن.
- ووفقاً للشروط السابقة فإن الأرض تعتبر بذلك عنصراً أساسياً للإنتاج، فلا يتصور وجود إنتاج دون وجود مكان ليتم فيه، وأية سلعة ينتجها الإنسان لا بد أن تحتوي على مادة زراعية أولية أو مادة معدنية.

وعلى الرغم من الأهمية السابقة للأرض، إلا أن هذه الأهمية بدأت تقل بسبب زيادة أهمية رأس المال، فقد انخفض نصيب ما يساهم به عنصر الأرض

في الدخل القومي الكلي، وانخفض عدد الأفراد الذين يعملون في أنشطة متصلة مباشرة بعنصر الأرض كزراعتها أو استخراج المعادن منها أو الحصول على ما تمنحه الطبيعة من مياه أو قوى إنتاجية أخرى، فمثلاً في مصر زادت الصناعات مما أدى أن الدخل من الأرض وإن تزايد باستمرار، إلا أن الدخل من رأس المال يتزايد بمعدل أسرع.

وقد ترتب على ذلك زيادة أهمية رأس المال في إنتاج السلع والخدمات واستخدام عمال أكثر مما تستخدمه الأرض، وأصبح رأس المال دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية.

### ثانياً: خصائص الأرض؛

تتميز الأرض ببعض الخصائص الإنتاجية الطبيعية للصيقة بها، وقد حظيت هذه الخصائص باهتمام من الاقتصاديين وترتب عليها بناء العديد من الآراء والنظريات الاقتصادية، وأهم هذه الخصائص:1

#### 1. الثبات النسبي لكمية الأرض؛

أهم ما تتصف به الأرض هو أنها هبة الطبيعة، ويترتب على ذلك أنه لا يمكن تغيير كميتها، أو على الأقل لا يمكن تغيير كميتها بنفس القدر أو في نفس الفترة، كما يحدث في عنصري العمل ورأس المال.

فعلى الرغم من أن شواطئ البحار قد تتآكل كما قد تغمر مياه الفيضانات بعض أجزاء الأرض، وقد يتراكم طمي الأنهار في منطقة ما، مما يؤدي إلى إضافة أجزاء من مساحة البحار أو البحيرات إلى الأرض اليابسة، فكل هذه التغيرات تعتبر قليلة بالنسبة لما هو موجود بالفعل من قبل، كما أن تحقيقها قد يتطلب فترة طويلة قد تصل إلى مئات السنين.

وقد يكون هناك إمكانية زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق استصلاح مساحات من الأراضي الصحراوية، وقد تمثل هذه الزيادة نسبة كبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في دولة ما.

كما يمكن زيادة خصوبة الأرض الزراعية باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة ومشروعات الري والصرف، كذلك يمكن زيادة الثروة المعدنية عن طريق المزيد من الاكتشافات واستخدام الأدوات اللازمة لاستخراج المعادن من باطن الأرض ونقله إلى أماكن استخدامه، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأرض نسبياً.

لكن في الحقيقة كل هذه الزيادات جاءت بسبب مساهمة عمل الإنسان، فهي زيادة ليست راجعة كلياً إلى هبة الطبيعة، كما أن الإمكانيات التي تساعد على هذه الزيادة ليست متوافرة بقدر كبير، فاستصلاح المزيد من الأراضي محدود بوجود الأرض التي تتوافر فيها الخصائص الكيماوية التي تجعلها قابلة للاستصلاح وتوافر كميات المياه اللازمة لها.

كما أن استكشاف واستخراج المزيد من المعادن في حالة توافرها يتطلب استثمارات ضخمة ووسائل نقل عديدة، كما أن اكتشاف واستخراج المعادن لا يتضمن إضافة لكميتها وإنما مجرد جعلها صالحة للاستعمال.

## 2. عدم وجود نفقة إنتاج للأرض:

بما أن الأرض هبة الطبيعة، فما يبذل أحد عملاً أو استخدام رأس مال في سبيل الحصول عليها، وبالتالي فلا نفقة لها، وهذا ما يميز الأرض عن غيرها من عناصر الإنتاج.

فالحصول على عنصر العمل يقتضي تربية الطفل حتى يصبح قادراً على العمل كما يقتضي تعليمه وتدريبه، كما أن العمل يتضمن التضحية بأوقات الفراغ، أما رأس المال فهو من صنع الإنسان، ويبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليه. ولا تتوقف الكمية الموجودة من الأرض على ما يكون لدى المجتمع من استعداد لدفعه من ثمن الحصول عليها، لأنها هبة الطبيعة نحصل عليها دون مقابل، والأمر يختلف بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال.

فإن الكمية الموجودة منهما في وقت ما، تتوقف إلى حد كبير على مقدار ما يكون لدى المُجْتَمَع من استعداد لدفعه ثمناً لهما، وهو ما يسمى بنفقة العمل أو رأس المال.

وعدم وجود نفقة للأرض، لا يمنع من كونها لها ثمن للشراء عندما تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر وهو ما يسمى بـثمن الندرة، ولكن لا يدفع هذا الثمن مقابل ما بذل من جهد في سبيل الحصول على هذه الأرض أو لوجودها.

حيث أن الأرض لا نفقة لها، فإن كل ما تساهم به من إنتاج هو زيادة في رصيد أو احتياطي الدولة من الثروة المعدنية والبتروولية والمكانية، وبالتالي فإن من مصلحة المُجْتَمَع استغلالها كلما زاد ثمن ما تنتج عن نفقة العناصر الأخرى التي ساهمت معها في الإنتاج كالعمل ورأس المال.

### 3. عدم تجانس الأرض:

تتصف الأرض بعدم التجانس، فمثلاً في الأرض الزراعية نجد اختلافاً واضحاً بين كل قطعة وأخرى من حيث الخصوبة أو الموقع، فالأراضي الموجودة في دلتا الأنهار أو بالقرب من الوديان عادة ما تكون أكثر خصوبة من الأراضي الموجودة على سفوح الجبال أو بالقرب من الصحراء.

كما أن الأراضي القريبة من المدن تكون أكثر قيمة من الأراضي البعيدة عن المدن، وكذلك الحال بالنسبة للمناجم ومصايد الأسماك وغيرها، فالمناجم تختلف من حيث جودة المعدن الموجود بها وكميته، ومن حيث قربها من مناطق المواصلات، وكذلك الحال بالنسبة لمصايد الأسماك.

ويترتب على عدم تجانس الأرض إمكانية ترتيبها تنازلياً حسب مقدار ما تحققه من فائض، بعد خصم نفقات العمل ورأس المال المستخدمين في استغلالها، فهناك من الوحدات التي تأتي في المقدمة من حيث تحقيق الفائض، ثم يتدرج هذا الفائض حتى نصل إلى الوحدات التي يتساوى عندها قيمة ما ينتج مع قيمة ما يستخدم من عمل ورأس مال.

وأخيراً... تأتي الوحدات التي لا تكفي قيمة إنتاجها لتغطية قيمة ما يبذل بها من عمل ورأس مال، ويترتب على ذلك وضع حد للفصل بين ما يجب استغلاله اقتصادياً من هذه الوحدات وبين ما لا يجب، ويطلق على الوحدة التي تقع على هذا الحد، أي التي تقع بين ما يجب استغلاله اقتصادياً وما لا يجب، أي التي تتساوى عندها قيمة ما ينتج من قيمة ما بذل بها من عمل ورأس مال وهو ما يطلق عليه مصطلح (الوحدة الحدية)، أما ما فوقها من الوحدات التي تحقق فائضاً فيطلق عليها (الوحدات ما قبل الحدية)، أما ما دونها من وحدات وهي التي لا تغطي نفقة استغلالها فيطلق عليها مصطلح (الوحدات دون الحدية)، كما يطلق على هذا الفائض وهو الفارق بين نفقة الإنتاج وقيمة الإنتاج مصطلح (الربح).

والوحدة الحدية السابقة لا تبقى جامدة بل تتعرض للتغير، فزيادة أسعار ما تنتجه وحدات الأرض من سلع وخدمات، أو انخفاض نفقة الإنتاج قد يؤدي إلى ضم بعض الوحدات دون الحدية إلى الإنتاج، وهي تلك الوحدات التي يصبح في مقدورها تحقيق فائض في ضوء الأسعار الجديدة، أو نفقة الإنتاج الجديدة.

والعكس صحيح فإن انخفاض الأسعار أو زيادة نفقة الإنتاج قد يؤدي إلى انتقال الوحدة الحدية إلى أرض قديمة كانت تحقق فائضاً من قبل، كذلك فإن ارتفاع سعر القمح مثلاً قد يؤدي إلى انتقال بعض الأراضي التي كانت تزرع قطعاً إلى زراعة القمح، والعكس صحيح إذا ما ارتفع ثمن القطن بالنسبة للقمح.

#### 4. التوزيع غير المتكافئ للأرض:

إذا كانت الأرض تتميز بالندرة النسبية فلا يمكن زيادتها أو تغيير طبيعتها إلا في أضيق الحدود، فإنها تتميز بعدم التكافؤ في توزيعها بين المجتمعات المختلفة. بل وعلى الأقاليم المختلفة للمجتمع الواحد، وهذه الصفة هي التي أدت إلى نشأة التخصص الدولي، بمعنى أن الدولة التي تمتلك قدراً كبيراً من بعض الموارد الطبيعية، وذلك بالمقارنة لما تمتلكه منها الدول الأخرى، يكون من صالحها

التخصص في إنتاج السلع التي تتطلب الموارد الطبيعية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية .

وهذا التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول المختلفة يؤدي إلى نشأة التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية بين الدول، ومن ناحية أخرى فإن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية على مختلف أقاليم ومناطق الدولة، يثير مشكلة توطن المشروعات بجوار المواد الخام وبجوار مصادر الطاقة وذلك لتقليل من نفقات النقل.

ولكن كلما تقدمت وسائل النقل وانخفضت نفقاته فإنه يمكن إقامة المشروع في مكان بعيد عن مكان المورد الطبيعي.

وعلى ذلك فإن تمتع إقليم من أقاليم الدولة بميزة نسبية بالنسبة لبعض الموارد الطبيعية، أمر يمكن أن يؤدي إلى توطن المشروعات الإنتاجية في هذا الإقليم، وتكون فرصته في النمو الاقتصادي أكبر من الأقاليم الأخرى التي لا تتمتع بهذه الميزة النسبية.

### ثالثاً: عوامل مساهمة الأرض في الإنتاج.

تتوقف مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية على عاملين وهما: كمية هذا العنصر، كفاءة العنصر الإنتاجية، وإذا كانت الأرض يضعف إمكانية زيادة مساهمتها في الإنتاج عن طريق زيادة كميتها بسبب ما تتميز به من الثبات النسبي، فإن الجهد الأكبر لابد وأن يوجه نحو العامل الثاني وهو زيادة إنتاجية الأرض، وتتوقف كفاءة الأرض الإنتاجية على عاملين أساسيين هما:

#### 1. الصفات الطبيعية:

يتوقف ما تنتجه وحدات الأرض على ما خصته الطبيعة لها من صفات، فخصوبة الأرض متمثلة في خواصها الكيماوية ومدى توافر المياه اللازمة لها وموقعها، كل ذلك يرجع إلى صفاتها الطبيعية، كذلك فإن ما ينتج من معادن من حيث الكمية والنوع، إنما يتوقف على ما أودعته الطبيعة داخل المنجم من معادن.

## 2. طريقة الاستغلال.

الأرض لا يمكن أن تنتج بمفردها، ومن ثم لا بد وأن يقوم الإنسان ببذل الجهد واستخدام رأس المال من أجل استغلالها، أي لا بد وأن تتضافر العناصر الأخرى وخاصة العمل مع الأرض للحصول على الإنتاج، ومن ثم إذا افترضنا وجود قطعتين من الأرض الزراعية متماثلتين من حيث خواصهما الطبيعية فإن مقدار ما تنتجه كل قطعة يختلف عن الأخرى، وذلك نتيجة لاستخدام أحدهما لكمية أكبر من رأس المال، أي من الآلات والأسمدة والبذور المنتقاة أكثر من الأخرى، أو نتيجة بذل كمية من العمل لتنتج إحداهما من الشوائب والآفات وغير ذلك أكثر من الأخرى، إلا أن الاختلاف في طريقة الاستعمال لا يتوقف فقط على الاختلاف في كمية رأس المال أو كمية العمل التي تتضافر مع الأرض في الإنتاج، فهناك أيضاً نوع المحصول الذي يزرع، وهل سيؤدي هذا المحصول إلى إجهاد الأرض والإقلال من خصوبتها أم لا، فمثلاً زراعة القطن عام بعد عام دون أن يتخلل ذلك محصولاً آخر، يؤدي إلى استنفاد خواص كيمياوية معينة مما يهلك الأرض ويفقدها خصوبتها.

أما إذا تم زراعة الأرض على أساس دورة زراعية سليمة فإن خصوبة الأرض لا تضعف على مر الزمن، بل قد تزداد هذه الخصوبة نتيجة للعناصر التي تكتسبها الأرض بسبب المحاصيل المختلفة التي تزرع خلال كل دورة، كما أن الترع والمصارف والسدود ووسائل المواصلات تؤدي إلى زيادة كفاءة الأرض المنزرعة أو زيادة المعادن المستخرجة من المناجم أو تحسين أنواعها.



## المبحث الثاني

### العمل

ينقسم العمل كنشاط اقتصادي وكمصدر من عناصر الإنتاج إلى أنواع متعددة، فهناك الأعمال اليدوية والتي تتطلب مجهوداً عضلياً، والأعمال العقلية والتي تستلزم جهداً ذهنياً وفكرياً، والأعمال البسيطة والتي تتخذ الشكل البدائي للعمل، والأعمال الفنية والتي تتطلب كفاءات خاصة أو خبرة طويلة، وأخيراً... الأعمال المبدعة والعادية وأعمال الإدارة والتنفيذ والتنظيم.

ويمكن لنا من خلال النقاط الآتية، عرض جميع الجوانب الرئيسية المتعلقة بعنصر العمل.

#### أولاً: المقصود بالعمل وحجم قوة العمل:

يقصد بالعمل كأحد عناصر الإنتاج: " هو نشاط اقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني (فكر أو يدوي) يقوم به الفرد من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات في مقابل أجر "

ووفقاً لهذا التعريف يجب استبعاد المجهود الإنساني الذي لا يهدف إلى خلق المنتجات من سلع وخدمات يمكن تقديرها نقدياً، مثل الهوايات الرياضية والسياحة وعمل ربات البيوت في منازلهن لاستبعاد هذه الأعمال من حساب الناتج القومي. (1)

ويعتبر العمل اليدوي هو أول عوامل الإنتاج التي اعتمد عليها الإنسان من أجل إشباع حاجاته، وقد حاول " آدم سميث " (مؤسس علم الاقتصاد الحديث في إنجلترا) في مؤلفه الشهير " ثروة الأمم " عام 1776م على التأكيد على أهمية عنصر العمل.

(1) انظر: د/ عبد الله الصعدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص88 - 89.

بينما كان التجاريون يرون أن زيادة الثروة ترجع إلى فائض الميزان التجاري، بما يصاحبه ذلك من تراكم في الذهب والفضة.

وحاول الطبيعيون إثبات أن الثروة تنشأ أصلاً في الزراعة، حيث ن قيمتها الفائضة هي الثروة الحقيقية، لكن عندما جاء آدم سميث عارض كل هذه الأفكار عن طبيعة الثروة ونشأتها، وأكد أن المصدر الرئيسي لكل الثروات هو العمل، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل.

**وقد ذهب الطبيعيون في تحديدهم للعمل المنتج؛** بأنه العمل الزراعي فقط، وأن الأعمال الأخرى سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو الإدارية هي أعمال عقيمة، وكانوا يركزون فقط على الإنتاجية المادية للعمل دون إنتاجيته الاقتصادية.

**أما آدم سميث** فقد رأى أن العمل المنتج هو ذلك الذي يؤدي إلى زيادة مجموع الأموال المادية في المجتمع، أما الأعمال الأخرى المنتجة لخدمات كالفناء والموسيقى والتدريس فقد اعتبرها أعمالاً غير منتجة.

**أما " كارل ماركس "** مؤسس الاشتراكية العلمية في القرن الماضي، فلم يعتبر منتجاً من عوامل الإنتاج سوى العمل سواء كان يدوياً أو ذهنياً.

**أما الاقتصادي الفرنسي " جان باتست ساي "** من عام 1767 - 1832م فقد كان متأثراً بالتطور الصناعي وجو الحرية اللذين انتشرا في كل من إنجلترا وفرنسا في ذلك العصر: فقد رأى كل عمل خالق للمنفعة يعتبر عملاً منتجاً، فقد كان من أوائل المحللين لأهمية المنفعة والخدمات الإنسانية، وكان يرى أنه لا يوجد في الأصل سوى منتجات معنوية، وأن الإنتاج ليس خلقاً للمادة وإنما هو خلق المنفعة، وأن الهدف واحد في كل من الزراعة والصناعة والتجارة وهو تقديم الخدمات.

**أما الفكر الاقتصادي الحديث،** فإنه لا يفرق بين السلع التي لها كيان مادي وبين الخدمات، مادامت السلعة أو الخدمة تتوافر لها صفتا الندرة والمنفعة.

**وترتيباً على ذلك فإن النظرية الاقتصادية الحديثة، ترى في كل عمل أيا كانت طبيعته، وأيا كان من يقوم به عملاً منتجاً.**

وذلك طالما أدى هذا العمل إلى تحقيق منفعة أو إشباع بطريقة مباشرة، أو ساهم في ذلك بطريقة غير مباشرة، ولا بد أن يتم العمل في مقابل أجر، ولا يشترط في الأجر أن يكون نقدياً كما لا يشترط أن يكون عادلاً، فقد يضطر بعض الأفراد خاصة في الدول النامية إلى العمل في سبيل الحصول على خدمة أو منفعة خاصة من صاحب العمل أو يكون الأجر زهيداً، وذلك نظراً لعدم وجود فرص عمل كثيرة وانتشار البطالة.

هذا بالنسبة للمقصود بالعمل، أما بالنسبة لحجم قوة العمل فيقصد به: (عدد الأفراد الذين يبلغون سن العمل ويكون لديهم الندرة والرغبة فيه)، ومعنى ذلك أن قوة العمل في أي دولة لن تبلغ إلا سوى نسبة معينة من إجمالي حجم السكان، وهذه النسبة تتحدد وتقاس وفقاً للاعتبارات التالية: (1)

### **1. سن العمل:**

وتختلف التشريعات القانونية من دولة لأخرى حول تحديد سن الفرد الذي يؤهله لدخول سوق العمل، فهناك دول تحدد فيها القوانين سن العمل عند سن 12 سنة.

وهناك دول أخرى تحده عند بلوغ الفرد سن 16 سنة أو سن 18 سنة، كذلك تختلف التشريعات القانونية حول تحديد سن الإحالة إلى المعاش فمنها ما يحدده عند بلوغ سن 60 سنة، ومنها ما يجعله اختياري عند بلوغ سن 60 سنة ولكن إلزامي عند بلوغ سن 70 سنة، ووفقاً لذلك فإن معرفة حجم هؤلاء الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين سن دخولهم سوق العمل وسن الإحالة للمعاش يمكننا تحديد حجم قوة العمل.

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 123 - 124.

## 2. القدرة على العمل:

يشترط في الأفراد الذين بلغوا سن العمل أن يكون قادرين عليه جسمانياً وعقلياً، ووفقاً لذلك يخرج من عداد قوة العمل الأفراد الذين تعدوا سن المعاش الإلزامي بسبب تجاوزهم السن القانوني للعمل.

وكذلك لافتراض عدم قدرتهم على العمل، وذلك على الرغم من أن الواقع العملي أثبت أن كثيراً من عدو سن المعاش لديهم قدرة عالية على العمل خاصة في مجال العمل الذهني لما يتمتعوا به من خبرات عالية، إلا أن العبرة بمن يعمل بالفعل، كذلك يستبعد من قوة العمل كما من لديه سبب يعوق قدرته على العمل سواء من الناحية الجسمانية أو العقلية أو بسبب قانوني كالمساجين والأفراد في مستشفيات الأمراض العقلية.

## 3. الرغبة في العمل:

لا بد أن تتوافر في الأفراد الذين في سن العمل وقادرين عليه أن تكون لديهم الرغبة في العمل، وذلك بأن يسجلوا أسمائهم في مكاتب العمل بحثاً عن فرص عمل. وعلي ضوء ذلك لا يمكن اعتبار الطلبة الذين بلغوا سن العمل والمتفرغين للدراسة طوال الوقت في كافة المراحل التعليمية وحتى مرحلة الدراسات العليا ضمن أفراد قوة العمل لأنهم لا يرغبون فيه، كذلك لا تعتبر ربوات البيوت الذين لا يسجلون أسمائهم في مكاتب القوة العاملة ضمن قوة العمل لانتفاء رغبتهم في ذلك.

ومحور العمل الاقتصادي هو العمل المدني أما العمل العسكري فلا يهتم به المحليين الاقتصاديين، وتتوقف مساهمة العمل في الإنتاج على كل من: كمية العمل أي حجم قوة العمل، وكفاءة العمل الإنتاجية، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

## ثانياً: العوامل التي تحدد حجم (كمية) قوة العمل:

يعد حجم السكان هو العامل الرئيسي المحدد لقوة العمل، ولا يعنى ذلك أن حجم السكان هو العامل الوحيد لتحديد هذه القوة، فقد تتغير قوة العمل، دون أن يتغير حجم السكان وذلك بسبب تغير أحد العوامل الآتية: (1)

### 1. هيكل السكان:

ويمثل هذا الهيكل نسبة الفئات المختلفة إلى مجموع السكان، أي نسبة الأطفال والشباب والشيخوخة أو نسبة الرجال والنساء أو نسبة الأميين والمتعلمين إلى المجموع الكلي للسكان، ومن شأن تغيير هذه النسب التأثير على كمية العمل، فإذا زادت نسبة مواليد الأطفال وانخفضت وفيات الشيخوخة أدى ذلك إلى التقليل من كمية القوة العاملة، لأن الأطفال والشيخوخة لا يدخلون في عداد هذه القوة.

### 2. عادات العمل:

قد تجري العادة في مجتمع ما على عدم مشاركة المرأة على نطاق واسع في غير الأعمال المنزلية، أو إحالة الأفراد الذين بلغوا سن الستين للمعاش ومجتمعات أخرى تحيلهم للمعاش عن سن السبعين، فلو أن مجتمعين متماثلين في حجم السكان لكن مختلفان في العادات المتقدمة للعمل، فلا تتساوى بذلك كمية العمل الموجودة في كل مجتمع على المجتمع الآخر، بل تصبح متغيرة بسبب هذه العادات.

### 3. ساعات العمل:

لا تتوقف كمية العمل على عدد من يعمل بالفعل، بل تتوقف أيضاً على عدد الساعات التي يعملها كل فرد من أفراد القوة العاملة، فقد تبلغ ساعات العمل الأسبوعية حوالي 60 ساعة وقد تقل لتصل إلى 40 ساعة، كما يمكن أن يحدث تغيير في عدد ساعات العمل بسبب تطبيق نظام الساعات الإضافية، أو بسبب تغيير

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 125 - 136.

مدة الإجازة السنوية التي تمنح للعامل مع استمرار أجره، فكل هذه الحالات تؤثر على كمية العمل بالزيادة أو النقصان نتيجة لتغيير عدد ساعات العمل.

ولكن يلاحظ على هذه العوامل السابقة أنها مرتبطة بحجم السكان، فقد تزيد هذه العوامل أو تقل فعاليتها في المجتمع، لكن الأمر في النهاية متوقف على الحجم الكلي للسكان.

#### 4. قضية السكان والهجرة:

تحتل قضية السكان أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية، فغالبا ما تعاني البلاد النامية من زيادة حجم السكان عن الموارد المتاحة لديها.

وبالتالي يصبح حجم السكان غير متفق مع الحجم الأمثل للسكان، وهو الحجم الذي يتساوى فيه السكان مع إنتاج السلع والخدمات، وهذا يجعلنا نتساءل عن العوامل التي تحكم نمو حجم السكان، والتي من خلالها نستطيع معرفة كيفية حل المشكلة السكانية والتي تعاني منها الدول النامية والآخذة في النمو، وهذه العوامل تتلخص في عاملين أساسيين هما:

#### العامل الأول: الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات:

زيادة معدل المواليد تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو السكان، بينما زيادة الوفيات تؤدي إلى انخفاض معدل نمو السكان، ومن ثم لا يتوقف حجم السكان على أحدهم دون الآخر، بل على الفرق بينهما، فكلما زاد الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، كلما زاد معدل النمو الطبيعي للسكان، والعكس صحيح، وذلك بصرف النظر عن الحجم المطلق لكل من معدل المواليد ومعدل الوفيات.

ويتوقف معدل كل من المواليد والوفيات على العديد من العوامل المؤثرة فيهما ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

## 1. العوامل السياسية :

للعوامل السياسية دوراً مهماً في تحديد معدل كل من المواليد والوفيات، فالنسبة للمواليد فقد ترى بعض الدول التي لديها فرص لاستعمار دول أخرى أو منطقة جديدة تم اكتشافها أو قد ترى ضرورة تكوين جيش دفاعي قوي لحماية نفسها من هجوم الأعداء، أن تقوم بزيادة حجم السكان وذلك بتشجيع زيادة معدل المواليد.

وبالنسبة للتأثير على معدل الوفيات، فالحروب التي تشنها الدول لتحقيق أغراض سياسية لا بد وأن تؤدي إلى زيادة معدل الوفيات، فالحرب العالمية الأولى والثانية قد قضت على الملايين من البشر، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية التي تم استعمارها من دول الغرب.

## 2. العوامل الاجتماعية والدينية :

تؤثر العوامل الاجتماعية على معدل المواليد ومعدل الوفيات، فهناك كثير من العادات الاجتماعية السائدة في الريف المصري على سبيل المثال والمؤثرة على معدلي المواليد والوفيات.

فمن هذه العادات كثرة الأولاد اعتقاداً بأنها مصدراً للسلطة والقوة داخل القرية أو بأنها مصدر من مصادر زيادة الدخل، وكلها أمور تؤدي إلى زيادة معدل المواليد.

وكذلك التأثير على معدل الوفيات عن طريق انتشار الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي وذلك بإلقاء القاذورات في الطريق العام.

أما العوامل الدينية فقد تؤثر على معدل المواليد عن طريق الاعتقاد بوجود تعارض بين الدين وتنظيم الأسرة مما يجعل الكثيرون يقدمون على كثرة الإنجاب.

وكذلك بالنسبة للوفيات فقد يقل هذا التأثير إلا إذا قام البعض بتقديم قرابين بشرية للدجالين والسحرة، وذلك ما كان يحدث في مصر في الفترات السابقة عند الفراعنة عند فيضان النيل بالتضحية بعروس النيل، وهي إحدى الفتيات المصريات وذلك اعتقاداً منهم بزيادة مياه النيل، وهذا الاعتقاد يتنافى مع كل الأديان السماوية.

### 3. هيكل السكان:

يتوقف معدل المواليد في أي مجتمع على نسبة الشباب إلى مجموع السكان، لأن عنصر الشباب هو العنصر الفعال والعامل في المجتمع، بينما يرتبط معدل الوفيات بمتوسط الأعمار، فيزيد بالنسبة للأطفال والشيوخ ويقل بالنسبة للشباب. وبناء على ذلك إذا زادت نسبة الشباب في مجتمع ما من المجموع الكلي لسكانه " أطفال، شباب، شيوخ "، وانخفضت نسبة الشباب في مجتمع آخر من المجموع الكلي لسكانه.

وعلى الرغم من تساوي المجموع الكلي في المجتمعين، فهذا يؤدي إلى زيادة معدل المواليد في المجتمع الأول عنه في المجتمع الثاني، وكذلك نجد أن نسبة الأطفال والشيوخ إلى مجموع السكان أكبر في المجتمع الثاني منه في المجتمع الأول، ومن ثم من المتوقع أن يزيد معدل الوفيات في هذا المجتمع الثاني عنه في المجتمع الأول، وهكذا نجد اختلافاً في معدل المواليد ومعدل الوفيات نتيجة للاختلاف في هيكل السكان، وذلك على الرغم من تساوي المجموع الكلي للسكان في المجتمعين.

### 4. العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية وخاصة مستوى الدخل دوراً مهماً في التأثير على معدل المواليد ومعدل الوفيات، فبالنسبة لمعدل الوفيات، فإن العلاقة بينهما واضحة، فكلما زاد مستوى الدخل كلما زادت إمكانيات الفرد في توفير الغذاء والرعاية الصحية.

كما أن زيادة الدخل تعني قدرة الدولة على توفير العلاج بالنسبة لجميع المواطنين، وكذلك تزيد من قدرتها على بناء المرافق العامة التي تعمل على تحسين مُستوى الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض وذلك عن طريق بناء المستشفيات وتشديد الحدائق العامة.

أي أن العلاقة بين التغيير في معدل الوفيات والتغيير في مُستوى الدخل علاقة عكسية، فكلما زاد الدخل كلما انخفض معدل الوفيات والعكس صحيح.

لكن الأمر بالنسبة لمعدل المواليد مختلف عليه بين الفقهاء الاقتصاديين، فهناك رأيان:

### الرأي الأول:

يرى هذا الرأي أن العلاقة بين مُستوى الدخل ومعدل المواليد علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الدخل زاد معدل المواليد والعكس صحيح، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى ما يلاحظ بالنسبة لطبقات العمال، وخاصة في المُجمّعات الفقيرة التي يتفشى فيها الجهل، من اللجوء إلى الزواج بأكثر من واحدة أو إلى التبكير بزواج أبنائهم عند زيادة دخلهم، وزيادة الدخل تعني زيادة القدرة على تربية الأطفال ومن ثم زيادة معدل المواليد.

### الرأي الثاني:

يرى هذا الرأي أن العلاقة بين مُستوى الدخل ومعدل المواليد علاقة عكسية، ويستند هذا الرأي إلى ما يلاحظ من انخفاض معدل المواليد في الدول المتقدمة، التي يرتفع فيها مُستوى نصيب الفرد من الدخل، إذا ما تم مقارنته بالدول المتخلفة التي ينخفض فيها مُستوى نصيب الفرد من الدخل، حتى في المُجمّع الواحد نجد انخفاض معدل المواليد بين الطبقات الغنية إذا ما تم مقارنته بمعدله بين الطبقات الفقيرة.

وإذا كان هناك تعارض بين الرأيين فلكليهما صحيح، فالرأي الأول يبدو أنه يركز على المستويات الدنيا من الدخل حيث تتخفف مستويات الثقافة، ولا توجد فرص للأولاد للتعليم ومستويات عالية من التربية وقدر من المسؤولية، أما الرأي الثاني فهو يركز على مستويات من الدخل أعلى من هذه المستويات الدنيا، حيث ترتفع مستويات الثقافة ويزداد الإحساس بالمسؤولية تجاه تربية الأولاد، وتزداد الرغبة في توفير مُستوى عالي من الرفاهية لهم.

ومن ثم نجد الاتجاه نحو تحديد حجم الأسرة بتقليل عدد الأولاد، ويمكن التوفيق بين الرأيين المتقدمين بالقول أن الاحتمال الأكبر أن تكون العلاقة طردية بين مستويات الدخل ومعدل المواليد عند المستويات الدنيا من الدخل.

والعلاقة تكون عكسية بينهما في حالة المستويات العليا حيث تتغير فكرة الفرد حول ما يعنيه الإنجاب من مسؤوليات تجاه الأطفال.

## 5. تقدم الطب:

توجد علاقة قوية بين درجة التقدم الاقتصادي وما يتحقق من تقدم للطب، فالبحوث الطبية وتطبيق ما تسفر عنه هذه البحوث من اكتشافات، فهذه البحوث تحتاج إلى كميات ضخمة من رؤوس الأموال.

وتقدم الطب قد يؤثر على معدل الوفيات ومعدل المواليد، فلقد أسفرت البحوث الطبية، خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عن اكتشاف الكثير من الأدوية، والتي أمكن إنتاجها بنفقات قليلة، بحيث أصبحت في متناول الكثير من الأفراد والقضاء على الأمراض التي كانت تقتل الآلاف من أبناء هذه البلاد كالكوليرا والطاعون والتيفود.

مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بشكل واضح، كذلك فإن تقدم الطب في ميدان اختراع أدوية منع الحمل وتوفيرها عند أثمان منخفضة، قد سهل للكثيرين

من ذوي الدخل المنخفض، تحقيق ما يبغونه من تنظيم النسل، دون تحمل نفقات كبيرة، الأمر الذي ساهم في انخفاض معدل المواليد.

### **العامل الثاني: الهجرة:**

لعبت الهجرة دوراً كبيراً في تحديد حجم السكان في المراحل الأولى لتطور الإنسان، حيث كانت القبيلة تهاجر بأكملها من منطقة إلى أخرى بحثاً وراء الماء والمرعى، ولكن ضعف دور الهجرة بعد أن عرف الإنسان الزراعة واستقر في أماكن محددة.

ومنذ ذلك الوقت لم يكن للهجرة تأثير كبير، حتى تم اكتشاف العالم الجديد واتساع نطاق ظاهرة الاستعمار، خاصة خلال القرنين 18، 19م، إلا أنه ببداية القرن العشرين فقد شهد انحسار لحركة الهجرة نتيجة تراجع الحركة الاستعمارية واتساع نطاق القيود التي تفرضها دول العالم الجديد على الهجرة إليها.

وأصبحت ظروف كل دولة تختلف من حيث استعدادها لقبول مهاجرين إليها، وللهجرة آثار اقتصادية عديدة تتعلق بالمهاجر والدول المهاجر منها والدول المهاجر إليها:

### **1. آثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للمهاجر:**

تمنح الهجرة المهاجر فرص أفضل لرفع مُستوى معيشته، فهذا هو الهدف الأساسي من الهجرة، ويجد المهاجر في الوطن الجديد تعويضاً عما تركه في موطنه الأصلي، كما أن وجوده في الوطن الجديد يخلق تحدياً يتطلب بذل الكثير من الجهد لتحقيق التعايش مع البيئة الجديدة، وهذا الجهد يزيد من فرص نجاحه.

### **2. آثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المهاجر منها:**

الدولة المهاجر منها عادة ما تكون دولة مكتظة بالسكان، ومن ثم تعمل الهجرة على تقليل السكان أو على عدم زيادتها بمعدل مرتفع وهذا يؤدي إلى

التخفيف من أثر الضغط السكاني على الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال، مما يعني إمكانية رفع متوسط نصيب المواطنين من الدخل إلى مُستوى أعلى وهذا ما يمكن تحقيقه بدون هجرة الآخرين.

لكن الهجرة تتسم بالطابع الانتقائي، فمن يهاجر غالباً ما يكون من عنصر الشباب الأكثر طموحاً واستعداداً لتحمل المخاطرة، ويكون من أصحاب العقول من الحاصلين على مؤهلات عالية، ومن يتمتعون بخبرة فنية وتنظيمية لسنوات طويلة، فإذا تمت هجرة هؤلاء على نطاق واسع فهذا يؤدي إلى حدوث ضراراً للدولة المهاجر منها.

### 3. آثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المهاجر إليها:

الدولة المهاجر إليها غالباً ما تكون دول قليلة السكان، ومن ثم فإن هجرة المزيد من الأفراد يؤدي إلى استخدام مواردها الطبيعية ورؤوس أموالها استخداماً أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

ويترتب على انتقائية الهجرة، استفادة البلد المهاجر إليها من كفاءات فنية وتنظيمية عالية تساهم على رفع مُستوى التكنولوجيا بها.

وهكذا يمكن أن تتلخص العوامل التي تحكم نمو حجم السكان في المعادلة

التالية:

معدل نمو السكان = معدل المواليد - معدل الوفيات

+ معدل الهجرة إلى الداخل - معدل الهجرة إلى الخارج

= معدل الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)

+ صافي معدل الهجرة.

وتثير قضية السكان مشكلة كبيرة تتمثل في أثر الزيادة السكانية على مُستوى الدخل والمعيشة، ففي مجتمع مكتظ بالسكان ولا توجد فرص عمل كافية

لتشغيل كل أفراد القوة العاملة، ومن ثم سيكون هناك مجموعة من الأفراد تستهلك القدر الضروري اللازم لاستمرار حياتها دون أن تضيف شيئاً إلى الإنتاج، ففي هذه الحالة سيكون الجانب الاستهلاكي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الإنتاجي.

فلا يكون هناك مجالاً للمزيد من النسل، حيث إن زيادة السكان تؤثر على انخفاض مُستوى المعيشة، أما بالنسبة للمجتمعات قليلة السكان ويوجد بها قدر كافي من الموارد الطبيعية بدون استغلال، فإن كميات من المدخرات لا بد من استثمارها ولكن الأيدي العاملة غير متوافرة، فيصبح الجانب الإنتاجي للإنسان أقوى من الجانب الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى زيادة السكان.

وفي ضوء هذه النتيجة السابقة اختلفت نظريات السكان في تاريخ الفكر الاقتصادي، فهناك من النظريات ما كان يغلب عليها الطابع التشاؤمي، وترى أن الموارد الطبيعية غير كافية لتوفير مُستوى معقول من المعيشة للأعداد الهائلة المتزايدة من السكان، فقد كانت هذه النظريات ترى أن الجانب الاستهلاكي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الإنتاجي.

ومن أشهر هذه النظريات نظرية مالتس في السكان، ولكن بعض النظريات الأخرى ترى أن الجانب الإنتاجي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الاستهلاكي، ومن ثم غلب عليها الطابع التفاؤلي، وترى هذه النظريات أنه بمزيد من القوى العاملة يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستهلاك، ومن أشهر هذه النظريات نظريتي " دركايم ودبريل " .

وسوف نحاول من خلال النقاط التالية عرض هذه النظريات، ثم نبين في النهاية ما هو الحجم الأمثل للسكان:

### **نَظْرِيَّةُ مالتس في السكان (النَظْرِيَّةُ المَتَشَاؤِمَةُ):**

تعد نَظْرِيَّةُ مالتس من أشهر نظريات السكان، وتبدأ نَظْرِيَّةُ مالتس بإبراز حقيقتين أساسيتين من حقائق الحياة الطبيعية للجنس البشري وهما:

أ. الميل الطبيعي بين الجنسين.

ب. حاجة الإنسان إلى الطعام.

• **ومؤدى الحقيقة الأولى:** أن الإنسان ينجب ويتكاثر، وتعد قدرته على تحقيق ذلك مسألة كبيرة.

• **أما الحقيقة الثانية** فمؤداها ضرورة توفير الطعام للأعداد المتزايدة من السكان نتيجة للحقيقة الأولى، فإذا أمكن زيادة الطعام بنفس معدل القدرة على الإنجاب والتكاثر أو بمعدل أكبر فلا خطورة وإنما تكمن الخطورة من وجهة نظر مالتس في عدم القدرة على زيادة الطعام بنفس قدر تزايد السكان.

ويعتمد البناء الأساسي لنظريّة مالتس القائم على زيادة الطعام بنسبة أقل من نسبة السكان، وذلك بخضوع إنتاج الأرض الزراعية لقانون تناقص الغلة<sup>(1)</sup>.

ووفقاً لرأي مالتس فإن هذا القانون يحكم الإنتاج الزراعي سواء تم استغلال الأرض رأسياً أم أفقياً، فزيادة السكان تعني زيادة القوة العاملة، فإذا تم تشغيل هذه الزيادة في القوة العاملة على نفس الكمية الثابتة من الأرض الزراعية، أي إذا تم استغلال الأرض رأسياً، فإننا سنواجه قانون تناقص الغلة، أي بعبارة أخرى سيزيد إنتاج الأراضي الزراعية بنسبة أقل من نسبة زيادة العمال، مما يعني نقص الإنتاج المتوسط للعامل، أي نقص نصيبه من المواد الغذائية.<sup>(2)</sup>

أما إذا تم تشغيل هذه الزيادة في القوة العاملة لاستغلال أراضي جديدة، أي إذا تم استغلال الأرض أفقياً، فإن مالتس يرى أن الإنسان يبدأ عادة باستغلال الأراضي الأكثر جودة.

(1) وهو سوف يتم شرحه تفصيلاً فيما بعد في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(2) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 141 - 147.

ثم إذا زاد عدده فإنه ينتقل إلى استغلال الأراضي الأخرى وهي بالطبع أقل جودة، حتى يصل في النهاية إلى أسوأ هذه الأراضي، ولا بد أن يترتب على هذا الانتقال الأفقي من أرض زراعية إلى أرض زراعية أخرى أقل جودة، مع زيادة عدد السكان، عدم زيادة الإنتاج الزراعي بنفس نسبة زيادة السكان.

أي لا بد مرة أخرى أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية، ومعنى ذلك أن الإنسان إذا استخدم الزيادة في القوة العاملة لاستغلال الكمية الثابتة من الأراضي الزراعية أو لاستغلال أراضي جديدة، فإنه لا بد وأن يواجه بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الطعام.

ويقترح مالتس علاجاً لهذه المشكلة بالحد من زيادة عدد السكان، وفي هذا الشأن يميز مالتس بين نوعين من الموانع التي يمكن أن تحقق ذلك:

#### **أ. الموانع الإيجابية :**

وتعمل الموانع الإيجابية على التقليل من معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدي إليه من زيادة معدل الوفيات، أي بعبارة أخرى فإن الموانع الإيجابية تشمل كل ما يؤدي إلى إنهاء حياة الإنسان بعد أن تأكد حقه فيها، مثال ذلك: الأمراض، المجاعات، الإجهاض، العمل الشاق، الأوبئة، الحروب، ومن الواضح أن هذه الموانع تتطوي على شقاء للإنسان، فتعوق تقدم الإنسان المادي والمعنوي.

#### **ب. الموانع الوقائية :**

وتعمل الموانع الوقائية على التقليل من معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدي إليه من خفض معدل المواليد، أي بعبارة أخرى فإن الموانع الوقائية تشمل كل العوامل التي تحول دون تكوين الجنسين، ويمكن التمييز بين كنوعين من الموانع الوقائية:

## 1. الموانع الوقائية الصناعية :

وتتضمن استعانة الفرد بوسائل صناعية ليحد من المواليد كحبوب منع الحمل، أو عمليات العقم.

## 2. الموانع الوقائية الأدبية :

ومثال ذلك الامتناع عن الزواج أو تأخير سن الزواج فكليهما يتضمن إكراه الفرد لنفسه على غير ما يجب.

ورأي مالتس أن الحل الوحيد لتفادي ما قد تأتي به الموانع الإيجابية كالحروب والأوبئة من بؤس وشقاء، هو أن يلجأ الإنسان إلى تطبيق الموانع الوقائية، ولكنه مرة أخرى يعارض الموانع الوقائية الصناعية لأنها تتضمن تقليل من قدرة الطبيعة البشرية، ومن ثم لم يبق أمام البشرية حتى تحقق التعادل بين معدل زيادة السكان ومعدل زيادة الطعام، سوى اللجوء إلى الموانع الوقائية القائمة على أساس الإكراه الأدبي.

### نقد النظرية :

تعرضت نظرية مالتس للعديد من الانتقادات التي يمكن عرضها، والرد عليها :

#### 1. أن مالتس قد ساهم بنظرية في تدعيم النظام الرأسمالي :

فلقد إستند الرأسماليون ومن يؤيدهم على نظرية مالتس للقول بأن سبب الفقر والتعاسة، إنما يرجع للإنسان نفسه ولعدم أخذه بالإكراه الأدبي لتحقيق التعادل بين السكان والطعام، وليس لطبيعة النظام الرأسمالي وما يباشره الرأسماليون من استغلال للعمال.

ويمكن الرد على هذا النقد بالقول: بأن استخدام الرأسماليين للنظرية لتدعيم مصالحهم أمر وكون أن مالتس قد قصد بنظريته تدعيم النظام الرأسمالي أمر آخر.

فمالٲس يقصد بنظريته في الواقع إلا أن يعالج ما يعتقده سبباً في حياة الإنسان ولخدمة الإنسانية، ومن ثم لا يمكن القول بأنه قد ساهم بنظريته في تدعيم الرأسمالية للعمال.

## 2. لم يقدم مالٲس دليلاً مقنعاً لتأييد ما يقول به من تزايد السكان بمتوالية هندسية؛

بينما يتزايد إنتاج الطعام بمتوالية حسابية، ولقد أشار الكثيرون إلى أن السكان والطعام لا يتزايدون طبقاً لهذه الصيغ الرياضية وما تعنيه من دقة.

ويمكن الرد على ذلك: بأن مالٲس لم يصر على هذه الصيغ الرياضية، وكل ما أخذ عليه هو وجود اتجاه طبيعي لتزايد السكان بمعدل يفوق معدل زيادة الطعام.

## 3. أن الواقع التاريخي (خاصة في غرب أوروبا) قد جاء بنتائج عكسية لما توقعته نظرية مالٲس؛

فوفقاً لهذه النظرية لا يتوقع أن يرتفع مستوى المعيشة في الزمن الطويل عن الحد الأدنى اللازم لاستمرار الحياة، ويرجع السبب في ذلك أنه إذا زاد نصيب الفرد من الطعام عن الحد الأدنى، فتؤدي زيادة السكان بالمعدلات التي قال بها إلى انخفاضه مرة أخرى.

إلا أن الملاحظ هو الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة في هذه البلاد، بحيث أن نصيب الفرد من المواد الغذائية قد فاق الحد الأدنى بكثير، كما أن هذا الارتفاع في مستوى المعيشة لم يؤدي إلى زيادة معدل المواليد على النحو الذي قال به مالٲس.

وبالعكس هناك ما يؤكد أن معدل المواليد قد انخفض مع نمو الاقتصاد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

**ويمكن الرد على ذلك؛** بأنه مع التسليم باحتمال أن يكون لهذا الأمر تأثيره على موقف الأفراد في أوروبا تجاه تحديد النسل، فنحن نرى أن ما تحقق في غرب أوروبا وغيرها من البلاد من نتائج كانت عكس ما تتبأ به مالتس، إنما يرجع أساساً إلى قصور وخطأ في افتراضات النظرية.

ومن أهم هذه الافتراضات أن مالتس لم يعط للتقدم العلمي والتكنولوجي ما يستحقه من أهمية عند مناقشته لكيفية تزايد المواد الغذائية، لأنه قد افترض انطباق قانون تناقض الغلة وتحقق آثاره، ولكنه لم يدرك ما قد يؤدي إليه التقدم العلمي من حجب لآثار هذا القانون، فلقد أمكن استخدام المزيد من الأسمدة الملائمة لطبيعة التربة والمزيد من البذور المنتقاة والمزيد من الآلات والماكينات الزراعية، مما أدى إلى زيادة إنتاجية الأرض على نحو فاق ما كان يتصوره مالتس. يضاف إلى ذلك أن الأرض الزراعية وإن تفاوتت في خصوبتها فإنه يمكن الاستمرار في استخدام أساليب جديدة للزراعة عن طريق تحسين خصوبة ما يوجد لدينا منها.

كذلك اقتصر مالتس على مقارنة زيادة إنتاج المواد الغذائية بما يتحقق من زيادة في السكان وغالباً ما كان يعني بالمواد الغذائية تلك التي تعد نتاجاً للأرض الزراعية، ولا شك في خطأ هذه النظرة، فحاجة الإنسان إلى الطعام يمكن إشباعها باستخدام إنتاج الثروة الحيوانية من لحوم وألبان، وباستخدام إنتاج الثروة السمكية فضلاً عن إنتاج الأرض الزراعية، وأنه إذا خضع إنتاج المواد الغذائية لقانون تناقض الغلة، فليس هناك ما يدعو للاعتقاد بسريان هذا القانون بنفس الدرجة على إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية.

حقيقة أن بعضها يتوقف تكاثره في النهاية على ما يوجد من ناتج للأرض الزراعية، إلا أن البعض الآخر لا يتوقف تكاثره على ذلك.

وأهم من ذلك فإن التقدير الصحيح لما يتوافر من المواد الغذائية، يجب أن لا يقتصر على ما كان منها ناتجاً عن الأرض الزراعية أو ما كان ناتجاً عن الثروة الحيوانية والسمكية، بل لابد وأن يشمل كل أنواع المنتجات بما في ذلك الكثير من المنتجات الصناعية.

زيادة الإنتاج الصناعي تؤدي إلى زيادة ما هو متاح من مواد غذائية لسكان دولة ما عن طريق إن بعض المنتجات الصناعية يمكن أن تحل محل ما تنتجه الأرض الزراعية، كما يمكن تبادل المنتجات الصناعية عن طريق التجارة الخارجية مع فائض البلاد الأخرى من المنتجات الزراعية.

أخيراً فإن مالتس لم يتنبأ بما قد يؤدي إليه ارتفاع مُستوى المعيشة من تغير تفكير الأفراد حول ما يجب أن يكون عليه حجم الأسرة، فقد كان يعتقد بأن ارتفاع مُستوى المعيشة سيؤدي إلى زيادة معدل المواليد متأثراً بذلك بما كان يحدث بالنسبة للطبقات الفقيرة، إلا أن ارتفاع مُستوى المعيشة وما يصاحبه من ارتفاع في مُستوى الثقافة من شأنه أن يخلق نظرة جديدة حول مفهوم تربية الطفل تتفق مع وجوب تحديد النسل، وسيحقق للأباء أن خيراً لهم ولأبنائهم أن ينجبوا القليل مع إعطائهم قدر عالٍ من الثقافة وتوفير مُستوى مرتفع من المعيشة لهم بدلاً من إنجاب الكثيرين دون تحقيق نجاح في توفير كافة احتياجاتهم.

ولكن يبقى لنا تساؤلاً أخيراً حول أي حد تعد نظرية مالتس صالحة لتفسير ظاهرة السكان في الوقت الحاضر، والإجابة على هذا التساؤل نرى أنه على الرغم من عدم تحقق النتائج المُتَشابِمة لنظرية مالتس في كثير من البلاد نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

إلا أن جوهر النظرية لم يتم القضاء عليه تماماً، فمالتس يرى أن وجود اتجاه السكان للتزايد بمعدل أكبر من معدل تزايد المواد الغذائية، وأنه إذا لم يتم تطبيق الموانع الوقائية فلا مفر من التعرض للموانع الإيجابية، وما تجلبه من شقاء هذا الجوهر لا يزال صالح للتطبيق على بعض البلاد الآخذة في النمو اليوم.

إذ يمكن أن يستفاد من البيانات المنشورة أن السكان تتزايد بمعدل أكبر من معدل زيادة المواد الغذائية، الأمر الذي يدفع هذه البلاد إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية وخاصة القمح سنوياً، كما أن الموانع الإيجابية المختلفة مثل انتشار الأمراض وسوء التغذية تباشر مفعولها للحد من السكان بسبب عدم تطبيق الموانع الوقائية بشكل قوي.

وعلى هذه البلاد أن تقوم بتنظيم الأسرة وتطبيق وسائل التقدم العلمي لزيادة إنتاج المواد الغذائية والتصنيع وقيام المشروعات الضخمة والعملاقة.

### نظريتي دركايم ودبريل (النظريات المتفائلة) :

حدث تقدم في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وذلك بارتفاع كبير في مُستوى المَعيشة، وبدأت النظرة التشاؤمية لنظريّة مالتس في السكان تتراجع ليحل محلها نزعة تفاؤلية، وبدأ الكثير من الكتاب يرون في زيادة السكان سبباً لزيادة الإنتاج أكثر منه سبباً في زيادة الاستهلاك، ومن ثم بدأت تظهر النظريات المتفائلة في السكان مثل: نظريّة دركايم الفرنسية ونظريّة عالم الاجتماع البلجيكي دبريل.

وتقوم النظريتان على أساس القول بوجود علاقة قوية بين الزيادة في السكان والزيادة في الإنتاج، إلا أن تفسير هذه العلاقة وتحديد طبيعة العوامل التي تبني عليها تختلف من نظريّة إلى أخرى:<sup>(1)</sup>

#### 1. نظريّة دركايم:

تقوم نظريّة دركايم على وجود علاقة قوية بين زيادة السكان وبين إمكانية تحقيق المزيد من تقسيم العمل، ويمكن الرجوع في ذلك إلى طبيعة تقسيم العمل، فإنه يعني أساساً بتقسيم العملية الإنتاجية الواحدة إلى مراحل صغيرة ومتعددة

(1) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص148 151.

وتوزيع كل مرحلة على مجموعة من العمال، فإن لم يوجد العدد الكافي من العمال،  
لما أمكن الوصول بتقسيم العمل إلى المدى المرغوب فيه.

**ويؤكد دركايم على أن هناك صلة قوية بين تقسيم العمل وزيادة التقدم  
في كل ميادين الحياة، وقد استند دركايم في إثبات نظريته إلى الأسباب التالية :**

(أ) يؤدي تقسيم العمل إلى المزيد من التعاون بين الأفراد ؛ لأن كل فرد  
سيشعر بأنه يعتمد على الآخرين للقيام بعمله كما سيشعر بأنه في  
حاجة إلى الآخرين لكي يتبادل إنتاجه مع إنتاجهم، وبذلك يتحول  
أفراد المُجْتَمَع من أفراد متنافسين إلى أفراد يشعرون كل منهم بحاجته  
إلى أخيه.

(ب) يؤدي تقسيم العمل إلى تنوع الإنتاج وخلق حاجات جديدة، ولكنه يؤدي  
في نفس الوقت إلى زيادة الإنتاج، أي إلى توفير وسائل إشباع هذه  
الحاجات الجديدة.

(ج) يساهم تقسيم العمل في إنماء شخصية الفرد لما يؤدي إليه من  
تخصص، والإنسان المتخصص يكون أقدر على الاختراع والابتكار  
وبالتالي أقدر على أن يعبر عن أفكاره الشخصية.

فإذا كانت زيادة السكان تؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل، وإذا كان تقسيم  
العمل يؤدي إلى كل المزايا السابقة، فإن الصلة تصبح قوية بين زيادة السكان  
وزيادة الإنتاج.

## 2. نَظَرِيَّةُ دَبرِيلِ :

تقوم نَظَرِيَّةُ دَبرِيلِ على أساس أن الإنسان ليس تقدماً أو رجعيّاً بطبيعته،  
ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة من وجهه نظره ما يلاحظ من وجود فترات تقدم وفترات  
تأخر في حياة البشرية؛ وما يلاحظ من وجود حضارات مزدهرة في بعض البلاد  
بينما تبقى بلاد أخرى في نفس الوقت في حالة تخلف وتأخر؛ فلو كان التقدم والتأخر

من طبيعة الإنسان لوجدنا أن العالم كله سيسوده أي من الظاهرتين السابقتين باستمرار في وقت واحد.

ويرى دبريل أن ما يحقق التقدم أو التأخر هو ما إذا كان هناك تحدياً يواجهه الإنسان أم لا، فالحرب تخلق تحدياً للإنسان، ومن ثم نجد أن الاختراعات وإتباع الأسلوب العلمي في مختلف أوجه الحياة غالباً ما تلقى اهتماماً خاصاً في تلك الفترات تدفع المجتمع إلى التقدم والرخاء إذا ما انتهت الحرب وحل السلام؛ كذلك فإن التخلف الاقتصادي في الوقت الذي يرتفع فيه مستوى الكثير من الشعوب يمثل تحدياً يدفع الكثير من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى العمل بكل جهد لتنمية اقتصادياتها.

ويربط دبريل مشكلة زيادة السكان بمسألة التقدم والتأخر، فيرى أن زيادة السكان من شأنها أن تؤدي في البداية إلى انخفاض مستوى المعيشة نتيجة توزيع الدخل على عدد أكبر من الأفراد وعدم كفاية الموارد المتاحة لمقابلة احتياجات هذه الزيادة في السكان. ويمثل هذا الانخفاض في مستوى المعيشة التحدي اللازم لحث الأفراد على التفكير في وسائل جديدة تمكنهم من العودة بمستوى المعيشة إلى ما كان عليه، وتدفعهم نحو الاختراع والابتكار فتتولد عناصر التقدم والارتفاع المستمر في مستويات المعيشة لتصل إلى أعلى مما كانت عليه قبل زيادة السكان.

ويقسم دبريل المجتمع إلى قسمين:

### 1. القسم الأول مجموعة القائمين:

وتشمل هؤلاء الأفراد ممن يحتلون المراكز الأساسية في المجتمع، وسيطرون على الجزء الأكبر من الثروة.

### 2. القسم الثاني مجموعة القادمين:

وتشمل مجموعات الشباب من أبناء البلد ممن وصلوا إلى سن العمل وأنها دراستهم وكذلك كمن هاجر إلى البلد من الخارج، وهذه المجموعة لا تملك جزءاً

مهماً من الثروة، لأنها مازالت في أول مراحل حياتها العملية، وهي لا تحتل بعد مراكز أساسية داخل المُجْتَمَع، وعليها أن تحاول إثبات وجودها أمام مجموعة القائمين، من خلال ذلك ينشأ تحدياً لكل من المجموعتين، الشباب يريد أن يحتل مكانه والقائمون يحاولون الدفاع عن أوضاعهم التي اكتسبوها، ومن خلال هذا التحدي تنشأ العوامل التي تدفع المُجْتَمَع إلى التقدم، وبدون زيادة السكان لن يكون هناك قادمون بالعدد المطلوب لخلق التحدي، مما يؤدي إلى نقص اليد العاملة والقضاء على روح المغامرة، وروح المشروع وما يتبع ذلك من انخفاض الفن الإنتاجي وتفكك المُجْتَمَع، وعدم تحقيق التعاون بين مواطنيه.

ونخلص من جملة ما سبق: أنه سواء بالنسبة لوجهة نظر النظريات المتفائلة أو النظريات المتشائمة في زيادة السكان فإن هذا الأمر في أي مجتمع يمكن أن يحسم بالحجم الأمثل للسكان (وهو ذلك العدد الذي يستطيع في ظل مستوى المعرفة الفنية القائمة أن يستغل الموارد أحسن استغلال، بحيث يحصل منها على أعلى ناتج في المتوسط، و الحجم الأمثل للسكان ليس مقداراً ثابتاً، ولكنه يتغير بتغير الظروف المادية والفنية المحيطة بالمجتمع، ويمكن الوصول إلي هذا الحجم الأمثل إما: عن طريق زيادة السكان بالنسبة للمجتمعات التي تشكو من خفة السكان وذلك بالزيادة الطبيعية في السكان أو تشجيع الهجرة الدولية، وإما عن طريق زيادة الموارد والتقدم الفني للمجتمعات التي تشكو من اكتظاظ السكان حتى تصبح هذه المجتمعات أكثر القدرة على استيعاب المزيد من السكان).

ويتحدد أيضاً الحجم الأمثل للسكان بعدم وجود بطالة فيه، واستغلال كافة موارده الاقتصادية وأن يتم توزيع السكان على كافة مساحته، وعدم التركيز على جزء معين فقط من إقليم الدولة، وترك باقي مساحته بدون سكان، وكذلك تحقيق نصيب كبير للفرد من الدخل وارتفاع مُسْتَوَى معيشته، وكل ذلك لن يتحقق إلا بالتنمية وبصفة خاصة تنمية العنصر البشري " العمل " وما يمتلكه من إرادة ذاتية.

والتنمية تحتاج إلى ديمقراطية تدعمها، والديمقراطية تأخذ ولا تعطى، فلكي تتحقق التنمية فلا بد أن تقرر الشعوب مصيرها بنفسها إما أن تتحرر وتتمو وتملك قوتها وحريتها وإما أن تظل في نير التبعية الاقتصادية.

إذن هي مسألة إرادة شعوب، فإذا أرادوا التنمية فيجب عليهم أن يسعوا إلى ذلك بكل جهد وعمل شاق، وإرادة واعية لتحقيقها.

### ثالثاً: كفاءة العمل الإنتاجية :

تعتبر الكفاءة الإنتاجية الأساس الأول لبحث العوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وهي كذلك بالنسبة لأي دراسة لسلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطالعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت، أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

### وتتأثر الكفاءة الإنتاجية في العمل بعدد كبير من العوامل منها :

الصفات الموروثة والمكتسبة، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم، حرية اختيار المهنة أو الحرفة، المُستوى الأخلاقي للعمال، الحالة الصحية للعمال، مناخ العمل، محيط العمل، نوع الآلات وكميتها المستخدمة، أو كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى، كعدد ساعات العمل والتي تختلف كميتها وطريقة تنظيمها من عمل إلى آخر، كما أن الحوافز المادية والمعنوية وسهولة تنقل العمال من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم لها أثر مهم في تقوية الدافع والحافز على العمل وتدعيم الانضباط، وتوفير الوقت والجهد لصالح العملية الإنتاجية.<sup>(1)</sup>

---

(1) انظر د/ عبد الله الصعدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 102.93.

## ويقصد بالصفات الموروثة والمكتسبة :

هي التي تتأثر بالعادات والتقاليد والتراث المهني القديم، فالعمل مثلاً في ظل تراث صناعي قديم يمكن أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر خبرة ومهارة من العمل دون وجود هذا التراث.

## كما أن تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم فنياً :

له أثره الإيجابي في زيادة كفاءتهم الإنتاجية.

## أما حرية العامل في اختيار مهنته :

فهي من أهم العوامل النفسية المؤثرة في مستوى الأداء والإتقان، ومن ثم يتم العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية.

## وبالنسبة للنواحي الأخلاقية :

فهي لها دور مهم في الزيادة الإنتاجية فتحلى العامل بصفات الجلد والأمانة والنزاهة والإخلاص وتقديره للمسئولية، وإيمانه بأن العمل بإتقان هو عبادة لله (عز وجل)، وكذلك أن العمل واجب اجتماعي، والحصول على الدخل بطريق مشروع، كل ذلك له أثر فعال في الارتفاع بمعدل الإنتاجية.

## أما بالنسبة للحالة الصحية للعامل ومناخ العمل ومحيط العمل :

فهي عوامل ثلاثة مرتبطة تؤثر جميعها في الكفاءة الإنتاجية للعامل، فالجهد المبذول من العامل، وكذلك مدى قدرته على التركيز والأداء الدقيق، تختلف حسبما إذا كان هذا العمل يمارس في جو شديد الحرارة أو جو معتدل، كما أنها تختلف من عامل لآخر تبعاً لحالته الصحية، وكذلك فإن الشروط العامة الواجب توافرها في محيط العمل مثل التهوية، التدفئة، توافر وسائل الأمن الصناعي، الإضاءة والراحة والترفيه، كل ذلك يؤدي إلى التقليل من الإرهاق والارتفاع بالإنتاجية.

ومن العوامل المهمة وتؤثر في إنتاجية العامل نوع الآلات المستخدمة وكميتها " رأس المال الفني " ، وفي القطاع الزراعي مثلاً تلعب خصوبة الأرض ونوعية البذور والأسمدة وأدوات الإنتاج دوراً كبيراً، كل ذلك يؤدي إلى كفاءة العمل وإنتاجيته.

والعمل باعتباره نشاطاً اقتصادياً واعياً يبذله الإنسان من أجل الإنتاج يمثل

أمران:

• **الأمر الأول:** هو الفائدة التي يحققها.

• **الأمر الثاني:** هو الألم أو الإرهاق الذي يسببه.

وبصفة عامة فإن فائدة العمل تتمثل في خلقه للمنفعة، وبصفة خاصة في إنتاجيته، أي في قدرته على تحويل الأشياء أو تغيير صورتها على نحو يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة منها.

وإنتاجية العمل أما أن تكون إنتاجية مادية وأما أن تكون إنتاجية اقتصادية.

### **والإنتاجية المادية:**

تعني إيجاد أشياء جديدة من سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات.

### **والإنتاجية الاقتصادية:**

تعني جعل الأشياء الموجودة أكثر فائدة عن ذي قبل، وأكثر قدرة على إشباع الحاجات.

وتكمن أهمية التمييز بين الإنتاج والإنتاجية في معرفة الفرق بينهما، فالإنتاج يعني الكمية الكلية من السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة، سواء كان ذلك في وحدة إنتاجية واحدة أو في فرع إنتاجي بأكمله أو حتى في الاقتصاد القومي كله، أما الإنتاجية فهي العلاقة ما بين الإنتاج " كميات الإنتاج " من ناحية، وكميات عوامل الإنتاج اللازمة من أجل تحقيق هذه الكميات من الإنتاجية من ناحية أخرى، ووفقاً لذلك فالإنتاجية تتمثل في كمية الإنتاج التي تنتجها وحدة واحدة من أحد عوامل

الإنتاج المختلفة خلال مدة معينة، وكلما زادت درجات كفاءة أو فعالية استخدام هذه العوامل كلما ارتفعت إنتاجيتها، وبهذا فإن الإنتاجية تعتبر مقياساً لكفاءة الإنتاج وفعاليتته.

كذلك زيادة عدد ساعات العمل تؤدي إلى زيادة كمية العمل أو الجهد المبذول، وهذا يؤدي إلى زيادة ناتج العمل، غير أنه بعد انقضاء فترة من هذا الجهد المتواصل، لا بد أن يؤدي الإجهاد أو الإرهاق إلى انخفاض في إنتاجية العمل، كما أن الزيادة في عدد ساعات العمل يمكنها أن تحقق للعامل زيادة في أجره أو دخله، إلا أنه قد لوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض ساعات العمل اليومية تدريجياً، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع مُستوى المعيشة والذي ارتبط بارتفاع مُستوى الأجور، جعل العمال يضحون بقدر يسير من هذه الأجور مقابل خفض ساعات عملهم اليومية في سبيل الاستمتاع بوقت الفراغ للترفيه والراحة البدنية والذهنية خاصة في الدول المتقدمة، لكن الرفاهة الاقتصادية للعامل قد لا تتأثر بمثل هذا التفضيل، لأن وقت الفراغ قد يحقق للعامل المتعة ما تحققه السلع التي يمكن أن يحصل عليها من دخله النقدي من عمله.

### رابعاً: التخصص وتقسيم العمل؛

يقصد بتقسيم العمل بصفة عامة تجزئة العمليات المختلفة لنوع معين من الإنتاج أو العمل، وقيام كل عامل بتنفيذ عملية واحدة من هذه العمليات أو جزء واحد من العملية الإنتاجية إذا كانت مركبة.

وتقسيم العمل يترتب عليه زيادة واضحة للإنتاج، أمكن تأكيدها في الواقع الإنتاجي المعاصر في الدول المتقدمة التي تتميز بتطبيق التقسيم الدقيق للعمل، فتجزئة العمل في إنتاج سيارة بالعمل اليدوي يستغرق عام بالكامل إذا استخدم حوالي مائة عامل، أما إذا استخدم نصف عدد العمال والباقي الآلات المتطورة أدى ذلك إلى إنجاز العمل في أقل من 6 شهور، ويرجع هذا الاختلاف إلى التقسيم الدقيق للعمل مع استخدام الفن الإنتاجي الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (رأس المال).

وتقسيم العمل باعتباره تخصصاً للقوة العاملة في المجتمع في القيام بأشغال أو عمليات محددة على نحو دقيق داخل النشاط الواحد، قد تطور بتطوير المجتمعات منذ البدائية وحتى الآن، فقد أسفر هذا التطور عن وجود أنواع كثيرة من التخصص وتقسيم العمل وهي:

### 1. التخصص المهني:

وهو من أقدم أشكال تقسيم العمل، ويقصد به توزيع الأنشطة الإنتاجية في المجتمع بحيث يتولى الشخص القيام بنشاط إنتاجي معين، وبحيث يختلف هذا النشاط عن غيره من وجوه النشاط الإنتاجي الأخرى مثل الرعي أو الزراعة أو الصيد " المجتمع البدائي " أو أحد وجوه النشاط الإنتاجي الحر في مثال الحدادة والتجارة وصناعة الملابس.

### 2. تجزئة النشاط الإنتاجي:

وهو شكل أكثر تقدماً من الشكل الأول لتقسيم العمل، وهو يحدث عندما يتخصص كل فرد في القيام بجانب معين من جوانب النشاط الإنتاجي الواحد، ففي صناعة الملابس، يتخصص البعض في الغزل، والآخرين في النسيج. ويلاحظ أن التخصص المهني يتم على المستوى الأفقي، بينما تتم التجزئة للنشاط الإنتاجي على المستوى الرأسي.

### 3. التقسيم الفني للعمل:

وهو أرقى أشكال تقسيم العمل جميعها، كما أنه يعتبر في الواقع امتداداً أو تعميقاً لتجزئة النشاط الإنتاجي داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع، ويقصد بهذا الشكل تجزئة عملية إنتاج سلعة معينة إلى عمليات متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة، يعهد بكل منها إلى عامل واحد، فصنع الساعة الدقيقة يمر بأكثر من ألف عملية من العمليات الإنتاجية المتنوعة.

ومن الأشكال الحديثة لتقسيم العمل من حيث نطاق النشاط أو مجال ممارسته، نجد ما يلي:

### **أ. التخصص الإقليمي؛**

حيث تخصص بعض الأقاليم داخل الدولة الواحدة في إنتاج منتجات معينة تتوافر فيها مقومات الإنتاج من المواد الأولية والعمال مثل صناعة الغزل والنسيج بإقليم المحلة الكبرى بمصر وصناعة الآلات الحادة في إنجلترا.

### **ب. التخصص الدولي؛**

حيث تخصص دولة معينة في إنتاج بعض المنتجات التي تتمتع في إنتاجها بتوافر الموارد والمناخ المناسب.

وتقسيم العمل خاصة التقسيم الفني للعمل يؤدي إلى نتيجة مهمة هي زيادة الإنتاج، كما أن تحقيقه يستلزم توافر قدر مناسب من رأس المال النقدي والعيني، وهذا التقسيم يقتضي توافر شرطين أساسيين هما:

توافر الأسواق اللازمة لتصريف هذه المنتجات ذات الحجم الكبير والمتنوع، وذلك من أجل مبادلة أو بيع هذا القدر الهائل من السلع التي ساهم تقسيم العمل في إيجادها، وإلا أدى عكس ذلك إلى الكساد، وتعرض المشروعات للتوقف عن العمل والعمالين بها للبطالة.

توافر رأس المال النقدي لدفع أجور العدد الكبير من العمال اللازم لتنفيذ التقسيم الفني للعمل، وكذلك توافر رأس المال العيني والذي يتمثل في الآلات والأجهزة الفنية اللازمة للإنتاج ذو الحجم الكبير، فتجزئة عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى مهام متعددة ومنفصلة إنما تشجع على إدخال الآلية في عملية الإنتاج، أي استخدام الآلات في إنتاج السلع والخدمات، مع ما يترتب على هذا من مضاعفة هذا الإنتاج أضعافاً كثيرة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة تتيح للعامل أن يكرس كل وقته للقيام بمهمة واحدة، وبالتالي

الإسهام في إنتاج كميات من السلعة أكبر بكثير مما لو حاول القيام بكل المهام التي تشتمل عليها عملية إنتاج هذه السلعة.

ولما كان الاستخدام الاقتصادي للآلة لا يتحقق عندما تشتغل بأقصى طاقتها، أو بالجزء الأكبر من هذه الطاقة أي لإنتاج أكبر قدر من وحدات السلعة، فإن تقسيم العمل يمكن الآلة من القيام بهذا الدور، كما أن تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام منفصلة، إنما يعطي للمهندسين والفنيين الفرصة لمشاهدة كل مهمة والتعرف الجيد عليها، ونتيجة لذلك فإنهم يتمكنون من التوصل إلى اختراع أو ابتكار آلات تقوم بأداء هذه المهام كلها أو بعضها ميكانيكياً.

وهناك شرطاً مهماً أكده الواقع العملي بخلاف الشرطين السابقين وهو استخدام النقود بكافة أشكالها الورقية والمصرفية والائتمانية كوسيط في المبادلات في ظل زيادة الإنتاج المترتبة على تقسيم العمل، فقد أصبحت النقود هي الوسيط الرئيسي في مبادلات السلع والخدمات المترتبة على تقسيم العمل.

ولكن إذا كان التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إذ يتمتع الفرد بدرجة عالية من المهارة والإتقان في أداء مهمته الإنتاجية التي يتخصص فيها، وتوفير الوقت والجهد، حيث لا يضطر العامل إلى الانتقال من مهمة إلى أخرى سواء كان ذلك داخل أو خارج الوحدة الإنتاجية، كما أن الوقت اللازم لتمارين عامل واحد على القيام بمجموعة من المهام الإنتاجية المختلفة هو أطول بكثير من الوقت اللازم لتمرينه على أداء مهمة واحدة محددة، كما أن تقسيم العمل يتيح الفرصة لكل فرد أن يوجه نشاطه إلى ذلك العمل " التخصص " الذي يتناسب مع استعداداته الخاص ومؤهلاته العلمية أو الفنية، مما يؤدي إلى حصول المُجْتَمَع ككل على أفضل استغلال لموارده البشرية، يضاف إلى ذلك أن تقسيم العمل يشجع على إدخال الآلية والاستفادة من المخترعات والابتكارات الفنية الحديثة في مجال الإنتاج.<sup>(1)</sup>

(1) لا يقتصر التخصص وتقسيم العمل على عوامل الإنتاج فقط، ولكن هناك نوع آخر من التخصص يقوم على أساس إقليمي أو جغرافي وهو التوطن، حيث تتجه بعض المشروعات المنتمة إلى فرع إنتاجي معين إلى التركيز

إلا انه على الرغم من المزايا العديدة لتقسيم العمل، فإن تقسيم العمل قد يشوبه بعض العيوب أو الآثار السلبية في تطبيقه، ومن ضمن هذه العيوب نذكر منها:

1. المساس باستقلالية الفرد، حيث إن التقسيم الفني للعمل سيجعل كل فرد في المٌجتمَع معتمداً في معيشته إلى حد بالغ على ملايين الأفراد الآخرين الذين لا يعرفهم ولا سيطرة له عليهم.

2. الإضرار النفسي للعامل، حيث إن التقسيم الفني للعمل سيؤدي إلى طبع حياة العامل بالملل والروتين، لأن العامل سيقضي حياته العملية في ممارسة جزء ثابت من عملية إنتاجية معينة.

3. إنقاص سيولة القوة العاملة، حيث إن التقسيم الفني للعمل سيحد من قدرة العامل على تغيير ما تخصص فيه " تغيير العمل " ، مما يزيد من أخطار تعرض العمال للبطالة في حالة الاستغناء عنهم لأي سبب.

4. التهديد بوضع الدولة المتخصصة في إنتاج سلعة ما، تحت رحمة الدول الأخرى المنتجة للمواد الضرورية التي لا تتجهها وذلك مقابل تبادل سلعتها .

ولكن هذه الوجوه السلبية تعتبر محل نظر ولا يمكن التسليم بها على نحو مطلق في الوقت الحاضر، لأن اعتماد العامل على غيره يدعم أواصر التعاون بين الأفراد في المٌجتمَع، كما أن توفير الوقت عن طريق تقسيم العمل يمكن العامل بأن يستخدم جزءاً كبيراً من وقته خارج العمل في تنمية ملكاته الذهنية وممارسة هواياته المتنوعة، ويمكن معالجة البطالة عن طريق الضمانات القانونية التي تنص

---

والتوطن في منطقة معينة أو دولة معينة، بمعنى أن منطقة معينة قد تخصص في نوع معين من الأنشطة الإنتاجية كتخصص صناعة الحديد والصلب في حلوان، لكن قد يؤدي هذا التوطن إلى تلوث البيئة وعدم الراحة لسكان المنطقة.

عليها التشريعات العمالية ضد تعسف أصحاب الأعمال، كما أن العامل يمكن أن يتدرب على عمل آخر يؤهله للالتحاق بمهنة أخرى في حالة تركه لعمله الأول، أما التخصص الدولي فإن الدول جميعاً قد أدركت أهمية تنويع مصادر الدخل عن الدخل عن طريق تنويع المنتجات واستغلال الموارد المتاحة من أجل نمو الصادرات وزيادتها وعدم تعرضها لأزمات اقتصادية تدمر اقتصادها القومي.

## المبحث الثالث

### رأس المال

أولاً: مفهوم رأس المال وأهميته :

تتوقف الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع على كمية السلع والخدمات التي ينتجها سنوياً، فكلما كانت هذه الكمية كبيرة، وكان توزيعها على أفراد المجتمع عادلاً، كان مُستوى معيشتهم مرتفعاً، وتتوقف كمية الناتج السنوي إلى حد كبير على كمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وكذلك تتوقف على كمية رؤوس الأموال المتوفرة والتي تتمثل في الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج.

فكمية رأس المال في مجتمع معين تعتبر عنصر مهماً في تحديد كمية الناتج السنوي، لأنها تحدد قدرته الإنتاجية إلى جانب ما يتمتع به من موارد طبيعية ومهارات إنسانية.

**ويمكن تعريف رأس المال بأنه:** مجموعة السلع والتسهيلات التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج.<sup>(1)</sup>

ووفقاً لهذا التعريف السابق فإن أول ما يتصف به رأس المال إنه من صنع الإنسان، وبذلك لا تدخل هبات الطبيعة كالأرض في تحديد المقصود به، لأن الأرض وفقاً لتكوينها الأصلي للتربة من هبات الطبيعة، ولكنها لا تتحول إلى أرض زراعية إلا بمجهود متصل من الإنسان لتسويتها وتمهيدها وتسميدها وتزويدها بوسائل الري والصرف، فتخرج بذلك من مفهوم رأس المال، وكذلك المعادن والبتترول فهي هبات طبيعية ولكنها عديمة النفع بدون عمل الإنسان.

(1) انظر د / باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 325 - 330.

أما الصفة الثانية التي يتسم بها رأس المال إنه يساعد الإنسان في الإنتاج، وقد يبدو أن كل السلع في لحظة معينة تعتبر من رأس المال لأنها تساعد الإنسان في الإنتاج، ولهذا يجب التمييز بين أنواع السلع المختلفة لتحديد ما يدخل منها في تعريف رأس المال.

### **فالسع الإنتاجية :**

وهي السلع التي لا تصلح لاستهلاك الإنسان مباشرة ولكنها تساهم في إنتاج سلع أخرى تصلح لهذا الاستهلاك، كالألات المختلفة والسكك الحديدية والطرق والموانئ والكباري والمواد الأولية ومحطات المياه والكهرباء والسلع الاستهلاكية غير تامة الصنع، هذه السلع لا خلاف في أنها تدخل في تعريف رأس المال.

### **وهناك السلع الاستهلاكية المعمرة :**

وهي سلع تشبع حاجة للمستهلك، ولكنها لا تقني بمجرد الاستعمال مرة واحدة إنما تستخدم مرات عديدة خلال فترة قد تطول أو تقصر، ومثال ذلك المباني السكنية والسيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتلفزيون، فهذه السلع تساعد الإنسان على تحسين مُستوى معيشته وتمنحه القدرة على إنتاج سلع وخدمات أخرى، وهي بهذا المعنى تدخل في تحديد المقصود برأس المال.

### **وأخيراً السلع الاستهلاكية غير المعمرة :**

وهي سلع تصلح مباشرة لإشباع الحاجات الإنسانية ولكنها تهلك بمجرد استعمالها مرة واحدة، ومن أمثلتها المواد الغذائية والمشروبات.

بالنسبة لهذا النوع من السلع، يجب التفرقة بين ما هو معد للاستهلاك في الفترة الجارية فلا يدخل في تحديد رأس المال وما هو مخزون ولا يستهلك إلا في فترات تالية فيعد من قبيل رأس المال.

وجميع أنواع السلع التي تدخل في مفهوم رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهذا يرجع إلى أن الإنسان في المرحلة البدائية كان يستخدم قوته العضلية المجردة في الحصول من الطبيعة على احتياجاته الفطرية من غذاء وكساء ومسكن، غير أنه سرعان ما اكتشف أن مجهوده العضلي ليس أفضل الطرق لتسوية الأرض أو للصيد أو القنص، فقام بصنع أدوات بسيطة بنفسه تساعده مثل السهم أو الرمح أو الفأس وما إلى ذلك.

وواضح أن إنتاج هذه الأدوات الرأسمالية يقتضي وقتاً وجهداً، فبعد أن كان وقت الإنسان وجهده مخصصان لإشباع حاجاته الاستهلاكية فقط، أصبح مضطراً لأن يخصص جزء من وقته وموارده لإنتاج هذه الأدوات، وهذا اقتران بنقص إنتاجه الجاري من السلع الاستهلاكية، ولكنه ضحى بهذه الزيادة من أجل زيادة منتظرة في إنتاجه الجاري منها بعد إتمام إنتاج الأداة الرأسمالية واستخدامها، وهذه هي الصورة الفطرية أو الأولية للتراكم الرأسمالي.

وقد حاول الإنسان أن يزيد من الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقسيم العمل بين المزارع الذي يخصص وقته للزراعة فقط وبين صانع الأدوات الرأسمالية الذي يخصص وقته جهده لهذا العمل، وبهذا زادت كمية القمح، وقد ساعده على هذه الزيادة أيضاً استخراج المعادن وصقلها والخشب لصناعة الفأس أو المحراث، وبذلك أصبح إنتاج القمح يستلزم القيام بسلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية غير المباشرة التي تساهم جميعها في زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة وهي شكل السلعة النهائي، وكلما زادت العملية الإنتاجية عمقاً أو دائرية بزيادة حلقات السلسلة بين المنتج الأصلي والمستهلك النهائي، كان ذلك سبباً لزيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة التي تعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية.

### ثانياً: طبيعة التكوين الرأسمالي وحدوده:

إذا كان التكوين الرأسمالي هو أساس مهم من أسس تنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع، فما هو العائق الذي يقف أمام زيادة أصوله الرأسمالية؟ الإجابة على

ذلك نجد أن التكوين الرأسماليّ يتم على حساب الاستهلاك الجاري، فإذا كان مُستوى هذا الاستهلاك الجاري يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فإنه التكوين الرأسماليّ يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الجاري دون مُستوى الحد الأدنى الضروري له، ولهذا تكون قدرة المُجتمع على التكوين الرأسماليّ محدودة أو معدومة، وبالعكس إذا زاد الإنتاج عن مُستوى الاستهلاك الجاري فإنه يكون هناك فائض يمكن توجيهه للتكوين الرأسماليّ.

فكما زاد المُجتمع ثراء من حيث مُستوى استهلاكه الجاري زادت قدرته على التكوين الرأسماليّ، والمُجتمع في هذا لا يختلف عن الأفراد المكونين له، فالشخص محدود الدخل يخصص دخله كله أو معظمه لإشباع حاجاته الجارية بعكس الشخص مرتفع الدخل الذي يستطيع أن يحقق فائضاً على حاجاته الجارية يخصصه لزيادة أصوله الرأسمالية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكوين الرأسماليّ، وليكن إنشاء مترو الأنفاق مثلاً، يستلزم اشتغال أعداد كبيرة من العمال والمهندسين وتخصيص كمية ضخمة من المواد والمعدات والآلات لهذا الغرض خلال فترة الإنشاء، فإن هؤلاء العمال والمهندسين لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج الجاري من السلع الاستهلاكية ومع ذلك لا بد من توفير ما يحتاجون إليه منها، ففترة الإنشاء تتضمن توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لجزء من القوة العاملة التي لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج الجاري من هذه السلع، ومن الواضح أنه كلما زاد عدد العاملين في التكوين الرأسماليّ كلما زاد هذا العبء، وكذلك بالنسبة للموارد المادية المستخدمة في التكوين الرأسماليّ، فهي إما أن تكون موارد محلية كان من الممكن أن تخصص لإنتاج سلع استهلاكية أو أن تكون مستوردة، فالسلع التي تصدر في مقابلها كان من الممكن استخدامها لأغراض الاستهلاك الجاري.

فالتكوين الرأسماليّ يتضمن دائماً التضحية بالاستهلاك الجاري، فأى مجتمع يستطيع أن يتحمل قدرأ معيناً من هذا التكوين خلال كل فترة إنتاجية،

فطبيعي أن يوجد فائض يزيد على حاجات الاستهلاك الجاري سواء كان هذا الفائض كبيراً أم ضئيلاً، ولا يستثنى من ذلك إلا المُجتمعات المتخلفة التي يكفي إنتاجها الجاري للوفاء بحاجاتها الاستهلاكية الجارية فقط دون أن يكون هناك أي فائض يمكن أن يخصص للتكوين الرأسماليّ.

أما المُجتمعات المتقدمة فيمكنها تحقيق مثل هذا الفائض، ولكن قدرة أي مجتمع على التكوين الرأسماليّ لا يجوز أن تمس بحاجاته الجوهرية، وإلا أدي ذلك إلى المجاعة، يعتبر هذا هو الحد الحقيقي لقدرة أي مجتمع على التكوين الرأسماليّ في خلال فترة معينة.

والتقود هي الصلة بين التكوين الرأسماليّ ومُسْتَوَى الاستهلاك الجاري، فكل فرد يحصل على دخل من عمل يقوم به وقد لا يكفي هذا الدخل إلا الوفاء بحاجاته الضرورية، ولكنه قد يكون مرتفعاً بحيث يتمكن من ادخار جزء منه.

ولكن لما كان الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل إنتاج معين، فإن الادخار لا يخرج عن كونه امتناعاً عن استهلاك كل ما أنتجه المدخر، وبهذا يكون مجموع مدخرات الأفراد خلال فترة إنتاجية معينة مساوياً للجزء من الإنتاج الجاري الذي امتنع هؤلاء الأفراد استهلاكه.

وهذا الإنتاج الجاري الذي يقابل مدخرات الأفراد خلال فترة معينة يمكن استخدامه في التكوين الرأسماليّ خلال نفس الفترة.

لكن يلاحظ أن ادخار بعض الأفراد قد يختفي إزاء إنفاق أشخاص آخرين أكثر من دخولهم، ويسمى إنفاق الشخص أكثر من دخله بالادخار السلبي، فقد يحدث أن ما يدخره (أ) يفترضه (ب) لتغطية استهلاكه الجاري، فيكون صافي ادخار الشخصين صفرًا، ومن ثم فصافي الادخار في المُجتمَع هو فائض الادخار السلبي.

## ثالثاً: أنواع رأس المال:

هناك أنواع متعددة من رأس المال يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

### 1. رأس المال الثابت والمتداول:

**رأس المال الثابت يتمثل في:** الآلات والمعدات والمباني التي تساهم العملية الإنتاجية مرات عديدة.

فالآلة لا تفني بمجرد استعمالها مرة واحدة وإنما يمتد استخدامها خلال فترة تطول أو تقصر طبقاً لعمرها الإنتاجي الفني.

**أما رأس المال المتداول:** فهو يتمثل في المواد الأولية أو السلع غير تامة الصنع التي تدخل في العملية الإنتاجية بالنسبة لمشروع معين مرة واحدة.

ولهذه التفرقة أهميتها من عدة نواحي:

### أولاً: لتحديد ما يخص الوحدة المنتجة من نفقة الإنتاج:

فلو أن مصنعاً ينتج مليون إردب من القمح سنوياً، فإن قيمة رأس المال المتداول تدخل بأكملها في نفقة إنتاج هذه الكمية، بمعنى أن ثمن المواد الأولية والوقود والمواد غير تامة الصنع التي استخدمت في إنتاج هذه الكمية تعتبر جزءاً من نفقة الإنتاج بالنسبة للمشروع.

ولكن رأس المال الثابت لا يدخل ثمنه كله في نفقة إنتاج هذه الكمية لأنه سيساهم مدة طويلة في إنتاج كميات أخرى من المنسوجات، فلا يدخل من قيمة رأس المال الثابت في نفقة إنتاج كمية معينة إلا ما يمثل الجزء الذي استهلك في سبيل إنتاج هذه الكمية، فلو فرضنا أن آلة معينة تستخدم خلال عشر سنوات فإن ثمنها يوزع على هذه المدة ولا يخص الكمية المنتجة خلال سنة معينة إلا عشر قيمتها وهذا هو ما يسمى مقابل إهلاك الأصول الرأسمالية الذي يدخل في نفقة

(1) انظر د / باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 338 - 343.

الإنتاج الجاري في خلال فترة معينة " عادة سنة " ومن الواضح أن هذا المقابل يتوقف على العمر الفني لكل أصل من الأصول الرأسمالية.

### **وللتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهميتها ثانياً؛**

في عدم اليقين الذي يلزم استخدام رأس المال الثابت، فهذا الاستخدام يمتد عدة سنوات ولهذا فعلى من يستخدمه لكي يقدر ما إذا كان استخدامه مجزياً أم لا، أن يتوقع بدقة احتمالات المستقبل طوال مدة استخدامه، وكلما طالت هذه المدة زاد احتمال الخطأ وعدم اليقين، فإذا كان مشروع يتضمن قدرًا من المخاطرة وعدم اليقين، فالهم في رأس المال الثابت هو طول المدة التي تعتمد عليها توقعات المنظم، ولهذا فإن الطلب على السلع الرأسمالية عرضة لتقلبات كبيرة تبعاً لتوقعات المنظمين، وما إذا كانت متفائلة أم متشائمة بالنسبة لفرص نجاح الاستثمارات، ولهذا اهتم الاقتصاديون بصفة خاصة بها باعتبارها من أهم أسباب التقلبات الاقتصادية، فعمر السلعة الرأسمالية من الناحية الفنية قد لا يكون قد أنهى في الوقت الذي تكتشف فيه سلعة أخرى أكثر كفاءة منها في الإنتاج، فيضطر المشروع إلى الحصول على الآلة بالرغم من عدم انتهاء عمر الفني الإنتاجي للآلة الأولى، وإذا كان هذا هو منطق التطور والتجديد الفني، إلا إنه يضيف عنصر المخاطرة وعدم اليقين الملازم لرأس المال الثابت.

### **وأهمية التفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول تكمن ثالثاً؛**

في رأس المال الثابت يتخصص عادة في نوع معين من الإنتاج ويصعب تحويله إلى غيره.

بل ويصعب أيضاً نقله من مكان إلى آخر في حين أن رأس المال المتداول يسهل تحويله من إنتاج إلى آخر ونقله من مكان إلى غيره.

وأخيراً: نجد أن تحديد ما يعد من قبيل رأس المال الثابت والمتداول مهم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع وللاقتصاد في مجموعه، فإذا زادت نسبة رأس المال الثابت إلى نسبة رأس المال المتداول.

فمعنى هذا وجود طاقات غير مستغلة، أما إذا زاد رأس المال المتداول بالنسبة لرأس المال الثابت، فمعنى هذا أو رأس المال المتداول غير ممكن استغلاله كله، وهذا هو غالباً وضع البلاد المتخلفة والآخذة في النمو، فلديها كميات كبيرة من المواد الأولية ولكن لا تتوافر لها الأصول الرأسمالية الضرورية لاستغلال هذه الموارد.

## 2. رأس المال العيني ورأس المال القيمي؛

رأس المال يقصد به مجموعة من السلع المادية، ومع هذا ينصرف اصطلاح رأس المال في ذهن الشخص العادي إلى المبالغ النقدية أو إلى الأسهم والسندات، فما هي طبيعة هذه الأصول ؟

هذه الأوراق المالية ليست إلا صكوكاً تثبت ملكية صاحبها أو حقه في مال عيني كمنصع أو آلة أو مواد أولية أو منزل، فهي لا تمثل إضافة إلى رأس المال العيني، ولكنها تبين ملكية الأشخاص له وحقوقهم فيه فإضافتها إلى رأس المال العيني تمثل ازدواجاً حسابياً.

ومثال ذلك إذا كان صاحب المنزل لديه سند يثبت ملكيته لهذا المنزل، فإنه لا يمكن اعتبار هذا السند رأس مال بالإضافة إلى المنزل، ولكن لا يكفي لتلافي الازدواج الحسابي الاقتصار على الأسهم والسندات وإغفال الأموال العينية التي تمثلها، لأن ما يهمنا في المجال الاقتصادي هو رأس المال باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج وما يساهم في الإنتاج هو رأس المال العيني وليس السهم أو السند الذي يمثله.

هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من رؤوس الأموال العينية ليست لها أسهم أو سندات تمثلها.

وكذلك الحال بالنسبة للنقود فهي لا تساهم بذاتها في الإنتاج وإنما الذي يساهم في الإنتاج هو ما يمكن أن تحصل عليه من مواد أولية وغيرها، فهنا أيضاً يؤدي احتساب النقود ومقابلها من السلع العينية إلى ازدواج في الحساب.

أي أن رؤوس الأموال القيمة لا تساهم بذاتها في الإنتاج، وإنما رؤوس الأموال العينية التي تمثلها الأولى، ويؤدي احتساب رؤوس الأموال القيمة إلى ازدواج حسابي.

### 3. رأس المال الاجتماعي ورأس المال الخاص:

#### رأس المال الاجتماعي:

يشمل الطرق والكباري والقنوات والمصارف والسدود والموانئ والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء والطاقة، فهو يعتبر من قبيل التسهيلات الإنتاجية التي يمتد أثر كل منها إلى العديد من الصناعات وإلى آلاف المنتجين في كل صناعة.

فالطرق تخدم كل المنتجين الذين ينقلون عليها، والسدود تخدم جميع المزارعين وتولد طاقة كهربائية تخدم جميع الصناعات، أي أن رأس المال الاجتماعي الثابت يمتد أثره ليخدم الاقتصاد بأكمله.

#### أما رأس المال الخاص:

فيمثل الآلات والمعدات والمواد الأولية والسلع المصنوعة أو غير تامة الصنع، فهي ليست من قبيل التسهيلات الإنتاجية التي تمتد إلى جميع قطاعات الاقتصاد وإنما يقتصر أثرها على القائم بإنتاجها أو عدد محدود من المنتجين، ولهذا يطلق عليها رأس المال الخاص في الدول التي تقر مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج "النظام الرأسمالي".

ووفقاً لهذا التفرقة فإن رأس المال الاجتماعي لا يصلح لأن يكون محلاً للملكية الخاصة حتى في الدول الرأسمالية، أي أن الملكية الفردية تعجز عن أداء وظائفها بل تكون خطرة.

فملكية مثل هذه التسهيلات الإنتاجية ملكية خاصة تضيي سلطات ضخمة يتعارض استخدامها مع مصلحة الاقتصاد ككل كالسلطات الاحتكارية، والتميز بين المستخدمين، كما أن ترك وجود مثل هذه التسهيلات تحت رحمة المبادرات الخاصة ويهدفون إلى الحصول على عائد لرؤوس أموالهم، فقد يجد المالك أن العائد المتوقع غير كافٍ ولا يبرر الاستثمار فلا يقدم عليه، ولهذا تتولى السلطات العامة في معظم الدول مسئولية إنشاء والمحافظة على تنمية رأس المال الاجتماعي الثابت أو تأميم ما يقع منه تحت سيطرة الأفراد التي تبحث دائماً عن الربح.

#### رابعاً: العوامل التي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال:

إذا كان التكوين الرأسمالي لا يتطلب دائماً التضحية بالاستهلاك الجاري، فقد يتم بوساطة معونات أجنبية أو باستخدام البطالة المقنعة ويلاحظ أنه يوجد في الاقتصاد النقدي انفصال بين قرار الادخار وقرار الاستثمار، بمعنى أن يدخر شخص ولكنه لا يستثمر بالضرورة ما ادخره، فقد يكتنزه وقد يقرضه أو يودعه في بنك فيستثمره آخرون.

كما أن التكوين الرأسمالي قد يتم في مشروع يكون مصيره الفشل أو لا يستخدم بكفاءة، وفي هذه الأحوال لا يعتبر استثماراً منتجاً.

كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على نوعيته أو جودته التي تتوقف على مدى دقته وإتقانه مع آخر التطورات العلمية والفنية وحدثته.

كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على كيفية استخدامه، إذ يجب أن يتم ذلك طبقاً للمواصفات الفنية وأن يراعي فيه التخصص، كذلك تتوقف

الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على التوازن بين الكميات التي تستخدم منه في مراحل الإنتاج المختلفة.

فالترايط بين قطاعات الاقتصاد وثيق ولا يمكن أن يتقدم أحدها في حين يبقى الباقي في تخلف شديد، فالصناعة تعتمد على الزراعة وكلاهما يعتمد على الخدمات.

لهذا يجب أن تتم الاستثمارات بشكل متوازن في جميع هذه القطاعات، حتى ينمو الاقتصاد نمواً متوازناً وهذا يراعى بالنسبة للمشروع الواحد.

وأخيراً... تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على مدى كفاءة المواد الأخرى المستخدمة معه مثل: كفاءة العمال والإدارة ومدى مطابقة المواد الأولية للمواصفات المطلوبة.



## المبحث الرابع

### المنظم

#### أولاً: المقصود بالمنظم وأهميته:

يقصد بالمنظم ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة مشروع من المشروعات وتنفيذه وتسييره وتحمل نتائجه، فالقيام بنشاط إنتاجي معين يتطلب أن يكون هناك شخص ما، أو مجموعة من الأشخاص تقوم بدراسة وافية لاحتمالات نجاحه أو فشله، وذلك بعمل دراسة للأسواق، والتعرف على الطلب على ما ينتجه هذا المشروع سواء في الحاضر أو في المستقبل.

كما تتعرف على نفقة الإنتاج الثابتة منها والمتغيرة، وذلك بمعرفة أسعار عوامل الإنتاج في وقت إنشاء المشروع وما يمكن أن يطرأ عليها تغير في المستقبل.<sup>(1)</sup>

كما يتطلب إنشاء مشروع معين أن يقوم شخص ما بدراسة للأسلوب الذي يتبع في الإنتاج، وتحديد أفضل النسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لهذا المشروع، واختيار الموقع الذي يقام فيه، وتجميع رأس المال اللازم وتجميده على شكل مباني وآلات وخامات، وليس الأمر قاصراً على مجرد إنشاء المشروع أو تنفيذه، بل إنه حتى بعد اكتمال الإنشاء لا بد لأي مشروع من مقابلة الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل والإنتاج والتسويق، ويحتاج إلى رقابة فعالة على النشاط الإنتاجي، ويحتاج إلى من يتخذ القرارات الخاصة بزيادة الإنتاج إذا ما زاد الطلب على السلع، أو إنقاص الإنتاج إذا ما قل الطلب عليها، وأخيراً لا بد من وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص تتحمل نتيجة كل هذه الأعمال، كما تأخذ على عاتقها المخاطرة الناشئة عن كل هذه القرارات.

(1) انظر: د/ محمد خليل برعي: مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص 64 - 67.

واتخاذ المنظم لكل هذه القرارات لا يعني أنه يقوم بمفرده بكل هذه الأعمال المختلفة، ولكن عادة ما يستعين بذوي الخبرة من الفنيين والإداريين الذين يقومون بالدراسة وإبداء الرأي، ولكنهم يتركون القرار النهائي للمنظم ليتخذه ويتحمل نتائجه وحده.

ولا نقصد بالمنظمين هنا مديري الشركات أو المؤسسات الاقتصادية أو كبار موظفيها، إذا أن هؤلاء يقومون بعمل معين مقابل أجر يحصلون عليه، سواء حقق المشروع أرباحاً أو تحمل خسائر.

ولكن نقصد بالمنظم ذلك الشخص أو الأشخاص الذي تعود إليهم الأرباح في حالة نجاح المشروع، أو تعود عليهم الخسائر في حالة فشله (عنصر المخاطرة) فبالنسبة للشركات المساهمة مثلاً، نجد أن المنظم ليس هو مدير الشركة، بل هم جميع حاملي الأسهم، وأي قرار يتخذ من جانب المدير أو عنصر مجلس الإدارة، إنما يتخذ بناء على تعويض من جانب المساهمين.

**وهناك رأي يقول بأن: التنظيم أو المنظم لا نجده إلا في المُجتمعات الرأسمالية، أو ما تسمى باقتصاديات السوق، لأنه لا يوجد في مثل هذه المُجتمعات هيئة معينة تحدد أنواع المشروعات اللازمة وتقرر تنفيذها.**

ومن ثم فإن المنظم يحل محل هذه الهيئة ويقوم بدورها، ولكن هناك رأي آخر يقول بأن المُجتمعات الاشتراكية، أو الاقتصاديات الموجهة يوجد بها أيضاً عنصر التنظيم وأن اختلفت وظائفه وطبيعته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

فالمنظم في المُجتمع الاشتراكي ليس فرداً معيناً كما في النظام الرأسمالي، ولكنه يتكون من جميع أفراد المُجتمع ممثلين في هيئة من الهيئات المركزية التي تتولى اتخاذ القرارات الاقتصادية نيابة عن المُجتمع، وهذه الهيئة تكون مسؤولة أمام المُجتمع عن نتائج ما تتخذه من قرارات.

كما يلاحظ أيضاً أنه في حين أن المُجتمعات الرَّأسَمَالِيَّةِ يحصل المنظم فيها على جميع الفوائد الناشئة عن اتخاذ قراراً معيناً إذا كان القرار صحيحاً، كما يتحمل وحده جميع الآثار السيئة عن اتخاذ قرار خاطئ، فإنه في المُجتمَع الاشتراكي يتحمل المُجتمَع كله الآثار الناشئة عن قرار خاطئ، كما تعود عليه جميع الفوائد المترتبة على القرار الصحيح.

لذا لا بد للمنظم أن يقوم باستخدام أساليب حديثة في الإنتاج لكي يستطيع المنافسة مع غيره من المنظمين في السوق وهذه القدرة الابتكارية التي يتمتع بها المنظم.

أما من حيث أهداف التنظيم في النظامين، فيلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين هدف المنظم الرَّأسَمَالِيَّ وهدفه في النظام الاشتراكي، ففي النظام الرَّأسَمَالِيَّ يكون الهدف الأساسي من اتخاذ أي قرار هو تحقيق أقصى ربح للمنظم.

في حين أنه في ظل النظام الاشتراكي يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق أكبر إنتاج ممكن، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف ذات الطابع الاجتماعي أو الأخلاقي، كتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة، أو فتح فرص التشغيل أمام الأيدي العاملة أو تحقيق عدالة في توزيع الدخل.

وعلى أية حال، فإن المنظم بصفاته التي حددها الاقتصاديون من تحمله وحده للمخاطر المادية، وكونه المرجع الأخير في اتخاذ القرارات، وبحثه الدائم عن الربح كحافز أساسي لجميع قراراته، مثل هذا المنظم يعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج في النظام الاشتراكي في حين يقوم بدور أساسي في النظام الرَّأسَمَالِيَّ.

### ثانياً: قانون تناقص الغلة :

يتطلب إنتاج أية سلعة من السلع تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج، فلا يتصور إنتاج سلعة بدون استخدام الآلات أو الأرض أو العمال أو المنظم الذي يقوم بالجمع بين هذه العناصر الثلاثة، ولكن ما الوضع الذي يمكن أن يحدث إذا تم

زيادة كمية أحد العنصرين مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة وبقاء فن الإنتاج ثابتاً ؟

للإجابة على هذا التساؤل نجد أن الذى يحكم الإنتاج قانوناً يسمى قانون تناقص العلة، وهي يعني أنه إذا زادت كمية أحد عناصر الإنتاج بالنسبة لسائر العناصر في مشروع معين ولم يتغير فن الإنتاج فيه فلا بد أن تقترن هذه الزيادة بتناقص العلة.

وقد كان الاتجاه في بداية الأمر إلى اعتبار الزراعة هي المجال الوحيد لانطباق هذا القانون على أساس ثبات كمية الأرض وتزايد السكان باستمرار، ولكن من المسلم به الآن انطباق هذا القانون على جميع أنواع الإنتاج وذلك إذا توافرت شروطه.

ومقتضى هذا القانون أنه إذا كنا بصدد عنصرين من عناصر الإنتاج، وكانت كمية إحداهما ثابتة وكمية الثاني متغيرة، وكان فن الإنتاج ثابتاً هو أيضاً، فإن زيادة كمية العنصر المتغير بوحدات متعادلة يترتب عليها بعد حد معين تناقص في الناتج الحدي والمتوسط لهذا العنصر.

فإذا كان لدينا قطعة أرض مساحتها 100 فدان واشتغل عامل واحد بزراعتها فقد يجد أن مجهوده وحده لا يكفي لهذه المساحة الكبيرة فلا ينتج إلا عشرة أراب من القمح في السنة، فإذا أضفنا إليه عامل ثان فإنهما ينتجان معاً 22 أردباً وبهذا يكون العامل الثاني قد أضاف 12 أردباً، فإذا زاد عدد العمال إلى ثلاثة فإنهم ينتجون 37 أردباً ويكون العامل الثالث قد أضاف 15 أردباً ولكن إذا استمر عدد العمال في الزيادة مع الاحتفاظ بنفس المساحة من الأرض ولم يتغير فن الإنتاج، فإننا لابد أن نصل إلى حد يبدأ فيه الناتج الحدي للعمل في التناقص، كما يتناقص أيضاً ناتجه المتوسط.

ويقصد بالنتاج الحدي للعمل: مقدار الزيادة في الناتج الكلي على أثر زيادة عدد العمال عاملاً واحداً، فالنتاج الحدي لأربعة عمال هو الزيادة في الناتج الكلي إذا زاد عددهم إلى خمسة، أو هو النقص في إنتاجهم الكلي إذا انخفض عددهم من 4 إلى 3، والنتاج الحدي لعشرة عمال هو الزيادة في إنتاجهم الكلي إذا زاد عددهم إلى 11 أو النقص في هذا الناتج إذا انخفض عددهم إلى 9، وهكذا بالنسبة لأي عدد من العمال، فالنتاج الحدي للعمل هو الفرق بين الناتج الكلي لعدد معين من العمال والناتج الكلي لعدد آخر يسبقه مباشرة أو يتلوها مباشرة، أما الناتج المتوسط فهو قسم الناتج الكلي على عدد العمال، ففي المثال السابق الناتج المتوسط لعمالين هو 11 أردباً.

### 1. شروط تطبيق قانون تناقص الغلة:

زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقي العناصر ثابتة كما وكيفاً يؤدي بعد حد معين إلى تناقص كلاً من الناتج الحدي والمتوسط للعنصر المتغير، ولكي تتحقق هذه النتيجة لابد من توافر الشروط التالية: (1)

أ. أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماماً كما وكيفاً:

• فكماً:

يجب أن يزيد العنصر المتغير وهو في المثال السابق عنصر العمل، عاملاً واحداً في كل خطوة، فلا يجوز أن نبدأ بعمال ثم نضيف عاملين أو ثلاثة في الخطوة التالية، بل يجب أن تكون الزيادة بكميات متساوية تماماً في كل خطوة.

أما كيفاً:

فيجب أن يكون كل عامل مساوياً لسائر العمال تماماً في مهارته وكفاءته، فالعامل العاشر يساوي تماماً العامل الأول في مهارته وكفاءته، أما إذا زاد العنصر المتغير بوحدات غير متساوية كما وكيفاً فلا يتحقق قانون تناقص الغلة.

(1) انظر: د/ باهر عتم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 356 - 362.

## ب. ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها :

فإذا افترضنا أن مساحة الأرض التي يشتغل عليها العمال ثابتة (100 فدان) فإن العنصر المتغير الوحيد هو العمل لابد أن يزيد تدريجياً من عامل إلى عشرة.

أما إذا زادت مساحة الأرض في نفس الوقت الذي يزيد فيه العمال فإن قانون تناقص الغلة لن يتحقق.

## ج. ثبات المستوى الفني للإنتاج :

لابد أن تكون الطرق الفنية للإنتاج التي يستعملها العامل الأول هي نفسها الطرق التي يستخدمها العامل الثاني أو الخامس أو العاشر، أما إذا اقترنت زيادة عدد العمال بتحسين طرق الإنتاج، أي إذا استعان العامل الثالث أو السادس مثلاً بنوع جديد من السماد أو ببذور أفضل أو بآلات أجود من تلك التي كان يستعملها العامل السابق عليه فإن قانون تناقص الغلة لا يتحقق.

ويلاحظ أنه إذا اجتمعت هذه الشروط فإن تناقص الغلة لا يبدأ إلا بعد حد معين، وقد كان في مثالنا العامل السادس بالنسبة للنتاج الحدي والعامل الثامن بالنسبة للنتاج المتوسط.

أما قبل هذا فإن زيادة العنصر المتغير كانت مقترنة بتزايد أو ثبات الغلة، والواقع أنه من غير الممكن وضع قواعد مطلقة للحد الذي يبدأ بعده تناقص الغلة، فهو يتوقف على كمية العنصر الثابت ووسائل الإنتاج المتبعة، ففي المثال السابق إذا كانت مساحة الأرض 10 أفدنة بدلاً من مائة فقد يبدأ تناقص الغلة من العامل الثاني وبالعكس إذا كانت ألف فدان فقد لا يبدأ تناقص الغلة إلا من العامل العاشر أو بعد ذلك.

والمهم أنه كلما كانت كمية العنصر الثابت كبيرة كان ذلك أدعى لتأخر ظهور تناقص الغلة، كذلك يتوقف الحد الذي يبدأ عنده تناقص الغلة على وسائل الإنتاج،

فكلما كانت متطورة ومتقدمة كان ذلك داعياً لتأخر ظهور تناقص الغلة، بمعنى أنه لو كانت الأرض مجهزة تجهيزاً حسناً وتستغل باستخدام مواد مرتفعة الجودة وآلات حديثة، فإن ذلك يؤدي إلى تراخي ظهور تناقص الغلة.

## 2. تفسير قانون تناقص الغلة :

ترجع ظاهرة تناقص الغلة أساساً إلى اعتبار فني وهو نقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذي تزيد كميته بالنسبة لسائر العناصر وبالنسبة لظن إنتاجي ثابت، فإن إنتاج القمح مثلاً يستلزم تعاون العمل والأرض ورأس المال، فإذا زادت كمية العمل وبقيت كمية سائر العناصر ثابتة، فلا بد أن تصل إلى حد تصبح فيه كمية العمل كبيرة جداً بالنسبة للأرض ورأس المال، هذه الكثرة في عنصر العمل تؤدي إلى نقص كفاءته الإنتاجية.

ويظهر ذلك في نقص ناتجه الحدي والمتوسط، أي أننا نستطيع أن نحل العمل محل الأرض في إنتاج القمح، أي أن العمل بديل عن الأرض في إنتاج القمح، ولكن هذا الإحلال يزداد صعوبة كلما زاد عدد العمال بالنسبة للأرض.

وتبدو هذه الصعوبة بوضوح في تزايد عدد العمال اللازمين لتعويض نقص لا يتغير في مساحة الأرض، وترجع هذه الصعوبة إلى تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذي تزيد كميته أي العمل، فالعمل بديل ناقص عن الأرض، ويشهد نقصه كبديل كلما زادت كميته بالنسبة للأرض، أي يشهد نقص كفاءته الإنتاجية، وهذا ما يفسر قانون تناقص الغلة.

**يمكن إذا القول بأن تناقص الغلة مرجعه أن كل عنصر من عناصر الإنتاج يعتبر بديلاً ناقصاً بالنسبة للعناصر الأخرى في إنتاج أي سلعة، فالعمل بديل ناقص عن الأرض ورأس المال بديل ناقص عن العمل والأرض وهكذا، هذه الحقيقة هي التي تفسر تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذي تزيد كميته بالنسبة للعناصر**

الأخرى، فلو كان كل عنصر بديلاً كاملاً من عنصر آخر لما كان هناك تناقص في الغلة، ولتمكنا من إنتاج أية سلعة باستخدام عنصر واحد فقط.

وهذا مستحيل، هذه الحقيقة تفسر لنا عمومية قانون تناقص الغلة فهو لا يقتصر على الزراعة كما كان يتصور ذلك الاقتصاديون التقليديون، ولكنه ينطبق على أي نوع من أنواع الإنتاج متى اجتمعت شروط قانون تناقص الغلة السابق ذكرها.

### 3. أهمية قانون تناقص الغلة :

ترجع أهمية هذا القانون إلى استخدامه في مجالات ثلاثة وهي: نظرية النفقة ونظرية القيمة ونظرية التوزيع.

ففي مجال نظرية النفقة نجد أن تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة أي أن زيادة كمية أحد العناصر المشغلة بإنتاج سلعة معينة واقتران هذه الزيادة بنقص ناتجه الحدي والمتوسط يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج الحدية والمتوسطة.

وإذا كان تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى أن يكون لتناقص النفقة تأثير على قيمة السلعة " نظرية القيمة " وبالتالي على ثمنها، لأن نفقة الإنتاج من أهم العوامل التي تحكم القيمة والتمن، بحيث أنه لو زادت نفقة الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الثمن والعكس.

وينتج عن ذلك أنه لو كان إنتاج السلعة يخضع لقانون تناقص الغلة فإن زيادة الكمية المنتجة تؤدي إلى زيادة ثمن الوحدة منها بسبب زيادة نفقة إنتاجها، وهذا هو في الواقع السبب الأساسي في اهتمام الاقتصاديين التقليديين بتناقص الغلة، فخضوع الزراعة لهذا القانون يعني أنه متى زاد السكان وزاد الطلب على إنتاج المواد الغذائية، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أثمانها وفي هذا ضرر بالغ بأصحاب الدخول المحدودة والثابتة أي العمال.

وأخيراً... نجد أن قانون تناقص الغلة يؤثر أيضاً على نظرية التوزيع وهي النظرية التي تهتم ببيان القوى التي تؤثر على تحديد أنصبه عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلي، أي النظرية التي تبين العوامل التي تحكم تحديد سنوي للأجور والربح والفوائد والأرباح، فنصيب كل عنصر يتوقف على ناتجه الحدي، فإذا كان الناتج الحدي للعمل مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور، أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان واقتران ذلك بتناقص الناتج الحدي للعمل، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الإنتاج.

فقانون تناقص الغلة يؤثر تأثيراً كبيراً على نفقة إنتاج السلعة، وبالتالي على قيمتها وثمانها وأخيراً على نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج الكلي، ولقد كان هذا القانون أساس النزعة التشارؤية التي ميزت كتابات الجزء الأكبر من الاقتصاديين التقليديين كما لستس كما سبق أن أشرنا إليه من قبل، فالسكان عند مالتس يتزايدون باستمرار في حين أن مساحة الأرض ثابتة وبالتالي تنخفض الكفاءة الإنتاجية للعمال وترتفع أثمان المواد الغذائية وتنخفض حصة العمال في الناتج القومي بالنسبة لأصحاب الأراضي ورؤوس الأموال، وهذه الأوضاع تؤدي إلى مضار اجتماعية كبيرة وإلى الحروب.

### ثالثاً: التأليف بين عناصر الإنتاج.

الوظيفة المحورية للمنظم تكمن في قدرته على التأليف بين عناصر الإنتاج، وهذه الوظيفة تعتبر تميزاً واضحاً بين المنظم وعناصر الإنتاج الأخرى، فهذه العناصر غير قادرة على التأليف بين المنظمين في نشاط معين، بينما المنظم هو القادر على التأليف بينها في هذا النشاط.<sup>(1)</sup>

ويتحقق هذا التأليف في داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع، وفقاً لأساليب مختلفة، تتكامل فيها عناصر الإنتاج مع بعضها، وقد يحل البعض منها فيها محل

(1) انظر: د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 125 - 127.

البعض الآخر، ويعتمد اختيار أسلوب التكامل أو الإحلال وفقاً لاعتبارات متعددة من أهمها:

### 1. نوعية عوامل الإنتاج:

فبعض عوامل الإنتاج تتميز بطبيعتها إما بعدم إمكانية إحلالها محل عوامل أخرى، وإما عدم إمكانية إحلال عوامل أخرى محلها.

### 2. حالة الفن الإنتاجي:

حيث أن إنتاج السلع والخدمات يرتبط بوجود بعض المعاملات الفنية للإنتاج، كما أن الابتكارات أو التجديدات الفنية لها دورها الفعال في كيفية استخدام عوامل الإنتاج المختلفة في عملية إنتاجية معينة.

### 3. العلاقة بين أثمان عوامل الإنتاج:

فكما سبق أن ذكرنا في قانون تناقص الغلة يمكن إحلال عنصر العمل محل العناصر الأخرى "الأرض أو رأس المال" إذا كانت نفقة العمل أقل من نفقة الأرض أو رأس المال مع تساوى الناتج الحدي لكل منهما، أو إذا كان الناتج الحدي للعامل الأول أكبر من الناتج الحدي للعامل الثاني مع تساوي نفقة كل منهما.

### 4. أهمية الإنتاج:

حيث يزيد الاتجاه نحو إحلال رأس المال محل العمل، في كل حالة يمكن فيها توزيع النفقات الثابتة للإنتاج على أعداد متزايدة من الوحدات المنتجة كنتيجة لزيادة الإنتاج باستخدام رأس المال.

### 5. فعالية الإنتاج والإنتاجية:

حيث يمكن زيادة الإنتاج بإحدى طريقتين هما: إما بزيادة كميات عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج دون إحداث تغيير في إنتاجيتها، وإما بزيادة إنتاجية هذه العوامل دون تغيير في كميتها، وبالطبع فإنه يمكن زيادة الإنتاج بالطريقتين معاً.

وأخيراً... تتوقف إنتاجية العمل على عدد كبير من الاعتبارات يجب على المنظم أن يوليها اهتمامه: نوع الآلات والتجهيزات الفنية وكميتها، التنظيم العلمي للعمل، الرقابة الفعالة على عملية الإنتاج، الاعتبارات الإنسانية في العمل، مواصلة التدريب المهني والتكوين الفني للعمال، تنمية الاتجاهات الثقافية والفكرية للعاملين بما يزيد من قدرتهم على التكيف الذهني مع التطور العلمي والفني، وعلى قابليتهم للتغير وإتباع كل جديد تثبت كفاءته وفعاليتها، سواء تعلق ذلك بأساليب العمل أو الفني الإنتاجي.



## ملخص الباب الثاني

تعرضنا في هذا الباب إلى النظم الاقتصادية وعناصر الإنتاج، وأوضحنا النظم الاقتصادية تتمثل في العناصر التالية:

أولاً: النظم الاقتصادية العالمية وهي تنقسم إلى النظم الآتية:

1 - النظم الاقتصادية القديمة وهي:

أ - النظام البدائي.

ب - نظام الرق.

ج - النظام الإقطاعي.

2 - النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ويتضمن هذا النظام النقاط التالية:

أ - عوامل نشأة النظام الرأسمالي وهي:

• تراكم رأس المال.

• الاختراعات الفنية والعالمية.

• التحرر السياسي والديني.

ب - مفهوم النظام الرأسمالي.

ج - خصائص النظام الرأسمالي وهي:

• الملكية الخاصة.

• الحرية الاقتصادية.

• حافظ الربح.

• المنافسة.

• جهاز الثمن.

د - عيوب النظام الرأسماليّ.

### 3 - النظام الاقتصادي الاشتراكي:

ويتضمن هذا النظام النقاط التالية:

أ - عوامل نشأة النظام الاشتراكي وهي:

• قيام الثورة الصناعية.

• ظهور الطبقات الاجتماعية.

• الفكر الاقتصادي السائد.

ب - مفهوم النظام الاشتراكي:

ج - خصائص النظام الاشتراكي، وهي:

• الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

• التخطيط الاشتراكي.

• إشباع الحاجات الجماعية.

د - عيوب النظام الاشتراكي.

ثانياً: النظام الاقتصادي الإسلامي، ويتضمن العناصر التالية:

1 - ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي:

أ - التنظيم الإسلامي للملكية - الملكية الفردية - الملكية العامة في الإسلام .

ب - نظامي السوق والأثمان والتخطيط في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.

ج - التوزيع العادل للدخول في النظام الاقتصادي الإسلامي.

د - الاقتصاد الإسلامي والأخلاق " مشكلة الربا " .

2 - دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي :

أ - الحرية الاقتصادية في الإسلام .

ب - تدخل الدولة الاقتصادي في الإسلام .

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة عناصر الإنتاج، وهي تتضمن ما يلي:

أولاً: الأرض أو الطبيعة، والتي تضمنت النقاط التالية :

1 - مفهوم الأرض أو الموارد الطبيعية .

2 - خصائص الأرض، وهي:

أ - الثبات النسبي لكمية الأرض .

ب - عدم وجود نفقة إنتاج الأرض .

ج - عدم تجانس الأرض .

د - التوزيع غير المتكافئ للأرض .

3 - عوامل مساهمة الأرض في الإنتاج، وهي:

أ - الصفات الطبيعية .

ب - طريقة الاستغلال .

## ثانياً: العمل، وقد تضمن النقاط التالية:

1 - المقصود بالعمل وحجم قوة العمل والتي تتوقف على:

أ - سن العمل.

ب - القدرة على العمل.

ج - الرغبة في العمل.

2 - العوامل التي تحدد حجم (كمية) قوة العمل:

أ - هيكل السكان.

ب - عادات العمل.

ج - ساعات العمل.

3 - قضيتي السكان والهجرة " الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، آثار الهجرة " .

4 - نظرية مالتس في السكان " النظرية المُشائمة " .

5 - نظريتي دركايم ودبريل " النظريات المتقابلة " .

6 - كفاءة العمل الإنتاجية.

7 - التخصص وتقسيم العمل ويشمل:

أ - التخصص المهني.

ب - تجزئة النشاط الإنتاجي.

ج - التقسيم الفني للعمل.

### ثالثاً: رأس المال، وقد تمثل في النقاط الآتية:

- 1 - مفهوم رأس المال وأهميته.
- 2 - طبيعة التكوين الرأسمالي وحدوده.
- 3 - أنواع رأس المال، وهي:
  - أ - رأس المال الثابت والمتداول.
  - ب - رأس المال العيني ورأس المال القيمي.
  - ج - رأس المال الاجتماعي ورأس المال الخاص.
- 4 - العوامل التي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.

### رابعاً: المنظم، وقد تضمن النقاط التالية:

- 1 - المقصود بالمنظم وأهميته.
- 2 - قانون تناقص الغلة، ويتضمن:
  - أ - شروط تطبيق قانون تناقص الغلة، وهي:
    - أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماماً كما وكيفاً.
    - ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها.
    - ثبات المستوى الفني للإنتاج.
  - ب - تفسير قانون تناقص الغلة.
  - ج - أهمية قانون تناقص الغلة.
- 3 - التأليف بين عناصر الإنتاج.



## أسئلة على الباب الثاني

س1 تكلم عن النظم الاقتصادية القديمة " النظام البدائي، نظام الرق، النظام الإقطاعي " ؟

س2 عرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، ثم تحدث عن خصائصه والعيوب التي تشوبه ؟

س3 تكلم عن النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث تعريفه، عوامل نشأته، خصائصه، عيوبه ؟

س4 ما هي الملامح الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

س5 تحدث عن دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

س6 عرف عنصر الأرض، واذكر خصائصها ؟

س7 ما المقصود بعنصر العمل، وما هي العوامل التي توقف عليها حجم قوة العمل ؟

س8 تحدث عن نظرية مالتس في السكان ؟

س9 بين مدى أهمية التخصص وتقسيم العمل ؟

س10 حدد مفهوم رأس المال وطبيعة تكوينه وأنواعه ؟

س11 ما هو المنظم ؟ وما هو الدور الذي يقوم به للتأليف بين عناصر الإنتاج ؟

س12 تكلم عن قانون تناقص الغلة من حيث مفهومه، شروطه، تفسيره، أهميته ؟

Copyright © 2016. All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.

## الباب الثالث

# نظرية القيمة والدخل القومي

### تمهيد وتقسيم:

احتلت نظريات القيمة والأثمان والدخل القومي في الفكر الاقتصادي التقليدي مكانة بارزة، حتى يمكن القول بأن أحد هذه النظريات قد شكلت المحور الرئيسي للمدرسة التقليدية، فقد عرفوا علم الاقتصاد بأنه "علم الأثمان"، ولذا انشغلت النظرية التقليدية بصفة أساسية بالبحث عن القوى التي تحكم قيمة السلعة، وتلك التي تحكم قيمة عناصر الإنتاج المختلفة وهي الأجر والربح والفائدة والربح، وبالتالي لا تعدو دراسة نظرية التوزيع إلا تطبيقاً لنظرية الثمن.

ويمكن أن يفسر اهتمام المدرسة التقليدية بهذه النظريات باعتقادهم في تلقائية توازن الحياة الاقتصادية والذي يتحقق عن طريق قوى السوق، خاصة عن طريق تغيرات أثمان السلع وتقلبات عناصر الإنتاج بين فروع الاقتصاد المختلفة، مما يكون له الأثر في النهاية على توزيع الدخل القومي.

إلا أنه مع تطور الفكر الاقتصادي وظهور المدرسة الحديثة برزت مشكلات أخرى غير التي اهتمت بها النظرية التقليدية، مثل مشكلة معالجة التقلبات الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة والتي افترضت النظرية التقليدية بوجود

عوامل تضمن معالجتها تلقائياً (تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج) ومشكلة تراجع النمو في النظام الرأسمالي (مشكلة الرفاهية الاقتصادية)، وأخيراً مشكلة التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهم أكثر من ثلثي سكان العالم.

ومع ذلك، فما زالت هذه النظريات تشكل جزءاً له أهميته الكبيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وبالتالي يصبح التعرض لهذه النظريات أمراً مهماً في التطبيق العملي وحل المشكلات الاقتصادية التي قد تتعرض إليها أي دولة.

ووفقاً لما تقدم تتقسم، دراستنا في هذا الباب إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** نظرية القيمة والثلث.
- **الفصل الثاني:** نظرية الدخل القومي.

## الفصل الأول

### نظرية القيمة والتمن

#### • مقدمة :

إذا كان الهدف من أي نشاط إنساني هو إشباع الحاجات، ولا يستطيع أي فرد أن ينتج كل ما يحتاجه، وإنما يتم الإنتاج لمبادلته بسلعة أخرى، وكانت هذه المبادلة تتم في العصور الأولى من نشأة الإنسان عن طريق المقايضة، حيث يقوم الإنسان بإنتاج سلعة ما ويقوم بإشباع حاجته منها ثم يبادل الفائض من هذه السلعة بسلعة أخرى يحتاجها هو ولا يحتاجها منتجها.

ولقد ظهرت عيوب كثيرة لنظام المقايضة من بينها صعوبة التجزئة وعدم القابلية للتخزين، وصعوبة تحديد نسب المبادلة، وأخيراً عدم وجود مقياس للقيمة، ولمواجهة العيوب السابقة اخترع الإنسان النقود، لأنها تصلح مقياس للقيمة ووسيلة للمبادلة، ومخزن للقيمة ووسيط لتبادل السلع والخدمات، وهو ما يسمى بقيمة المبادلة، حيث مبادلة سلعة أو خدمة معينة بعدد من وحدات النقود، وأصبحت قيمة المبادلة الآن تعرف بالتمن، فالتمن هو مبلغ من النقود يدفع في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة ما.<sup>(1)</sup>

(1) انظر د/ عرفات التهامي إبراهيم، د/ مختار عبد الحكيم طلبية: مبادئ الاقتصاد السياسي، =

ومن خلال الأثمان نستطيع معرفة الطريقة التي يسير بها النظام الاقتصادي، وكيفية توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة، واختيار طريقة الإنتاج ومن يحصل على الناتج القومي، كما إننا نستطيع التعرف على بواعث الوحدات الاقتصادية وأسباب الرفاهية الاقتصادية، وأخيراً التعرف على سلوك المستهلك في قدرته على استهلاك سلعة يقدر على دفع ثمنها.

وتلعب الأثمان دوراً مهماً في النظام الرأسمالي كما أنها تحتل نفس الأهمية في النظام الاشتراكي، فالاعتماد على التخطيط المركزي لا يمكن أن يكون سليماً إلا بمعرفة كاملة لسلوك الوحدات الاقتصادية وفقاً لأية ظروف، وهي تستخدم كمعيار لتحديد كفاءة توزيع الموارد.

### مراحل تطور نظرية القيمة :

لقد شغلت نظرية القيمة رجال الفكر الاقتصادي منذ زمن بعيد، ففي عصر الدولة اليونانية القديمة نجد أرسطو تحدث عن العوامل التي تحدد قيم الأشياء أو قدرتها على التبادل مع غيرها، كما اهتم مفكري وفلاسفة العصور الوسطى بتحديد العوامل التي تحدد قيم الأشياء، ولكن هذه الدراسات لم تأخذ شكل النظرية إلا في نهاية القرن الثامن عشر عندما نشر الاقتصادي الإنجليزي الكبير آدم سميث كتابه (ثروة الأمم).

ونظرية القيمة عند سميث تكمن في أنه بدأ يبحث نظرية القيمة عندما قرر أن لكل شئ قيمتان:

#### 1. قيمة الاستعمال :

وهي عبارة عن قيمة الشئ بالنسبة لمن يستعمله، وهي التي تبين قدرة الشئ أو السلعة على إشباع الحاجات، وهذه القيمة تحددها عوامل شخصية ليست لها علاقة بقوى السوق، كما أنها تختلف من شخص لآخر.

---

= دار النهضة العربية، سنة 2006، ص 255 - 274 (أجزاء متفرقة).

## 2. قيمة المبادلة:

وهي القيمة التي تتبادل بها السلعة مع غيرها من السلع في السوق، وتحدد هذه القيمة عوامل موضوعية خاصة بالسوق.

وقد تختلف قيمة الاستعمال لسلعة ما عن قيمة مبادلة هذه السلعة، وقد شبه آدم سميث هذا الاختلاف بالماء والماس، فالأمر يتمتع بقيمة عالية في الاستعمال لكن عديم القيمة في المبادلة، بينما الماس ضئيل القيمة في الاستعمال وعالي القيمة في المبادلة.

وقد ركز آدم سميث على قيمة المبادلة وجعل نظريته في القيمة تدور حول قيمة المبادلة وحدها، وذلك لأن قيمة المبادلة وحدها دون قيمة الاستعمال ذات منفعة كبيرة.

وقد ركز آدم سميث في تفسيره لقيمة المبادلة على نظريتين سادتا الفكر الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهما نظرية قيمة العمل ونظرية نفقة الإنتاج.

وكان آدم سميث أول من نادى بنظرية العمل، حيث رأى سميث أن الطريقة التي تتحدد بها قيم السلع إنما تتوقف على طبيعة المجتمع، ففي المجتمعات البدائية حيث تتوافر المواد الطبيعية بدرجة لا تصبح معها الأرض محلاً للملكية الفردية، وإنما مباحة للجميع، ولا يتم تراكم رأس المال، وإنما يتكون رأس المال من معدات وأدوات بسيطة يسهل على كل فرد امتلاكها، وتكون العملية الإنتاجية من البساطة بحيث لا تحتاج إلى تنظيمات خاصة، ففي مثل هذه الظروف يصبح العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد وهو أساس قيمة المبادلة.

أي أن قيمة السلعة بالنسبة لسلعة أخرى تتحدد على أساس ما يبذل في إنتاج كل منهما من جهد إنساني، لكن آدم سميث وجد أن نظرية العمل لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية، ومن ثم لم يعتمد عليها في بحث نظرية القيمة.

ولكن الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو حاول بلورة هذه النظرية وصياغتها بطريقة جعلتها تسيطر على الفكر الاقتصادي بأكمله، ومن بعده استخدم ماركس أيضاً هذه النظرية في تقييم قيمة السلعة.

وقد حدد ريكاردو قيمة السلعة على أساس كمية العمل اللازم لإنتاجها، وليس على أساس كمية العمل المبذول فعلاً في إنتاجها كما فعل آدم سميث.

فقد لاحظ ريكاردو أن هناك صعوبة في تقييم ساعات العمل للأفراد المختلفين، حيث يوجد تفاوت كبير في المهارات والقدرات التي يتمتع بها الأشخاص سواء داخل المهنة الواحدة أو بين المهن المختلفة، وقد رأى ريكاردو أن اختلاف الأعمال من حيث نوعها، مرجعه إلى أن كل نوع من أنواع العمل المختلفة يتكيف في السوق ويحتل مرتبة أو درجة من ناحية قيمته بحكم التقاليد وبمرور الزمن، فأجرة الطبيب في الساعة الواحدة تختلف عن أجرة الخادمين نفس الساعة في نفس المجتمع، لأن المجتمع يقيم كل مهنة بقيمة معينة.

أما كارل ماركس، فقد حدد قيمة السلعة بوقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها، وهذا الوقت هو الوقت الذي يبذله عامل متوسط المهارة لإنتاج السلعة في الظروف العادية.

ولم يهمل ريكاردو بقية عناصر الإنتاج في نظريته، فإذا كان ريكاردو يرى أن الأرض عنصر سلبي وما يحصل عليه مالك الأرض من ريع لا يدخل في تحديد قيمة السلعة، وإن كان ليس سبباً في قيمة السلعة فهو نتيجة لهذه القيمة.

أما رأس المال فإن النظرية أخذته في الاعتبار، ولكن بطريقة غير مباشرة، فرأس المال سواء تمثل في شكل آلات أو خامات فهو عمل بذل واختزان وأن استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى ما هو إلا استخدام لعمل سبق أن بذل في الماضي.

وعلى الرغم من الصياغة الموضوعية لنظرية قيمة العمل في تحديدها لقيمة السلعة، إلا أنه قد واجهت العديد من الانتقادات منها أنها فشلت في تفسير

السلع التي تتمتع بقيمة تبادلية مرتفعة، على الرغم من أنه لم يبذل جهد كبير في إنتاجها، كما فشلت في تفسير تغير قيم بعض الأشياء نتيجة مرور الزمن دون إضافة أى جهد إنسانى كزيادة قيمة المباني والأراضى نتيجة مرور الزمن، كما فشلت في تفسير تساوى قيمة سلعتين على الرغم من زيادة كمية العمل المبذول فى إحداها عن الأخرى، كما أنها اهتمت بجانب عرض السلعة دون جانب الطلب عليها رغم أهميته.

**وأخيراً...** فإن هناك صعوبة عملية تكمن فى إيجاد مقياس عام لجميع أنواع العمل حتى داخل المهنة الواحدة، حيث يختلف العمال من حيث التدريب ودرجة التعليم والمهارة والخبرة والذكاء.

أما نظرية الإنتاج فقد رأى سميث الذى انضم إليه (جون ستوارت ميل) فى القرن التاسع عشر، أن قيمة مبادلة السلعة تحددها قيمة نفقة إنتاجها متمثلة فى: أجور العمال مقابل ما يبذلونه من جهد فى العملية الإنتاجية (الجهد الذهنى أو العضلى)، والفائدة التى تدفع لأصحاب رأس المال مقابل تجميد مدخراتهم على شكل رأس مال عينى يخصص للمساهمة فى العملية الإنتاجية، والربح الذى يدفع للمنظمين مقابل تحملهم المخاطر الناتجة عن العملية الإنتاجية، وأخيراً... الربح الذى يدفع لمالك الأرض مقابل تأجيرها للقيام بالعملية الإنتاجية، أى أن نفقة الإنتاج لا تشمل فقط نفقة العمل وإنما أيضاً نفقة الأرض ورأس المال والتنظيم، وبالتالي قيمة السلعة تحدد على أساس ما يدفع لإنتاجها من أجور وريع وفائدة وريع.

ولم تسلم نظرية نفقة الإنتاج هي أيضا من الانتقادات، لأنها شأنها شأن نظرية قيمة العمل اهتمت بجانب العرض فقط دون جانب الطلب على السلعة، كما أنها لم تفسر سبب ارتفاع أسعار بعض السلع بعد إنتاجها دون أى زيادة فى نفقة إنتاجها.

وكذلك لم تفسر سبب ارتفاع سعر سلعة عن أخرى رغم تساوى نفقة إنتاج كل منهما، وأخيراً... لم تفسر سبب إثبات سعر السلعة في السوق رغم أن نفقة إنتاجها تختلف من مشروع إلى آخر.

ونتيجة لإهمال كل من نظرية العمل ونظرية نفقة الإنتاج لجانب المستهلك أو جانب الطلب والتركيز على جانب المنتجين أو جانب العرض فقط، ظهرت نظريات أخرى تحاول تقادي هذه العيوب، ومن أهم هذه النظريات نظرية المنفعة النمساوية ونظرية القيمة لمارشال.

وترجع نظرية المنفعة إلى المدرسة النمساوية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ولقد حاولت المدرسة النفعية حل مشكلة القيمة عن طريق الجمع بين عنصر المنفعة والندرة وذلك بتقسيم المنفعة إلى نوعين:

### 1. المنفعة الكلية:

وهي المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لكمية معينة من السلعة.

### 2. المنفعة الحدية:

وهي المنفعة التي يحصل عليها الفرد من آخر وحدة من وحدات السلعة.

وترى هذه المدرسة أن المنفعة هي العنصر المحدد للقيمة، وأن قيم السلع تتخذ بناء على منافعها الحدية وليس على منافعها الكلية.

وبما أن المنفعة الحدية تنخفض مع توافر السلعة وتزداد مع ندرتها فإن المدرسة النمساوية قد أعطت وزناً كبيراً لندرة السلعة في تحديد قيمتها، ورغم تركيز المدرسة النفعية على المنفعة في تحديد القيمة إلا أنها لم تهمل تأثير نفقة الإنتاج على قيمة السلعة، فنفقة الإنتاج تؤثر على قيمة السلعة من خلال تأثيرها على المنفعة الحدية، فكلما انخفضت نفقة إنتاج السلعة زادت الكمية المنتجة منها،

وحيث أن المنفعة الحدية تتناقص بزيادة الكمية، فإن هذا يعنى أنه كلما انخفضت منفعة الإنتاج، أدى هذا إلى نقص المنفعة الحدية والعكس صحيح.

ولم تسلم هذه النظرية من توجيه العديد من الانتقادات إليها: فهي لم تعطي تفسير منطقي لكافة القيم، فهناك سلع ضئيلة القيمة ولكنها عظيمة المنفعة كالخبز، كما افترضت حرية الفرد في تحديد أفضلياته وهي حرية ليست مطلقة لأنها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد.

كما افترضت أن سعر السلعة يتحدد على أساس توافر المنافسة الكاملة وأهملت العناصر الأخرى التي تتدخل في تحديد سعر السلعة كتدخل الدولة في فرض السعر الإلزامي وتأثير الاحتكارات في فرض سعر معين للسلعة.

**وأخيراً...** حددت سعر السلعة على أساس أنه السعر الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه للحصول على وحدة معينة من السلعة، وليس السعر الذي يدفعه المستهلك فعلاً ولم تدخل في حسابها نفقة الإنتاج إلى جانب المنفعة.

وأمام هذه الانتقادات، ظهر اتجاه جديد حاول الجمع بين نظرية المنفعة ونظرية نفقة الإنتاج وذلك على يد الاقتصاد الإنجليزي (الفريد مارشال) ونظريته في القيمة، حيث حدد مارشال سعر أي سلعة وذلك على أساس التفاعل بين قوتين أساسيتين وهما: طلب المستهلك (ويحدده منفعة السلعة وعلى وجه التحديد المنفعة الحدية لها) وعرض المنتجين (ويحدده نفقة إنتاج السلعة وعلى وجه التحديد النفقة الحدية لها).

فإذا كان أنصار نظرية العمل ونفقة الإنتاج قد ركزوا اهتمامهم على نفقة إنتاج السلعة مع إغفال دور المنفعة في تحديد القيمة، أى أنهم يهتمون بجانب عرض السلعة دون جانب الطلب.

وعلى العكس نجد أنصار نظرية المنفعة ركزوا اهتمامهم على منفعة السلعة مع إغفال دور نفقة الإنتاج في تحديد قيمة السلعة أى أنهم اهتموا بجانب الطلب

فقط دون العرض، لذلك فإن مارشال قد حل هذا التناقض بأن حدد أن كل من العرض والطلب يحددان قيمة السلعة، ولم يعط مارشال لأحد العنصرين أهمية أكثر من الآخر في تحديد قيمة السلعة، فكلاهما له دور في تحديد قيمة السلعة.

وبعد عرض هذا التطور التاريخي الطويل لنظرية القيمة، يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الطلب والعرض.**
- **المبحث الثاني: نظرية الثمن.**

## المبحث الأول

### الطلب والعرض

#### أولاً: الطلب:

يعرف الطلب بأنه (الكمية من السلعة أو الخدمة التي يكون المشتري على استعداد لشرائها عند ثمن معين وخلال فترة زمنية محددة وفي ظل ظروف معينة).

وتتعدد أنواع الطلب، فهناك أربعة أنواع من الطلب وهي:

#### 1. الطلب الكلي على مجموع السلع:

وينقسم إلى قسمين هما الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وتظهر أهميته في التحليل الكلي وخاصة في تحديد مستوى التشغيل والنتائج القومية والمستوى العام للأثمان.

#### 2. الطلب الفرعي:

وينقسم إلى قسمين طلب الأفراد على مجموع سلع الاستهلاك، وطلب المشروعات على مجموع سلع الإنتاج.

#### 3. الطلب الكلي على سلعة ما:

وهو الذي يحدد مع التقائة بالعرض الكلي ثمن السلعة.

#### 4. الطلب الفردي على سلعة ما:

والذي يهمننا في هذا المقام هو الطلب الكلي على أموال الاستهلاك، وتنترق من خلال النقاط التالية إلى العوامل المحددة للطلب وكيفية تأثيرها في الثمن، ثم نتعرض لتأثير الثمن في الطلب وهو ما يعرف بمرونة الطلب.

## 1. العوامل المحددة للطلب:

إذا كان الطلب يشير إلى الكمية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها من السلعة في فترة معينة عند ثمن معين، فإن الطلب بذلك يبين العلاقة بين كل ثمن وبين الكمية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها عند هذا الثمن، فالطلب يعبر عن العلاقة الدالية بين الثمن والكمية المرغوب الحصول عليها.<sup>(1)</sup>

فالمشتري يذهب إلى السوق وفي ذهنه توقعات معينة للثمن الذي سوف يسود السوق في هذا اليوم، فلو كان الثمن أكثر مما توقع فإنه قد يعدل عن الشراء كلية، أو قد يشتري كمية أقل من تلك الكمية التي كان ينوي شرائها.

أما إذا كان الثمن أقل مما كان يتوقعه فمن المحتمل أن يشتري كمية أكبر من تلك التي كان ينوي شرائها، وقد يكون السبب في الإقبال على شراء كمية أكبر عندما يكون الثمن منخفضاً هو الرغبة في استهلاك كمية أكبر من السلعة، أو تكون الرغبة استغلال فرص انخفاض الثمن للحصول على كمية تكفي لمدة أطول في المستقبل.

والفرض الذي يعنينا هو عندما تكون الكمية التي يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة كبيرة، فيصبح الثمن أكثر انخفاضاً عن توقعاتهم. وعلى العكس من ذلك تكون الكمية التي يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة أقل كلما كان الثمن أكثر ارتفاعاً من توقعاتهم.

---

(1) أنظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 1998، ص 338 - 351 (أجزاء متفرقة).

## جدول الطلب على السلعة (العلاقة عكسية)

الكمية المطلوبة (طن /يوم)	الثمن للطن (جنيه)
100	2
70	4
50	6
40	8
35	10

من هذا الجدول يتضح أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة:

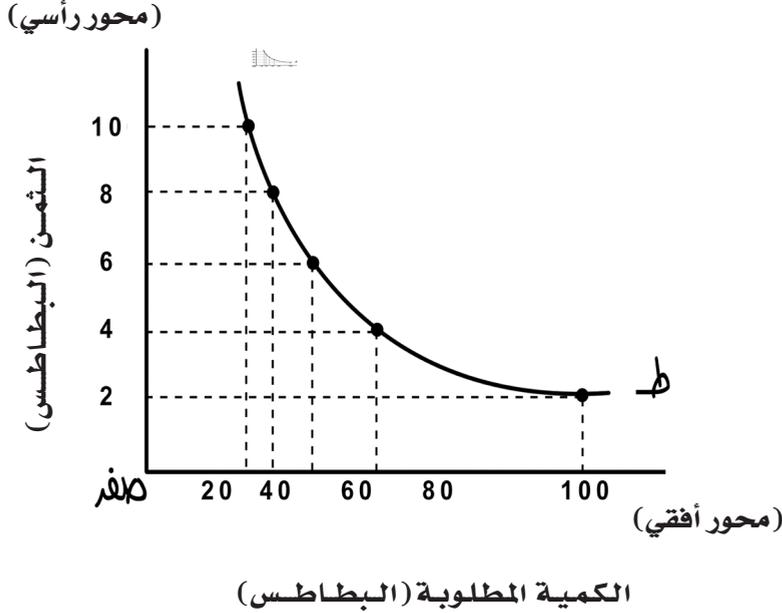
1. كلما زاد ثمن طن البطاطس من 2 جنيه إلى 4 جنيه وهكذا، كلما انخفضت الكمية المطلوبة من 100 طن/يوم إلى 70 طن/يوم وهكذا.

2. كذلك كلما انخفض الثمن من 10 جنيه للطن على 8 جنيه وهكذا، كلما زادت الكمية المطلوبة يومياً من 35 مليون طن/يوم إلى 40 طن/يوم وهكذا.

ويمكن تمثيل جدول الطلب بيانياً فيما يعرف بمنحنى الطلب (ط ط)، كما هو مبين في الشكل التالي:

## منحنى الطلب (العلاقة عكسية)

### ارتفاع ثمن السلعة



يوصف منحنى الطلب (ط د) بأنه منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من جهة اليسار ناحية اليمين، أي ذو ميل سالب عند أي نقطة عليه تعبيراً عن العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة، فكلما زاد ثمن السلعة (البطاطس) على المحور الرأس من 2 جنيه إلى 4 جنيه للطن وهكذا نجد أن الكمية المطلوبة تتكمش من 100 طن/يوم إلى 70 طن/يوم وهكذا، أي أننا نتحرك صعوداً على نفس المنحنى. والعكس صحيح، أي عند انخفاض الثمن من 10 جنيه للطن إلى 8 جنيه وهكذا نجد أن الكمية المطلوبة تزيد من 35 طن/يوم، وهكذا أي أننا نتحرك هبوطاً على نفس المنحنى.

ويكون الطلب بذلك العلاقة بين مجموعة ممكنة من الأثمان، وما يقابلها من الكميات التي تطلب عند هذه الأثمان، فهو بناء نظري من العلاقات الممكنة، وليس تعبيراً عن واقعة متحققة بالفعل، فالطلب مجموعة من الفروض، أما الكمية المطلوبة فهي تمثل كمية حقيقية طلبت بالفعل في ظل ظروف معينة وهذا ما يسمى بقانون الطلب.

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن انخفاض ثمن سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الكميات التي يشتريها المستهلك منها، فما هو السبب الذي أدى إلى ذلك؟ يرجع السبب في هذه العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية المطلوبة إلى أثرين وهما:

### أثر الدخل:

فعلى الرغم من بقاء الدخل النقدي للمستهلك ثابتاً، إلا أن انخفاض ثمن إحدى السلع يعني تحسناً في وضع المستهلك الاقتصادي مشابه للتحسن الذي يشعر به المستهلك لو زاد دخله النقدي، فكل انخفاض في ثمن السلعة التي يشتريها يعني كسباً له يماثل الكسب النقدي المترتب على الزيادة في دخله النقدي، ويزيد هذا الكسب كلما كان انخفاض الثمن كبيراً وكان المستهلك ينفق على السلعة كمية أكبر من النقود.

وعلى هذا يكون لانخفاض ثمن السلعة أثراً مشابهاً لأثر زيادة الدخل النقدي، مما يؤدي بالمشتري إلى زيادة إقباله على شراء مختلف السلع ومنها السلعة التي انخفض ثمنها.

### أثر الإحلال:

انخفاض ثمن السلعة مع بقاء أثمان السلع الأخرى دون انخفاض، يؤدي بالمستهلك إلى إحلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التي بقي ثمنها دون تغيير.

ولكن العلاقة العكسية القائمة بين التغيير في الثمن والتغير في الكمية المطلوبة لا تطبق على إطلاقها، فرغم عمومية هذا القانون (قانون الطلب) إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الإستثناءات عليه (لتصبح بذلك العلاقة بينهما طرفية) وهي:

### حالة السلع الدنيا:

ففي حالة هذه السلع يؤدي ارتفاع الثمن إلى زيادة الكمية المطلوبة وليس نقصها، وأن انخفاض الثمن يؤدي إلى نقص هذه الكمية وليس إلى زيادتها.

ويفسر هذا الاستثناء بأن الطلب على السلعة (كما سوف نرى بعد ذلك) يتوقف أيضاً على دخل المستهلك، وبصفة عامة يؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على السلعة، لكن إذا استمر الدخل في الارتفاع حتى حد معين، فإن الزيادة في الدخل سوف يترتب عليها نقص في الكميات التي يشتريها المستهلك من سلع معينة أو حتى عدم شرائه لها كلية، وهذه السلع تسمى بالسلع الدنيا أو سلع الطبقة الفقيرة كالملابس الشعبية الرخيصة التي يمكن الاستعاضة عنها بالملابس الجاهزة الغالية.

وما ينفق على هذه السلع من دخل الرجل الفقير يمثل نسبة كبيرة من هذا الدخل، وينجم من انخفاض ثمنها زيادة حقيقية في دخله، مما يجعله يقوم بإحلال سلع أكثر اشباعاً بالنسبة له.

كما أن ارتفاع أثمان السلع الدنيا يؤدي إلى نقص دخل الرجل الفقير مما ينجم عنه زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع، أي أن ارتفاع أثمان هذه السلع قد يصحبه زيادة الكمية المطلوبة وليس نقصها، كما أن انخفاض أثمان هذه السلع قد يصحبه نقص الكمية المطلوبة من هذه السلع وليس زيادتها.

## حالة سلع التفاخر:

قد يرى البعض أن الطلب على سلع التفاخر من جانب الطبقات الغنية يتوقف على أثمانها، بحيث أن انخفاض أثمانها يؤدي إلى تقلص الكمية المطلوبة منها، وأن ارتفاع هذه الأثمان يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها، إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك حدوداً على ذلك، فلا يمكن أن نتصور أن تزداد الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع ثمنها دون حدود، وإلا لأمكن زيادة الأثمان إلى ما لا نهاية وهو أمر غير متصور في الواقع العملي.

## حالة التوقعات:

إذا يؤدي ارتفاع الأثمان إلى توقع المزيد من الارتفاع في الأثمان ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من السلعة، وعلى العكس قد يؤدي انخفاض الإثمان إلى المزيد من الانخفاض.

ومن ثم إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه الأحوال لا تعتبر استثناءً حقيقياً على عمومية قانون الطلب، حيث أن الأثمان المؤثرة في سلوك المستهلك لا تكون الأثمان الجارية، وإنما الأثمان المتوقعة، وفي هذه الحالة لو حددنا العلاقة بين الأثمان المتوقع حدوثها والكميات المطلوبة لوجدنا أن قانون الطلب يأخذ شكله العادي.

## 2. العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب (ظروف الطلب):

الكمية المطلوبة لا تتوقف فقط على ثمن السلعة، وإنما تتوقف أيضاً على العديد من العوامل الأخرى، ونظراً لأنه يصعب دراسة كافة المتغيرات على العديد من العوامل الأخرى، ونظراً لأنه يصعب دراسة كافة المتغيرات الأخرى مرة واحدة، فقط كان لابد أن تلجأ إلى افتراض ثبات الظروف الأخرى على حالها، والتي يمكن أن تؤثر في الطلب فيما عدا الثمن ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

## أ. التغيير في الدخل:

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها: ثمن السلعة، كيفية توزيع الدخل، أثمان السلع الأخرى، عدد السكان، أذواق المستهلكين.

فإن تغير الدخل بالزيادة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، فإن تغير الدخل بالزيادة سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، والعكس صحيح فالعلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة هي علاقة طردية.

ويجب أن نشير إلى أن زيادة الدخل الفردي إن كانت تؤدي بوجه عام إلى زيادة الكمية المطلوبة، إلا أن هذه الزيادة تكون بشكل ملموس بالنسبة للسلع الكمالية والترفيهية بوجه خاص.

ولكن زيادة الدخل الفردي يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلى شكل العلاقة الطردية القائمة بين الدخل والطلب والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض الدخل الفردي.

## ب. التغيير في توزيع الدخل:

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ومنها مجموع الدخل القومي وعدد السكان، فإن التغير في توزيع الدخل يؤثر على الطلب على مختلف السلع، فزيادة التفاوت في الدخول قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية والترفيهية، ونقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبي، كما أن تقليل الفوارق بين الدخول يؤدي إلى الظاهرة العكسية.

## ج. أثمان السلع الأخرى:

التغير في ثمن سلعة ما يؤدي ليس فقط إلى التغير في الكميات التي تطلب من هذه السلعة، ولكن يؤدي أيضاً إلى التغير في الكميات التي تطلب من السلع الأخرى، فالطلب على سلعة معينة يرتبط بقدراتها على إشباع حاجة معينة لدى المستهلك.

ولكن علاقة هذه السلعة بحاجة المستهلك ليست مستقلة تماماً عن جميع السلع الأخرى، فهناك سلع أخرى يمكن أن تشبع نفس الحاجة بدرجات متفاوتة من النجاح، وهذه نطلق عليها اسم (السلع البديلة أو المناظرة)، وهناك من ناحية أخرى سلع أخرى يلزم استخدامها مع السلعة الأساسية لكي تشبع حاجة الأفراد، وهذه نطلق عليها (السلع المتكاملة)، ونبحث الآن التغيير في كلا النوعين من السلع:

### • النوع الأول: التغيير في أثمان السلع البديلة:

السلع البديلة هي التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر في إشباع نفس الحاجة، مثل الشاي والقهوة، اللحوم والأسماك، ومجموعات السلع البديلة تختلف في مدى قرب أو تباعد السلع الداخلة في كل مجموعة في القدرة على إشباع نفس الحاجة.

والقاعدة العامة أن انخفاض أثمان السلع البديلة ينقص الطلب على الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية، والعكس صحيح وهذا يعني أن طبيعة العلاقة القائمة في هذه الحالة بين أثمان السلع الأخرى والطلب على السلعة الأساسية هي علاقة طردية.

ومن الطبيعي أنه كلما إزدادات درجة تمام البديل، أي إزدادت قدرتها على إشباع نفس الحاجة كلما أدى التغيير في ثمنها إلى إحداث تغيرات كبيرة في الطلب على السلعة الأساسية والعكس صحيح.

### • النوع الثاني: التغيير في أثمان السلع المتكاملة:

السلع المتكاملة هي التي يكمل بعضها البعض الآخر في إشباع نفس الحاجة، مثل السيارة والبنزين والشاي والسكر.

والقاعدة العامة أن إنخفاض ثمن إحدى السلعتين أو السلع المتكاملة يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع الأخرى الأساسية، والعكس صحيح، وهذا يعني أن

طبيعة العلاقة القائمة في هذه الحالة بين أثمان السلع الأخرى والطلب على السلع الأساسية هي علاقة عكسية.

#### د. عدد السكان:

على فرض بقاء الظروف الأخرى على حالها، كلما زاد عدد السكان كلما زاد الطلب على مختلف السلع، إلا أن الطلب على هذه السلع المختلفة لا يزيد بنسبة واحدة، وإنما تتوقف النسب التي يزيد بها الطلب على مختلف السلع وعلى الكيفية التي يزيد بها عدد السكان.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الزيادة ترجع في الأساس إلى ارتفاع نسبة المواليد كما هو الحال في الدول النامية، فإن ذلك يعني ارتفاع نسبة الأطفال في مجموع السكان، وهذا يعني زيادة الطلب على السلع الخاصة بالأطفال أكثر من غيرها.

ومن أمثلة هذه السلع ملابس الأطفال، اللعب، خدمات التعليم، أما إذا كانت الزيادة ترجع في الأساس إلى انخفاض معدل الوفيات كما هو الحال في الدول المتقدمة، فإن ذلك يعني ارتفاع نسبة المتقدمين في السن، وهذا يعني زيادة الطلب على السلع الخاصة بهم مثل الخدمات الطبية والنظارات الطبية، وفي جميع الأحوال تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى زيادة الطلب على المساكن والسلع الغذائية والملابس والخدمات العامة والمواصلات.

#### هـ. أذواق المستهلكين:

أذواق المستهلكين تؤثر بالضرورة على الكمية المطلوبة، وتختلف الأذواق عن غيرها من ظروف الطلب في أنها غير قابلة للقياس مباشرة، فقد نجد أحوالاً يصعب تفسيرها، ففي مثل هذه الأحوال يمكننا القول بأن تغير الأذواق هو السبب في ظهور هذه الحالات.

فقد نلاحظ أن ثمن السلعة قد ارتفع، ولم تتغير الدخول أو أثمان السلع الأخرى أو عدد السكان، ومع ذلك نجد أن الكمية المطلوبة قد زادت، هنا نقول أن هناك تغييراً في الأذواق، وهذا تفسير منطقي، فمن الطبيعي أن أذواق الأفراد تحدد مدى تفضيلهم للحاجات، ومن ثم طلبهم على السلعة، وهذه الأذواق ليست ثابتة وإنما تتغير بتغير الظروف.

### 3. مرونة الطلب:

**المرونة تعني:** التغيرات التي تطرأ على الكمية المطلوبة من سلعة ما، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمن هذه السلعة قد تكون كبيرة وقد تكون محدودة وأخيراً قد تكون منعدمة، والأمر يتوقف على مدى تجاوب التغير في الكميات التي تطلب من سلعة معينة على أثر التغير الذي يطرأ على ثمنها، ولقياس مدى التجاوب بين الكميات التي تطلب من سلعة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة فإنه يستخدم مفهوم المرونة.

فالمرونة أداة من أدوات التحليل الاقتصادي تستخدم لقياس مدى التجاوب بين التغيرات التي تطرأ على الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة.

فالطلب على سلعة معينة يكون مرناً إذا كان التغير البسيط في ثمن السلعة يؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها.

ويكون الطلب على السلعة غير مرناً إذا كان التغير الكبير في ثمن السلعة يؤدي إلى تغير بسيط في الكمية المطلوبة، وإذا كان التغير النسبي في الثمن يؤدي إلى تغير نسبي مساو له تماماً في الكمية المطلوبة، فإن معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح ويسمى الطلب عندئذ متكافئ المرونة، وإذا كان التغير في الثمن لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة فإن معامل المرونة يكون عندئذ صفراً، ويقال أن الطلب عديم المرونة.

وأخيراً... إذا كان التغير النسبي البسيط في الثمن يؤدي إلى تغير كبير جداً، بحيث يكون غير متناهى في الكمية المطلوبة، فإن معامل المرونة يكون عندئذ إلى ما لا نهاية ويقال أن الطلب لا نهائي المرونة.

وتقاس هذه المرونة السابقة بنسبة التغير التي تحدث في الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير التي تحدث في ثمن السلعة وهذا هو الاتجاه الغالب، ويمكن أيضاً أن تقاس المرونة باستخدام فكرة الإيراد، أي كمية النقود التي ينفقها المشتري على السلعة أي عدد الوحدات المشتراة من السلعة في ثمن الوحدة منها.

ويكون التعبير عن المقياس الأول بالمعادلة الآتية<sup>(1)</sup> :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الكمية الثمن}}$$

أما الأسلوب الثاني لقياس المرونة وهو المتعلق بمقدار الإنفاق على السلعة، فيكون الطلب على السلعة مرناً إذا انخفض مجموع المبالغ التي ينفقها المشتري على السلعة إذا زاد ثمنها، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن أي إنه إذا كان التغير في مجموع المبالغ التي تنفق على السلعة يسير في عكس اتجاه التغير في الثمن ينخفض بارتفاع الثمن ويرتفع بانخفاض الثمن يكون الطلب مرناً، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الطلب المرن يعني في الواقع أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوباً كبيراً مع التغيرات في الأثمان فيترتب على ارتفاع السلعة بنسبة معينة انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع الحاصلة في الثمن، مما يترتب عليه انخفاض مجموع الإنفاق على السلعة والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن.

(1) انظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص 353 - ص 367.

ويكون الطلب على السلعة غير مرن أو قليل المرونة، إذا ارتفع مجموع المبالغ التي ينفقها المشتري على السلعة إذا زاد ثمنها والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن، أي إذا كان التغيير في مجموع المبالغ التي تنفق على السلعة يسير في نفس اتجاه التغيير في الثمن، يرتفع بارتفاع الثمن وينخفض بانخفاض الثمن كان الطلب على السلعة غير مرن.

وتفسير ذلك يرجع إلى عندما يكون الطلب غير مرن، فهذا يعني في الواقع أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوباً قليلاً مع التغييرات في الأثمان، فيرتب على ارتفاع السلعة بنسبة معينة انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع الحاصلة في الثمن، مما يترتب عليه ارتفاع مجموع الإنفاق على السلعة والعكس صحيح في حالة انخفاض الثمن.

ويكون الطلب متكافئ المرونة إذا بقيت مجموع المبالغ المنفقة على السلعة دون تغيير في حالة ارتفاع أو انخفاض الثمن، وتفسير حالة الطلب متكافئ المرونة تعني أن معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح، وهذا يعني في الواقع أن التغيير في الثمن بنسبة معينة سواء بالارتفاع أو الانخفاض يترتب عليه تغير عكسي في الكميات المطلوبة بالانخفاض أو الارتفاع مما يؤدي إلى ثبات مجموع المبالغ المنفقة على السلعة.

**وترتيباً على ذلك، فإنه كلما كانت المرونة أقل من الواحد الصحيح تكون العلاقة طردية بين كمية الإنفاق على السلعة وثمرتها، وتظل كمية الإنفاق ثابتة عند الأثمان المختلفة كلما كانت المرونة تساوي الواحد الصحيح. وإذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح كانت العلاقة عكسية بين التغيير في الأثمان وكمية الإنفاق على السلعة.**

## العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب: (مرونة الطلب السعرية)

تتسم مرونة الطلب بالنسبية، فهي تختلف بالنسبة للطلب على أية سلعة من شخص لآخر وعن طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، ومن مكان لآخر، ومن مستوى أسعار لآخر، وبالتالي فالمرونة تتوقف على عوامل عديدة، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض العوامل تجعل تأثير الطلب على بعض السلع أكثر من غيرها بتغيرات الأثمان، وأهم هذه العوامل ما يلي:

### أ. وجود بديل للسلعة، ودرجة كمال البديل:

من أهم العوامل التي تتوقف عليها المرونة هي مدى وجود بديل عن السلعة فإذا وجدت سلعة بديلة قادرة على إشباع نفس الحاجة بنفس الكفاءة أو بدرجة معقولة من الكفاءة كانت مرونة الطلب كبيرة، وعلى العكس إذا لم تتوافر بدائل بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب صغيرة.

كذلك تتوقف المرونة على درجة كمال البديل، فكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما ارتفعت مرونة الطلب والعكس صحيح. ويلاحظ أن فكرة وجود بديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة، وإنما هي مسألة نسبية، فإذا تعود شخص على استهلاك سلعة معينة كنوع معين من الشاي على سبيل المثال ثم ارتفع ثمنها بمقدار زهيد، فإنه سوف يسعى فوراً إلى استهلاك سلعة أخرى بديلة، ويرى أنها بديل كامل، لذا نجد أن فكرة البديل ترتبط بالظروف الخاصة بالمستهلك، وخاصة مدى التغيير الحاصل في ثمنها.

كذلك فإن فكرة البديل ودرجة كماله تتوقف على مدى تعريفنا للسلعة، فكلما كان هذا التعريف ضيقاً كلما كان وجود البديل أسهل وعكس كلما كان التعريف واسعاً، فإن وجود البديل قد يكون أكثر صعوبة، فعلى سبيل المثال إذا كنا نتحدث عن الطلب على الغذاء بصفة عامة فمن الواضح أنه لا يوجد بديل عنه، ولكن لو

تحدثنا عن الطلب على لحوم الأبقار فإن وجود البديل يكون أسهل ففي هذه الحالة يمكن أن يكون البديل في لحوم الطيور أو في لحوم الأسماك.

وأخيراً، نتوقف وجود البديل على الفترة الزمنية التي نأخذها في الاعتبار، فكلما طالت المدة كلما كان وجود البديل أسهل، فالأفراد يكتسبون عادات جديدة مع الزمن، ويغيرون من نمط حياتهم وفق الظروف الجديدة، فإذا ارتفعت مثلاً أثمان الخضروات الطازجة فقد لا يتحول الأفراد إلى طلب الخضروات المحفوظة لعدم تعودهم عليها، ثم مع مرور الوقت يكتسبون هذه العادة، بحيث أن أى ارتفاع فى أثمان الخضروات الطازجة يحولهم إلى طلب الخضروات المحفوظة.

### **ب. السلع الضرورية والسلع الكمالية :**

إذا كانت السلعة ضرورية بسبب أهميتها ولزومها لحياة الإنسان وللمحافظة على صحته، فإن الطلب عليها يتميز بقلّة المرونة، وعلى العكس من ذلك إذا كانت السلعة كمالية بناء على ما تعارف عليه الناس، فإن الطلب عليها يكون مرتفع المرونة.

**ويرى البعض أن التمييز بين السلع الكمالية يتوقف على فكرة وجود البديل ودرجة كماله، فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة، وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل ودرجة كماله، فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل لها بسهولة ودرجة كمال البديل تكون مرتفعة.**

### **ج. مدى تعدد الاستعمال للسلعة :**

إذا كان للسلعة استعمال واحد محدد كالمح كالمح مثلاً بالنسبة للطعام فيكون الطلب عليها قليل المرونة، أما إذا كانت السلعة متعددة الاستعمالات فإن الطلب عليها يكون عادة مرناً، إذا أن ارتفاع ثمنها يؤدي إلى الاستغناء عن بعض

الاستعمالات الأقل أهمية، كما أن انخفاض ثمنها يؤدي إلى الاقبال على استعمالها في أغراض أخرى.

#### **د. تكامل استعمال السلعة مع السلع الأخرى:**

إذا تكاملت السلعة في استعمالها مع السلع الأخرى، فإن التغير في ثمنها وحده لن يؤثر على الكميات المستخدمة منها، فيصبح الطلب عليها غير مرن، ومثال ذلك البنزين والسيارة فارتفاع البنزين لن يؤثر على الكميات المطلوبة من السيارات.

#### **هـ. نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة:**

تتوقف المرونة أيضاً على نسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة من دخله، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة، كلما كانت مرونة الطلب قليلة، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت مرونة الطلب مرتفعة، فارتفاع أثمان الملح والكبريت بنسبة مضاعفة للثمن الأساسي لن يؤدي إلى انكماش طلبها إلا بنسبة قليلة جداً، أو لا ينكمش طلبها على الإطلاق.

وعلى العكس إذا ارتفعت أثمان المنسوجات بنسبة معينة فإن ذلك يؤدي إلى انكماش كبير في الطلب على المنسوجات وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات، وذلك بعكس النسبة التي يخصصها المستهلك من دخله للإنفاق على الملح أو الكبريت.

#### **و. حجم دخل المستهلك:**

يتميز طلب الأغنياء بقلّة المرونة، أما طلب الفقراء فيتميز بارتفاع المرونة، فالأغنياء لا يهتمون كثيراً بالتغيرات التي تطرأ على الأثمان، أما الفقراء فيهتمون بأي تغيير يطرأ على الأثمان، فارتفاع ثمن سلعة معينة يدفع الفئات محدودة الدخل إلى البحث عن بديل للسلعة التي ارتفع ثمنها.

## العوامل الأخرى المحددة لمرونة الطلب: (مرونات الطلب غير

السعرية):

تتأثر الكمية المطلوبة بالدخل وأثمان السلع الأخرى، وهذه العوامل يطلق عليها ظروف الطلب، وتتميز هذه الظروف بقابليتها للقياس الكمي، لذا يمكن قياس مدى التأثير في الكمية المطلوبة بالتغيرات التي تحدث في الدخل وبالتغيرات التي تحدث في أثمان السلع الأخرى، وينجم عن ذلك أن هناك مروونات أخرى للطلب غير المرونة السعرية وأهمها مرونة الطلب الدخلية أي المتعلقة بالتغير في الدخل ومرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية أي المتعلقة بالتغير في أثمان السلع الأخرى:

### أ. مرونة الطلب الدخلية:

يقصد بمرونة الطلب الدخلية: مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات الدخل.

وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير في الدخل، وقد سبق أن ذكرنا أن العلاقة القائمة بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة هي علاقة طردية وذلك على عكس العلاقة القائمة بين الكمية المطلوبة والتغير في الثمن، وذلك فيما عدا استثناء يتعلق بحالة السلع الدنيا.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع الدخل كلما زادت الكمية المطلوبة والعكس صحيح، وتكون المرونة الدخلية مرتفعة أي مرنة إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، وتكون منخفضة أي غير مرنة إذا كان معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح وتكون متكافئة إذا كان معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح.

ويلاحظ أن معامل المرونة الدخلية يكون دائماً وذلك فيما عدا السلع الدنيا موجباً نظراً للعلاقة الطردية التي تقوم بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة، ونجد عادة أن المرونة الدخلية تستخدم في التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية.

## ب. مرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية :

يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات أثمان السلع الأخرى، وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى نسبة التغير في ثمن سلعة أخرى.

ولا يمكن تحديد طبيعة العلاقة مقدماً بين التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على أثر التغير في ثمن سلعة أخرى، فقد لا يحدث أي تغيير على الإطلاق، ويكون معامل المرونة التبادلية صفراً، وقد يؤدي ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة أخرى، فيكون معامل المرونة التبادلية موجباً، وقد يؤدي ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى نقصان الكمية من سلعة أخرى، فيكون معامل المرونة التبادلية سالباً.

ومع ذلك فهناك سلع متقاربة ويمكن أن يؤثر تغيرات أثمان بعضها في الكميات المطلوبة من البعض الآخر، وهذا نجده في السلع البديلة والسلع المتكاملة.

### ففي حالة السلع البديلة :

فإذا كان وجود بديل للسلعة يؤثر على الكميات المطلوبة منها، فإن تغيرات أثمان السلعة البديلة تؤثر على تغيرات السلعة الرئيسية، فإذا ارتفعت أثمان لحوم الأبقار وهي تعتبر بديلة عن اللحوم البيضاء فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نقصان الطلب على اللحوم البيضاء وذلك بفرض بقاء أثمان اللحوم البيضاء على حالها.

أي أن العلاقة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والتغير الحاصل في أثمان سلعة أخرى بديلة عنها هي علاقة طردية، ومن هنا فإن المرونة المتقاطعة في حالة السلع البديلة تكون موجبة وكلما ارتفع معامل المرونة كلما زادت درجة كمال البديل، وكلما انخفض معامل المرونة كلما قلت درجة كمال البديل.

## أما في حالة السلع المتكاملة :

فإذا كان وجود سلع متكاملة مع سلعة معينة يؤثر على الكميات المطلوبة منها، فإن تغيرات أثمان السلع المتكاملة تؤثر على الكميات المطلوبة من السلعة الأساسية، فالسكر والشاي يعتبران سلعتان متكاملتان، وعلى ذلك فإن ارتفاع ثمن السكر يؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة من الشاي والعكس صحيح.

أي أن العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة، والتغير الحاصل في أثمان سلعة أخرى مكملتها هي علاقة عكسية، ولذا فإن المرونة المتقاطعة في حالة السلعة المتكاملة تكون سالبة، وكلما ارتفع معامل المرونة كلما زادت درجة التكامل بين السلعتين، والعكس صحيح.

ووفقاً لذلك فإن المرونة المتقاطعة تستخدم لمعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين السلعتين، فإذا كان معامل المرونة موجباً وذات دلالة فتكون هناك علاقة إحلال أو تناقص بين السلعتين، وإذا كان معامل المرونة سالباً وذات دلالة فتكون هناك علاقة تكامل بين السلعتين، وإذا كان معامل المرونة صفراً أو كان قليلاً جداً ليس له دلالة فيمكن القول بأن السلعتين مستقلتين.

## أهمية مرونة الطلب :

لاختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة إلى أخرى أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية، فمرونة الطلب والعوامل التي تحددها، تحدد سلطة المنتج في تحديد الثمن، وتحدد بالتالي أثر تغيرات الأثمان في الإيراد الكلي، كما تحدد مرونة الطلب من الذي يتحمل عبء الضرائب خاصة تلك التي تفرض على الإنتاج وعلى الاستهلاك (الضرائب غير المباشرة)، كما تؤثر في حصيللة الضرائب وتقلبات الأثمان:

## أ. أثر مرونة الطلب في سلطة المنتج في تحديد الثمن؛

إذا كان الطلب مرناً، بمعنى إن أي تغيير ولو يسير في الثمن يؤدي إلى تغيير كبير في الكمية المطلوبة وبالتالي في الإيراد الكلي، فإن سلطة المنتج في تحديد الثمن تكون محدودة، ويرجع ذلك إلى أن رفع الثمن بمعرفة المنتجين في حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه انخفاض الإيراد الكلي. إذا أن ارتفاع الثمن بنسبة معينة سوف يؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة بنسبة أكبر مما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي. لذا فإنه من مصلحة المنتجين في حالة الطلب المرن عدم رفع الثمن بل خفض الثمن، لأنه يترتب على انخفاض الثمن زيادة الإيراد الكلي، لأن انخفاض الثمن بنسبة معينة يؤدي في حالة الطلب المرن إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر فيزيد الإيراد الكلي.

ولكن ليس معنى ذلك أنه يكون من صالح المنتجين خفض الثمن إلى ما لا نهاية، إذا يوجد حد على ذلك، إذ أن الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة، بحيث أنه لو حدث انخفاض في الثمن ولو كان كبيراً، فلا يؤدي إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة مما يترجم بانخفاض الإيراد الكلي.

أما إذا كان الطلب غير مرناً، فإنه لا يكون من صالح المنتجين خفض الثمن، لأن انخفاض الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي، وعلى العكس من ذلك يكون من صالح المنتجين في حالة الطلب غير المرن رفع الثمن، لأن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيراد الكلي.

ولكن ليس معنى ذلك أن المنتجين يمكنهم الاستمرار في رفع الثمن إلى ما لا نهاية، إذا يوجد حد لذلك، ويتمثل هذا الحد في ارتفاع درجة مرونة الطلب عند المستويات العليا من الثمن.

ونخلص من ذلك أن سلطة المنتج في تحديد الثمن قليلة نسبياً في حالة الطلب المرن، وتكون مرتفعة نسبياً في حالة الطلب غير المرن.

### ب. أثر المرونة في تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها:

إذا فرضت ضريبة على سلعة ما، فإن المنتج يحاول أن يلقى بعبئها على المستهلك، وذلك عن طريق تضمينها للثمن، ولكن سلطة المنتج في هذا التضمين هي نفس سلطته في رفع الثمن، لأن تحميل الضريبة على الثمن لا يعدو أن يكون إلا رفعاً للثمن بمقدار الضريبة، ولذا فإن سلطة المنتج تتحدد في هذا النطاق بدرجة مرونة الطلب.

فإذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لا نهائية، فإن المنتج لا يستطيع أن ينقل أي قدر منها إلى المستهلك ذلك أن أي ارتفاع ولو يسير سوف يؤدي في حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً مما يترجم بانخفاض الإيراد الكلي وهو الأمر الذي يحرص المنتج على عدم حدوثه.

وفي حالة الطلب عديم المرونة فإن المنتج يستطيع أن يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل، أي يستطيع أن ينقل عبء الضريبة بالكامل إلى المستهلك، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة وبالتالي لا يؤدي إلى أي انخفاض للإيراد الكلي للمنتج.

إلا أن حالة الطلب المرن مرونة نهائية، وحالة الطلب عديم المرونة تعتبر حالات استثنائية، والحالات الغالبة هي أن يكون الطلب مرن أو غير مرن، وفي هذه الحالات سوف يقسم عبء الضريبة على كل من المنتج والمستهلك، فالمنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن إلا بمقدار جزء فقط من الضريبة (وفي حالة الطلب المرن المنتج يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة)، والمستهلك يتحمل الجزء الأقل بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع من الثمن إلا بمقدار يسير من قيمة الضريبة.

والعكس من ذلك في حالة الطلب غير المرن، فإن المنتج يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة إلى المستهلك، بمعنى أنه يستطيع أن يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من قيمة الضريبة.

وبالتالي تلعب المرونة دوراً مهماً في رسم السياسة الضريبية وسياسة الأثمان، فإذا كانت الدولة تريد أن تلقى بعبء الضريبة على المستهلك، فعليها أن تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب قليل المرونة، وإذا أرادت أن يتحملها المنتج، عليها أن تفرض الضريبة على سلعة مرنة.

أما عن أثر مرونة الطلب على حصيلة الضريبة، فكلما ارتفعت درجة مرونة الطلب مما يترجم بـكبر الانخفاض في الكمية المطلوبة على أثر ارتفاع الثمن تنخفض والعكس صحيح.

فحصيلة الضريبة تتجه اتجاهاً عكسياً مع درجة مرونة الطلب، فهي تنخفض بارتفاعها وترتفع بانخفاضها، وعلى ذلك يكون على الدولة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن إذا كان غرضها من فرض الضريبة غرضاً مالياً بحتاً.

### ج. مرونة الطلب وتقلبات الأثمان:

لمرونة الطلب أثر كبير في مدى تقلبات الأثمان، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الأثمان محددة، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً، مما يؤدي إلى تحديد الارتفاع في ثمنها.

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة لا يؤدي إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعاً كبيراً.

## ثانياً: العرض:

**العرض يعني:** قبول المنتجون بيع السلعة عند ثمن معين، فقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أكثر من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها عن الثمن المحدد في السوق، ويحتفظ المنتجون بالقدر الزائد في مخازنهم حتى لا ينخفض الثمن، وقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أقل من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها بثمان السوق، ولكنهم يقومون بتشغيل الطاقة الاحتياطية في مصانعهم لسد العجز حتى لا يرتفع الثمن فينصرف المشترون عن الشراء خاصة إذا كان الطلب على السلعة مرناً.

أي أن العرض من الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مقروناً بثمان معين وبزمن معين، فيقال أن الكميات المعروضة عند الثمن الأعلى تزيد عن الكميات المعروضة عند الثمن الأقل، فالعرض من العوامل التي تتحكم في الأثمان ومن ثم يؤثر في نفقة الإنتاج.

وتتعدد أنواع العرض فهناك ثلاثة أنواع من العرض وهي:<sup>(1)</sup>

### 1. العرض الكلي لمجموع السلع:

وينقسم هذا العرض إلى قسمين، عرض أموال الاستهلاك، وعرض أموال الإنتاج، وتبدو أهمية هذه التفرقة واضحة في التحليل الاقتصادي الكلي، وخاصة في تحديد مستوى التشغيل والناتج القومي والمستوى العام للأثمان.

### 2. العرض الكلي لسلعة ما:

وهو الذي يتحدد بالتقاءه مع الطلب الكلي لثمن السلعة.

### 3. العرض الفردي لسلعة ما:

أي عرض المنتج الفردي لسلعة ما.

---

(1) انظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص 370 - ص 384. (أجزاء متفرقة)

والذى يهمننا في هذا المقام هو دراسة العرض الكلي، وذلك بالتعرض للعوامل المحددة للعرض وكيفية تأثيرها في الثمن، ثم نتطرق لتأثير الثمن في العرض (مرونة العرض) وذلك من خلال النقاط التالية:

### 1. العوامل المحددة للعرض:

العرض كما سبق أن أوضحنا لا يتحدد إلا عند ثمن معين وفي وقت معين، فالعرض عند ثمن معين يختلف عن العرض عند ثمن آخر، كما أن العرض في وقت ما يختلف عن العرض في وقت آخر، نظرا لما قد يطرأ على ظروفه خلال الوقت من تغيير، ولا شك أن لعنصر الزمن أهمية في تحديد العرض، فالعرض يتوقف على الإنتاج، والإنتاج يحتاج إلى فترة قد تقصر وقد تطور، ولذا فإن قدرة المنتجين على زيادة العرض تتوقف على طول المدة.

### جدول العرض من السلعة (العلاقة طردية)

الكمية المعروضة (طن/يوم)	الثمن/طن (بالجنيه)
25	2
40	4
50	6
60	8
70	10

من هذا الجدول يتضح أنه : بإفتراض ثبات بقية العوامل الأخرى المؤثرة  
فى العرض، فإن :

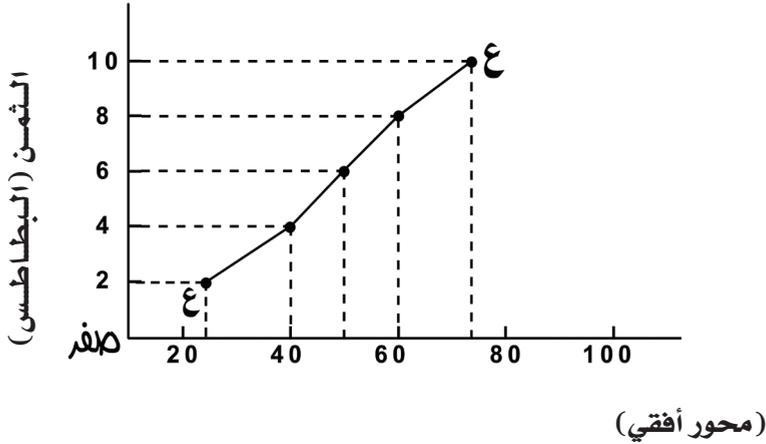
1. كلما زاد ثمن طن البطاطس من 2 جنيه الى 4 جنيه وهكذا، كلما زادت الكمية المعروضة من 25 طن / يوم الى 40 طن / يوم وهكذا.
2. كذلك كلما انخفض ثمن طن البطاطس من 10 جنيه الى 8 جنيه وهكذا، كلما انخفضت الكمية المعرضه من 70 طن / يوم الى 60 طن/يوم وهكذا.

ويمكن تمثيل جدول العرض بيانياً قيماً يعرف بمنحنى العرض (ع ع)، كما هو مبين فى الشكل التالى:

### منحنى العرض

### (العلاقة طردية)

(محور رأسي)



(محور أفقي) الكمية المعروضة (البطاطس)

يوصف منحى العرض (ع ع) بأنه منحى يتجه من أسفل إلى أعلى من جهة اليسار ناحية اليمين. أى أن ميل المنحنى عند أى نقطة عليه تكون موجبة تعبيراً عن العلاقة الطردية التى تربط بين الثمن (كمتغير مستقل) والكمية المعروضة (كمتغير تابع). فكلما زاد ثمن السلعة (البطاطس) على المحور الرأسى من 2 جنيه إلى 4 جنيه للطن وهكذا، كلما زادت الكمية المعروضة من 25 طن/يوم إلى 40 طن/يوم وهكذا، أى أن منحى العرض يتمدد إلى أعلى صعوداً على نفس منحى العرض (ع ع)، بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى على حالها.

والعكس صحيح، بمعنى أن انخفاض ثمن السلعة من 10 جنيه/طن إلى 8 جنيه/طن يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة أى انكماش المنحنى هبوطاً إلى أسفل على نفس منحى العرض (ع ع).

والعرض مجموعة من الفروض لأثمان وما يقابلها من الكميات التى تعرض عند هذه الأثمان، أما الكمية المعروضة فهي تمثل كمية حقيقية عرضت في ظل ظروف معينة.

وإذا كان العرض يمثل علاقة بين أثمان افتراضية والكميات المقابلة لها، فإنه يعبر عن شكل هذه العلاقة بقانون العرض.

وهنا نجد أن العرض يختلف عن الطلب لأننا لا نجد السهولة التى تقرر بها اتجاه التغيير في الكمية المعروضة بناء على تغيير الأثمان كما هو الحال في شأن الطلب، فقد رأينا أن الكمية المطلوبة تتمدد مع انخفاض الثمن وتكتمش مع ارتفاع الثمن مع وجود استثناءات قليلة على ذلك، أما بالنسبة للعرض فلا نستطيع أن نحدد هذه العلاقة، فالكمية المعروضة يمكن أن تأخذ اتجاهات متعددة بناء على تغيرات الأثمان.

ومع ذلك، ورغم أهمية الاستثناءات في حالة العرض، فيمكن القول أن هناك اتجاهًا عامًا يجعل الكمية المعروضة تتمدد مع ارتفاع الثمن وتكتمش مع انخفاض

الثلث، أي أن العلاقة القائمة بين الأثمان والكميات المعروضة هي علاقة طردية، فارتفاع الثمن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة.

والثلث عن عرض كمية معينة يبين الحد الأدنى لما يقبله المنتجون عن عرض هذه الكمية، وتمثل العلاقة الطردية بين الأثمان والكميات المعروضة القاعدة العامة، فالعرض يتوقف على نفقة الإنتاج وهذه تزيد عادة مع زيادة الإنتاج، ولذا فإننا نحصل على هذا الشكل العام للعرض باعتبار الكمية المعروضة تتزايد مع الثمن.

ومع ذلك فتوجد استثناءات على شكل هذه العلاقة العامة، وهي استثناءات ذات أهمية كبيرة، نظراً للدور الذي يلعبه عنصر الزمن في العرض، والعرض يتوقف على الإنتاج وهذا يتطلب فترة زمنية، وأهم هذه الاستثناءات ما يلي:

#### أ. حالة العرض الثابت:

هناك أحوال لا يمكن فيها زيادة الكمية المعروضة رغم ارتفاع الثمن، ويمكن أن نجد هذه الأحوال بالنسبة لعناصر الإنتاج إذا نظرنا إليها في مجموعها، فحجم العمل أو مساحة الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية بصفة عامة لا يمكن زيادتها بعد حد معين، ولكن هذا لا يصدق إذا نظرنا إلى عرض نوع معين منها لاستخدام معين، فعمال الزراعة أو عمال الكهرباء يمكن أن تزداد الكمية المعروضة منهم مع ارتفاع أجورهم.

ولكن تظل أهمية العرض الثابت إذا نظرنا إلى المدة التي تدخلها في الحساب، ففي الفترة الزمنية القصيرة جداً لا يمكن تغيير الإنتاج، ومن ثم فإن حالة ثبات العرض، بالرغم من التغيير في الثمن تتمتع بأهمية خاصة في هذه الحالة.

#### ب. حالة انكماش الكمية المعروضة مع ارتفاع الثمن:

هناك حالات نجد فيها الكمية المعروضة تنكمش بعد حد معين رغم ارتفاع الثمن، ومن أمثلة هذه الحالات حالة العارض الذي يحتاج إلى مبلغ معين من الدخل،

وبعد ذلك لا يتأثر بالتغير الحاصل في الثمن، فالعامل على سبيل المثال يكون على استعداد لزيادة عرضه من ساعات العمل، حتى يحصل على القدر من الدخل الذي يكفيه ثم بعد ذلك يعمل على إنقاص هذا العرض، إذا ما ارتفع الثمن ولو بمقدار كبير، لأنه حصل على المقدار من الدخل الذي يلزمه، ولأنه يوازن أيضاً بين الأجر والتعب أو الألم المترتبين على العمل ساعات إضافية.

ونلاحظ أن هذا الاستثناء يعتبر استثناء من قانون العرض الكلي، إذا يندر أن كل الذين يعرضون سلعة ما يتواجدون في نفس الظروف التي يوجد فيها العارض الفرد الذي لا يريد أن يحصل إلا على مبلغ معين من النقود.

### ج. حالة التوقعات:

قد يؤدي ارتفاع الأثمان إلى توقع المزيد من الارتفاع في الأثمان، ومن ثم تنكمش الكمية المعروضة، وهذه هي أحوال المضاربة، وتحتل هذه الحالة أهمية خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كحالات الحروب والأزمات، كذلك قد يؤدي انخفاض الأثمان إلى توقع المزيد من الانخفاض ومن ثم تزيد الكمية المعروضة.

ومع ذلك فإن هذه الحالة لا تعتبر استثناءً حقيقياً، حيث أن الأثمان المؤثرة في سلوك العارضين لا تكون الأثمان الجارية وإنما الأثمان المتوقعة، ولكن لا يمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في هنا السلوك، فالمضاربة بطبيعتها مؤقتة.

### 2. العوامل الأخرى المؤثرة في العرض: (ظروف العرض)

الكمية المعروضة لا تتوقف فقط على ثمن السلعة، وإنما تتوقف أيضاً على العوامل الأخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

#### أ. نفقة الإنتاج:

من أهم العوامل المؤثرة في العرض هي نفقة الإنتاج، فاستعداد البائعين عرض كمية معينة عن ثمن معين يتوقف على نفقة الإنتاج التي يتحملونها، فكلما

نقصت نفقة الإنتاج زادت الكمية التي يقبلون عرضها عن هذا الثمن، وكلما زادت نفقة الإنتاج نقصت الكمية التي يقبلون عرضها، وقد يمتنعون كلية عن العرض.

ويمكن أن تتأثر نفقة الإنتاج، إما عن طريق التغيير في العناصر المكونة لها وإما عن طريق التقدم الفني، فنفقة الإنتاج تزيد مع زيادة أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة، كذلك تزيد بزيادة فرض الضرائب أو الرسوم على الإنتاج، أيضاً فإنه في حالة تقدم الفن الإنتاجي فإن من شأن ذلك، الزيادة من كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة، وبالتالي انخفاض النفقات المتوسطة، ومن ثم يكون المنتجون على استعداد لعرض كميات أكبر من السلعة عن كل ثمن.

### **ب. أثمان السلع المتنافسة للسلعة المعروضة :**

تؤثر أثمان السلع المتنافسة أو البديلة على عرض السلعة، إذ أن المنتج لا يأخذ في الحساب فقط نفقة الإنتاج التي يتحملها، بل أنه يأخذ أيضاً في الاعتبار أثمان السلع المتنافسة من ناحية العرض.

وتكون السلع متنافسة من ناحية العرض، إذا كان إنتاجها يحتاج إلى نفس عوامل الإنتاج، ووفقاً لذلك يكون المنتج بالخيار في هذه الحالة بين استخدام عناصر الإنتاج في إنتاج أية سلعة من السلع المتنافسة، وبمعنى آخر يمكن لعوامل الإنتاج أن تنتقل من إنتاج إحدى هذه السلع إلى إنتاج السلع الأخرى.

فالأرض الزراعية تصلح لإنتاج القمح أو القطن، فإذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع، وظلت أثمان السلع الأخرى ثابتة، وكانت نفقة الإنتاج واحدة أو متقاربة، فالمزارع قد يتجه إلى إنتاج المحصول ذي الثمن الأعلى، ولذا فإن ارتفاع أثمان السلع المتنافسة يؤدي إلى نقص عرض السلعة الرئيسية، والعكس صحيح.

### **ج. عرض السلع متكاملة :**

تعتبر السلع متكاملة من حيث العرض أي الإنتاج، إذا كانت تنتج جميعاً في نفس العملية الإنتاجية، بحيث لا يمكن إنتاج إحداهما دون إنتاج الأخرى، وهذا ما

يطلق عليه أحيانا اسم الإنتاج المتصل أو المرتبط، ومثال ذلك إنتاج لحوم الأغنام يرتبط به إنتاج الصوف وإنتاج القطن يرتبط به إنتاج بذرة القطن، فإذا حدث وارتفع عرض لحوم الأغنام، فإن ذلك يستتبع ارتفاع عرض الصوف والعكس صحيح .

### د. رغبة المنتجين والعادات الاجتماعية :

إذا زادت رغبة منتجي سلعة ما في الاحتفاظ بها، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل عرض السلعة، وإذا قلت رغبتهم في الاحتفاظ بالسلعة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض السلعة. وتظهر أهمية هذا العامل في الاقتصاديات الزراعية التي يسود فيها ظاهرة الاستهلاك الذاتي، فالمزارع الذي يقوم بإنتاج القمح أو الخضروات يرغب في الاحتفاظ بها لمواجهة استهلاكه الذاتي، حتى ولو ارتفعت أثمانها وبالتالي يقل عرضها في السوق.

كذلك تؤثر بعض العادات الاجتماعية في ظروف عرض السلعة، ففي بعض المجتمعات النامية لا تحبذ عمل المرأة ولذا فإن عرض عملهن قد لا يرتفع بارتفاع أجورهن.

وللتفرقة بين التغير في الكمية المعروضة بناء على تأثير الثمن وبين تغييرها بناء على تغير ظروف العرض، نجد إنه في الحالة الأولى نكون بصدد تمدد أو انكماش الكمية المعروضة. ونكون في الحالة الثانية بصدد زيادة أو نقصان العرض.

### 3. مرونة العرض :

يقصد بمرونة العرض: مدى الاستجابة في الكمية المعروضة على أثر التغير في الثمن، وتقاس المرونة بالمعادلة الآتية:

نسبة التغير في الكمية المعروضة

مرونة العرض =

نسبة التغير في الكمية الثمن

ويلاحظ أن نتيجة هذه العلاقة أما أن تكون صفراً وهذه هي حالة العرض عديم المرونة، أو تكون لا نهائية وهذه هي حالة العرض اللامتناهي المرونة، أو واحداً صحيحاً وهذه حالة العرض المتكافئ المرونة، أو أقل من الواحد صحيح وهذه حالة العرض غير المرن، أو أكثر من الواحد الصحيح وهذه حالة العرض المرن.

وفي حالة العرض المرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أكبر من التغير النسبي في الثمن (أي معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح)، وفي حالة العرض غير المرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أقل من التغير النسبي في الثمن (معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح) ويكون العرض عديم المرونة إذا كان التغير في الثمن لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المعروضة (المعامل يساوي صفر).

أما بالنسبة للعرض المتناهي المرونة، فإن أي انخفاض في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية إلى صفر، وأي ارتفاع في الثمن يؤدي إلى تمدد الكمية المعروضة إلى ما لا نهاية (معامل المرونة يكون إلى ما لا نهاية)، ومعنى ذلك عملياً أن الثمن يظل ثابتاً أيًا كانت الكمية المطلوبة.

### العوامل التي تتوقف عليها مرونة العرض:

إذا كانت عنصر المدة يلعب دوراً مهماً في تحديد مرونة العرض، فهذه المرونة تزيد باستمرار مع زيادة المدة، وقد يصل الأمر فتصبح المرونة منعدمة في المدة القصيرة جداً، لتصبح أكثر مرونة في المدة القصيرة، ومن باب أولى في المدة الطويلة.

وبصفة عامة تتوقف مرونة العرض على مدى السهولة التي يستطيع بها كل مشروع أن يزيد من عرضه الفردي، وكذلك تتوقف على مدى السهولة التي تتمكن بها عناصر الإنتاج للانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة عرض عناصر الإنتاج النادرة ومدى إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج النادرة، والعناصر الأقل ندرة، وهكذا تختلف مرونة العرض تبعاً للمدة وفقاً للتفصيل التالي:

### 1. مرونة العرض في المدة القصيرة جداً:

في المدة القصيرة جداً لا يمكن زيادة عناصر الإنتاج، ولذا فإن التغير في عرض السلعة يتوقف على حجم المخزون، فيمكن زيادة العرض إذا كان هناك مخزوناً من السلعة و العكس صحيح، كذلك تتوقف مرونة العرض على إمكانية تخزين السلعة، فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلها أمكن زيادة حجم المخزون وبالتالي زيادة العرض والعكس صحيح، وعموماً القدرة على التخزين ترتبط بكل من خصائص السلعة ونفقات التخزين.

### 2. مرونة العرض في المدة القصيرة والطويلة:

في المدة القصيرة والمدة الطويلة يمكن تغيير العرض عن طريق تغيير حجم الإنتاج من ناحية، وعن طريق انتقال عناصر الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة من ناحية أخرى، وكلما طالبت المدة كلما أمكن التحكم أكثر في عرض السلعة، ولذا تزيد المرونة مع طول المدة، فمرور الوقت يمكن تغيير حجم الإنتاج بالزيادة أو النقصان، باستخدام العديد من العناصر المتغيرة (عمال ومواد أولية)، أو بالاستغناء عنهم، كذلك فإن طول المدة يوفر عناصر الإنتاج اللازمة سواء من حيث تدريب اليد العاملة أو إنشاء مباني أو إقامة آلات أي يمكن زيادة حجم المشروع.

ويجب أن نلاحظ أن هناك حدوداً على مرونة العرض، وهي ترجع في نهاية الأمر إلى القيود المتعلقة بالموارد المتاحة والظن الإنتاجي، كما أن انتقال عناصر

الإنتاج بين الفروع المختلفة يعني من ناحية العرض وبالنسبة لهذه العناصر، أن هذه العناصر يمكن أن تستخدم في إنتاج هذه السلعة أو غيرها وهذا يعني أن المرونة تتوقف في نهاية الأمر على توافر بدائل لعناصر الإنتاج بحيث تنتقل بينها بسهولة، وفي هذا الأمر نجد تشابه بين عوامل مرونة الطلب ومرونة العرض.

وإذا كانت الكمية المعروضة تتوقف على اعتبارات النفقة، وكذلك تتوقف مرونة العرض أيضاً على اعتبارات النفقة، فالعرض يكون مرناً إذا كانت المشروعات القائمة قادرة على التوسع في الإنتاج دون زيادة كبيرة في النفقة الحدية، أو إذا كان هناك عدد من المشروعات تتساوى النفقة المتوسطة الأقل لكل منها مع الثمن السائد في السوق، بحيث أن أي ارتفاع قليل في الثمن يؤدي إلى دخولها الصناعة، وبحيث أن أي انخفاض قليل في الثمن يؤدي إلى خروجها.

**ونخلص من ذلك إلى أن العرض يكون مرناً، إذا أدت الزيادة الكبيرة في إنتاج المشروع الفردي، إلى ارتفاع يسير في نفقة الإنتاج الحدية، وكذلك إذا أدت الزيادة اليسيرة في الثمن إلى دخول عدد كبير من المشروعات في الصناعة والعكس صحيح .**

### **أهمية مرونة العرض:**

لمرونة العرض أهمية اقتصادية كبيرة إذا أنها تحدد سلطة المنتج أو المنتجين في دراسة أنواع السوق المختلفة وتحديد الثمن، كما تحدد مدى تقلبات الأثمان وتحديد من يتحمل عبء الضريبة، ويمكن تحديد هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

#### **أ. مرونة العرض وتحديد الثمن:**

إذا كان عرض السلعة مرناً أمكن المنتجين أن يتحكموا في الثمن عن طريق تحكمهم في تغيرات العرض، إذا أنهم يستطيعون أن يقللوا من العرض في حالة العرض المرن، فيرفعوا الثمن، ووفقاً لذلك فإن العرض المرن يعطي للمنتج أو

للمنتجين سلطة كبيرة في تحديد الثمن، أما إذا كان العرض غير مرن فإن سلطتهم في التحكم في تغيرات العرض وتغيرات الثمن تكون قليلة.

### ب. مرونة العرض وتقلبات الأثمان :

درجة مرونة العرض تلعب دوراً في تحديد مدى تقلبات الأثمان، بمعنى أن تقلبات الأثمان تكون محدودة في حالة العرض المرن، وتكون شديدة في حالة العرض غير المرن.

فإذا كان العرض مرناً فإن المنتج يستطيع التحكم بقدر أكبر في الكمية المعروضة، وبالتالي يعمل على الحد من انخفاض أو ارتفاع الثمن في حركة عكسية وفقاً لمصلحته أي وفقاً لإيراده، وبالعكس إذا كان العرض غير مرن فإنه يوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع أو انخفاض الثمن في حركة عكسية.

### ج. مرونة العرض وعبء الضريبة :

إذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرنة لا نهائية، فإن البائعين يستطيعون أن يقوا بعبء الضريبة كلها على المشتري، إذ يلجئون إلى تخفيض العرض، وبالتالي إلى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كلها.

وأما إذا كان عرض السلعة عديم المرونة فإن المنتجين وقد امتنع عليهم أن يتحكموا في العرض، لا يستطيعون أن يلقوا بأي قدر من عبء الضريبة على المشتري.

وإن كانت الحالات الغالبة لمرونة العرض بين اللانهاية والعدم، لذا نجد أنه في أغلب الحالات يقسم العبء الضريبي بين المنتج والمستهلك تبعاً لدرجة مرونة العرض، فكلما ارتفعت درجة مرونة العرض كلما قل نصيب المنتج من عبء الضريبة، وكلما انخفضت درجة مرونة العرض كلما ازداد نصيب المنتج من عبء الضريبة.

**وتطبيقاً لما سبق**، فإنه لما كان عرض السلع الزراعية يتميز بصفة عامة بقلّة المرونة عن عرض السلع الصناعية فيمكن القول بأن قدرة المنتج الصناعي على نقل الضريبة إلى المستهلك أكبر من قدرة المنتج الزراعي على ذلك.

وكذلك فكلما كانت درجة مرونة العرض تتجه إلى التزايد في المدة الطويلة عنها في المدة القصيرة، فإن قدرة المنتجين على نقل عبء الضريبة إلى المستهلك تزيد في المدة الطويلة عنها في المدة القصيرة.

وبالإضافة إلى درجة مرونة العرض في تحديد كيفية تقسيم الضريبة بين المنتج والمستهلك، فإن درجة مرونة الطلب تحدد هي كذلك هذه الكيفية، ووفقاً لذلك فإن تقسيم عبء الضريبة بين البائع والمشتري يتم على أساس مدى مرونة كل من العرض والطلب، فإذا كانت مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب تحمل البائع جزءاً أقل مما يتحمله المشتري، وإذا كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض تحمل المشتري جزءاً أقل مما يتحمله البائع.



## المبحث الثاني

### نظرية الثمن (توازن السوق)

#### يقصد بتوازن السوق:

التوازن الذي يعكس التقاء إرادات الطلب وإرادات العرض بقصد تحديد ثمن السلعة أو السلع وكمياتها، وهذا التحديد نسبي يتم من خلال القوانين التي تحكم بناء السوق وهي تتعلق هنا بقواعد المنافسة الكاملة، كما أن هذا يتحقق خلال فترة معينة تحدث خلالها تدفقات من جانب العرض ومن جانب الطلب ليتقابلا في لحظة معينة ويتحدد الثمن.

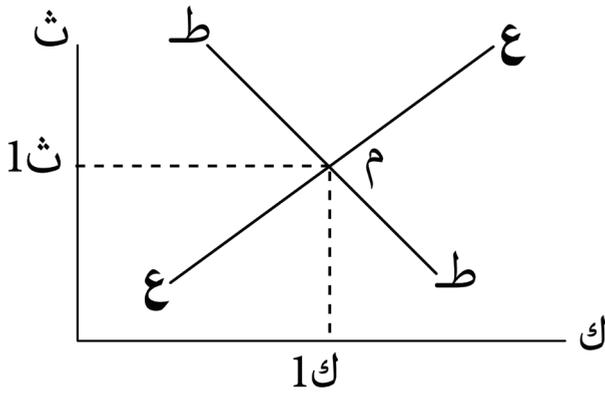
**وفي ضوء ما تقدم،** سوف نعرض من خلال النقاط التالية تحديد معنى التوازن والتغيرات التي تحدث في التوازن، والتوازن على المدى الطويل، والاختلال الذي يحدث للتوازن، ثم نتعرض لخصائص السوق (المنافسة الكاملة والاحتكار)، وأخيراً دور الدولة في تحديد الأثمان.

#### أولاً: تحديد معنى التوازن:

أن التوازن في المعنى الذي تأخذ به نظرية التوازن العام هو: متوالية من المتغيرات تؤدي إلى التوافق مع فروض إخلاء السوق والاختيار الرشيد، وتحديد قيمة التداول لسلعة ما في فترة معينة يتوقف على مجموعة من القوى الاقتصادية المتعارفة التي تعمل من خلال علاقات الطلب والعرض، فعلاقات الطلب هي علاقات عكسية تربط بين الكميات والأثمان، وعلاقات العرض هي علاقات طردية تربط بين الكميات والأثمان، والمتغيرات التي تحدث لنوعي العلاقات واحدة في ذاتها، ولكن الاختلاف في طبيعة العلاقات وفي نوعية المتعاملين (طالبين أو عارضين)، وعلى هذا الأساس لا بد أن يعبر ثمن التوازن عن الثمن الذي تتعادل فيه قوى العرض من حيث

أنه الثمن الذي يكون فيه المشترون على استعداد لشراء كمية معينة ويكون البائعون على استعداد لبيع نفس الكمية.<sup>(1)</sup>

ويمكن تمثيل كافة أطراف العلاقة في السوق وثمان التوازن عن طريق الشكل التالي:



ويعبر هذا الشكل عن الملامح العامة لثمان التوازن، فيعبر ط ط عن علاقة الطلب وهي علاقة عكسية حيث أن ميل الخط سالب، ويقابل ذلك ع ع ويعبر عن علاقة العرض وهي علاقة طردية ومن ثم فإن ميل الخط يكون موجباً، وتمثل م نقطة الالتقاء أو نقطة التوازن، ويقابلها على المحور الأفقي ك1 وهي الكمية المتفق عليها وعلى المحور الرأسى ث1 وهو الثمن الذي يمكن أن تباع وتشترى به هذه الكمية، ولا يمكن أن يتحقق التوازن إذا لم يتحقق التقاطع أو الالتقاء بين قوى العرض وقوى الطلب، أي يتحول التعارض بينهما إلى توافق.

(1) أنظر د/ محي محمد مسعد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 145 - ص 164 (أجزاء متفرقة).

والتوازن لا يحدث فجأة أو امره واحدة، وإنما يتم بعد عدة محاولات تدور حول الثمن والكميات التي تتفق عليها الإيرادات.

• **وتوضيح ذلك نجد إنه أولاً:** عندما يكون هناك فائض في العرض، فنلاحظ أن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة، وهذا يعني أن هناك الكثير من المنتجين الذين لا يستطيعون تصريف منتجاتهم عند هذا الثمن، فيضطر هؤلاء إلى تخفيض الثمن فيستفيد الكثير من المستهلكين بزيادة الطلب على هذه السلعة وهم بذلك يستفيدون من كميات السلع غير المباعة، وبذلك يتجه الثمن إلى الانخفاض متجهاً نحو ثمن التوازن.

• **ونلاحظ ثانياً:** عندما تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، وهذا يعني وجود فائض في الطلب أي أن كثير من المستهلكين يعبرون عن رغبتهم في الحصول على السلعة فيقدمون أثماناً مرتفعة، ويستفيد المنتجون من هذا الطلب فيكونون على استعداد لتقديم كمية أكبر من السلعة، وهكذا يرتفع الثمن ويتجه نحو ثمن التوازن.

فثمن التوازن هو نتاج مناقشات وموافق متعارضة من كل من الطالبين والعارضين حتى يتحقق الالتقاء الكامل والاتفاقي حول الكمية والثمن والتي على أساسها يتم الفصل في تحديد القيمة في السوق.

### **ثانياً: التغيرات في التوازن:**

يعبر التوازن عن موقف اقتصادي معين في لحظة أو فترة معينة، ويحدث خلالها التقاء بين إيرادات الطلب والعرض حول ثمن وكمية معينة ويمثل هذا التوازن نقطة التقاطع، ولكن لا يتصور ثبات هذه النقطة، إذ من الممكن أن تتغير نقطة الالتقاء نتيجة تدخل بعض الظروف الاقتصادية المعينة وتحركها إلى مكان آخر في الفراغ الذي فيه تحرك منحني العرض ومنحنى الطلب.

وهذا يعني تغير الثمن والكمية المتفق عليها، ولكن لا يعني الإخلال بالتوازن، فالتوازن موجود ومحقق مادام هناك كفالة التقاء بين العرض والطلب أيًا كان مكان هذا الالتقاء وأيًا كان حجمه ونظام الثمن والكمية المتفق عليها.

والظروف الاقتصادية التي يمكن أن تغير من هذا التوازن، أو تنقلنا من حالة توازن معينة إلى حالة أخرى قد تتعلق بعلاقات العرض، أو بعلاقات الطلب، أو تتعلق بتغيرات خارجية عن العرض والطلب معاً، ونعرض لهذه الحالات تفصيلاً فيما يلي:

### 1. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات العرض؛

إذا كانت العلاقة بين الثمن والكميات المعروضة هي علاقة جزئية ومجردة من كافة العوامل الأخرى المؤثرة، فإن هذه العوامل لا تبقى دائماً ثابتة، فقد تتغير الظروف في ميدان علاقات العرض مما يغير من طبيعة تلك العلاقات، فعلاقات العرض قبل أن ترتبط بالأثمان في مرحلة التداول ترتبط بالتكنولوجيا وظروف الإنتاج وعلاقاته في مرحلة الإنتاج، ولا يمكن أن نتصور أن المنتجين على استعداد بأن يقبلوا عرض سلعهم للبيع عند أثمان تقل عن مستوى النفقات وخاصة النفقات الحدية، ووفقاً لذلك لو تغيرت ظروف الإنتاج أو التكنولوجيا أو أثمان عناصر الإنتاج بما يؤثر على نفقات الإنتاج، فمن المتصور أن تتغير علاقات العرض أما بانخفاض النفقة أو بارتفاع النفقة.

ومن الممكن أن تكون التغيرات في العرض نتيجة تفاعل ظروف خارجية كتغيرات الظروف الطبيعية والجوية وبصفة خاصة مما يثور بالنسبة للمحاصيل الزراعية، أو أن تكون تلك التغيرات راجعة إلى عنصر الثمن كإنقاص معدلات الاستهلاك أو زيادة معدلات الاستخدام.

ألا أن أهم التغيرات التي تؤثر وترتبط بعلاقات العرض في المدة القصيرة ترتبط بتكنولوجيا الإنتاج والإدارة الاقتصادية للمخزون.

وهنا يجب أن نفرق بين السلع القابلة للتخزين والسلع غير القابلة للتخزين أو بتكاليف نفقة عالية لإجراء هذا التخزين، فالعرض يكون غير مرن مما يدل على أن الكمية المعروضة كمية ثابتة على الأقل في مدة زمنية معينة، ولا يمكن تغييرها بسهولة مع تغير الأثمان، سواء لأن تكنولوجيا الإنتاج لا تسمح بذلك مثل السلع المستعملة والقديمة، أو لأن تكنولوجيا التخزين لا يمكن استخدامها لتغيير هذه الكمية إلا في حدود معينة وبنفقات مرتفعة مثل السلع الزراعية.

أي أن العامل المؤثر في تحديد ثمن التوازن الذي تشمله علاقات الطلب التي تعمل دائماً في اتجاهها الطبيعي (علاقات متناقصة) هو أن تلتقي مع منحنى العرض الثابت في نقطة التوازن التي تمثل ثمن التوازن.

وتكنولوجيا الإنتاج وإدارة المخزون قد تسمح بتغيير الكميات المعروضة، وفي التأثير في علاقات العرض عن طريق التأثير في النفقات، فتصبح في مركز توازن جديد فيه تنقص الكمية المتفق عليها ويرتفع ثمن التوازن، ومن الواضح أن تغيير كميات التوازن وأثمانها يرجع أساساً إلى حركات منحنى العرض نتيجة تغير الظروف التكنولوجية المتعلقة بالإنتاج أو التنظيم أو سياسة المخزون.

## 2. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات الطلب،

إذا كانت تغيرات العرض تؤدي إلى حدوث تغيرات في توازن الأثمان والكميات، فمن الممكن أن تكون نقاط التوازن الجديدة هي نتيجة تغير العلاقات المقابلة في السوق أو علاقات الطلب.

وإذا كانت العلاقة بين الكميات المطلوبة وتغيرات الأثمان هي علاقة عكسية، فإن هناك عوامل عديدة تعمل على التأثير على هذه العلاقة كما سبق أن أوضحنا كالدخل وتغير أذواق المستهلكين وعنصر الزمن، مما يؤدي إلى تغير الظروف المحيطة بالطلب، مما يعني نقطة جديدة للالتقاء مع العرض، فانخفاض ثمن

التوازن يؤدي إلى تناقص الكمية الموازية المتفق عليها، كما أن ارتفاع هذا الثمن يؤدي إلى تزايد الكمية الموازية المتفق عليها.

### 3. تغيير التوازن نتيجة تغير ظروف خارجية عن العرض والطلب:

هناك عوامل خارجية تؤثر على العرض والطلب، فتؤدي إلى تغير ثمن التوازن والكميات المتفق عليها، ومن أمثلتها تحديد كميات السلع الموزعة على أساس الحصص أو فرض ضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك، فيتحملها المنتج أو المستهلك، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في ثمن التوازن، وتغير نقطة التقاء الطلب مع العرض.

وقد يتغير التوازن نتيجة لعنصر الزمن (المدة الطويلة) فتعبر علاقات الطلب والعرض.

#### ففيما يتعلق بالطلب:

فإن امتداد المدة يرتب تغيرات في الدخول والأذواق وحجم السكان، أما بالنسبة للعرض: فالأمر يتعلق أساساً بالتطور التكنولوجي ونمو الصناعة وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، ومن ثم فإن قدرة المنتج على التحكم في العرض لا ترتبط فقط بسياسة المخزون أو بمعدل استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة وإنما أيضاً بإمكانيات الطاقة الجديدة.

وإذا افترضنا أن مثل تلك التغيرات لا تمس الشكل العام لعلاقات العرض والطلب من حيث طبيعتها الطردية والعكسية، فإن التوازن في المدة الطويلة لا يختلف من حيث التفاعل عنه في المدة القصيرة، فهو يتحقق بالنسبة للمشروع عندما يلتقي منحنى العرض للمدة الطويلة مع منحنى الطلب للمدة الطويلة، وهذا الالتقاء يحدد ثمن التوازن والكمية المتفق عليها.

ولكن التوازن في المدة الطويلة يختلف عنه في المدة القصيرة من حيث الآثار المترتبة على ذلك، ففي المدة الطويلة من الممكن أن يرتفع الثمن عندما يزيد الطلب

عند مستوى مرتفع من الأثمان، وهذا المستوى المرتفع يعني تحقيق أرباح غير عادية، عندئذ سوف تحاول المشروعات زيادة إنتاجها من السلعة للاستفادة من هذه الأرباح الإضافية السائدة في السوق، سوف تدخل إنتاجها المتمثل في السلعة إلى السوق، وسوف تضيف إنتاجها الجديد إلى الإنتاج السابق مما يزيد من عرض السلعة وينخفض الثمن، ويحدث التقاء جديد بين العرض والطلب فيعود الثمن إلى قوة التوازن.

ولكن هذا الثمن يكون عندئذ مرتبطاً بكمية توازن جديد تشتق من علاقة العرض للمدة الطويلة والتي تحدد كمية السلعة المعروضة عند ذلك الثمن، مراعية كافة التقلبات متباينة الاتجاهات التي خضعت لها نتيجة سلوك وتحركات المشروعات دخولاً وخروجاً من الصناعة.

كما يمكن أن يتحقق العكس في حالة انخفاض الطلب، مما يحقق التقاء جديد بين العرض والطلب عند ثمن أقل من مستوى التوازن ويقل عن مستويات النفقة الحدية والمتوسطة، مما يدفع بكثير من المشروعات إلى الخروج من الصناعة، فيقل العرض ويعود الالتقاء مرة أخرى بين العرض والطلب عند مستوى الثمن السابق والمعبر عن التوازن، وهذا يختلف عن كمية التوازن السابقة، حيث حدث نتيجة ترك عدد كبير من المشروعات للصناعة نتيجة تلك التقلبات.

### ثالثاً: الاختلال في التوازن:

يتحقق التوازن بالالتقاء أو المساواة بين العرض والطلب، وهذا الالتقاء أو المساواة يحدد ثمن التوازن وكميته، وهو ما يعني أنه في ظل المنافسة الكاملة لا يمكن أن نتصور بالنسبة لكمية معينة من سلعة معينة إلا ثمن واحد يسود السوق، وهذه النتيجة تتم بناء على اتفاق البائعين والمشتريين على المحافظة على هذا الوضع، ولكن هل يعتبر هذا التوازن نتيجة حتمية أو ضرورية؟

أن القول بوجود مركز التوازن لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول إليه ولا يوجد أي دليل قاطع على أن الثمن المفروض أنه يعادل ثمن التوازن، وأنه لن يسود السوق لمجرد عدم اتفاق قوى العرض والطلب، كما لا يوجد أي سبب يؤكد أن ثمن التوازن سوف يصبح ثمناً مستقراً دائماً.

والسبب في ذلك يرجع إلى أن هناك تغيرات تحدث في التكنولوجيا وفي النفقات، فتؤثر هذه التغيرات في علاقات العرض وتواجه هذه العلاقات تغيرات في تفضيلات المستهلكين والأذواق والدخول ترتب هي أيضاً تعديلات جوهرية في علاقات الطلب، هذا بالإضافة إلى التغيرات المتعلقة بتدفقات السلع والأسعار تبعاً للسياسة الاقتصادية للدول أو العوامل الطبيعية كالسنة الزراعية، أو بفعل الزمن والتي يمكن أن تؤثر في كل من الطلب والعرض معاً.

وتعمل مثل هذه التغيرات على خلق تقلبات واضطرابات في الظروف المحيطة بالتوازن، وقد توجه إلى تحقيق توازنات جديدة، وليس من الضروري في غالب الأحوال أن هذه الاضطرابات سوف تعيد العرض والطلب إلى المساواة عن ثمن محدد ودائم، فهناك أكثر من مركز توازن تبعاً للظروف النسبية في السوق.

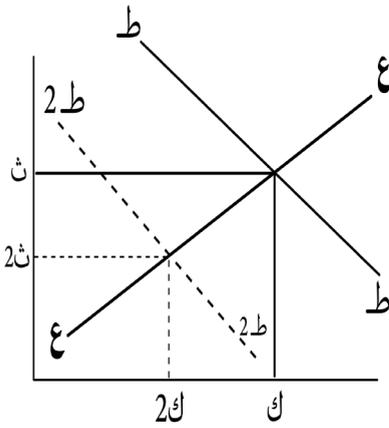
والاختلال قد يحدث في المدة القصيرة والطويلة معاً، فتغير علاقات العرض والطلب عدة مرات سواء في خلال فترة معينة أو خلال عدة فترات زمنية مختلفة، وقد تكون درجة التغير في العرض تفوق سرعة ودرجة التغير في الطلب أو العكس بحسب طبيعة السلع وظروف الإنتاج والاستهلاك.

وترتب هذه التغيرات تعديل في موقف المنتجين والمستهلكين بالنسبة للكميات والأسعار الحالية والمتوقعة، وبالتالي تعديل مراكز الالتقاء والتوازن، فتجد أن هذه التغيرات والزيادات تؤدي إلى الوصول إلى ثمن توازن جديد.

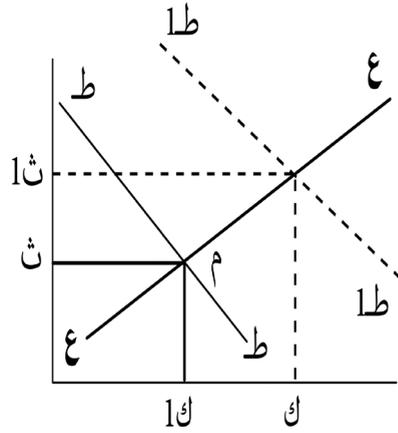
وإذا أردنا الرجوع أي ثمن التوازن الأساسي سوف تعمد المشروعات على زيادة الطلب الجديد بطريقة تدريجية وتستفيد بذلك من ظروف الطلب الجديد

بتحقيق أرباح إضافية، والنتيجة التي تترتب على ذلك أن يسود السوق أكثر من ثمن خلال مرحلة تزايد الإنتاج، وحسب المشروعات أن تحقق أرباحاً غير عادية ولو فترة معينة بالرغم من مداومة ظروف المنافسة الكاملة.

ويمكن أن نفترض هذه العملية السابقة بطريقة معاكسة وذلك عندما يحدث الاختلال في التوازن بفعل الظروف المحيطة بالعرض، فقد تزداد الكمية المعروضة رغبة في التخلص من المخزون أو تغير عناصر النفقة وانخفاض أو تطور التكنولوجيا أو احتمال دخول مشروعات جديدة مجال المنافسة، وعندئذ ينتقل منحنى العرض إلى اليمين ويتغير ثمن التوازن الأصلي، ويستمر البائعون في تخفيض الأثمان والمشترون في المساومة، حتى يعلم بقية الطلب بالظروف الجديدة للعرض، ويسود السوق بعد ذلك ثمن التوازن الجديد المنخفض.

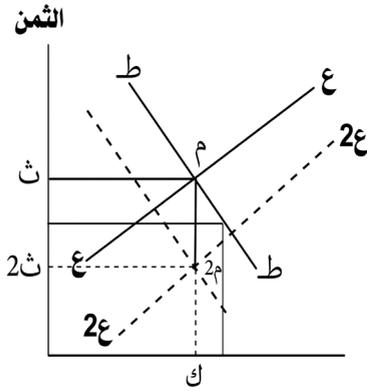


(انخفاض الطلب مع ثبات العرض)



(زيادة الطلب مع ثبات العرض)

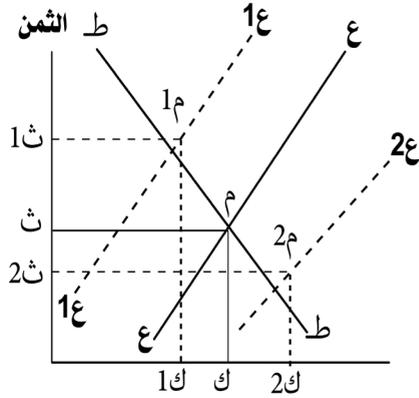
والأشكال السابقة توضح التغيرات التي تحدث في كل من الطلب والعرض وتؤدي إلى حدوث تغيرات في ثمن التوازن.



(الكمية المطلوبة والمعروضة)

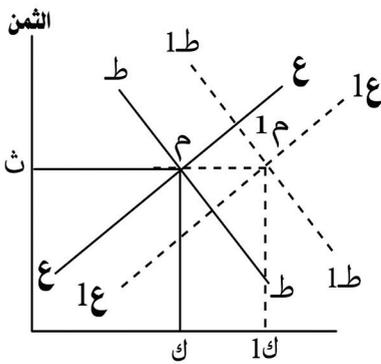
(زيادة العرض وانخفاض الطلب بنسب متساوية)

(الكمية المطلوبة والمعروضة)



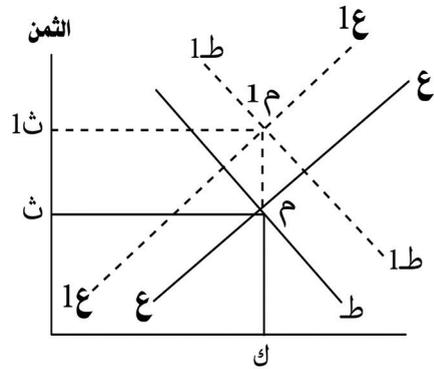
(الكمية المطلوبة والمعروضة)

(تغير العرض مع ثبات الطلب)



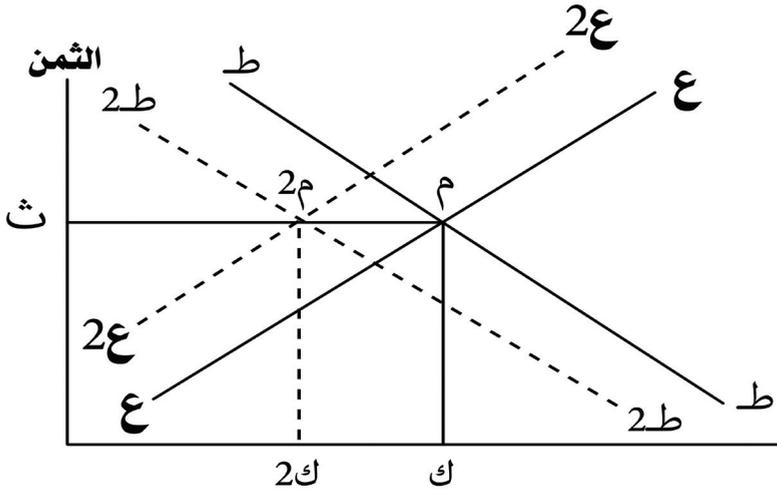
(الكمية المطلوبة والمعروضة)

(زيادة العرض وزيادة الطلب)



(الكمية المطلوبة والمعروضة)

(نقص العرض وزيادة الطلب)



### (الكمية المعروضة والمطلوبة) (نقص العرض ونقص الطلب)

#### رابعاً: خصائص السوق (المنافسة الكاملة والاحتكار):

بعد دراستنا لكلا من العرض والطلب، والطريقة التي يتحدد بها الثمن في السوق، لا بد أن نتعرف على مفهوم السوق، والأنواع المختلفة للأسواق، وتحديد معني الأجل القصير، والأجل الطويل.

ويرفض الاقتصاديون حالياً تعريف السوق بأنه المكان الذي يتقابل فيه عدد من البائعين وعدد من المشترين لتبادل سلعة معينة، لأنه يعاب علي هذا التعريف بأنه يربط السوق بمكان معين لا يتعداه، وبأسلوب معين للتعامل وهو المقابلة المباشرة بين البائعين والمشترين، بينما نجد أن معظم السلع التي نعرفها في الوقت الحاضر، يتم تبادلها في أسواق غير محددة بمكان معين، إذ قد تشمل العالم كله، فسنجد مثلاً سوق سلعة السيارات لا يتحدد بالحدود السياسية أو الجغرافية للدول المنتجة لها، بل تتعداها إلى كل مكان في العالم يوجد به أشخاص علي استعداد لشرائها<sup>(1)</sup>.

(1) انظر د/محمد خليل البرعي: مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص 283 - 292.

كذلك نلاحظ أنه لا يشترط لقيام السوق أن يتم التقاء مباشر بين البائعين والمشتريين، إذ قد يتم الالتقاء بينهم بأي وسيلة من وسائل الاتصال كالمراسلة أو البريد الإلكتروني عبر الإنترنت أو أي طريقة أخرى من طرق الاتصال الحديثة.

لذا يفضل الاقتصاديون المحدثون اعتبار السوق قائم إذا كان هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشتريين، وذلك لتبادل سلعة معينة بسعر معين في ظل ظروف معينة.

وبالتالي لكي نحدد عناصر قيام السوق، فيجب أن تتوافر كل من: وسيلة الاتصال، عدد المتعاملين، طبيعة السلعة، السعر، الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل.

**وتختلف هذه العناصر من سوق إلي أخرى، فإننا عادة ما نفرق بين أربعة أنواع من الأسواق وهي:**

سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة، وسوق الاحتكار، ويمكننا أن نوضح من خلال النقاط التالية، الفرق بين هذه الأنواع من الأسواق:

### **1. سوق المنافسة الكاملة:**

تعتبر السوق في منافسة كاملة إذا ما توافرت فيها مجموعة من الشروط، تبين الظروف العامة التي تسودها، سواء من حيث طبيعة السلعة، أو من حيث طبيعة المتعاملين وعددهم، ويمكن إيجاز هذه الشروط فيما يلي:

#### **أ. كبير عدد المتعاملين:**

وهذا يتطلب أن يكون في السوق عدد كبير جداً من البائعين والمشتريين، وكبير العدد هنا لا يحدده رقم معين بقدر ما تحدده الأهمية النسبية للفرد في هذا

السوق، فيعتبر عدد المنتجين كبيراً إذا كان العرض الفردي لأي منتج من المنتجين من الصغر بحيث لا يستطيع أن يؤثر على العرض الكلي للسلعة.

أي أن دخول منتج جديد في مجال إنتاج هذه السلعة لن يؤدي إلى زيادة العرض الكلي لها بدرجة تؤثر على السعر، كذلك فإن خروج منتج من القائمين بالإنتاج، لن يؤدي إلى نقص العرض الكلي بدرجة تؤثر على السعر، كما أن عدد المشتريين يكون كبير، إذا كان الطلب الفردي لأي مشتري من الصغر بحيث لا يؤثر على الطلب الكلي للسلعة.

### ب. عدم وجود اتفاق بين المتعاملين:

يشترط لتوافر حالة المنافسة الكاملة، ألا يكون هناك أي نوع من الاتفاقات المعقودة بين مجموعتين من المتعاملين في السوق، سواء كان هذا الاتفاق بين مجموعة من المنتجين وبعضهم البعض لإتباع سياسية إنتاجية معينة، أو تحديد سعر معين، أو للوقوف ضد مجموعات أخرى من المنتجين، أو كان هذا الاتفاق بين مجموعة من المشتريين وبعضهم البعض لإحداث تأثير معين على أحوال السوق، أو كان هذا الاتفاق بين مجموعة من المنتجين ومجموعة من المشتريين على تبادل كمية من السلعة بشروط خاصة خلاف التي تحددها قوي السوق (الطلب والعرض).<sup>(1)</sup>

### ج. المعرفة الكاملة بأحوال السوق:

يشترط كذلك في سوق المنافسة الكاملة أن يكون جميع المتعاملين على معرفة كاملة بأحوال السوق السائدة فعلاً، وعلي علم دائم بأي تغيرات تحدث فيها، بحيث لا يستطيع أي منتج رفع سعره مدعياً أن السلعة التي يعرضها تفضل غيرها مما يعارضه بقية المنتجين، أو مدعياً حدوث تغيرات في أحوال السوق التي تستوجب رفع السعر.

(1) وشروط عدم وجود اتفاق بين المتعاملين في السوق يعتبر شرطاً مكماً لشرط كبر عدد المتعاملين، فالغرض من الشرطين هو عدم وجود عناصر احتكارية تؤثر على السوق.

كذلك يفترض من جانب المنتجين أنهم على معرفة تامة بأساليب الإنتاج وفنونه للدرجة التي لا يمكن أحد المنتجين من الإنفراد بفرن إنتاجي متقدم يمكنه من إنتاج السلعة بتكلفة أقل من غيره، وإلا أدى ذلك إلي تمتعه بقوة احتكارية تميزه عن غيره من المنتجين.

#### **د. حرية الدخول والخروج من حلقة الإنتاج؛**

تعني حرية الخروج، أن أى منتج من المنتجين يستطيع أن يتوقف عن الإنتاج سواء بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة في أي وقت يريده، وذلك دون وجود أى مانع يحول دون توقفه.

كما تعني حرية الدخول أن أي فرد أو شركة تستطيع أن تدخل مجال الإنتاج دون أن تقابل بمعارضة من جانب المنتجين القائمين وذلك في شكل تكتل يغلق السوق عليها، أو دون حاجة للحصول على تصريح خاص أو امتياز معين من جانب الحكومة.

#### **هـ. تماثل وحدات السلعة :**

يعني هذا الشرط أن تكون وحدات السلعة التي ينتجها كل منتج متماثلة تماماً مع الوحدات التي ينتجها بقية المنتجين، بحيث لا يوجد أي نوع من الاختلاف بين هذه الوحدات، سواء كان هذا الاختلاف حقيقياً أو وهمياً، فالاختلاف ولو وهمياً (لقصوره فقط على اسم السلعة أو لونها) قد يكون من شأنه أن يخلق اختلافاً في الأسعار بين المنتجين لا يتفق أو لا يتناسب مع اختلاف النوعية.

#### **و. ضرورة وجود سعر واحد؛**

إذا توافرت جميع الشروط السابقة فلا بد أن يسود في هذه الحالة سعر واحد، تتم عنده جميع المبادلات وأي منتج يحاول أن يرفع سعره عن هذا السعر، سيكون من نتيجته إغراض جميع المشترين عنه، وتحولهم إلى غيره من المنتجين، خاصة أن المشترين يفترض فيهم أنهم علي معرفة كاملة بأحوال السوق، وأن بالسوق عدد

كبير من المنتجين قادرين على مواجهة تحول طلب المشتريين من هذا المنتج إليهم، وأن السلعة التي يتم التعامل فيها ذات وحدات متماثلة بحيث لا يستطيع هذا المنتج أن يبرر سعره المرتفع باختلاف النوعية.

كذلك يؤدي خفض السعر عن طريق أحد المنتجين ولو بمقدار يسير إلى تحول جميع المشتريين إليه، ولكن بناء على افتراضنا بأن العرض الفردي لهذا المنتج من الصغر بحيث لا يستطيع أن يقابل التحول في الطلب عليه، فإنه لذلك سوف يبيع كل ما لديه من السلعة بالسعر المنخفض، في حين يظل الطلب الكلي على السلعة كما هو بحيث يستمر التعامل في السوق بالسعر السائد.

## 2. سوق المنافسة الاحتكارية:

إذا دققنا النظر في شروط سوق المنافسة الكاملة ومدى واقعيته، نجد أنه نادراً ما تتوافر مثل هذه الشروط مجتمعة إلا بالنسبة لعدد قليل من الأسواق، وبصفة خاصة تلك التي يتم فيها تبادل المواد الخام، وخصوصاً على المستوي الدولي.

في حين أن معظم السلع الأخرى يتم تبادلها في أسواق لا تتوافر فيها كل أو بعض هذه الشروط، فتجد مثلاً أنه بالنسبة للشرط الخاص بكبر عدد المتعاملين، فإن معظم السلع التي يتم إنتاجها عن طريق عدد من المنتجين، ليس من الكبر بحيث تصبح الأهمية النسبية لكل منهم من الصغر للدرجة التي لا يستطيع أن يؤثر فيها على السوق، كذلك نجد أنه قد يسود السوق بعض الاتفاقيات بين المتعاملين، سواء كانت هذه الاتفاقيات صريحة أو ضمنية، بمعنى أن كل منتج قد يجد أن عليه مراعاة بعض القواعد العامة، وعدم إتباع سياسة قد تضر غيره من المنتجين، ليس حرصاً عليهم ولكن خوفاً من ردود فعلهم وما قد يقابل به من سياسات مضادة.

كما أن توافر المعرفة الكاملة بأحوال السوق شرط قد يصعب تحقيقه، فالمنتجون يتفاوتون فيما بينهم من حيث كفاءتهم ومعرفتهم بظروف السوق وأحوالها، فالبعض قد يعرف بعض فنون الإنتاج لا يعرفها غيره، والبعض قد يكون على دراية بمصادر الخامات الرخيصة التي قد لا يعرفها غيره.

كذلك نجد أن شرط توافر حرية الدخول والخروج غير موجود بصفة عملية إلا في حالات قليلة، إذ أن أي فرد يحاول دخول مجال إنتاج سلعة معينة لا بد وأن يقابل بنوع من القيود، التي تتمثل في شكل صفات خاصة قد تحددها الحكومة، أو التزامات يتعهد بها المنتج، أو تتمثل في شكل معارضة من جانب المنتجين القائمين بالإنتاج.

أيضاً فإنه من النادر أن نجد سلعة معينة تتماثل فيها الوحدات المنتجة عن طريق مختلف المنتجين، إذ أن كل منتج يحاول بقدر الإمكان أن يميز سلعته عن سلعة غيره، سواء كان هذا التمييز متمثلاً في نوعية أفضل للسلعة، أو شكل مميز لها أو إلحاق السلعة بمجموعة من الخدمات التي قد تجذب نحوه فئة من المشترين. وأخيراً... فإننا نجد أن السوق لا يسودها سعر واحد، بل تتفاوت فيها الأسعار وتختلف من فرد إلى آخر ومن مكان إلى آخر.

لكل هذه الأسباب السابقة، فإنه يمكننا القول أن سوق المنافسة الكاملة تعتبر من الأنواع النادرة الموجودة في الحياة العملية، في حين أن ما يسمى بسوق المنافسة الاحتكارية هو ذلك النوع الشائع، وهو الموجود بالنسبة للغالبية العظمى من السلع، وفي ظل هذه السوق نجد أن هناك عدد كبير من البائعين، كل منهم ينتج سلعة وإن كانت متشابهة مع ما ينتجه الآخرون، إلا أن المنتج يحاول أن يضيف إليها مجموعة من الصفات تميزها عن غيرها، للدرجة التي يستطيع بها أن يقنع المشترين أن ما ينتجه يعتبر مخالفاً لما ينتجه الآخرون، وبذلك يحاول أن يخلق لنفسه سوقاً خاصة به.

### 3. سوق احتكار القلة:

يتشابه هذا النوع من الأسواق مع سوق المنافسة الاحتكارية من حيث وجود اختلافات بين وحدات السلع المنتجة، وبالتالي وجود أسعار مختلفة لكل منهم، ولكن تختلف عنها من حيث عدد البائعين، إذ قد يكون هذا العدد من الصفر بحيث أن أي فرد منهم يستطيع أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً على أحوال السوق من ناحية، وعلى غيره من المنتجين من ناحية أخرى، ولذلك تتسم قرارات المتعاملين في مثل هذا السوق بنوع من الحذر الشديد.

**بل يمكن القول أن المنافسة بين هذه القلة عادة ما تبتعد تماماً عن الأسعار،** فلا يحاول أي منتج أن يخفض من سعر سلعته خوفاً من أن يحذو الآخرون مثله، ومن ثم يضيعوا عليه فرص الاستفادة من تخفيض السعر، وعادة ما يسود سوق احتكار القلة نوع من الاتفاق بين جميع المنتجين على إتباع سياسة واحدة بل قد يصل الأمر بهم إلى تخصيص حصة إنتاجية لكل منهم.

أما إذا شعر أحد من المنتجين أنه على درجة من الكفاءة أعلي من بقية المنتجين، وبأنه يستطيع أن ينتج السلعة بتكلفة أقل، فإنه في هذه الحالة لن يتردد في خفض السعر بصورة ملحوظة، يكون من نتيجتها إخراج بقية المنتجين من الصناعة وانفراده بها، ليكون هو المنتج الوحيد، وفي هذه الحالة نخرج من نطاق سوق احتكار القلة وندخل في نطاق سوق الاحتكار.

#### (1) ويمكن التمييز داخل سوق احتكار القلة بين عدة أنواع:

فيمكن التمييز بين احتكار القلة الكامل (أو البحت أو التام) واحتكار القلة المتنوع (أو التمايز)، ففي احتكار القلة الكامل تنتج المشروعات القليلة في الصناعة سلعة أو خدمة متماثلة تماماً، بحيث لا يكون لدى المشتري أي سبب لتفضيل السلعة التي ينتجها مشروع معين عن تلك التي تنتجها باقي المشروعات.

(1) انظر د/ مصطفى حسني مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 358 - 363.

أما في احتكار القلة المتنوع فتنج المشروعات القليلة في الصناعة أنواعاً مختلفة من السلعة أو الخدمة، ويختص كل مشروع بإنتاج نوع معين منها له خصائصه المميزة.

كذلك فإنه يمكن التمييز داخل احتكار القلة من حيث وجود اتفاق بين المنتجين أو عدم وجود اتفاق بينهم، فيما أنه في احتكار القلة يكون هناك عدد قليل من المنشآت فإن الفرصة تكون متاحة أمامها للاتفاق والتواطؤ لزيادة أرباحها والحيلولة دون دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، وذلك عن طريق تكوين ما يسمى بالكارتل (أو اتحاد المنتجين).

**ويمكن تعريف الكارتل بأنه:** تنظيم أو اتفاق صريح ما بين المشروعات العاملة في صناعة ما بهدف تحويل بعض مهام أو اختصاصات الإدارة في المشروعات الفردية إلى لجنة أو سلطة مركزية بغرض تحسين وضع هذه المشروعات جميعها فيما يتعلق بتحديد الأرباح.

### **أنواع الكارتل:**

هناك أنواع متعددة للاتفاق بين المشروعات (الكارتل) بحسب اختلاف الاختصاصات المخولة من المشروعات الفردية إلى السلطة المركزية في الكارتل، وأهم هذه الأنواع:

#### **أ. الكارتل المركزي:**

عندما يبيع الاتفاق ما بين المشروعات درجة الكمال يتكون ما يعرف بالكارتل المركزي، حيث تتفق جميع المشروعات في الصناعة على أن تعهد إلى لجنة مركزية بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ثمن البيع والكمية التي ينتجها كل مشروع وتسويق الإنتاج وتوزيع هذه الأرباح الاحتكارية على المشروعات الداخلة في الكارتل على أساس حجم المبيعات أو على أساس حجم الأصول المملوكة للمنشأة أو على أساس حجم العمالة المستخدمة أو على أساس آخر تحدده اللجنة المركزية للكارتل.

## ب. كارتل الثمن:

وهنا تتفق المشروعات التي تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج، بغرض الحد من المنافسة السعرية بينها، على تحديد حدود دنيا للأثمان التي تبيع بها، بحيث يتاح لكل مشروع أن يتنافس على زيادة مبيعاته من خلال المنافسة غير السعرية (مثل الإعلان أو الضمان الذي يمنح للسلعة المباعة).

## ج. اتفاق أو كارتل الحصص:

وهذا الكارتل، ويسمى كذلك كارتل اقتسام السوق، يهدف إلى تقييد المنافسة بين أعضائه عن طريق تحديد حصة ثابتة لكل مشروع من الإنتاج الكلي للكارتل بعد أن يقيد حجم هذا الإنتاج أولاً، وذلك على نحو ما يلجأ إليه محتكر البيع، وقد يأخذ هذا الكارتل شكلاً إقليمياً حيث يتم تقسيم السوق جغرافياً بين المشروعات المنضمة إليه، ويستقل كل منها في نطاق الإقليم المخصص له بتقرير سياسته الخاصة بالكميات التي ينتجها والثمن الذي يبيع به كما لو كان محتكراً.

## د. كارتل البيع:

وهو يتخذ شكل وكالة البيع تقتصر مهمتها على بيع منتجات كل عضو في الكارتل، ومع ذلك فإن الملاحظ في الواقع هو صعوبة دوام الاتفاق بين الأعضاء في الكارتل لمدة طويلة، خاصة إذا ما كان عدد المشروعات الأعضاء كبيراً، والمقدار الذي يحصل عليه كل مشروع من الربح الكلي للصناعة صغيراً، حيث يوجد دافع قوي لدي بعض المشروعات للقيام بالخداع، ذلك أن أي تخفيض غير ملحوظ للسعر تقوم به إحدى المنشآت سوف يمكن هذه المنشأة من جذب عدد أكبر من المستهلكين والفوز بجزء كبير من طلب السوق، ومن ثم تزداد مبيعاتها أكثر من غيرها وتحقق مزيداً من الربح يكون على حساب باقي المنشآت في الصناعة (لأن الطلب الذي يواجه المنشأة في هذه الحالة سوف يكون أكثر مرونة بدرجة كبيرة من الطلب الذي تواجهه الصناعة أو السوق ككل).

وعلى ذلك فإنه فى سوق احتكار القلة يكون هناك اتجاهان متعارضان: فكل منشأة تعمل فى ذلك السوق يكون لديها دافع قوى للتعاون والاتفاق مع منافسيها لكل يستطيعوا تعظيم الربح المشترك بينهم، ومن الناحية الأخرى فإنه يكون لديها أيضاً دافع قوى للغش أو الخداع سراً من أجل زيادة نصيبها فى الربح المشترك.

وهناك الكثير من الصناعات فى احتكار القلة تتميز بوجود منشأة واحدة ضخمة تهيمن على الصناعة، ومثل هذه المنشأة تقوم بدور القيادة السعرية للصناعة بأكملها.

أى أن المنشأة تضع أسعار السلعة ثم تسمح للمنشآت الصغرى الأخرى بأن تباع ما تريده وفق هذا السعر، وهكذا تتصرف هذه المنشآت الصغيرة كما لو كانت تعمل فى ظل المنافسة التامة.

ويتم تحديد الثمن فى سوق احتكار القلة فى حالة عدم وجود اتفاق بين المحتكرين المتنافسين مع افتراض أنهم ينتجون منتجات متماثلة تماماً، وأن تكاليف إنتاجها متماثلة أيضاً، فإن حرب الأسعار ستبدأ بين المنشآت، حيث تحاول كل منشأة أن تخفض من سعرها قليلاً بهدف جذب عدد كبير من المستهلكين، وعندما تبدأ حرب الأسعار فإن سعر السوق ينخفض إلى مستوي تكاليف الإنتاج فقط.

أما فى حالة وجود اتفاق بين المحتكرين المتنافسين، فإن حرب لأسعار بما تؤدي إليه من انخفاض السعر وقلة الأرباح قد تدفع المشروعات التي تعمل فى سوق احتكار القلة إلى الاتفاق والتواطؤ فيما بينها لتقييد كمية الناتج بهدف رفع السعر وتعظيم الربح الكلي للصناعة.

ومن ثم يقومون بإنتاج تلك الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، ولهذا يعمل الاتفاق بين المشروعات على تحقيق قدر كبير من الربح المشترك.

#### 4. سوق الاحتكار:

هناك نوعين من الاحتكار:

##### احتكار البيع:

وهو الحالة التي يكون فيها منتج واحد قائم بالإنتاج، بغض النظر عن عدد المشترين، وهنا يكون العرض الفردي لهذا المنتج هو نفس الوقت العرض الكلي للسلعة، وفي مثل هذه الحالة كثيراً ما يلجأ المنتج المحتكر إلى تجزئة السوق الواحدة إلى مجموعة منفصلة من الأسواق ذات مرونة مختلفة للطلب، ويتبع في كل من هذه الأسواق سياسة تختلف عن تلك المتبعة في الأسواق الأخرى، كما يلجأ المنتج المحتكر أيضاً إلى التمييز بين وحدات السلعة بقدر الإمكان لغرض أسعار مختلفة لكل منها.

##### أما النوع الثاني فهو ما يسمى احتكار الشراء:

وهي تلك الحالة التي يكون فيها مشتري واحد للسلعة، بغض النظر عن عدد البائعين، وهنا يكون الطلب الفردي لهذا المشتري هو الطلب الكلي على السلعة. وبعد التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأسواق، علينا أن نفرق أيضاً بين ثلاثة أنواع من الآجال، يختلف في كل منها سلوك المنتج عن النوع الآخر.

وقد جري العرف الاقتصادي على تقسيم الآجال إلى:

##### أ. الآجل القصير:

وهو تلك الفترة التي يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه عن طريق تغيير عوامل الإنتاج المتغيرة فقط، كأن يغير من كمية الخامات التي يستخدمها أو كمية العمل التي يؤجرها، إلى آخر ذلك من عوامل يمكن تغييرها في فترة قصيرة ولا يحتاج إلى ترتيبات خاصة، ويلاحظ أن الآجل القصير غير مرتبط بفترة زمنية

معددة، أو يختلف من صناعة إلى أخرى، فقد يكون الأجل القصير بالنسبة لصناعة معينة هو بضعة أيام وقد يصل بالنسبة لصناعات أخرى إلى بضعة شهور.

### ب. الأجل الطويل:

وهو تلك الفترة التي تكون من الطول بحيث يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه عن طريق تغيير عوامل الإنتاج جميعها المتغير منها والثابت، كأن يغير من كمية الآلات التي يستخدمها أو يغير من حجم مشروعة، ويلاحظ هنا أيضاً أن الأجل الطويل يختلف من صناعة إلى أخرى حسب الفترة اللازمة لبناء رأس المال الثابت للصناعة.

### ج - الفترة السوقية:

بالإضافة إلى هذين النوعين من الأجل، يفضل الكثير من الاقتصاديين التمييز بينهما وبين نوع آخر تكون فيه الفترة من القصر بحيث لا يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه، وبالتالي يكون عرض السلع فيها ثابتاً إلا من التغيرات التي قد تنشأ نتيجة لتغير المخزون منها، وتسمى هذه الفترة بالفترة السوقية.

### خامساً: تدخل الدولة في تحديد الأثمان (الثمان الجبري):

تحدثنا فيما سبق عن تكوين الأثمان في السوق والتي تتم عن طريق التفاعل الحر لقوي العرض والطلب، ولكن قد يحدث أن تتدخل الدولة في السوق وتؤثر في الأثمان بعيداً عن قوي العرض والطلب لتحقيق أهداف معينة، فما هي الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من وراء التدخل في مجال الأسواق والأثمان؟ وما هي الوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف؟ والإجابة على هذه التساؤلات تكمن في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

(1) انظر د/ مصطفى حسني مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 153 - 160.

## 1. تدخل الدولة لوضع حد أقصى للأثمان لحماية المستهلكين:

قد تري الدولة التدخل لحماية المستهلكين، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحاولة الحد من غلاء المعيشة عن طريق خفض أسعار السلع الضرورية، وهذا يحدث كثيراً في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية عندما يصبح من المتعذر الحصول على هذه السلع بأثمان معقولة، وخاصة إذا كانت تستورد من الخارج، وفي بداية عملية التنمية الاقتصادية حيث يقل عرض السلع الاستهلاكية نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج وحجم الاستيراد منها لحساب السلع الإنتاجية.

كذلك فإنه في الأوقات العادية قد يتعرض إنتاج بعض الحاصلات الزراعية للانخفاض الشديد بسبب الجفاف أو الآفات أو سوء الأحوال الجوية، فيصبح في هذه الحالات اختلال بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، أي أن العرض يصبح أقل بكثير من الطلب، ووفقاً للتفاعل الحر بين العرض والطلب فإن الثمن سوف يرتفع إلى الحد الذي عنده يتعادل العرض مع الطلب، ويصبح الثمن الجديد أكثر ارتفاعاً من الثمن القديم.

وبالتالي تصبح هذه السلع الأساسية مرتفعة الثمن إلى الحد الذي قد يحرم الطبقات الفقيرة من الحصول عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار اجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة، ولذلك كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى تحديد مستوى معيشة كريمة للطبقات الفقيرة من الشعب، وتحقيق أكبر قدر من الثبات النسب للمستوي العام للأسعار في الدولة.

وفي مثل هذه الحالات تتدخل الحكومة وتفرض سعراً أقل من سعر التوازن كحد أقصى لا يجب التعامل في السوق بأعلى منه وهو ما يعرف بنظام التسعيرة الجبرية، وغالباً ما تفرض عقوبة على كل من يتعامل في السلعة بسعر أعلى من السعر المحدد رسمياً، ومن الطبيعي أن تكون الكميات المعروضة عند هذا السعر المنخفض أقل من الكميات المطلوبة ويظهر ما يعرف (بفائض الطلب أو عجز العرض).

ومن ثم تبرز مشكلة توزيع الكمية المتاحة من السلعة على مختلف الأشخاص الراغبين في الحصول عليها، وهنا تجد السلطات العامة أن من واجبها أن تتدخل لحل هذه المشكلة، وتوجد عدة حلول يمكن الأخذ بها في هذه الحالة، فقد تقوم الدولة باستيراد مقدار العجز في السلعة وبيعه مباشرة للمستهلكين بالأسعار المحددة، أو تقوم بمنح إعانة للمنتجين (وهو الفرق بين السعر المنخفض الذي حددته الدولة وسعر التوازن) وهي تضمن قيام المنتجين بإنتاج كل الكمية المطلوبة وبيعها بالسعر المحدد.

كما يمكن للدولة أن تطبق نظام الحصص أى توزيع الكمية المعروضة من السلعة عند السعر المنخفض على المستهلكين بواسطة بطاقات تتيح لكل منهم الحصول على كمية أو حصة محددة من السلعة، وذلك على أساس المساواة التامة في كمية ما يحصل عليه كل مستهلك، وإما على أساس إعطاء الأولوية لأصحاب الدخل المنخفضة أو أصحاب الأعباء العائلية الأكبر وذلك لكي تضمن عدالة التوزيع.

## 2. تدخل الدولة بوضع حد أدنى للأثمان لحماية لبعض المنتجين:

قد تتدخل الدولة وتضع حداً أدنى لأثمان بعض السلع والخدمات لضمان حد أدنى لدخول بعض المنتجين، وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي، وذلك لتوفير قدر من الاستقرار لدخول هؤلاء المنتجين، ويعتبر تدخل الدولة هنا دفاعاً عن الصالح العام وليس مجرد حماية هؤلاء المنتجين.

لأن من شأن إفلاس هذه المشروعات إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد القومي، وكثيراً ما يحدث ذلك خاصة بالنسبة للسلع الزراعية، فالسلع الزراعية أكثر من غيرها تعرضاً للتقلبات، وانخفاض أثمانها بشكل كبير يهدد دول المزارعين ويؤثر على مستوى معيشتهم، ولذلك فإن حمايتهم تقتضي أحياناً التدخل بوضع حد أدنى لأسعار الحاصلات الزراعية لا يتم الشراء والبيع بأقل منه.

ولا يمكن أن نتوقع نجاحاً كاملاً لسياسة فرض حد أدنى للأثمان إلا إذا نجحت السلطات العامة في التدخل بالتأثير في ظروف العرض أو في ظروف الطلب أو فيهما معاً، كي يتحقق التوازن عند الثمن الجديد، ومن أهم وسائل التأثير في ظروف العرض التدخل بتحديد حجم الإنتاج والمعروض من السلعة، ومن أساليب التأثير في ظروف الطلب تدخل الحكومة بشراء كميات كبيرة من السلعة وتخزينها، على أن تباع في السنوات التي يكون فيها المحصول قليلاً.

### 3. تدخل الدولة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب؛

كثيراً ما تلجأ الدولة عند ارتفاع الاستهلاك وظهور فجوة بين العرض والطلب إلى رفع أثمان السلع الاستهلاكية (وغالباً ما تكون هذه السلع ضرورية أو شبه ضرورية)، وذلك بغرض الحد من الاستهلاك وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. كما يمكن أن نصل إلى تقليل الاستهلاك عن طريق اتباع سياسة تخفيض الدخل المخصصة للاستهلاك كإجراء بديل عند رفع الأثمان، غير أن سياسة تخفيض الدخل تلاقي مقاومة شديدة من جانب العمال، بالإضافة إلى أنها تتنافى مع ظروف الحروب وظروف التنمية والتي تتصف بالتوسع في النفقات وفي الدخل. وعادة تفضل الحكومات وهي بصدد ضغط الاستهلاك، أن تلجأ إلى سياسة رفع الأثمان بدلاً من اللجوء إلى سياسة تخفيض الدخل النقدية المخصصة للاستهلاك.

ويكون رفع الأثمان إما عن طريق إصدار قرار إداري مباشر يحدد الأثمان عند مستوى أعلى، أو عن طريق فرض الضرائب على الإنتاج أو التداول أو الاستهلاك أو الاستيراد.

وعلي العكس قد تهدف الدولة إلى تشجيع أو تيسير استهلاك بعض السلع لاعتبارات معينة، ومن ثم تتدخل الدولة بمنح الإعانات والتسهيلات والقروض الميسرة لتشجيع منتجي هذه السلع على تخفيض أثمانها وزيادة الكمية المعروضة منها.

والأمثلة على ذلك عديدة كتخفيض أثمان الكثير من السلع التي كانت تعتبر كمالية في الماضي، وتخفيض أثمان الأدوية وإعطاء إعانة لنشر الكتب الثقافية بأثمان زهيدة.

#### 4. تدخل الدولة في السوق للحد من سلطة المحتكر:

تنظيم السوق على أساس احتكاري له الكثير من المساوئ، لأن المحتكر كما سبق أن ذكرنا يستطيع أن يتحكم في الثمن الذي يبيع به السلعة أو في الكمية التي يعرضها منها على النحو الذي يسمح له باستغلال المستهلكين، ومع ذلك فقد تضطر الدولة إلى السماح بوجود مثل هذه السوق، ولكن ليس معني ذلك أنها تقف مكتوفة اليدين أمام مساوئ الاحتكار، فهناك العديد من الوسائل والإجراءات التي يمكن أن تستعين بها للحد من تلك المساوئ.

فالدولة تستطيع من خلال المشروعات العامة المملوكة لها أن تقوم بعملية ضغط على المشروع المحتكر، وذلك عن طريق تأثيرها في عرض وطلب ما يقدمه هذا المشروع من سلع وخدمات، كما تستطيع الدولة أن تلجأ إلى السياسة الضريبية في محاولة للحد من سلطة المحتكر وتشجيع المشروعات الصغيرة المنافسة على مواجهة هذا المحتكر، وأخيراً فإن إتباع سياسة ائتمانية فعالة تقوم على أساس تمييز الاستثمارات الصغيرة العاملة في مجال المشروع الاحتكاري يمكن أن يمثل إحدى الوسائل المهمة في هذا الشأن، فإذا لم تجد الوسائل المشار إليها وغيرها في مواجهة مساوئ الاحتكار فإن الدولة لا تجد أمامها إلا اللجوء إلى أحد أسلوبين:

#### أ. الأسلوب الأول:

التحديد المباشر للأسعار التي يبيع بها المشروع المحتكر منتجاته، وتلجأ الدولة عادة إلى مثل هذا الأسلوب إذا كان الاحتكار قد نشأ بموجب عقد امتياز بين الدولة والمشروع المحتكر (كما في إدارة المرافق العامة).

ففي هذه الحالة ينص عقد الامتياز على ثمن محدد لا يمكن مخالفته إلا باتفاق جديد مع الدولة، أما إذا لم يكن الاحتكار قانونياً، كما هو الحال في الصورة السابقة، وإنما كان احتكاراً واقعياً أدت إليه الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في السوق، فإن الدولة تستطيع أن تتدخل مباشرة وتفرض الثمن الذي تراه، تحقيقاً لاعتبارات الصالح العام، إذا انحرف المشروع المحتكر وآخر بالاقتصاد القومي.

### ب. الأسلوب الثاني:

وبمقتضاه تلجأ الدولة خاصة في الحالة الأخيرة إلى تأميم المشروع الاحتكاري كلياً أو جزئياً، لكي تتمكن من تحديد الثمن عند المستوي الذي يحقق صالح الاقتصاد القومي.



## الفصل الثانى

### نظرية الدخل القومى

#### • مقدمة :

لكل فرد فى المجتمع وظيفة يقوم بها ويستحق عليها عائداً أو دخلاً، سواء كانت هذه الوظيفة متمثلة فى عمل يبذله فى الإنتاج، وما يتضمن هذا العمل من جهد ومشقة يتحملها العامل ويستحق عليها أجر.

أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى رأسمال يمتلكه ويتنازل عن حق استخدامه للغير أو يجمده فى شكل معدات إنتاجية، وما يتضمنه هذا العمل من تضحية بما لديه من نقود سائلة كان من الممكن أن تكون تحت طلبه وتصرفه إذا أرادها، وبالتالي فهو يستحق فائدة مقابل تنازله عن حق استخدامه لرأس ماله وحبسه لفترة من الزمن.

أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى عمل رائد يقوم به دون غيره متحملاً ما قد ينطوى عليه هذا العمل من مخاطرة، وبالتالي يستحق ربح مقابل تحمله للمخاطرة، أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى امتلاكه أرضاً أو مورداً طبيعياً يشارك به فى العملية الإنتاجية، وبالتالي يستحق ربح مقابل ندرة هذا المورد.

ولا يعنى ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع يحصل على نوع واحد من هذه العوائد، بل يمكن للفرد الواحد أن يجمع بين أكثر من نوع من هذه الأنواع نتيجة لقيامه بأكثر من وظيفة من الوظائف الإنتاجية، فشخص ما قد يكون عاملاً وصاحب رأس مال وصاحب أرض ومنظم فى نفس الوقت.

فالمزارع الذى يمتلك قطعة أرض يزرعها بنفسه مستعيناً ببعض أدوات الإنتاج التى يمتلكها كما يتولى بنفسه بيع محصوله، فهذا المزارع يقوم بالوظائف الأربعة لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن جزء من الدخل الذى يحصل عليه يكون على شكل ريع، وهذا الجزء يعادل فى قيمته ما كان أن يحصل عليه لو قام بتأجير الأرض، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه لو أنه استأجر الأرض من الغير.

كما يكون جزء من دخله على شكل فائدة، وهذا الجزء يعادل فى قيمته ما كان يمكن أن يحصل عليه لو قام بإيداع قيمة رأس المال المستخدم فى أحد المصارف، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه للغير لو أنه قام باقتراض رأس المال اللازم له من الغير، ويكون جزء من دخله على شكل أجر، وهذا الجزء يعادل فى قيمته الأجر الذى من الممكن أن يحصل عليه لو قام بالعمل لحساب الغير، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه للغير إذا كان قد استأجر عمالاً للقيام بالزراعة، وما يزيد عن مجموع هذه المبالغ كلها يعتبر ربحاً يحصل عليه بصفته منظمياً للمشروع ومتحملاً لمخاطره.

وهكذا نجد أن كل فرد مشترك فى العملية الإنتاجية يحصل على دخل مقابل اشتراكه فى الانتاج.

وهذا الدخل فى الحقيقة يعتبر جزء من تكلفة إنتاج السلعة التى يساهم فى إنتاجها، وبالتالي تكون جملة دخول الأفراد المشتركين فى إنتاج سلعة معينة مساوية تماماً لتكاليف إنتاج هذه السلعة.

وما ينطبق على سلعة من هذه السلع ينطبق أيضاً على جميع السلع التي ينتجها المجتمع كله، بحيث يمكننا القول أن قيمة إنتاج جميع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة ولتكن سنة مثلاً تساوى تماماً جملة ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول.

وجملة الدخول التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع مقابل اشتراكهم في العملية هو ما يسمى بالدخل القومي، وجملة ما ينتجه مجتمع من المجتمعات من سلع وخدمات هو ما يسمى بالنتائج القومي، وبالتالي فإن المشكلة التي قد تثار هي كيفية توزيع الإنتاج على المشتركين في العملية الإنتاجية، وسبب هذه المشكلة يرجع الى تفاوت الأفراد فيما يقدمونه من مجهود وكذلك مشكلة كيفية توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج المختلفة.

والحقيقة فإنه يوجد لدينا نوعين من التوزيع:

#### • النوع الاول:

وهو ما يعرف بالتوزيع الشخصي وهو الذى يبين نصيب كل فرد من الدخل بغض النظر عن مصدر هذا الدخل، فكل مجتمع من المجتمعات نجد قدراً من التفاوت في دخول الأفراد المختلفين، وهذا التفاوت قد يكبر في مجتمع من المجتمعات للدرجة التي يقسم فيها المجتمع إلى مجموعة من الطبقات الداخلية، وقد يقل في مجتمع آخر للدرجة التي يشيع فيها قدر من المساواة أو التقارب بين مستويات الدخل، ولكن بصفة عامة نجد أنه في كل المجتمعات يوجد قدر من التفاوت في كل المجتمعات يوجد قدر من التفاوت في توزيع الدخل، فتحصل فئة من الناس على دخول مرتفعة، في حين تحصل فئة أخرى على دخول منخفضة، وعند تعرضنا لمثل هذا النوع من التفاوت في الدخل فإننا عادة لا نعطي وزناً كبيراً لطبيعة العوائد التي تتكون منها هذه الدخول سواء كانت على شكل أجور أو ريع أو فائدة أو أرباح.

## • والنوع الثانى:

وهو ما يعرف باسم التوزيع الوظيفى وهو الذى يهتم بتوزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج المختلفة فيحدد نصيب العمل من أجر ونصيب الأرض من ريع، ونصيب رأس المال من فائدة ونصيب التنظيم من أرباح وبالتالي فإنه لا يهتم بالأشخاص كأشخاص، ولكنه يهتم بما يقدمونه من عناصر الإنتاج التى تشارك فى العملية الإنتاجية.

والتوزيع الذى يهتم بالاقتصاديون هو التوزيع الوظيفى وليس التوزيع الشخصى، ولا يعنى ذلك عدم أهمية التوزيع الشخصى، فالعدالة فى توزيع الدخل تعتبر من الموضوعات التى تشغل رجال الاقتصاد، ولكن هذا النوع له أبعاده الخاصة وأدواته وسياساته التى تهتم دائماً بالحد من التفاوت فيه، كما أنه لا يمكننا إنكار أنه توجد علاقة ما تربط بين التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى.

ويرجع السبب فى هذه العلاقة إلى أن كل فرد فى المجتمع عادة ما يغلب عليه نوع معين من أنواع الأنشطة يشكل الجزء الأكبر من دخله، وبناء على ذلك إذا ما تمتع هذا النشاط بعائد مرتفع، فإن الدخل الشخصى لهذا الفرد يكون مرتفعاً، وإذا كان هذا النشاط يعطى عائداً منخفضاً، فإن الدخل الشخصى له سيكون منخفضاً.

ووفقاً لما تقدم، يمكننا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين على النحو التالى:

- **المبحث الأول:** تعريف الدخل القومى وطرق قياسه.
- **المبحث الثانى:** توزيع الدخل القومى والتنمية الاقتصادية.

## المبحث الاول

### تعريف الدخل القومي وطرق قياسه

الدخل القومي هو المصدر الذى تشتق منه جميع الكميات الاقتصادية والمتمثلة فى الاستهلاك والادخار والاستثمار، مما جعله يحتل مركز الصدارة لدى جميع الدول، وأدى ذلك الى القول بأن أى مشكلة اقتصادية تمر بها دولة ما، لابد فى البحث أولاً فى بحث العوامل التى تؤثر فى حجم الدخل القومي واستقراره وعدالة توزيعه.

#### أولاً: تعريف الدخل القومي والعوامل التى تؤثر فى حجمه:

الدخل القومي لأى دولة هو: عبارة عن قيمة إنتاج هذه الدولة من سلع وخدمات خلال فترة معينة تتخذ أساس لقياس هذا الدخل. وقد جرى العرف الاقتصادي على تقدير الدخل القومي لفترة زمنية مدتها سنة<sup>(1)</sup>. (سواء كانت هذه السنة ميلادية أو سنة مالية).

ويتضمن هذا الانتاج كل ما انتجه المجتمع من سلع مادية وغير مادية، والسلع المادية قد تكون سلعاً استهلاكية تستخدم مباشرة فى اشباع حاجات الأفراد، وقد تكون سلعاً رأسمالية تستخدم فى إنتاج غيرها من السلع الاستهلاكية (وقد أوضحنا الفرق بينهما من قبل).

وقد يزيد الدخل القومي للدولة فى سنة ما عنه فى السنوات السابقة، وهذا يدل على رخاء الدولة فى هذه السنة ونمو نشاطها الإنتاجي، وارتفاع الدخول التى

---

(1) انظر د/ عبد الحفيظ عبد الله عيد وآخرون: أصول علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 2004، ص 413 - ص422.

حصل عليها المواطنون ومن ثم ارتفاع معيشتهم بزيادة قدرتهم على شراء السلع والخدمات.

وبما أن الدخل القومي عبارة عن قيمة مجموع الناتج القومي، فإن مستوى هذا الدخل يتوقف على العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج القومي.

ويتوقف حجم الإنتاج القومي أولاً: على ما لدى الدولة من عوامل الإنتاج ودرجة تشغيل هذه العوامل، والإنتاج ما هو إلا حصيلة نهائية لتضافر قوى العمل مع رأس المال ومع الأرض بمواردها الطبيعية ومنظم يقوم بالتأليف بين هذه العناصر السابقة.

- **فعنصر الأرض مثلاً:** يمكن أن يزداد الإنتاج كلما كانت الدولة غنية بثروتها الطبيعية، وينقص كلما كانت الدولة فقيرة في هذه الثروة، وهو يزداد أيضاً كلما ازدادت خصوبة الأرض الصالحة للزراعة.

- **أما عنصر العمل:** فيمكن أن يؤثر في الإنتاج ومن ثم زيادته، إذا كان هناك بعدد كبير من العمال في الدولة يتمتعون بالخبرة والمهارة والصحة الجيدة والتعليم والإتقان في أداء أعمالهم، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج القومي، أما إذا لم يتمتع العمال بهذه الصفات فإن النتيجة الحتمية لذلك هي نقص الإنتاج القومي.

- **كذلك عنصر رأس المال:** له أثر المهم والمباشر في تحديد حجم الإنتاج القومي، حيث وفرة الأصول الإنتاجية تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، وقلتها تؤدي إلى نقص الإنتاج.

وأخيراً و بالإضافة إلى كمية عوامل الإنتاج الموجودة في المجتمع، فإن الإنتاج القومي يتوقف على مدى الكفاءة التي تعمل بها هذه العوامل، وبالتالي فإن هذا الإنتاج يتأثر بدرجة التخصص وتقسيم العمل في المجتمع، وكذلك درجة التقدم العلمي والقدرة المثلثي على التأليف بين عناصر الإنتاج (المنظم).

وإذا أرادت الدولة حساب الدخل القومي، فإنها تقوم بقصر هذا الحساب على ما يحصل عليه الأفراد مقابل اشتراكهم في العملية الإنتاجية، ومعنى ذلك أنها تستبعد من حسابها الدخول التي يحصل عليها الأفراد أو الجماعات في شكل هبات أو منح (المدفوعات المحولة).

### ثانياً: طرق قياس الدخل القومي:

تهتم كافة الدول بقياس الدخل القومي قياساً فعلياً بالنسبة للفترات الجارية، وكذلك قياسه قياساً تقديرياً بالنسبة للفترات المقبلة، فالدولة تستعين بهذه القياسات في وضع وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية وكيفية توزيع الدخل القومي على المساهمين في العملية الإنتاجية بشكل يضمن عدالة هذا التوزيع لمنع الحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

وقد جرت الدول على قياس الدخل القومي خلال فترة زمنية مدتها سنة وفقاً لطريقة من الطرق الثلاثة التالية:

#### 1. طريقة الناتج الكلى:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال السنة، مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطة، بحيث يجب ألا تحتسب قيمة أى سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة، وبالتالي تستبعد قيمة المنتجات التي تستخدم خلال السنة كمواد أولية لمنتجات أخرى، فكل السلع التي لا تستهلك مباشرة وتدخل في تكوين سلع جديدة يجب احتساب قيمتها مرة واحدة لتجنب المبالغة في قيمة الدخل القومي، ومثال للمواد الأولية الدقيق الذي يدخل في إنتاج الخبز، والسكر الذي يدخل في إنتاج الحلوى.

ويمكن تجنب تكرار الحساب بالنسبة للسلع الوسيطة باحتساب قيمة الناتج الكلى على أساس القيمة المضافة لكل مؤسسة من المؤسسات، والقيمة المضافة هي: عبارة عن الفرق بين ثمن بيع إنتاج هذه المؤسسة وثمان شراء المواد الأولية وخدمات

الغير التي تستهلك فى سبيل الإنتاج، وهى تمثل مقدار المساهمة الصافية للمؤسسة فى الناتج القومى.

أى أن القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج.

**ومثال ذلك:** إذا افترضنا أن لدينا مصنع لصنع الأسمدة، ويستخدم فى العملية الإنتاجية مواد مستوردة من الخارج قيمتها 5 مليون جنيه فى السنة، وينتج أسمدة تقدر قيمتها بمبلغ 25 مليون جنيه، ففي هذه الحالة يكون المصنع قد خلق قيمة مضافة قدرها 20 مليون جنيه، أى الفرق بين قيمة إنتاجه وقيمة مستلزمات هذا الإنتاج.

فإذا ما قام مزارعي القطن بشراء جميع ما ينتجه هذا المصنع من أسمدة، واستخدموا بالإضافة إليه تقاوى من إنتاج العام السابق قدرها 10 مليون جنيه، واستخدموا أيضاً سلع أخرى مستوردة من الخارج قدرها 15 مليون جنيه، وقاموا بإنتاج القطن، وتبلغ قيمته 200 مليون جنيه، فمعنى ذلك أن قيمة الإنتاج = 200 مليون جنيه، وقيمة مستلزمات الإنتاج = 25 + 10 + 15 = 50 مليون جنيه، وبذلك تكون القيمة المضافة المتحققة من زراعة القطن = 200 - 50 = 150 مليون جنيه.

وإذا ما قامت مصانع الغزل والنسيج بشراء ما أنتجه القطاع الزراعي من القطن، وأضافت إليه مواد كيميائية ووقود وكهرباء ومعدات إنتاجية استهلكت خلال السنة تقدر قيمتها بمبلغ 50 مليون جنيه.

وقامت هذه المصانع بإنتاج أقمشة قيمتها 300 مليون جنيه فمعنى ذلك أن قيمة إنتاج الأقمشة = 300 مليون جنيه.

وقيمة مستلزمات الإنتاج = 200 + 50 = 250 مليون جنيه، وتكون القيمة المضافة المتحققة من صناعة الغزل والنسيج = 300 - 250 = 50 مليون جنيه.

وهكذا إذا ما قمنا بحساب القيمة المضافة لكل وحدة إنتاجية وقمنا بجمعها على مستوى الاقتصاد القومي، فإننا بذلك نحصل على قيمة صافى الإنتاج الذى حققه المجتمع كله خلال العام، وتكون بذلك بمأمن من الوقوع في أخطاء الازدواج الحسابي.

وتحتسب القيمة المضافة لكافة القطاعات الإنتاجية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات سواء قامت بهذا الإنتاج مشروعات خاصة أو مشروعات عامة.

### وتضم إلى هذه القيم المضافة ما يأتي:

أ. النفقات التي تتحملها الحكومة في سبيل تأدية خدمات مجانية لإشباع حاجات جماعية فهذه النفقات تمثل الإنتاج الحكومي في هذا القطاع.

ب. قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي يستهلك استهلاكاً ذاتياً بواسطة القائمين بالإنتاج لإشباع حاجاتهم الخاصة.

ج. قيمة الخدمات التي تؤديها المنازل التي يسكنها أصحابها على أساس القيمة الايجارية لهذه المنازل.

أما الخدمات الشخصية التي لا يدفع لها مقابل، كالخدمات التي تؤديها ربوات البيوت في بيوتهن، فلا تحتسب قيمتها ضمن الناتج القومي، وذلك لصعوبات عملية تتعلق بكيفية تقدير قيمة هذه الخدمات.

ويجب أن نفرق بين القيمة الإجمالي للناتج القومي طبقاً لأسعار السوق والقيمة الإجمالية لهذا الناتج طبقاً لأسعار عوامل الإنتاج، فالقيمة الإجمالية لهذا الناتج القومي طبقاً لأسعار السوق تتضمن الضرائب غير المباشرة التي ترضها الحكومة على السلع المنتجة ويدفعها القائمون بالإنتاج للدولة ثم يحملونها للمستهلكين الذين يشترون السلع.

أما القيمة الإجمالية للنتائج القومي طبقاً لأسعار عوامل الإنتاج فهي عبارة عن قيمة الناتج القومي بأسعار السوق مطروحاً منها الضرائب غير المباشرة التي اندمجت في ثمن السلعة ولكنها لم تشكل دخلاً للقائمين بالإنتاج سواء كانوا عمالاً أم أرباب أعمال فمن المعروف أن الضرائب تدخل في إيرادات الحكومة.

كذلك يجب التفرقة بين الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي، فالناتج القومي الإجمالي هو: عبارة عن إجمالي الناتج القومي قبل خصم قيمة استهلاك رأس المال المستخدم في الإنتاج، أما الناتج القومي الصافي فهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحاً فيه قيمة استهلاك رأس المال.

والناتج القومي الصافي هو الذي يعبر عن حقيقية الجهود الإنتاجي للدولة أثناء العام، لأنه يأخذ في الحسابات قيمة النقص الذي يطرأ على الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، فالآلات على سبيل المثال تعاون الإنتاج في الوقت الذي ينقص فيه جزء من قيمتها، ولا بد من تعويض هذا الجزء بخصم قسط استهلاك هذه الآلات.

**وأخيراً...** يثور تساؤلاً حول الأسلوب الذي يتم به حساب القيمة المضافة للمجتمع وهو يتعلق بمن الذي يقوم بخلق القيمة المضافة ومن الذي يحصل عليها ؟ والإجابة على هذا التساؤل في شقياة الأول بسيطة وواضحة، إذ أن الوحدات الإنتاجية هي التي تقوم بخلق القيمة المضافة، ولا نقصد بالوحدة الإنتاجية هنا مجرد الآلات أو المنشآت أو حتى أصحابها، ولكن نقصد بها جميع العناصر المشتركة في العملية الإنتاجية من عمال وأصحاب أرض وأصحاب رؤوس أموال ومنظمين. وإذا ما عرفنا الذين يقومون بخلق القيمة المضافة يسهل علينا معرفة الذين يحصلون عليها.

إذ أن القيمة المضافة توزع على المشتركين في الإنتاج، فيحصل العمال على جزء منها على شكل أجور، ويحصل أصحاب رؤوس الأموال على جزء آخر على

شكل فائدة، ويحصل أصحاب الأرض على جزء ثالث على شكل ربح، وما تبقى بعد ذلك يحصل عليه المنظمين.

من ذلك نرى أن القيمة المضافة التي تحققها وحدة إنتاجية تساوي تماماً جملة الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج نظير اشتراكهم في هذه الوحدة الإنتاجية، وأن القيمة المضافة التي يحققها المجتمع كله تساوي تماماً جملة الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج في المجتمع.

## 2. طريقة الدخل الموزعة:

وتعتمد هذه الطريقة من طرق قياس الدخل القومي على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية، فمن أجل تحقيق الناتج الكلي في أي دولة يبذل العمال مجهودهم مقابل الحصول على فائدة عنها، ويقوم المنظمون بالتأليف بين عوامل الإنتاج السابقة مقابل الحصول على ربح مناسب للمخاطرة التي يقدمون عليها.

وبهذا يكون الناتج الكلي الذي ينتج أثناء السنة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية حصيلة اشتراك جهودهم وممتلكاتهم وإمكانياتهم في العملية الإنتاجية، ويوزع هذا الناتج عليهم في صورة عوائد لعوامل الإنتاج المملوكة لهم.

ويدخل في حساب هذه الدخل كل ما ينتج عن المساهمة في الإنتاج حتى ولو لم يوزع فعلاً على الأفراد.

**مثال ذلك:** الأرباح التي لا توزعها الشركات لتعيد استثمارها في أوجه النشاط الذي تقوم به.

وتقوم هذه الطريقة بقياس الدخل القومي بعد أن تم توزيعه على الأفراد وعلى المؤسسات في صورة نصيب كل منهم في عائد العملية الإنتاجية، مع الأخذ

في الاعتبار قيمة الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه الفلاحون دون أن يمر بالأسواق فتدخل قيمة هذا الإنتاج الذي استهلكه ضمن دخولهم.

وتتبع في تقدير قيمة الدخل القومي بهذه الطريقة نفس القواعد التي تتبع في حساب قيمة الناتج القومي.

ويتساوى مجموع دخول الأفراد مع قيمة الناتج الكلي الصافي، لأن الناتج الكلي الصافي هو الذي يدفع الأفراد نظير مساهمتهم بعوامل الإنتاج المملوكة لهم في النشاط الاقتصادي للدولة.

فالناتج القومي لا يوزع في صورة دخول إلا بعد تنقيته مما اختلط به من رأس المال في صورة أقساط استهلاك تخصم من الناتج الكلي مقابل النقص الذي يطرأ على الأصول الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج.

ويراعى عند استخدام هذه الطريقة، أن تستبعد جميع المدفوعات الممولة كالمنح والهبات والإعانات التي تتم فيما بين الأفراد أو التي تدفعها الحكومة للأفراد، وذلك حتى لا يكون هناك ازدواج في الحساب.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تكون دقيقة، ويصعب تقدير دخول الأفراد وتجميعها، كما أنها تتطلب ضرورة وجود إحصاءات على مستوى عالي من الدقة والتفصيل، ومثل هذه الإحصاءات لا تتوافر إلا في القليل من الدول المتقدمة.

### 3. طريقة الإنفاق الكلي:

تعتمد هذه الطريقة في قياس الدخل القومي على أساس إحصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء السنة لإشباع حاجاتهم الشخصية (أي قاموا باستهلاكها) وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمالية (الاستثمار)، فالاستهلاك والاستثمار اللذان تما أثناء السنة يشكلان استخدامات الناتج القومي.

## ويشمل الاستهلاك:

قيمة جميع السلع والخدمات التي تم استهلاكها أثناء السنة، بما في ذلك قيمة الإنتاج الزراعي الذي استهلكه المزارعون مباشرة أثناء إنتاجه دون أن يمر بالأسواق.

## ويقصد بالاستثمار:

الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية للمجتمع خلال السنة، ويتم احتساب هذه القيمة بطرح قيمة الأصول الرأسمالية الموجودة في المجتمع في أول السنة من قيمة الأصول الموجودة في نهاية السنة.

## وتشمل الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية:

الاستثمار الثابت في قطاع الأعمال، والمباني السكنية الجديدة والتغير في المخزون السلمي والاستثمار الحكومي.

فلكي نحصل على قيمة الناتج الكلي الصافي، تقوم بمعرفة قيمة كل من الاستهلاك والاستثمار وتضاف إليها قيمة صافي الصادرات.

والحقيقة أن الطرق الثلاث السابقة تتساوى في نتائجها فكلها تعبر عن شيء واحد، فالطريقة الأولى تقيس لنا قيمة الإنتاج الكلي الذي ساهم الأفراد في إنتاجه، والطريقة الثانية تعبر عن كيفية توزيع هذا الناتج بين الأفراد الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية، والطريقة الثالثة ما هي إلا تعبير عن الكيفية التي استخدم فيها الدخل الذي حصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج أثناء السنة.

فالإنتاج الكلي هو الذي تم تحقيقه أثناء السنة عبارة عن سلع استهلاكية و سلع إنتاجية، كما أن الأفراد الذين حصلوا على دخولهم نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية ينفقون دخولهم إما في شراء سلع استهلاكية أو في شراء سلع رأسمالية.

وأخيراً... يجب ملاحظة أن الدخل القومي والنتاج القومي يتطابقا عندما تعتمد الدولة في الإنتاج على نفسها (الاقتصاد المغلق)، ولكن جميع الدول الآن تعتمد على التبادل الدولي فيما بينها للسلع والخدمات، فهي تصدر وتستورد، وتقرض وتقرض، وتستثمر أموالاً في بلاد أخرى فتدفع أرباحاً إلى دول أخرى.

ولهذا قد يختلف الدخل القومي عن الناتج القومي، ولا يرجع هذا الاختلاف إلى أن الدولة تصدر بضائع وتستورد أخرى لأن البضائع المصدرة تقابلها البضائع المستوردة، ولكن الاختلاف يرجع إلى استعمال عوامل إنتاج أجنبية داخل الدولة أو استخدام عوامل إنتاج وطنية في الخارج، الأمر الذي يترتب عليه دفع فوائد وأرباح إلى الدول الأخرى أو الحصول على فوائد وأرباح من الدول الأخرى.

ففي حالة دفع فوائد وأرباح إلى الدول الأخرى، فإن الدخل القومي يقل عن الإنتاج القومي بقيمة ما دفع للخارج من فوائد وأرباح، وإذا حصلت الدولة على مثل هذه العوائد من الخارج، فإن الدخل القومي يزيد عن الإنتاج القومي بمقدار هذه العوائد.

**ويمكننا التعبير عن هذه الملاحظة الأخيرة بالمعادلة التالية :**

**الناتج القومي = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج + الصادرات - الواردات.**

**الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي بسعر السوق + الإعانات غير المباشرة - الضرائب غير المباشرة.**

**الناتج الصافي = الناتج الإجمالي - إهلاك رأس المال.**

**الدخل القومي = الناتج المحلي + صافي عوائد عوامل الإنتاج في الخارج.**

**الناتج أو القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج.**

## المبحث الثاني

### توزيع الدخل القومي والتنمية الاقتصادية

يحدث ألا ينفق المستهلك جميع دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية مفضلاً ادخار جزء منه، فالادخار كذلك إنما يحقق للمستهلك منفعة تماماً مثل الاستهلاك، ولكن الفرق يكمن في أن منفعة الاستهلاك حاضرة أو حالة في حين أن منفعة الادخار آجلة أو مستقبلية، كذلك فإنه كلما زادت المبالغ التي يدخرها الشخص من دخله المحدود كلما نقصت المنفعة التي يستمدّها من كل وحدة نقدية إضافية يدخرها، أي تنقص المنفعة الحدية للمبلغ المدخر، فينطبق هنا مبدأ (تناقص المنفعة الحدية)، وهذا يوضح كيف يقوم المستهلك بتوزيع دخله بين الاستهلاك والادخار.

بل أكثر من ذلك فالمجتمع ككل يجب عليه أن يقوم بجانب الاستهلاك والادخار بالاستثمار في أمواله سواء كان هذا الاستثمار محلياً أم أجنبياً، وهذا يتوقف على درجة تقدم المجتمع أو تخلفه، وكذلك كيف يقوم بالتنمية الاقتصادية لموارده، وتواجه البلاد النامية مشاكل عديدة في هذا الشأن.

ويمكن لنا من خلال النقاط الآتية عرض هذه النقاط السابقة:

#### أولاً: توزيع الدخل القومي ونظرية الاستهلاك:

الاستهلاك هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، إذا أن الجهود الاقتصادية توجه لإشباع الحاجات، وقد سبق وأن تحدثنا عن المشكلة الاقتصادية ورأينا أنها تنشأ نتيجة لندرة الموارد في مواجهة الحاجات، ومن ثم ينبغي على الفرد بل والمجتمع بأكمله أن يستخدم موارده المحدودة للحصول على أكبر إشباع ممكن، والاستهلاك هو الدافع على الإنتاج، حيث يشكل المستهلكون أحد القطاعات

المهمة في المجتمع (القطاع الاستهلاكي) وقرارات هؤلاء المستهلكين فيما يتعلق بإنفاق دخولهم على السلع والخدمات المختلفة هي التي تشكل في مجموعها قوة موجهة للقطاع الإنتاجي.

فكل مستهلك يقرر طلبه الخاص على كل سلعة أو خدمة، ومن مجموع الطلبات الفردية يتكون الطلب الكلي للسوق والذي يتم على أساس تخصيص الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة.

وتقوم نظرية الاستهلاك على فرض أن المستهلك يتصرف تصرفات رشيدة ويتبع سلوكاً عقلانياً، بمعنى أنه يخطط لإنفاق دخله، والذي يفترض أنه دخل ثابت ومحدود، وذلك على مختلف السلع والخدمات بطريقة واعية وعقلانية يهدف منها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أو الإشباع.

وقد حاول الاقتصاديون تحليل هذا السلوك الصادر من المستهلكين والمتعلق بتحديد قراراتهم في السوق، وذلك من خلال العديد من النظريات الخاصة بطلب المستهلك، ويوجد نوعان رئيسيان من التحليل تشملهما نظرية الاستهلاك أو نظرية طلب المستهلك، ويتمثل النوع الأول في التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية، والنوع الثاني وهو الأحدث هو التحليل باستخدام أسلوب منحنيات السواء وهما كما يلي:

## 1. التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية :

### المنفعة كما عرفها الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام :

أنها قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع، وسعادة الفرد هي المجموع الكلي للإشباعات المختلفة التي يحصل عليها، فالنشاط الاقتصادي الذي يقوم به الإنسان يهدف إلى إشباع مختلف الحاجات التي يحس بها، وذلك عن طريق استهلاك السلع والخدمات التي تصلح لهذا الغرض، وكلما زادت شدة الحاجة التي يرغب الإنسان في إشباعها كلما زادت منفعة السلعة أو الخدمة القادرة على تحقيق

هذا الإشباع، ووفقاً لذلك فالمنفعة هي كمية الإشباع الذي يحصل عليه الشخص نتيجة استهلاكه لعدد من وحدات السلعة أو الخدمة خلال فترة معينة من الزمن.<sup>(1)</sup>

وتتميز فكرة المنفعة بالمعنى السابق بأمرين:

- **الأمر الأول** يتعلق بأنه لا توجد علاقة بين منفعة السلعة وبين فائدتها للشخص، فسلعة كالسجائر أو المخدرات أو الخمر هي بالتأكيد غير مفيدة من الناحية الصحية وقد تتنافى مع الدين أو الأخلاق أو القانون، إلا أنها مع ذلك تحقق لمن يستهلكها إشباعاً معيناً.
- **والأمر الثاني**: هو أن المنفعة ليست صفة موضوعية كافية في الشيء، ولكنها صفة شخصية تتحدد بعلاقة الشخص بالسلعة وتختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة لنفس الأشخاص، فالمنفعة حالة نفسية حيث أنها إحساس بالإشباع أو شعور بالمتعة يقوم بتقديره المستهلك لنفسه، فبينما يرى مستهلك معين أن سلعة ما ذات فائدة أو منفعة كبيرة بالنسبة له لا يراها كذلك مستهلك آخر.

وبالتأكيد فإن الدخل يؤثر على تقدير المنفعة، فتحتل السلع الضرورية أو الأساسية مكانة عالية من المنفعة لدى صاحب الدخل المحدود، كما تحظى بعض السلع الكمالية بتقدير كبير من ناحية منفعتها بالنسبة لذوى الدخل المرتفعة، وللأسعار كذلك تأثير على المنفعة، فقد يقدر المستهلك لسلعة ما منفعة معينة عندما يكون سعرها مبلغ معين من النقود، ولكن عندما يرتفع السعر عن ذلك المبلغ فقد يرى المستهلك أن منفعة النقود التي ينفقها على هذه السلعة بعد ارتفاع سعرها أعلى من منفعة السلعة ذاتها، مما يجعله يشتري كمية أقل من هذه السلعة.

**وقد افترض الاقتصاديون التقليديون أنه يمكن قياس المنفعة التي يحصل عليها الشخص عند استهلاكه للسلع المختلفة، وذلك عن طريق وحدات قياسية**

(1) انظر د/ مصطفى حسن مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 163 - ص 174.

يمكن أن نسميها (وحدات المنفعة)، وهذا هو القياس الكمي للمنفعة الذي اتبعته المدرسة التقليدية.

**أما المدرسة الحديثة** فلا تشترط القياس الكمي للمنفعة ولكن يكفي أن يكون المستهلك قادراً على ترتيب تفضيلاته تنازلياً حسب أهميتها، أي أن يكون المستهلك قادراً على وضع قائمة لهذه التفضيلات تبين أية مجموعة سلعية تعطيه إشباعاً أكثر من غيرها، وهذا هو القياس الترتيبي للمنفعة.

وإذا ما افترضنا حالياً أنه يمكن قياس الإشباع الذي يحصل عليه الشخص نتيجة لاستهلاكه وحدات متتالية من سلعة ما في مدة محددة من الزمن قياساً كمياً، وذلك في شكل وحدات منفعة تقيس كل وحدة منها درجة معينة من درجات الإشباع، فسوف نجد أنه كلما زادت كمية السلعة التي يستهلكها الشخص خلال هذه المدة زادت وحدات المنفعة التي يحصل عليها نتيجة هذا الاستهلاك وذلك حتى نصل إلى نقطة معينة أو حد معين لا تزيد بعده وحدات المنفعة بزيادة كمية السلعة المستهلكة، ويطلق على هذا الحد اسم (حد التشبع)، وعنده تبلغ وحدات المنفعة التي يحصل عليها الشخص حداً الأقصى، ويعرف المقدار الكلي للمنفعة التي يحصل عليه الشخص نتيجة لاستهلاكه كمية معينة من سلعة ما في وقت محدد باسم (المنفعة الكلية).

**أما (المنفعة الحدية)** فيقصد بها مقدار التغير في المنفعة الكلية الذي ينتج عن تغير الكمية المستهلكة من السلعة بما مقداره وحدة واحدة وذلك خلال فترة محددة من الزمن. ويطلق على هذه الوحدات اسم (الوحدة الحدية) لأنها تقع على الحد بين الوحدات من السلعة التي استهلكها الشخص فعلاً وتلك التي لم يستهلكها بعد، كما يطلق عليها عادة اسم (الوحدة الأخيرة)، أي آخر وحدة من وحدات السلعة استهلكها الشخص فعلاً وهكذا تكون المنفعة الحدية هي منفعة (الوحدة الحدية أو الوحدة الأخيرة).

**ويقصد بمبدأ تناقص المنفعة الحدية:** المنفعة التي يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة معينة تبدأ في التناقص تدريجياً كلما تزايد عدد الوحدات التي يتم استهلاكها من السلعة خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ بشكل آخر، فالمنفعة الكلية لسلعة ما تزايد مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة، ولكن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص إلى أن يصل المستهلك إلى حد الإشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية.

فإذا شعر الشخص بالعطش، وقام باستهلاك عدد من أكواب الماء، وليكن خمسة أكواب مثلاً، نجد أن منفعة الكوب الثاني من الماء تقل عن منفعة الكوب الأول، لأن الشعور بالحرمان يقل قليلاً بالنسبة للكوب الثاني وتختف حدة الحاجة بعض الشيء، ومنفعة الكوب الثالث تكون أقل من منفعة الكوب الثاني لنفس السبب، وهكذا تقل باستمرار المنافع المستمرة من الأكواب التالية من الماء حتى يصل هذا الشخص إلى حد الإشباع الكامل باستهلاكه الكوب الرابع، وهنا لا يحصل على أية منفعة من استهلاك هذا الكوب الرابع، أي منفعته الحدية تصبح صفراً، وإذا استمر هذا الشخص في استهلاك كوب آخر من الماء بعد ذلك فإنه يسبب له ضيقاً، أو منفعة حدية سالبة تؤدي إلى إنقاص المنفعة الكلية التي حصل عليها.

وهذا معناه أن المنفعة الكلية (أي مجموع المنافع الحدية) تزداد نتيجة لاستهلاك وحدات إضافية ولكن بمعدل متناقص، وتصل المنفعة الكلية إلى أقصى حد لها عند بلوغ المنفعة الحدية درجة الصفر (أي عند الكوب الثالث من الماء حيث يكون المستهلك قد وصل إلى حد الإشباع) كما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص عندما تصبح المنفعة الحدية كمية سالبة (أي ابتداء من الكوب الرابع).

وبالتالي فإنه توجد علاقة محددة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، ولذلك يمكننا القول بأشفاق إحداها من الأخرى، والمنفعة الكلية ما هي إلا مجموعة المنافع الحدية الفردية مع بعضها، كما أن المنفعة الكلية تستمر في الزيادة حتى تصل إلى المقدار الذي تبلغ المنفعة الحدية عنده صفراً، أي حتى يصل الشخص إلى حد الإشباع.

وباستهلاك وحدات إضافية بعد هذا الحد تبدأ المنفعة الحدية في أن تكون كمية سالبة، ومن ثم تأخذ المنفعة الكلية في التناقص، ومعنى هذا أن المنفعة الكلية تتزايد طالما كانت المنفعة الحدية كمية موجبة، وتتناقص طالما كانت المنفعة الحدية كمية سالبة، وتثبت دون تغير طالما كانت المنفعة الحدية منعدمة أو صفراً.

وتفترض النظريات المختلفة لطلب المستهلك افتراضاً أساسياً بالنسبة للقرارات التي يتخذها المستهلك لإنفاق دخله (كما سبق أن ذكرنا) وهو أن المستهلك يتصرف بطريقة واعية ورشيدة، ووفقاً لهذا الافتراض فإن المستهلك يستهدف زيادة كمية الإشباع الذي يحصل عليه من إنفاق لدخله على السلع المختلفة.

ويمكن أن يستعين بفكرة المنفعة بالإضافة على مبدأ تناقص المنفعة الحدية في تفسير سلوك المستهلك الفرد وهو بصدد إنفاق دخله المحدود خلال فترة محددة على شراء مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية في السوق، وكذلك عندما يمتنع عن إنفاق جزء من هذا الدخل مفضلاً ادخاره عن إنفاقه على الاستهلاك.

وإذا افترضنا أن المستهلك سينفق دخله بأكمله على شراء السلع الاستهلاكية ولن يدخر أي شيء منه، فسنجد أن زيادة المنفعة الكلية التي يحصل عليها من هذا الإنفاق خلال فترة محددة إنما تتحقق فقط عندما تتساوى معدلات المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله مع معدلات أثمانها.

ولكي يتحقق توازن المستهلك لا بد أن تتساوى المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة (الوحدة النقدية الحدية) من مختلف السلع والخدمات التي يستهلكها الشخص، وتسمى هذه المرحلة بحالة التوزيع الأمثل لدخل المستهلك، وذلك دلالة على أنه قد توصل عندها إلى زيادة المنفعة الكلية التي يحصل عليها من إنفاقه لدخله، كما تسمى بحالة توازن المستهلك دلالة على أنه لا توجد مصلحة له عندها في تغيير الصورة التي توصل إليها لتوزيع دخله على مختلف السلع والخدمات.

ولكي يقوم المستهلك بتوزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، نفترض كما سبق أن أوضحنا أن المستهلك شخص رشيد يهدف من توزيع دخله بين الادخار والاستهلاك إلى الحصول على أكبر منفعة كلية ممكنة، فالمستهلك يوازن بين منفعة الوحدة الأخيرة أو (الحدية) من النقود التي تخصص للاستهلاك ومنفعة الوحدة الأخيرة من النقود التي تخصص للادخار.

ويتحدد الاستهلاك والادخار عند تساوي المنفعة الحدية للنقود المخصصة للاستهلاك والمنفعة الحدية للنقود المخصصة للادخار، لأن هذه المساواة هي التي تحقق للمستهلك أكبر منفعة كلية ممكنة من توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، بحيث أن تحويل أية وحدة نقدية من الاستهلاك إلى الادخار أو العكس يؤدي إلى تخفيض المنفعة الكلية.

وبذلك يصبح الشكل النهائي لشرط زيادة المنفعة الكلية للمستهلك هو أن تتساوى المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من مختلف السلع والخدمات التي يستهلكها مع المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة من المبلغ الذي يدخره.

ولكن هناك بعض السلع كالماء تكون منفعتها كبيرة جداً ومع ذلك فإن قيمتها التبادلية أي ثمنها تكون منخفضة، في حين أن البعض الآخر كالماس مثلاً ترتفع قيمة مبادلته بالرغم من انخفاض منفعته، وعلاج هذه المعادلة الصعبة نجده في تحليلنا للمنفعة الحدية، وذلك لأن ما يساهم في تحديد ثمن السلعة في السوق (أي قيمة مبادلتها) ليس هو منفعتها الكلية لدى المستهلك ولكن منفعتها الحدية لديه.

وقد رأينا أن هذه المنفعة الحدية هي وحدها التي يركز عليها المستهلك وهو بصدد إنفاق دخله على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية.

ونظراً لأن الماء يوجد بكميات هائلة، فإن منفعته الحدية تصبح ضئيلة جداً مع أن منفعته الكلية كبيرة إلى أقصى حد، وبالتالي تنخفض قيمة مبادلته أو ثمنه

في السوق، أما الماس فإنه لا تتوافر منه كميات كبيرة ومن ثم تصبح منفعته الحديدية كبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة مبادلتته أو ثمنه في السوق.

وعند تقويم المستهلكين لوحدة السلعة التي يشترونها نجد أن الفرق بين الثمن الذي كان المستهلك على استعداد لدفعه والثمن الذي دفعه بالفعل في سبيل الحصول على السلعة يسمى (فائض المستهلك)، ووفقاً لذلك فإن فائض المستهلك هو عبارة عن مقياس للكسب الذي يحققه المستهلك (المشتري).

ويعكس فائض المستهلك قانون تناقص المنفعة الحديدية، حيث يستمر المستهلك في شراء وحدات إضافية من السلعة حتى تتساوى المنفعة الحديدية تماماً مع ثمن السلعة في السوق، فحتى هذه النقطة تولد كل وحدة تستهلك من السلعة فائضاً للمستهلك، حيث أنها تعطيه منفعة حديدية تزيد عن ثمن السلعة، ويتحدد حجم فائض المستهلك من خلال سعر السوق، فعندما يتناقص سعر السوق فإن ذلك يؤدي إلى تزايد فائض المستهلك وبالعكس فإن تزايد سعر السوق يتسبب في انخفاض فائض المستهلك.

## 2. التحليل باستخدام منحنيات السواء:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة الحديدية يفترض إمكان قياس المنفعة، فإن هذا الافتراض يكاد يكون بعيداً عن الواقع، لأنه يستحيل قياس المنفعة بوحدات كمية، حيث أن المنفعة إحساس نفساني يختلف من فرد لآخر، كما يختلف من وقت لآخر بالنسبة لنفس الفرد، وبالتالي يستحيل قياسها، مما أدى إلى ظهور فكرة جديدة تتادي بعدم الارتكاز على افتراض قبليّة المنفعة للقياس، بل يكفي أن نفترض أن المستهلك قادر على الاختيار والمفاضلة بين مجموعات من السلع التي يستهلكها على أساس مدى الإشباع الذي يستمدّه من إحدى هذه المجموعات بالمقارنة بمجموعة أخرى.

فقد يرى أن إحدى هذه المجموعات تعطيه إشباعاً أكبر من غيرها وبالتالي يفضل استهلاكها، أما لو كانت أمامه مجموعتان مثلاً من السلع وكان في تقديره أن كل مجموعة منهما تعطيه نفس القدر من الإشباع، فإنه يستوي لديه أن يختار هذه المجموعة أو تلك، أي يكون في حالة عدم اهتمام بالنسبة لاختيار أية مجموعة منهما لتساوي المجموعتين في نظره.<sup>(1)</sup>

وتعد فكرة منحنيات السواء مفيدة في وصف تفضيلات المستهلك حيث يبين منحنى السواء توليفات السلع الأكثر تفضيلاً، والتوليفات الأقل تفضيلاً، فتزودنا منحنيات السواء بصورة بيانية عن كيفية ترتيب الشخص للتوليفات الاستهلاكية المختلفة.

### ويمكن أن نعرف منحنيات السواء بأنها :

أداة هندسية تستخدم في توضيح حالات الطلب للمستهلكين، فهي تعبر عن ذوق المستهلك وترتيب تفضيلاته، ومنحنى السواء لأي مستهلك فرد يوضح التوليفات المختلفة من سلعتين والتي تزود المستهلك بنفس درجة الإشباع أو المنفعة، ولهذا يكون المستهلك غير مهتم في اختياره بين التوليفات السلعية التي تقع على منحنى سواء واحد، ومثال للسلعتين التفاح والبرتقال حيث أن كلا السلعتين من الفواكه، وذات فوائد عديدة، وقد يفضل المستهلك التضحية بعدد كيلو من السلعة الأولى (التفاح وثمانه العالي) مقابل الحصول على عدد 3 كيلو ممن السلعة الثانية (البرتقال وثمانه المعتدل) لأنها تعطيه نفس المستوى من الإشباع، أو يحصل على عدد  $2/1$  ك (نصف كيلو) من التفاح وعدد  $2/1$  ك (اثنان ونصف كيلو) من البرتقال كتوليفة من السلعتين تحقق له في النهاية نفس المستوى من الإشباع.

ومنحنيات السواء التي افترضها الاقتصاديون تتميز بعدة خصائص وهي:

(1) نظر د/ مصطفى حسنى مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 176 - 186.

## أ. الأكثر من السلع أفضل من الأقل:

فالمستهلك يفضل أن يحصل على سلع كثيرة متناولة في يده عن سلع قليلة يصعب الحصول عليها، فإذا كان سلعتين فقط (الخبز واللحم) مثلاً فإن الفرد سوف يفضل دائماً أن يحصل على الكثير من إحداهما على الأقل دون أن يفقد شيئاً من الأخرى، وهذا يفسر سلوك المستهلك في الحصول على المنفعة الكلية الأكبر من السلعتين معاً على منحنى السواء.

## ب. قابلية السلع للاستبدال:

إذا أراد الأفراد استبدال سلعة بأخرى، فإن الشخص يرغب في التنازل عن بعض الخبز إذا ما عوض بكمية كافية من اللحم، وبمعنى آخر سوف تكون هناك بعض الكمية الإضافية من اللحم والتي تبقى الشخص على نفس منحنى السواء، حتى مع نقص استهلاكه من الخبز، فالاحتفاظ بنفس المستوى من الإشباع مع نقص كمية إحدى السلعتين يستلزم زيادة كمية السلعة الأخرى، وتلك هي الوسيلة الوحيدة لإبقاء المستهلك على ذات منحنى السواء، أي للحصول على مجموعات مختلفة من السلعتين تتساوى فيما بينهما في نظر المستهلك من حيث الأفضلية.

## ج. تقويم المستهلك للسلعة يتناقص كلما زادت الكميات المستهلكة منها:

إذا افترضنا بقاء الشخص على نفس منحنى السواء بينما يستمر في زيادة استهلاكه من اللحم بالنسبة للخبز، نجد أن تقويمه للحم بالنسبة للخبز سوف يتناقص، ولهذا يستلزم الأمر التضحية بالكثير من وحدات اللحم لكي تعوضه عن فقده لوحدة من الخبز، فتميل منحنيات السواء، ويمثل ميل منحنى السواء رغبة الفرد في استبدال إحدى السلع بالأخرى، وتعرف الكمية من إحدى السلع والتي تكون كافية فقط لتعويض المستهلك عن فقده وحدة واحدة من السلعة الأخرى بمعدل الإحلال الحدي.

ويتساوى معدل الإحلال الحدي مع ميل منحنى السواء، وتأكيداً لمبدأ تناقص المنفعة الحدية فإن معدل الإحلال الحدي للسلعة يتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة منها بالنسبة للسلع الأخرى.

#### **د. منحنيات السواء لا تتقاطع:**

إذا تقاطعت منحنيات السواء فإن ذلك يكون انتهاكاً لمبدأ الاختيار الرشيد، وبالتالي يقضى على المبدأ القائل بأفضلية الكثير من السلع على القليل منها. ويمثل خط الثمن أو خط الميزانية ويسمى كذلك قيد الميزانية أهمية كبيرة في معرفة الكيفية التي يحقق بها المستهلك توازنه باستخدام منحنيات السواء، فهذا الخط يبين حدود وإمكانات المستهلك، وتمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من سلعتين محددتين يمكن للمستهلك شراء أية توليفة منها على أساس الأثمان السائدة في السوق في حدود دخله الثابت.

#### **ويجب التمييز بين طبيعة منحنى السواء وطبيعة خط الميزانية:**

##### **فمنحنى السواء:**

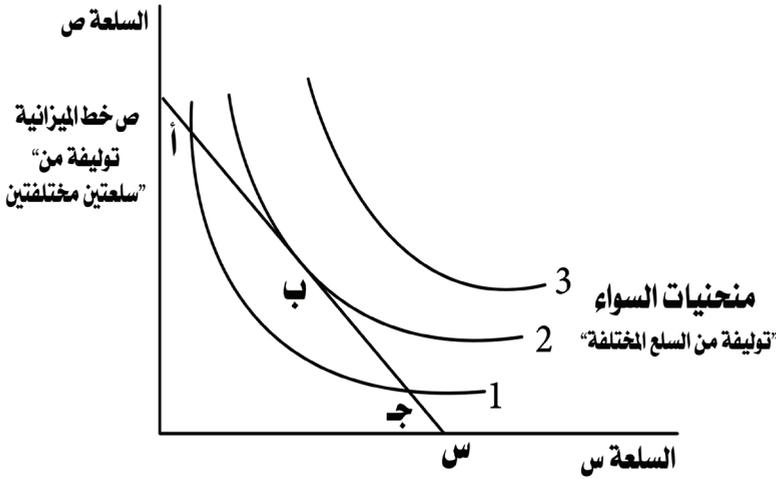
كما رأينا إنما يعبر عن مجموعة من التوليفات المختلفة من سلعتين محددتين تمنح كل توليفة منها للمستهلك المنفعة الكلية نفسها التي تمنحها أية توليفة أخرى من هذه المجموعة، وعلى ذلك فإن منحنى السواء إنما يعبر عن أمر شخصي بحت خاص بالمستهلك وحده ولا يقبل بالتالي القياس الكمي ألا وهو أذواق المستهلك وتفضيلاً ته.

##### **أما خط الميزانية:**

فإنه يعبر عن أمر موضوعي محض قابل للقياس الكمي بكل دقة وهو مجموعة التوليفات المختلفة من سلعتين محددتين التي يمكن للمستهلك أن يحصل على أية توليفة منها إذا أنفق على شرائها بثمنيهما المحددين في السوق مبلغاً معيناً ثابتاً من النقود أي دخلاً محدداً بعبارة أخرى.

وإذا كان هدف المستهلك هو زيادة الإشباع أو المنفعة الكلية التي يحصل عليها من استهلاكه للسلع التي ينفق عليها دخله المحدود.

وحيثما يصل المستهلك إلى هذا الهدف فإنه يكون في وضع التوازن الخاص به، ويمكن أن يصل إلى التوازن عن طريق استخدام منحنيات السواء وخط الميزانية.



### منحنيات السواء (وتوليفة من السلع المختلفة)

في الشكل السابق تمثل منحنيات السواء رقم 1، 2، 3 تفضيلات ورغبات المستهلك (أي ما يرغب المستهلك في أن يفعله)، أما خط الثمن أو خط الميزانية فهو يمثل الإمكانيات الفعلية للمستهلك (أي ما يستطيع المستهلك أن يفعله)، ووفقاً لذلك كلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الأصل، كلما أدى ذلك إلى زيادة المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك بالمقارنة بأي منحنى سواء آخر أقرب إلى نقطة الأصل.

ويلاحظ في هذا الشكل أن منحني السواء رقم (3) هو أبعد منحني عن نقطة الأصل وبالتالي يعطي المستهلك منفعة كلية أكبر من المنفعة التي يمنحها منحني السواء رقم (1)، أو رقم (2)، ومن ثم فهو الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستهلك، ولكن لا يستطيع الوصول إليه لأنه خارج إمكانياته المحدودة المتمثلة في خط الثمن س ص.

وعلى هذا ليس أمام هذا المستهلك سوى منحني السواء رقم (1)، ورقم (2)، ويكون عليه أن يختار التوليفات التي تمثلها النقطة (أ)، أو النقطة (ب)، أو النقطة (ب)، أو النقطة (ج)، وذلك لأن كل هذه النقاط تقع على خط الثمن وبالتالي تكون في حدود إمكانياته.

ولكن النقطة (أ) والنقطة (ج) تمثل كل منها توليفة من السلعتين (س، ص) تمنح المستهلك منفعة كلية أقل من تلك التوليفة التي تعبر عنها النقطة (ب)، وذلك لأن هذه النقطة الأخيرة إنما تقع على منحني السواء رقم (2)، وهو أبعد عن نقطة الأصل من منحني السواء رقم (1) الذي تقع عليه النقطتان (أ، ج).

ومعنى هذا أن منحني السواء رقم (2) هو أبعد منحني في خريطة السواء يمكن لخط الميزانية أن يمسه، وبالتالي يمكن أن نقرر أن شرط توازن المستهلك (أي زيادة المنفعة الكلية) هو أن يوزع دخله على السلعتين (س، ص) بحيث يشتري التوليفة التي تمثلها نقطة على خط الميزانية وتمس في نفس الوقت أعلى منحني في خريطة السواء يمكن لخط الميزانية أن يمسه.

### ثانياً: التنمية الاقتصادية والدول المتخلفة:

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هي عمليات أو تغييرات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في النهاية إلى تحقيق تغييرات في مستوى المعيشة الذي كان سائداً، وقد ينظر إليهما معاً كنتيجة نهائية أو هدف وغاية تسعى السياسات المطبقة في الاقتصاد القومي إلى تحقيقها.

- **أما تعبير التخلف**، فينطبق هذا الوصف على الدول التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى البلاد المتقدمة.
- **ومفهوم التنمية** هو أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية ينصرف مفهومها إلى تغييرات كمية ونوعية وكيفية.
- **أما النمو** فهو تغير كمي بالزيادة في المتغيرات الاقتصادية وخصوصاً في الناتج القومي ونصيب الفرد منه.

والمفهوم الحقيقي للتنمية لا بد أن يهدف إلى الارتفاع المستمر بمستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع، كذلك لا بد أن تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محلياً مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي، وأخيراً لا بد للتنمية أن تتبنى استراتيجية الاعتماد على الذات في مجال التنمية، بمعنى أن يصبح دور المساعدات والقروض الخارجية دوراً ثانوياً.

ويقابل ظاهرة التنمية ظاهرة أخرى هي ظاهرة التخلف وهي ظاهرة متفشية في الدول النامية، فالتخلف ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومع اختلاف هذه الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن وقت إلى آخر، فإن محاولة إيجاد تعريف ثابت أو معايير محددة للتخلف والتنمية تصبح أمراً صعباً، وقد اختلف الفقهاء الاقتصاديون حول هذا التعريف أو المعايير ما بين مصطلحات عديدة تتعلق بين الدول النامية أو في طريق النمو، وبين الدول المتخلفة والدول المتقدمة أو الدول الصناعية أو الرأسمالية على أساس أن الأولى دول فقيرة والثانية دول غنية.

ولقد اتبع البنك الدولي نهجاً آخر للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أسس هذا التمييز على الاختلاف بين المستويات المتوسطة للدخول، ووفقاً لهذا المنهج كان تقسيم دول العالم إلى خمسة أقسام وهم: دول ذات دخل منخفض، دول ذات دخل متوسط، دول مصدرة للنقط وذات وفرة مالية، دول السوق الصناعية، دول التخطيط المركزي (الدول الاشتراكية).

إلا أن هذا التقسيم السابق أيضاً لم يوضح الفاصل بين الغني والمتقدم، وليست كل الدول الغنية دول متقدمة، وهذا ما دفع البعض للقول بأن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة على الدول الفقيرة (حيث أن مستويات معيشتها منخفضة جداً)، وينطبق هذا الوصف أيضاً على الدول النامية.

وتتسم الدول النامية ببعض الخصائص أو السمات تميزها عن غيرها من الدول، ولا يشترط توافر كل هذه السمات في دولة واحدة للقول بأنها دولة نامية، بل يكفي توافر بعضها في دولة والبعض الآخر في دولة أخرى.

ولما كانت عملية التنمية تتمثل في تغييرات اقتصادية واجتماعية، فإن فريقاً من الاقتصاديين يذهب إلى تقسيم سمات التخلف إلى قسمين أحدهما يشمل السمات أو الخصائص الاقتصادية، ويضم الثاني السمات ذات الطبيعة الاجتماعية<sup>(1)</sup>:

### 1. السمات الاقتصادية للتخلف في الدول النامية :

وتتمثل هذه الخصائص في نقص رؤوس الأموال، انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وسوء التغذية وانتشار البطالة المقنعة، سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، ضعف التصنيع وضعف البنيان الزراعي، قصور أو سوء استغلال الموارد الطبيعية، التبعية الاقتصادية للخارج، وأخيراً التخصّص في إنتاج واحد والتبعية النقدية والمصرفية، ويمكن تناول بعض هذه الخصائص فيما يلي:

#### أ. نقص رؤوس الأموال :

تعد مشكلة تكوين رأس المال من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، وتؤدي هذه المشكلة إلى صعوبة الارتفاع بالطاقة الإنتاجية إلى المستوى الممكن بلوغه، ونقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعددة تختلف من دولة لأخرى

(1) انظر / عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 393 - 322 (أجزاء متفرقة).

من هذه الدول، كما تختلف من قطاع إلى آخر في نفس الدولة، وفي بعض الأحيان تختلف بين أسلوب وآخر داخل نفس القطاع.

ولكن ورغم ذلك فإن الظاهرة الغالبة هي ندرة المصادر الرأسمالية بأنواعها المختلفة كالمباني الصناعية الحديثة والآلات والعدد والأجهزة ذات المستويات الإنتاجية العالية والطرق المعبرة والإنفاق والكباري والسكك الحديدية ووسائل النقل البري والبحري والجوي والمدارس والمستشفيات والوسائل والمعدات الحديثة في الزراعة.

ومشكلة تكوين رأس المال لها جانبان: الجانب الأول هو جانب العرض، والجانب الثاني هو الطلب، حيث يتوقف الجانب الأول على الرغبة في الادخار مع المقدرة عليه، ويتوقف الجانب الثاني على الحافز على الاستثمار وتحقيقه، وعلى ذلك فإن اصطلاح تكوين رأس المال إنما يعني مقدار الادخار المتراكم واستخدامه كما يعني حجم الاستثمارات المتحققة والتي يتم تمويلها بالادخار المتاح، فالادخار هو أساس التكوين الرأسمالي، فكلما زاد حجم الادخار كلما أمكن رفع معدل التكوين الرأسمالي، ولذلك فإن نسبة الادخار إلى الدخل أو الناتج القومي توضح لنا مدى نقص رؤوس الأموال في الدول النامية.

ويمكن إرجاع نقص رؤوس الأموال في الدول النامية إلى عوامل كثيرة بعضها يؤثر في تكوين المدخرات والبعض الآخر يؤثر في استثمارها.

أما العوامل التي تؤثر في تكوين الادخار فهي: الاكتناز، الادخار السلبي، توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة (كالمضاربة والمباني وتخزين السلع)، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، زيادة الميول المتوسطة والحدية للاستهلاك، الميل إلى التقليد والمحاكاة، تضخم النفقات الإدارية والعسكرية، انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

وتتمثل العوامل المؤثرة في الاستثمار في: انخفاض حجم المدخرات المتاحة، انخفاض كفاءة عنصر العمل وكذلك بنوك الاستثمار والتنمية، نقص فعالية القوانين المنظمة للاستثمار المحلي والأجنبي، زيادة النفقات العسكرية بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

### ب. انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة :

يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي من أكثر المعايير التي تقيس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى، كما أنه أقل المؤشرات قصوراً سواء عند مقارنة المستويات الاقتصادية الدولية أو عند قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

ودرجة الاعتماد على الدخل الفردي الحقيقي تعتبر مؤشر للمستوى الاقتصادي، لأنه متغير يمكن حسابه وتحليل تغيراته في مختلف القطاعات، كما أنه عامل أساسي لبناء النماذج الاقتصادية، ومع ذلك فإنه لا بد من الاستناد في نفس الوقت إلى مؤشرات أخرى اجتماعية وثقافية لتعزيز دلالاته في قياس كبير لمستوى المعيشة.

ولكن لا يمكن الاعتماد فقط على معيار متوسط الدخل الفردي كمعيار أساسي لقياس التخلف الاقتصادي وذلك لما يحيط استخدامه من صعوبات تؤدي إلى ضعف دلالاته عن المستوى الحقيقي للتقدم أو التخلف وذلك لاختلاف مستويات الأسعار بين مختلف الدول، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي لا يعبر عن حدوث تحسين في مستوى المعيشة أو الرفاهية عندما لا يتحقق توزيع عادل للزيادة في الدخل أو الناتج القومي أو عندما تحصل قلة من الأفراد على الجزء الأكبر من هذا الدخل أو الناتج.

ونجد في الدول النامية انعدام في التوزيع العادل، ومن ثم يصبح معني تحقيق زيادة أو نمو في الناتج معني غامض، فإذا كانت هذه الزيادة تتحقق في

الجزء الأكبر منها عن طريق منشأة أجنبية تقوم بتصدير إنتاجها وأرباحها، وإذا كان توزيع الدخل يستفيد به قلة من الأفراد، فإن النمو في الإنتاج هنا لن يكون له معنى إذا ما توزع ثماره على العدد الأكبر من المنتجين.

وأمام هذا الاقتصاد الموجه لمعيار متوسط الدخل الفردي كمؤشر للتخلف أو التقدم، يركز بعض الاقتصاديون على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى القدرة الإنتاجية كمعيارين حاسمين لدرجات التقدم والتخلف التي تسود اقتصاد ما.

ويعتبر مستوى الرفاهية العامة في الرفاهية المادية (الثروة المالية والعقارية) والرفاهية المعنوية (إحساس الفرد بحريته السياسية والعقائدية والفكرية)، ومدى إشباع الحاجات الأساسية (من غذاء وماء وصرف صحي وتعليم وأمن وعدالة).

### **أما مستوى القدرة الإنتاجية فيعبر عنها بمؤشرات كثيرة منها:**

نسبة الإنتاج الصناعي في إطار التركيب النسبي للقطاعات المولدة للدخل القومي، نسبة العاملين في قطاع الصناعة، حجم رأس المال المتاح للاستثمار، سواء في شكل رأس مال نقدي للتمويل أو رأس مال عيني للإنتاج أو رأس مال اجتماعي كالمطارات والمدارس والموانئ.

ويرتبط التخلف الاقتصادي بالفقر، ومفهوم الفقر هو مفهوم مركب يصعب التعرف عليه من خلال مؤشر واحد كمتوسط الدخل، ذلك أن التحسن في مستوى الحياة معبراً عنه بهذا المؤشر قد يخفي بين جنباته تدهوراً مطلقاً أو نسبياً في ظروف المعيشة لدى بعض الناس، ومن ثم فإن الفقر وإن كان يرتبط بمستوى الدخل الفردي، فإنه يرتبط أيضاً بنمط توزيع الثروة ورأس المال وبكثير من المؤشرات الاجتماعية الأخرى.

ومع تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر على المستوى العالمي ظهرت مصطلحات جديدة له وهي الفقر المطلق والفقر النسبي، والفقر المطلق يعني وجود حد أدنى

للدخل يكفي لإشباع الحاجات الأساسية ليوصل الإنسان رحلة الحياة (الخط العام للفقر)، وتقدر درجة الفقر المطلق في دولة ما بنسبة من يحصلون على دخول حقيقية تقل عن هذا الخط العام للفقر الدولي، أما الفقر النسبي فينتج عن تفاوت توزيع الدخل القومي بين السكان داخل الدولة.

## 2. السمات غير الاقتصادية لتخلف في الدول النامية :

لا تقل السمات الاقتصادية (الاجتماعية والثقافية والسياسية) أهمية عن السمات الاقتصادية والمرتبطة بالدخل والنتاج ورأس المال، ومن أهم هذه السمات المؤشرات السكانية، ضعف الهيكل الإداري، انعدام الاستقرار السياسي، التفكك الاجتماعي، التبعية الثقافية، السمات الخاصة بالتعليم والصحة والقيم الاجتماعية السائدة، ضعف أو عدم وجود الطبقة المتوسطة، سوء استغلال أوقات الفراغ، وعمل الأطفال وتركهم للتعليم، عدم توافر القيم المعنوية، ويمكن ذكر بعض هذه السمات فيما يلي:

### أ. السمات الخاصة بالمؤشرات السكانية :

أصبح ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية حقيقة تؤكدتها كل الإحصائيات المتاحة، بينما انخفض هذا المعدل في الدول المتقدمة، ويرتبط المعدل المرتفع للنمو السكاني بالارتفاع الواضح في معدلات المواليد في الدول النامية، ويتضح ذلك من الإحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد في هذه الدول تتراوح بين 30% و 50% سنوياً، أما في الدول المتقدمة فهي تتراوح فقط بين 10% و 20% سنوياً، ومع التقدم الطبي الذي شهده العالم كله، انخفض معدل الوفيات الإجمالي في الدول النامية، إلا أن معدل وفيات الأطفال والمواليد ما زال مرتفعين بها إلا ما تم مقارنتها بالدول المتقدمة.

وترجع الزيادة السكانية في الدول النامية إلى أسباب كثيرة بعضها ذو طبيعة اقتصادية كانخفاض تكاليف تربية الأطفال خاصة في المناطق الريفية،

وغلبة الاقتصاد الزراعي وحاجة إلى مزيد من العمل اليدوي، ارتفاع نسبة الفقراء حيث تشير الدراسات إلى ارتباط الزيادة السكانية بانخفاض مستوى المعيشة، والتخلف الشديد في المناطق الريفية.

وهناك أسباب ذات طبيعة اجتماعية تتمثل في ارتفاع نسبة الأميين في الدول النامية، انتشار فكرة العائلة الكبيرة في المناطق الريفية، الرغبة في إنجاب أطفال ذكور، تعدد الزوجات وانتشار الطلاق، التفسير الخاطئ للتعاليم الدينية، كما أن الزيادة السكانية في مجتمع استهلاكي تصبح عديمة الفائدة بعكس المجتمع الإنتاجي الذي يعمل كل أفراد على نموه وتنميته.

### ب. السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة :

وهذه السمات توجد في مجالات كثيرة كالتعليم والتدريب، الوعي والثقافة، الغذاء والصحة والإسكان، والتطور في هذه المجالات وإن كان يعبر عن مستوى المعيشة لأفراد مجتمع ما، فإنه يعكس المدى والأهمية التي يتطور بها رأس المال البشري في هذا المجتمع، ولقد أكدت الدراسات النظرية أن رأس المال البشري أو الإنساني (وهو عبارة عن مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادي وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على مقدرة) القوة العاملة لا تقل أهميته وضرورة تكوينه كعامل من عوامل التنمية عن أهمية تكوين رأس المال المادي.

فالعملية الإنتاجية لا بد أن تحتوي على نوعاً رأس المال المادي والبشري، فتحقيق الاستثمارات في الدولة مرتبط بعمل المهندس ذو الخبرة العالية، وتنفيذ هذه الاستثمارات يتطلب الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، كما أن زيادة معدل الاستثمار يقتضي ارتفاعاً بدرجة المهارة الفنية.

وتواجه الدول النامية مشكلات عديدة تتعلق أولاً بعدم وجود الغذاء الكافي لإشباع حاجات مواطنيها بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الذي

يعاني منه أطفالها، وتتعلق ثانياً بمشكلة التعليم وارتفاع معدل الأمية في مجتمعاتها مع وجود مشكلات عديدة في التعليم تتمثل في ارتفاع معدل عدد التلاميذ لكل مدرس وضعف فاعلية النفقات التعليمية، وعدم الاهتمام بنوعية المعرفة أو مستوى المهارة، وعدم وجود فرص عمل مناسبة لكل أعداد الخريجين، وأخيراً... اعتبار الإنفاق في مجال التعلم كنوع من النفقات العامة لتحقيق الخدمات الاستهلاكية، بينما يمثل هذا النوع من الإنفاق استثماراً لا يقل عائده عن الإنفاق في تكوين رأس المال المادي.

كذلك تواجه الدول النامية ثالثاً مشكلة الصحة وما تعانيه من أمراض معدية وطفيلية ونفسية تصيب الأطفال وسوء التغذية كسبب نحو كثرة الوفيات من الأطفال، وعدم استخدام المياه النقية في كل أنحاء الدولة، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول النامية خلال السنوات الأخيرة.

### ج. ضعف الهيكل الإداري وانعدام الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي؛

يعد قلة وسوء تنظيم الجهاز الإداري بالدول النامية من مظاهر التخلف السائدة في هذه الدول، حيث عدم المبالاة في العمل واستغلال النفوذ وكثرة التهرب الضريبي وانعدام الكوادر القادرة على تنظيم المجتمع وانتشار الفساد والرشاوي.

كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانهيارات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، فضلاً عن إحجام رأس المال الأجنبي عن التواجد في هذه الدول بسبب عدم الاستقرار السياسي وفساد البيئة السياسية.

فالتمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حكومة ديمقراطية تحقق أهداف الرفاهية عن طريق استخدام الأساليب العلمية الحديثة ومواجهة الفساد بكافة أنواعه وصوره.

وفي المجال الاجتماعي فإن النظم الاجتماعية السائدة في الدول النامية تبدو كأحد العوامل المساهمة في ظاهرة التخلف الاقتصادي، فالعادات والتقاليد

الموروثة من النظم السابقة وعدم التوازن بين الطبقات الاجتماعية (حيث يعاني القطاع الريفي من مستوى معيشي منخفض إذا ما تم مقارنته بالمدينة) لها تأثيرها السلبي على مستوى النمو الاقتصادي، كما أن الأعراف السائدة المتعلقة بنظرة المجتمع كالعامل اليدوي والفني وقيمه كمرکز اجتماعي في الدولة واستخدام أساليب الإنتاج البدائية، يؤدي كل ذلك إلى شعور الأفراد المنتجين والعاملين بعدم المساواة في الحقوق والواجبات.

وهكذا نجد أن دراسة موضوع التنمية الاقتصادية أصبحت ذات شأن علمي عظيم، وليس السبب مجرد كثرة البلدان الفقيرة، بل لأن هذه البلدان تمر الآن بمرحلة نمو سريع في عدد السكان يكاد يلتهم كل ما تحققه من نمو اقتصاديتها، بحيث لا يتبقى لديها أي رصيد من النمو في الدخل القومي، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التباين أصبح أكثر اتساعاً مما مضى، وأن ثلثي سكان العالم تقريباً يحصلون على ما هو أقل من سبع دخل العالم، لاتضح لنا سبب إدراك البلدان الفقيرة وحساسيتها الشديدة لانخفاض مستوى الدخل فيها، ولذلك أصبحت قضية التنمية قضية سياسية رئيسية عن كونها قضية اقتصادية.

وتحتل قضية التنمية اهتماماً خارج البلدان الفقيرة، فقد نمت الإدراك لدى قادة الفكر وواضعي السياسة الخارجية في أوروبا وأمريكا بأن مسارعة النمو في البلدان الفقيرة هو في مصلحة البلدان المتقدمة أيضاً، ولذلك اهتمت هذه الدول بتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة أملاً في توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.

فاقتصاديات الدول المتقدمة تعاني من فائض في الإنتاج يزيد عن طاقة الاستهلاك المحلي واستمرار هذه الزيادة تهدد بانكماش حجم الإنتاج في هذه الدول وبالتالي تدهور نظمها الاقتصادية، ولذلك تسعى هذه الدول لتسويق الزيادة في فائض الإنتاج لدى الدول المتخلفة، ولكن لا يتم ذلك إلا إذا كانت الدول المتخلفة لديها أولاً: ما يمكن أن تدفعه من سلع وخدمات للدول المتقدمة مقابل هذا الفائض،

وثانياً: أن يكون لديها من القوة الشرائية ما يمكنها من جذب هذا الفائض، وبالطبع كلما زاد معدل النمو في الدول المتخلفة كلما زاد حجم الإنتاج وحجم الدخل القومي وزادت قوتها الشرائية وزاد بالتالي حجم تجارتها مع الدول المتقدمة.

كذلك فإن البلاد المتقدمة تعمل على نموها أيضاً، بالرغم من أنها لا تعاني من مشكلة الفقر بدرجة تذكر، ويرى الاقتصاديون ورجال الأعمال والمسؤولون الحكوميون في هذه البلاد ضرورة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لكي تستطيع تجنب الركود الطويل الذي قد تتعرض له إذا بقيت في مكانها دون تقدم، ومن ثم التنمية الاقتصادية أصبحت تهم العالم ككل سواء الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة.



## ملخص الباب الثالث

تعرضنا في هذا الباب إلى نظرية القيمة والدخل القومي، وأوضحنا أن نظرية القيمة مرت بمراحل تطور عديدة، وقد تمثلت النظرية في العناصر التالية:

**أولاً: الطلب، ويتضمن العناصر التالية:**

1. العوامل المحددة للطلب.
2. العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب (ظروف الطلب).
3. مرونة الطلب والعوامل التي تتوقف على مرونته (المرونة السعرية، والمرونة غير السعرية).
4. أهمية مرونة الطلب.

**ثانياً: العرض، ويتضمن العناصر التالية:**

1. العوامل المحددة للعرض.
2. العوامل الأخرى المؤثرة في العرض (ظروف العرض).
3. مرونة العرض والعوامل التي تتوقف على مرونته.
4. أهمية مرونة العرض.

**ثالثاً: نظرية الثمن (توازن السوق)، وقد شملت هذه النظرية العناصر التالية:**

1. تحديد معنى التوازن.
2. التغيرات في التوازن، وهي عبارة عن التغيرات الآتية:  
أ. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات العرض.

ب. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات الطلب.

ج. تغير التوازن نتيجة تغير ظروف خارجية عن العرض والطلب.

3. الاختلال في التوازن.

4. خصائص السوق (المنافسة الكاملة والاحتكار)، وتعدد أنواع السوق إلى:

أ. سوق المنافسة الكاملة.

ب. سوق المنافسة الاحتكارية.

ج. سوق احتكار القلة.

د. سوق الاحتكار.

5. تدخل الدولة في تحديد الأثمان (الثن الجبري)، وقد تضمن هذا التدخل ما يلي:

أ. تدخل الدولة لوضع حد أقصى للأثمان لحماية المستهلكين.

ب. تدخل الدولة بوضع حد أدنى للأثمان لحماية لبعض المنتجين.

ج. تدخل الدولة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

د. تدخل الدولة في السوق للحد من سلطة المحتكر.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة نظرية الدخل القومي، وقد تضمنت النقاط التالية:

أولاً: تعريف الدخل القومي وطرق قياسه، وشملت ما يلي:

1 - تعريف الدخل القومي والعوامل التي تؤثر في حجمه. - 2 - طرق قياس الدخل القومي، وهذه الطرق هي:

أ. طريقة الناتج الكلي.

ب. طريقة الدخول الموزعة.

ج. طريقة الإنفاق الكلي.

**ثانياً: توزيع الدخل القومي والتنمية الاقتصادية، وقد تضمن العناصر التالية :**

1. توزيع الدخل القومي ونظرية الاستهلاك، وقد تعرضنا لتحليل هذه النظرية عن طريق كل من:

أ. التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية.

ب. التحليل باستخدام منحنيات السواء وخصائصها.

2. التنمية الاقتصادية والدول المتخلفة، وتسم الدول المتخلفة بالخصائص التالية:

أ - السمات الاقتصادية للتخلف في الدول النامية وهي:

• نقص رؤوس الأموال.

• انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

ب - السمات غير الاقتصادية للتخلف في الدول النامية وهي:

• السمات الخاصة بالمؤشرات السكانية.

• السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة.

• ضعف الهيكل الإداري وانعدام الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي.



## أسئلة على الباب الثالث

س1: تكلم عن الطلب مبيناً تعريفه والعوامل المؤثرة فيه ومرونته السعرية وغير السعرية؟

س 2: عرف العرض واذكر العوامل المحددة له ومرونته وأهميته ؟

س 3: حدد معني التوازن والأشكال المختلفة للتغيرات التي تحدث له ؟

س 4: تحدث عن أنواع السوق المختلفة ودور الدولة في تدخلها لتحديد الأثمان ؟

س 5: عرف الدخل القومي وحدد العوامل التي تؤثر في حجمه ؟

س 6: بين طرق قياس الدخل القومي ؟

س 7: تكلم عن التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية ؟

س 8: تكلم عن التنمية الاقتصادية والسمات الاقتصادية للتخلف للدول النامية ؟

تم بحمد الله وعونه



## قائمة المراجع

1. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 1998، (أجزاء متفرقة).
2. باهر عتلم، و د/ سامي السيد "مبادئ علم الاقتصاد"، بدون ناشر ولا سنة نشر.
3. دويدار وآخرين: أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1988.
4. سعيد النجار: تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية، القاهرة، سنة 1958، ص124 وما بعدها.
5. السيد عطية عبد الواحد "مبادئ الاقتصاد الإسلامي" الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، سنة 1995م، أجزاء متفرقة.
6. شعبان رأفت محمد حماد "مبادئ علم الاقتصاد" الجزء الأول، بدون ناشر، عام 2007م.
7. عبد الحفيظ عبد الله عيد وآخرون: أصول علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 2004.

8. عبد الرازق السنهوري: في كتابه "مصادر الحق في الفقه الإسلامي"، الجزء الثالث .

9. عبد العزيز جاويش، "جريدة اللواء"، عام 1908م.

10. عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد "الجزء الأول"، القاهرة، 2004.

11. عرفات التهامي إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

12. عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول في المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية التوزيع والدخل القومي، بدون ناشر، 2006م.

13. كارل ماركس وبعض من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية.

14. لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1956م.

15. محمد أحمد الرزاز: مبادئ الاقتصاد السياسي، المغرب، سنة 1977.

16. محمد خليل برعي "مبادئ الاقتصاد"، دار الثقافة العربية، سنة 1996.

17. محي محمد مسعد "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2004م.

18. مصطفى حسني مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني، القاهرة، سنة 2006.

19. مصطفى كامل السعيد، أحمد رشاد موسي، فخري الدين الفقي: "مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية - 1994م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
7	مقدمة.....
9	الباب الأول: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية.....
11	الفصل الأول: القواعد العامة التي تحكم علم الاقتصاد.....
13	المبحث الأول: نشأة وتعريف علم الاقتصاد.....
31	المبحث الثاني: مناهج وفروع علم الاقتصاد.....
47	الفصل الثاني: موضوع علم الاقتصاد "المشكلة الاقتصادية".....
49	المبحث الأول: عناصر المشكلة الاقتصادية.....
65	المبحث الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية الأخرى.....
73	ملخص الباب الأول.....
79	أسئلة عامة على الباب الأول.....
81	الباب الثاني: النظم الاقتصادية وعناصر الإنتاج.....
83	الفصل الأول: النظم الاقتصادية العالمية.....
87	المبحث الأول: النظم الاقتصادية القديمة البدائي الرق الإقطاعي.....
97	المبحث الثاني: النظم الرأسمالي.....
109	المبحث الثالث: النظم الاقتصادي الاشتراكي.....
127	الفصل الثاني: النظم الاقتصادي الإسلامي.....
131	المبحث الأول: ملامح النظم الاقتصادي الإسلامي.....
151	المبحث الثاني: دور الدولة في ظل النظم الاقتصادي الإسلامي.....
159	الفصل الثالث: عناصر وأوامل الإنتاج.....

الصفحة	الموضوع
163	المبحث الأول: الأرض أو الطبيعة.....
171	المبحث الثاني: العمل.....
203	المبحث الثالث: رأس المال.....
215	المبحث الرابع: المنظم.....
227	ملخص الباب الثاني.....
233	أسئلة على الباب الثاني.....
235	الباب الثالث: نظرية القيمة والدخل القومي.....
237	الفصل الأول: نظرية القيمة والتمن.....
245	المبحث الأول: الطلب والعرض.....
281	المبحث الثاني: نظرية الثمن (توازن السوق).....
309	الفصل الثاني: نظرية الدخل القومي.....
313	المبحث الأول: تعريف الدخل القومي وطرق قياسه.....
323	المبحث الثاني: توزيع الدخل القومي والتنمية الاقتصادية.....
347	ملخص الباب الثالث.....
351	أسئلة على الباب الثالث.....
353	قائمة المراجع.....